الكتابات على موقع الفيسبوك

محمد سعد زغلول سالم

(الإثنين ٢ يناير ٢٠١٧ ــ الجمعة ٢٩ ديسمبر ٢٠١٧)

الإثنين ٢ يناير ٢٠١٧

(سياسيون : التصعيد هو الحل لإستعادة تيران وصنافير)

التصْعيد لا يجب أنْ يقتَصِر على الإعْتراض على التنازل عن الجزيرتين ولكنه يجبْ أنْ يتركز فى المقام الأول فى المُطالبة بتنحى الرئيس عبدالفتاح السيسى طواعيةً عن الحكم أو المطالبة بعَزله فى حال عَدَمْ إستجابته لهذا الأمر .. فقد أصابَ الرئيس السيسى وحفَرَ لنفسه مكانا بارزاً فى تاريخ مصر عندما دعا الشعب المصرى وتزعمه لطَىْ صفحة حكم الإخوان المسلمين من تاريخ مصر التى سُودَتْ بالكثير من الجرائم والمساوىء والأخطاء وكللت بالعديد من الأخطار والمخاوف والمؤامرات على مستقبل الوطن وسلامته وإستقراره رغم قِصَرِها .. ولكنه أخطأ خطأً فادحاً عندما تصدى لحكم مصر وهى أمانة جسيمة ومسؤولية عظيمة ثبت أنه غيرُ قادرٍ على تحمل أعبائها لأنه لا يملِكْ الإمكانياتِ الفكرية أو التخطيطية أو الإدارية أو التنظيمية للقيام بها .. وأظن جازماً أن داعى الوطنية الذى دفعه لإنقاذ مصر من حكم الإخوان المسلمين يحتم عليه الآن أنْ يتخلى طواعيةً عن حكمِ الوطن وأنْ يُجنبه المزيدَ من الأضرار والأذى والخسائر والمفاسِدْ التى تحِيقُ بكل جانب من جوانب الحياة فيه التى تسبب ويتسبب فيها ويُراكِمُها مع كل يوم يقْضيه فى موقعه كرئيس لمصر .. وأنْ يتم الإنتقال السلمى للحكم عَنْ طريق إنتخاباتٍ صحيحة يدعو إليها مجلسُ القضاء وتشرف القواتُ المسلحة المصرية على ضَمان سلامتِها وتقتصر على المدنيين المصريين الذين يتقدمون بما لَدَيْهم من رؤىً وقدرات لإنقاذ مصر من حالِها المُتردى الذى تحيا فيه ويموتُ شعبها من جَرائِه منذُ عقود بغير أملٍ فى الخلاصْ حتى الآن.

الإثنين ٢ يناير ٢٠١٧

(البنك المركزي : مشتريات الأجانب حققت مستوى تاريخيًّا بعد تعويم الجنيه)

هل يعتبر البنك المركزى أن إهدار ثروات ومقدرات الوطن بثمنٍ بخس لصالح (الأجانب) هو نصر ومكسب ومدعاة للفخر وليس وصمة عار فى تاريخ كل من ساهم ولايزال يساهم فى هذه الجريمة ضد الشعب وضد الوطن ؟!

الإثنين ٢ يناير ٢٠١٧

(فريق علاج السرطان بالذهب : الجزيئات المستخدمة تخرج من الجسم خلال ٢١ يوما)

النصب والكذب والإختلاق والتلفيق بإسم البحث العلمى هو منهاج عمل الغالبية العظمى من (العلماء) والباحثين المصريين منذ عقود .. ولكن ما الذى يدفع عالماً ـ أو كما يقال ـ له مكانته العلمية وإنجازاته فى مجال تخصصه مثل الدكتور مصطفى السيد إلى المساهمة والإشتراك فى هذا الوهم والنصب والدجل العلمى تحت مسمى علاج السرطان بجزيئات الذهب ؟!

الإثنين ٢ يناير ٢٠١٧

(أبو شقة : سنحسم أمر تيران وصنافير)

هل يجهل السيد رئيس اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس النواب المصرى أن التنازل عن أية أراضى مصرية محظور إبتداءاً بمقتضى الدستور ـ ناهيك عن مقتضيات الوطنية والحفاظ على وحدة الوطن ـ حيث تنص المادة الأولى من دستور جمهورية مصر العربية المعمول به منذ عام ٢٠١٤ ـ رغم ركاكة الصياغة وتهافُتِها ـ على أن (جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة موحدة لا تقبل التجزئة أو النزول عن شيء منها) وأن المادة ١٥١ تنص ـ رغم تناقض بعض مضامينها وركاكة صياغتها أيضاً ـ على أن (يمثل رئيس الجمهورية الدولة في علاقاتها الخارجية ويبرم المعاهدات ويصدق عليها بعد موافقة مجلس النواب وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقًا لأحكام الدستور. ويجب دعوة الناخبين للاستفتاء على معاهدات الصلح والتحالف وما يتعلق بحقوق السيادة ولا يتم التصديق عليها إلا بعد إعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة. وفى جميع الأحوال لا يجوز إبرام أية معاهدة تخالف أحكام الدستور أو يترتب عليها التنازل عن اى جزء من إقليم الدول) .. فإذا كان يعرفها ويتجاهلها أو يتحداها بالتصدى لها إنصياعاً لأمر السيد رئيس الجمهورية فهو يرتكب جريمة عظمى بنص الدستور يشاركه فى إرتكابها كل من يوافقه عليها من أعضاء مجلس النواب .. وإذا كان يجهلها ولا يعرفها فعليه أن يتنحى عن التصدى لها حتى يقرأها ويعرفها .. وهذا أضعف مواقف الوطنية المنتظرة منه والتى يفرضها عليه قسمُه الذى أقسمه لدى تعيينه بالمجلس بإحترام الدستور والحفاظ على وحدة وسلامة الوطن.

الإثنين ٩ يناير ٢٠١٧

(عام جديد للحزن يعلن عن نفسه مبكراً)

النكبات المتلاحقة دون توقف التى تحيقُ بهذا الشعب البائس والكوارث المتتابعة بغير إنقطاع التى تُحدق بهذا الوطن المنكوب ليست سوى نتائج حتمية لا يمكن لعاقل أن يتوقع خلافَها عندما يُوسد أمرُ الشعب إلى الأغبياء والفاشلين وعندما يؤتمن الخونة واللصوص على مصير الوطن .. ولله الأمرُ من قبلُ ومن بعد.

الإثنين ٩ يناير ٢٠١٧

(مصادر : إثيوبيا تقدمت فبراير الماضى للانضمام لمشروع الربط الملاحى "فيكتوريا ـ المتوسط")

إذا تم إستبعاد العمل العسكرى لتدمير سد النهضة الإثيوبى فإن هذا المشروع يمثل الملاذ الأخير أمام مصر لضمان إستمرار جريان نهر النيل وتوفير المياه اللازمة للحياة فيها ولربما بأكثر مما يفيض به نهر النيل الحالى عن الحاجة حيث ستحرص جميعُ الدول المشاركة فيه والمستفيدة منه على ذلك حفاظا على مصالحها الإقتصادية التى ستتحقق من جراء تنفيذه وإستمراره كما أن الأهمية البالغة لمساهمة النيل الأزرق بالجزء الأعظم من حصة مصر الحالية فى مياه نهر النيل سوف تتقلص إلى مرتبة تالية فى الأهمية للمساهمة المائية المتوقعة من بحيرة فكتوريا التى تشكل أكبر وأضخم بحيرة إستوائية فى العالم تقارب مساحتها السبعين ألف كيلومتراً مربعاً وتشكل أيضا ثانى أكبر بحيرات المياه العذبة فى العالم بعد بحيرة سوبيريور فى أمريكا الشمالية .. ولذا فإن تنفيذ هذا المشروع قد يكون بمثابة حبل النجاة لمصر من أخطار الجفاف وعواقب نقص مياه نهر النيل المتوقعة بعد إكتمال بناء سد النهضة ولربما يتوجب إعتباره حقاً وجداً بمثابة المشروع القومى الأول الذى يجب تنفيذه وإكماله إذا كان للحياة أن تستمر فى مصر.

الثلاثاء ١٠ يناير ٢٠١٧

(رئيس شعبة المستوردين : فقدنا ٥٥٪ من قيمة أصولنا وأموالنا)

مرة ثالثة .. لماذا لا يجرؤ أحد على تعليق الجرس فى رقبة القط ؟! وإلى متى سيظل المسؤولون الفاسدون المعينون بواسطة رئيس الدولة وبمشورة مؤسساتها الرقابية والأمنية هم الهدف الوحيد الظاهر أمام كل من يمتشِق حساماً من الورق ويمتطى حصاناً من الخشب وهو يؤدى دوره المحدد سلفاً فى معركة الوطن الهزلية ضد الفساد ؟! وهل هناك أى مبرر منطقى مفهوم أو مقبول للتخاذل فى مواجهة الفساد والنكوص عن التصدى له بل والسماح له بالتمدد والإنتشار محتمياً تحت مظلة قانون التصالح مع لصوص الوطن الذى أصدره رئيس الدولة وقانون حماية عقود الدولة مع المستثمرين الذى أصدره الرئيس المؤقت السابق له ؟! وإذا كان الجيش المصرى يقوم بواجبه الوطنى المجيد فى محاربة المجرمين دفاعا عن الشعب وعن الوطن رغم كل المحاولات الدائبة المشبوهة لتشتيت إنتباهه عن مهمته الأساسية وتحميله بأعباء ومهام ومعوقات لا علاقة له بها تفكك هياكلَه وتُضْعِف من قدرته على أداء واجباته الوطنية الأساسية .. فلماذا لا يقوم رئيس الدولة بدوره فى محاربة الفساد الذى يزداد توحُشًا وفى إستئصال جذوره التى تزداد تشعُبا فى كل يوم يقضيه فى موقعه كرئيس للدولة مسؤول عن كل ما يحدث فيها من تدمير وإفساد وتخريب بسبب القرارات الصادرة عن المسؤولين الذين يختارهم ويعملون تبعاً لتوجيهاته وتوجُهاته وأوامره ؟!.

الأربعاء ١١ يناير ٢٠١٧

(تصريح رسمى صادم : مصر مقبلة على الجفاف)

هذه النكبة متوقعة منذ ما يقرب من ستة أعوام وتحديدا منذ مارس ٢٠١١ بعد إقرار إتفاقية عنتيبى دونما إعتبار لحقوق مصر فى مياه النيل وصارت كابوساً ينتظره الوطن عندما تم التنازل بغير سندٍ أو مُبرر والإقرار الأحمق ـ بغير إلتفاتٍ لآراء ونصائح العلماء والخبراء والقانونيين والمهمومين بمصير الوطن ـ بالحق المطلق لإثيوبيا فى التصرف فى مياه نهر النيل الأزرق وبناء سد النهضة طبقاً لرغبتها ومخططاتها العدائية دون إعتبار لأى شيءٍ آخر ودون رادع لها عن تصميمها على الإضرار العمدى بحياة المصريين. ولأنه لا فائدة تُرْجَى من البكاء على اللبن المسكوب فإن البدائل المتاحَة أمام مصر الآن هى :

١. عمل عسكرى لتدمير سد النهضة إذا لم تُذْعِنْ إثيوبيا وتجنح إلى السِلْم وتستجيب لمقتضيات وحاجة مصر من المياه.

٢. تنفيذ مشروع الربط الملاحى عبر نهر النيل بين بحيرة فكتوريا والبحر الأبيض المتوسط.

٣. تحلية مياه البحر بإستخدام الطاقة الشمسية وهى أأمَنْ وأضمن البدائل على المدى البعيد رغم تكلفتها الباهظة.

٤. الإستمطار الصناعى وهو أقل ضماناً من سابقه وأكثر تكلفةً أيضاً.

٥. إكمال مشروع قناة (جونجلى) فى جنوب السودان للإستفادة من مياه النيل الأبيض المهدرة فى أحراش ومستنقعات تلك المنطقة .. ويبدو أن هذا البديل هو الأقرب إحتمالاً للبدء به بالنظر إلى إمكان تنفيذه خلال سنوات قليلة وبتكلفة أقل نسبياً من البدائل الأخرى.

٦. مشروع الربط النهرى بين نهر الكونغو ونهر النيل الأبيض ومن ثم نهر النيل فى مصر وهو مشروع تكتنفه العديد من العوائق التى تقترب من كَوْنِها إستحالات هندسية وجغرافية نظرا لطبيعة ومتطلبات تحقيقه.

فعسى أن يبدأ المسؤولون عن هذا الشعب هذا والوطن ـ إذا كان هناك من يستشعر هذه المسؤولية ـ بالبدء فى إتخاذ الخطوات الضرورية لتجنيب هذا الشعب البائس عواقب كارثة نقص المياه التى تُحْدِقُ به والتى تفوق فى أضرارها وآثارها الوخيمة العواقب التى يعانيها من العديد من المِحَنْ والكوارث الأخرى التى تحيقُ به فى جميع جوانب حياته.

الخميس ١٢ يناير ٢٠١٧

(قرار جمهورى بتحديد ٨ إختصاصات لنائب وزير الإسكان)

أما من نهاية لهذه القرارات الفاشلة الغبية التى تفتح الباب على مصراعيه للإستبداد ولإستغلال النفوذ وللفساد ؟ وألم يتعلم أحد حتى الآن من عواقب ومغبة تركيز سلطاتٍ وإختصاصاتٍ عديدة متنوعة فى يد مسؤولٍ واحد وهى تحتاج فى كل مجالٍ منها إلى عديدٍ من الخبراء والعلماء لتقريرها ولإقرارِها ؟ لقد كان الإستبداد والإستئثار بالسلطة والرأى والقرار على جميع المستويات وفى جميع نواحى السياسة والحكم والإدارة ومازال حتى الآن هو آفة هذا الوطن المنكوب رغم كل ما تسبب ويتسبب وسيتسبب فيه من تدمير وتخريب وإفساد لجميع نواحى الحياة فيه مثلما هو عليه الحال منذ عقود حتى الآن .. فمتى يعلم رئيس الدولة أن الإستبداد هو أقصر الطرق وأضمنها لتدمير الشعوب وخراب الأوطان ؟! ومتى يفهم أن الإستئثار بالرأى مهلكة لصاحبه يستطيع إختيارها لنفسه إذا شاء ولكن ليس لأى أحدٍ آخر من أفراد الشعب المسؤول عنهم ؟! ومتى يُدرك أن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة لا يمارسها سوى المسؤولون عُمْى البصيرة ممن تَنْكَبْ بهم شعوبُهُم وأوطانهُم ؟! ومتى يَعِى كل ما سبق من بديهيات يشهد على صحتها

ماضى الدول المتخلفة التى أوردها إستبدادُ رؤسائها مواردَ الإنحطاط والهلاك .. وحاضرُ الدول المتقدمة التى قادها رؤساؤها إلى مكانتها المزدهرة فقط بإدراكهم لهذه البديهيات وإلتزامهم بمتطلباتها فى الحكم والسياسة ؟!.

الخميس ١٢ يناير ٢٠١٧

(رئيس مجلس الدولة الأسبق : البرلمان سيوافق على تسليم جزيرتى تيران وصنافير للسعودية)

السيد المستشار رئيس مجلس الدولة الأسبق مُسْتاء من تدخل رئيس الدولة فى الشأن القضائى ولكنه لا يستشعر أى إحساسٍ مماثل بالإستياء أو الإستهجان أو الإستنكار أو حتى الإستغراب من إعطاء رئيس الدولة لنفسه حقاً لا يملكه بالتنازل عن جزء من أرض الوطن وهو ما لم يُقدِمْ عليه أىُ حاكم سابق لمصر منذ نشأتها وهو ما يثير الدهشة والإستغراب عند مقارنته بما كان يحرص عليه محمد على باشا غير المصرى من مد لحدود الإمبراطورية المصرية فى زمانه إلى أبعد ما يستطيع لإدراكه لمفهوم الأمن القومى لها .. والسيدالمستشار رئيس مجلس الدولة الأسبق يرى أن مجلسا للنواب يتكون من بضع مئات من الأفراد يملكون حق تقرير صحة أو خطل مثل هذا القرار بالتنازل عن الأرض ولا يرى أن لعشرات الملايين من الشعب الذى إنتخب هؤلاء النواب والذى يمتلك هذه الأرض حقاً مماثلاً .. لقد كان حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاضٍ في الجنة .. رجل قضى بغير الحق فعلم ذاك فذاك في النار .. وقاض لا يعلم فأهلك حقوق الناس فهو في النار .. وقاضٍ قضى الحق فذلك في الجنّة. رواه الترمذي) كفيلاً بأن يردع السيد المستشار رئيس مجلس الدولة الأسبق عن أهواء نفسه ليرى الحق ويحكم بالعدل بضمير القاضى الذى لا يخشى غير الله ولكن يبدو أنه ما من أحدٍ يعرف هذا الحديث حتى الآن فى مَنْ يتصدى للفصل فى هذه المحنة الوطنية النكراء.

الأحد ١٥ يناير ٢٠١٧

(تدريب فرق الكشافة الكنسية من قبل وزارة الداخلية لتولى مهام حماية وتأمين الكنائس)

تدريب فرق الكشافة الكنسية من قبل وزارة الداخلية تمهيدا لإسناد مهام حماية وتأمين الكنائس لهم طامة ونكبة كبرى وحلقة أخرى فى سلسلة الفِتَنْ الشيطانية التى ما برحَ رئيسُ الدولة ومعاونوه فى زرعها وبث ألغامها فى كل جانب من جوانب الحياة فى الوطن منذ نُكِبَ بهِ وبهم .. وإن المرء ليتعجب ويتولاه الذهول من خبث وشرور المؤامرات والخيانات المتتالية والمتتابعة والمتلاحقة التى يحيكونها للشعب وللوطن والتى عجز ألدُّ أعدائه عن نسج مثيلاتها بأنفسهم مثلما يحاولون ذلك بدأبٍ ومثابرة لا تعرف الكلل أو الملل منذ عقود .!. فِتَنْ دينية تستهدف قطع أواصر القرابة والأخوة والمودة بين المسلمين والمسيحيين .. وفِتَنْ وطنية يهدف بعضُها لتفتيت سيادة الوطن بالتنازل عن بعضٍ من أراضيه وأخرى يتم بموجبها التنازل عن حق الشعب فى المياه والحياه وحق الوطن فى الإستمرار فضلاً عن البقاء .. وفِتَنْ إقتصادية تهدر ثروات الشعب والوطن وتجرف جزءا كبيراً من إحتياطى العملات الصعبة لصالح الشركات الأجنبية ـ مثلما كشف عن ذلك محافظ البنك المركزى السابق ـ لحفر تفريعة جديدة لقناة السويس رغم التحذيرات المسبقة من قبل الخبراء والمحبين لوطنهم بعدم جدواها وبخسائرها المتوقعة مثلما ثبتَ بعد إتمامها .. ومشاريع ضخمة يتم البدء فيها بغير دراسات مُسْبَقة بل ورغما عن تحذيرات الخبراء والعلماء بعدم إمكانية تنفيذها مثل مشروع زراعة المليون ونصف مليون فدان رغم عدم وجود مياه كافية لزراعتها وفى ظل قحط مائى يعانيه الشعب ويتوقع تفاقمُه فى السنوات المقبلة وهو ما يستلزم توفير المياه المُزْمَع زراعة هذه المساحة الكبيرة بها ـ فى حال وجودها فعلاً ـ لأولويات الحاجة إليها فى أغراض الشرب والحياة .. وفِتَنْ إجتماعية تهدف لبث بذور الفرقة والكراهية بين الشعب وبين قواته المسلحة وقوات الشرطة المسؤولة عن حمايته وتأمينه وبسط الأمن والسلام فى ربوع الوطن وتهدف لإلهائها عن مهامها الوطنية النبيلة المنوطة بها بتكليفها وإثقال كاهِلِها بما لا عهد لها به فى أى وطن يجابه ما نجابهه من مؤامرات وأخطار .. ثم هراءُُ أجوف لا يمل رئيس الدولة من تكراره وترديده عن أن الوطن ليس غير شبه دولة وتساؤل أحمق غريب لا وصفَ له عن فائدة التعليم فى وطن ضائع وأن النهضة الكبرى المتجلية فى تعبيد آلاف الكيلومترات من الطرق الجديدة هى المقياس الحقيقى للتقدم والنهضة والإزدهار بغير أن يتوقف ليسأل نفسه عن فائدة الطرق الجديدة فى وطنٍ جاهل أو عن فائدة العاصمة الإدارية الجديدة فى وطن يعانى السواد الأعظم منه من الفقر والجهل والجوع والمرض وتزداد معاناته يوما بعد يوم مع كل فتنةٍ من فتن الشيطان التى أطبقت ظلماتها على جميع نواحى حياته وجعلت من الهجرة من الوطن حلماً وأملاً للغالبية العظمى من شبابه وشيوخه على حدٍ سواء رغم معاناة الغربة واللجوء إلى الأوطان البديلة بل وأثمرت ولربما للحقبة الأولى فى تاريخ مصر عبر نشأتها منذ آلاف السنين أجيالاً من المصريين تستشعر الكراهية لوطنها والنفور من العيش فيه والرغبة فى الفرار منه بغير أن يستطيع أحد لومها على ذلك أو إستنكاره بعدما آل إليه حالُها الذى يجعل من الأمل فى الحياة والبقاء فيها فى ظل حياة آدمية لائقة بالبشر ـ مثلما هو الحال فى بقية دول العالم ـ ضرباً من المستحيل.

الإثنين ١٦ يناير ٢٠١٧

(حكم نهائى : تيران وصنافير مصرية)

الحمدُ لله أنْ لازالَ بمصر قضاة مصريون شُرفاء بضمائرهم وأوفياء لوطنهم .. وعسى أن يكون هذا الحكم البات رادعاً لخونة الوطن وصفعةً زاجرة لهم كى يُعيدوا التفكيرَ فى أهوائهم الخبيثة التى جردتهم من ضمائرهم وشرفهم ووطنيتهم وجعلتهم أشْبَهَ بمن يبيع جزءاً من جسد أُمِّه وعرضِها وشرفِها لقاءَ .. لا أحد يعرف لقاءَ ماذا .. فالحمد لله على كل حال.

الإثنين ١٦ يناير ٢٠١٦

(حكم المحكمة الإدارية العليا بمصرية جزيرتى تيران وصنافير)

من أجل مصر .. الحكم النهائى القاضى بمصرية جزيرتى تيران وصنافير يُجرد الرئيس عبدالفتاح السيسى من شرعيته كحاكم مؤتمَنْ على سيادة الوطن ووحدة أراضيه ويستلزم تنحيه عن الحكم إما بالإستقالة الطوعية أو ببدء الإجراءات القانونية لعَزلِهْ وإتخاذ الإجراءات الدستورية لإختيار وإنتخاب رئيسٍ آخر لمصر .. ومن أجل مصلحة الشعب والوطن فإننى أتمنى أن تقوم المؤسسة العسكرية المصرية حامية هذا الوطن والمسؤولة عن أمنه وسلامته ووحدته بإقناع الرئيس السيسى رضاءاً أو إجباراً بالإستقالة حفاظاً

على سلامة الشعب ووحدة الوطن الذى نجا هذه المرة من طعنةٍ أخرى غادرة بُيتت له بليلٍ ولم يعد يعرف من أين أو كيف أو متى تباغته الطعنة التالية بعدما أثخنته جراحُ الفشل والغدر والفساد والخيانة التى لا يتحملها وطن صار يعانى من جرائها سكرات الإحتضار ويوشك على الموت لولا بقية من رحمة الله.

الإثنين ١٦ يناير ٢٠١٧

(الحكومة تحيل قضية تيران وصنافير إلى المحكمة الدستورية العليا)

إذا قامت الحكومة بإحالة قضية تبعية جزيرتى تيران وصنافير للمحكمة الدستورية للفصل فيها فسوف يكون هذا الإجراء بمثابة طعنةٍ نجلاء لا شفاءَ منها فى قلب الوطن .. إذ أنها ستعنى أول ما تعنى عدم الثقة بقضاء مجلس الدولة الذى يمثل الملجأ والملاذ الأخير للمصريين فى منازعاتهم الإدارية مع أى من جهات الدولة المصرية وفى هذا هدمُ لمؤسسةٍ قضائية محورية تقوم على أركانها مع بقية مؤسسات القضاء وتستند إليها مفاهيمُ العدل والحق وسيادة القانون التى لا مستقبل لأى وطنٍ بغير إقرارها والإلتزام بها كما أنها تعنى إصرارَ الحكومة على الإساءة إلى القضاء وتعمد تشويهه بوضع المحكمة الإدارية العليا والمحكمة الدستورية فى مجابهةٍ قانونية سوف تسىء إلى الأخيرة لأن حكم الأولى يستند إلى الدستور نفسه الذى يمنع إبتداءاً وطبقاً للفقرة الثالثة من المادة ١٥١ من دستور ٢٠١٤ توقيع أى إتفاقات تتضمن التنازل عن أيٍ من أراضى الوطن .. إضافةً إلى الإساءة البليغة التى قد تلحق بالمحكمة الدستورية وقضاتِها حالَ قيام أحدٍ من المواطنين برفع دعوى ضدهم تتهمهم بإرتكاب جريمة التعليق على أحكام القضاء الباتة والنهائية كالحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا إذا ما إستجابوا لطلب الحكومة وقاموا بالتصدى له والنظر فيه .. فعسى أن ينتبه القضاء المصرى إلى هذه المؤامرات والطعنات التى تستهدف زلزلة أركانه وزعزعة ثقة المصريين فيه لهدم صرح العدالة التى لا تقوم أو تنهض أو تتقدم بغير سيادتها الشعوب والأوطان.

الثلاثاء ١٧ يناير ٢٠١٧

(مصدر قضائى : الدستورية قد تحكم بإلغاء حكم المحكمة الإدارية العليا)

هذا الرأى المنسوب إلى السيد المستشار السابق بالمحكمة الدستورية العليا رأى خاطىء من نواحٍ عِدة .. فبادىء ذى بدء لا تختص المحكمة الدستورية بالنظر فى منازعات التنفيذ سواء أكانت منازعات تنفيذ وقتية أو منازعات تنفيذ موضوعية لأنها تلتزم فقط فى نظرها لأى قضية بالفصل فى مدى إتفاق القرار الإدارى الصادر من الموظف العام بالدولة ـ الذى يملك سلطة إصدار القرار طبقاً لإختصاصاته الوظيفية ـ مع نصوص الدستور السارى بالدولة أو القانون المعمول به وقت صدور القرار الإدارى أم لا .. وبذا تحكم إما بدستوريته أو عدم دستوريته وبطلانه مما يترتب عليه إلزام الجهة الإدارية التى أصدرت القرار الباطل ـ وليس المحكمة الدستورية نفسها ـ بإصدار قرار جديد لإلغائه وإلغاء تبعاته وآثاره .. وثانيا : فإن التكييف القانونى الفعلى لموضوع النزاع فى قضية جزيرتى تيران وصنافير بعيدا عن النواحى الوطنية والعاطفية التى يشملها يتركز فى أمور محددة أولها بطلان الإتفاقية التى تم بموجبها إتخاذ قرارا التنازل عن الجزيرتين لتوقيعها من السيد رئيس الوزراء وهو ليس مخولاً بذلك ولم يتم تفويضه من قبَل السيد رئيس الدولة لمباشرة هذا الإختصاص الذى قصَرَهُ الدستور والقانون على رئيس الدولة فقط وبذا فإن الإتفاقية باطلة بطلاناً أوليا يستوجب معه الحكم بإلغائها .. وفى حال تصدى المحكمة الدستورية للقضية ـ وسوف يكون هذا الفعل مدعاة لفتح البابِ أمامَ سيلٍ من الشرور والمساوىء القانونية والمجابهات غير المطلوبة وغير المسبوقة بين أركان محورية فى هيئات القضاء لا يجرؤ أىُ محب لوطنه على القيام به ـ فلن تستطيع سوى عدم قبول الدعوى لمخالفتها نصا واضحاً فى الدستور يمنع أى مسؤول بالدولة بداءا من رئيس الدولة من توقيع أية إتفاقيات تتضمن التنازل عن أى جزء من أراضيها .. ولن يكون أمام المتحايلين مع سبق الإصرار والعَمْد والترصد على خيانة الوطن والتفريط فى أرضه سوى إستصدار قرار جمهورى جديد بإعتماد إتفاقية ترسيم الحدود البحرية وما يترتب عليها من آثار قانونية تشمل تسليم الجزيرتين إلى المملكة العربية السعودية والطلب من المحكمة الدستورية بالفصل فيما إذا كان هذا الأمر داخلاً فى إطار أعمال السيادة ـ وهى كلمة حق يراد بها باطل ـ التى يحق لرئيس الدولة ممارستها والتى لا تخضع لسلطة القضاء ـ وهو الأمر الذى لا مجال له إلا فى الدول الإستبدادية التى يحيا فيها شعبها قطعاناً وعبيداً لسيد يتولى رئاسته ويقرر ما شاء له هواه من قرارات سيادية لا يراجعه فيها أحد ولا يحاسبه عليها أحد ـ .. وحتى فى هذه الحالة ستصطدم أى محاولات من هذا القبيل بالنص الواضح والمانع والقاطع فى الدستور المتضمن فى الفقرة الأخيرة من المادة رقم ١٥١ من دستور عام ٢٠١٤ الذى يحظرها .. وبذا لا يكون هناك من منفذٍ آخر وحيدٍ وأخير أمام خَوَنة الوطن والمُفرطين فى أرضه سوى البدء فى محاولات تغيير الدستور وإستبعاد هذا النص من الدستور الجديد.

الثلاثاء ١٧ يناير ٢٠١٧

(كويت إنرجى الكويتية تبيع ٢٥٪ من حقل أبو سنان المصرى لجلوبال كونكت)

أما من نهاية لمسلسل نهب وإهدار ثروات الوطن والتفريط فى مقدرات الشعب المستمر دون توقف أو إنقطاع منذ عشرات السنين ؟! أوَليسَ غريباً ومثيراً للشكوك أن تقوم شركة كويتية ببيع جزء من حصتها فى حقل بترول وغاز مصرى إلى شركة أخرى مجهولة الهوية لا ذكر لها على وجه الإطلاق فى أى سجلات دولية منشورة ومعتمدة للشركات العاملة فى مجال التنقيب والإستكشاف أو حتى فى مجالات التكرير والتسويق للبترول والغاز فى العالم بأسره ؟!

الثلاثاء ١٧ يناير ٢٠١٧

(كاتب سعودى : السعودية لا تعترف بأحكام القضاء المصرى)

ما يقوله السيد سليمان العقيلي الكاتب والباحث السياسي السعودي فى هذا الشأن صحيح من وجهة نظر واحدة يؤيدها مذهب فى القانون الدولى يذهب إلى أولوية المعاهدات الدولية المبرمة بين الدول على الدساتير والقوانين المحلية لهذه الدول .. ولكنه ليس صحيحاً فى سياق المذهب الآخر الذى يرى أن الأولوية فى هذا الشأن تكون معقودة للدستور والقوانين الوطنية التى تسمو فوق أية معاهدات دولية إنطلاقا من ضرورة توافر الرضا الشعبى فى مثل هذه الحالات .. وتتباين الدول تباينا كبيرا فى هذا الشأن حيث يرجح بعضها هيمنة المعاهدات الدولية على القوانين الوطنية بينما يعطى البعض الآخر الأولوية للدستور والقوانين الوطنية .. ورغم أن هذه التفسيرات المتضاربة تتباين مع بعض نصوص معاهدة فيينا لقانون المعاهدات التى دخلت حيز التنفيذ منذ عام ١٩٨٠ ووقعت عليها مصر فإن أحد مواد هذه الإتفاقية (مادة ٤٦) تنص

على أنه يمكن لأية دولة النكوص عن رضاها والإلتزام بالمعاهدات المبرمة إذا كانت مخالفةً مخلفة بينة لقاعدة أساسية من قواعد قانونها الوطنى .. ولذا فإن إغفال وخلُو مواد الدستور المصرى السارى العمل به منذ عام ٢٠١٤ ـ خلافا لدستور ١٩٧١ ـ مما يشير إلى النص على أولوية المعاهدات الدولية على أحكام الدستور أو قواعد القانون المصرى إضافةً إلى مضمون المادة (٤٦) المشار إليها لا يرتب على مصر أية إلتزامات ولا يمنح المملكة العربية السعودية حق إدعاء مخالفة مصر لأحكام هذه الإتفاقية فى حال لجوئها إلى التحكيم الدولى بشأن تبعية جزيرتى تيران وصنافير وهو ما لا يمكنها الإقدام عليه إلا بعد موافقة مصر عليه وهو أيضاً ما لا يريد أى مصرى أو سعودى يدرك عمق وقوة أواصر الدين واللغة والعروبة والقرابة والمصاهرة والنسب والأخوة بين الشعبين له أن يحدث.

الثلاثاء ١٧ يناير ٢٠١٧

(هذه شروط لجوء السعودية إلى التحكيم الدولى)

يتعجب المرءُ أشد العجب من مثل هذه الآراء الصادرة عن أساتذة متخصصين فى القانون ولا أحد يعرف أهى نتاج جهل أم محصلة غباء أم عاقبة هوى النفس التى تعمى البصيرة عن تلمس سبيل الحق .. فالإتفاقية باطلة دستورياً لأنها تتعارض مع نص واضح وقاطع وصريح فى الدستور يحظر على أى مسؤول بالدولة المصرية بدءا برئيس الدولة إلى ما دونه من إبرام أية إتفاقيات تتضمن التنازل عن أية أراضى مصرية (مادة ١٥١) .. والإتفاقية باطلة إداريا لأن من قام بتوقيعها هو رئيس الوزراء وهو غير مخول طبقا للدستور والقانون بالتوقيع عليها كما أنه لم يفوض من قبَل رئيس الدولة للقيام بذلك وبذا يندرج عيب القرار الإدارى الخاص بتوقيعها مع الجانب السعودى تحت مظلة أسباب (عيب الشكل) التى يتوجب معها الحكم بإلغائه حيث أن توقيع الموظف صاحب الإختصاص على القرار الصادر منه أمرُ جوهرى لصحة الشكل فى القرار الإدارى .. كما أن ما ورد بنهاية التعليق من أن (وفي حالة إقرار البرلمان للاتفاقية تدخل نطاق التنفيذ ولا يجوز لمصر التمسك بالحكم الصادر ببطلانها حينها إعمالاً للمادة ٢٧ من اتفاقية فينا للمعاهدات الدولية الصادرة عام ١٩٦٩) رأى خاطىء ينطوى على تدليس لا يليق فى مجال القانون لأن البرلمان لا يستطيع إبتداءاً مناقشة إتفاقية تناقض أحكام أو نصوص الدستور كما أنه لا يجوز له مناقشة قضية صدر فيها حكم نهائى من جهة قضائية مختصة وإلا جاز إتهامه بإرتكاب جريمة التدخل فى أعمال السلطة القضائية وجريمة التعليق على حكم قضائى نهائى .. إضافةً إلى أن المادة (٤٦) من معاهدة فيينا لقانون المعاهدات التى دخلت حيز التنفيذ منذ عام ١٩٨٠ (وهذا هو إسمها وليس إتفاقية فينا للمعاهدات الدولية الصادرة عام ١٩٦٩) تقرر للدولة الحق فى التراجع عن رضاها وعن الإلتزام بالمعاهدات المبرمة إذا كانت مخالفةً مخلفة بينة لقاعدة أساسية من قواعد قانونها الوطنى مثلما تخالف هذه الإتفاقية كلاً من الدستور المصرى وكذا قانون المنازعات الإدارية المصرى الصادر فى سنة ٢٠٠٠ .. وهو إستثناء منصوص عليه فى صياغة المادة (٢٧) من المعاهدة المشار إليها فى هذا التعليق والتى يستشهد بها كاتبه بغير أن يكمل باقى صيغتها التى تتضمن هذا الإستثناء.

الأربعاء ١٨ يناير ٢٠١٧

(المشاحنات والبذاءات اللفظية بين المصريين والسعوديين عقب حكم تيران وصنافير)

فى خضم هذا الجدل الأحمق المُحْتدِم بغير داعى ربما يتوجب علينا جميعاً مصريون وسعوديون أن نتذكر ونلتزم بالحكمة القائلة : لا تبصق فى البئر بعد أن تشرب منه فقد تحتاج إلى الشرب منه مرة أخرى).

الجمعة ٢٠ يناير ٢٠١٧

(عاصفة غضب بين الأطباء رفضاً لمشروع ضم نقابة العلاج الطبيعى إلى إتحاد نقابات المهن الطبية)

فتنة أخرى بين جموع من المهنيين لا سندَ قانونى أو منطقى لها ولا داعى لها منذ البداية ولكنها واحدة من الأزمات والمشكلات والفتن الوطنية والدينية والإجتماعية والإقتصادية والأخلاقية التى دأبَ رئيسُ الدولة ونظامُه على إفتعالِها بين الفينة والأخرى دونما توقف لإلهاء الشعب عن سرطان الفشل والغباء والفساد الذى ما فتىء ينتشر فى جسد الوطن منذ أَبْتُلىَ بهِ وبهم حتى كادَ أن يورده مواردَ الهلاك بغير أمل فى الشفاء .. وإن المرءَ ليعجب عندما يتمعن سياسة الحُكم فى هذا الوطن المنكوب الذى صار الوطن الوحيد بين كل دول العالم الذى يتقدم إلى الخلف وسياسات الحكم التى ينتهجها قادةُ الدول الأخرى التى تتقدم صوب النهضة والإزدهار ويتساءل : ألا يرى هذا النظام أعمى البصيرة أن الشورى وليس الإستبداد هو السياسة الوحيدة لإختيار أصلح الوسائل وأفضل القرارات ؟! وأن إختيار المسؤولين الشرفاء والأمناء وليس الفاسدين الذين لا يجرؤون على غير الطاعة العمياء هو عمادة الإصلاح والتقدُم ؟! وأن التاريخ البائس لهذا الوطن منذ قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى قيام ثورة يناير ٢٠١١ يكشفُ أن الإستئثار بالرأى والإستبداد بالحكم أوقعا بالوطن فى فخ النكسةِ والهزيمةِ المُروعة فى يونيو ١٩٦٧ التى لم نتعافى من عواقبها المستمرة حتى الآن مروراً بكوارث إهدار نصر أكتوبر ١٩٧٣ وكوارث ثلاثة عقود من النهب والتدمير منذ تولى الرئيس مبارك الحكم حتى تنحيتِه بعدما صار الوطن أطلالاً خربَة تنعى من بناها .. وكوارث التلاعب بمصير الشعب والوطن والتآمر والتخطيط لتولية جماعة الإخوان المسلمين شئونَ الحكم لغاياتٍ فى نفس يعقوب بغير إلتفاتٍ لمصلحة الشعب أو الوطن التى كانت على المحك لما كان يتهددها من كوارث وشرور فى حال إستمرارها فى الحكم .. وأخيراً محنة إجهاض ثورة ٢٥ يناير المجيدة والإجهاز عليها والعودة إلى ما كان عليه الحالُ قبل قيامها ليعودَ الوطن القهقرى إلى الخلف ويموتُ أىُ أمل فى الإصلاح أو النهضة أو التقدم .. وليظل هكذا إلى أن يقضى اللهُ أمراً كان مفعولاً.

الأحد ٢٢ يناير ٢٠١٧

(نافعة : في هذه الحالة الجيش سيدعو السيسي لعدم الترشح)

أَوَليست الوقاية خير دائما من العلاج ؟! وهل يجب الإنتظار حتى يُمسى الوطن على شفير الهاوية قبل أن ننقذه من السقوط ؟!.

الأحد ٢٢ يناير ٢٠١٧

(نافعة : مصر أمام ثورة جياع أو تصحيح من الجيش)

مرة أخرى : أوَليست الوقاية خير دائما من العلاج ؟! وهل يجب الإنتظار حتى يُمسى الوطن على شفير الهاوية قبل أن ننقذه من السقوط ؟!.

الأحد ٢٢ يناير ٢٠١٧

(عبدالجليل : النبى سيتزوج السيدة مريم فى الجنة)

نماذج ساذجة وفجّة من تخاريف وهُراءات من نَكِبَ بهم الإسلام ماعاد أحد يعرف كيف السبيل لمنعها أو التصدى لها ووأْدِها فى مهدِها .. فدَعوات تجديد الخطاب الدينى كشفت عن غايتها الحقيقية وصارت مُتكأ ومنطلقاً للهجوم على عقائد وعبادات الإسلام .. والدعوة لقَصْر الإفتاء على المتخصصين فى العلوم الدينية أصبحت لَغْواً من القول عندما يستمعُ المرءُ إلى عجائب وغرائب فتاوى بعض من تولى منصب المفتى وبعض من يحمل لقب الأستاذية فى الفقه ويقوم بتدريسه فى جامعة الأزهر ذاتِها .. وتقوى الله والخشية من الإفتاء بما لا يعلمه المرءُ صارت أشبهَ ما تكون بالحلم المستحيل وأملاً بعيدَ المنال مثلما هو الحال مع الإفتاء فى أى شأنٍ وفى كل شأنٍ من شئون الوطن التى أمْسَتْ مرتعاً خصباً لكل جاهلٍ أو منافق أو باحثٍ عن شهرةٍ أو مالْ .. فماذا عساهُ يكون السبيل الأمثل لمواجهة هذه الظاهرة الشاذة التى لا ينقصُ الوطن عواقبَها وآثارِها ؟!

الأحد ٢٢ يناير ٢٠١٧

(خبراء قانونيون : هذه أدلة مصرية «تيران وصنافير»)

هناك العديدُ من الأدلة والبراهين والقرائن الأخرى التى تثبت ملكية وسيادة وحيازة وتبعية جزيرتى تيران وصنافير لمصر منها ـ على سبيل المثال ـ مضمون الأطلس الجغرافى للمملكة العربية السعودية الذى طبعته عام ٢٠١٠ ويتم تدريسه بالمدارس الرسمية السعودية والمُثبت به تبعية الجزيرتين لمصر وعدم ذكر أية علاقة للسعودية بهما .. وكذلك واقعة إعادة الجزيرتين إلى السيادة والملكية والحيازة والتبعية المصرية بموجب معاهدة السلام الموقعة مع العدو الصهيونى فى عام ١٩٧٩ .. وقد يكون هذا الدليل للأسف الشديد هو أحد أهم الأدلة على ملكية مصر للجزيرتين إذ لو لم تكُنْ الجزيرتان مصريتين ـ مثلما تم تداوله مؤخراً عن وثائق صادرة من المخابرات المركزية الأمريكية مازال يصدقها ويثق فيها بعضُ المصريين حتى الآن !!! ـ لما قامت إسرائيل بذلك ولظلت تحتلهما ولتحججت بأن الجزيرتين سعوديتان وعلى السعودية التفاوض معها لإرجاعهما إذا شاءت وبذا تحقق أحد أهم أهدافها التى خاضت حرب يونيو ١٩٦٧ من أجلها وهو تدويل مضيق تيران بعيداً عن السيادة المصرية .. وهو على ما يبدو نفسُ الهدف الذى تم إفتعال فتنة ومحنة التنازل عن الجزيرتين للسعودية لتحقيقه بعد كل هذه السنين والذى ذرتهُ فى مهب الرياح مشاعرُ الوطنية والولاء والوفاء لمصر التى مازالت مُسْتكنة فى قلوب وعقول الأوفياء والشرفاء من جموع المصريين.

الأحد ٢٢ يناير ٢٠١٧

(د. صلاح فوزى : البرلمان مجبر «دستوريًا» على مناقشة «تيران وصنافير»)

مثال لواحد من بطانة السلطان وفقهاء الشيطان المُبْتلَى بهم الوطن على إمتداد تاريخِه .. يكذب عامداً ويلوى عنقَ النصوص الدستورية متعمداً ويُبْدِى بثقةٍ أو ببجاحةٍ يُحْسَدْ عليها آراءَ لا تصدر إلا عن جاهلٍ جهول وهو يعلم وجهَ الصحة والحقيقة فيها .. فليلطف الله فى قضائه بهذا الوطن المنكوب.

الأحد ٢٢ يناير ٢٠١٧

(أحمد درويش : سعر متر الأرض فى محور القناة يتراوح من دولار لـ ٣ دولارات)

هل صار تولية الأغبياء والجهلاء والفاشلين واللصوص ـ ناهيكَ عن خَوَنَة الوطن وتجار الوطنية ـ مواقعَ المسؤولية هو دستور السياسة ومنهج الحكم الذى لا يتغير ولا يتبدل طوال تاريخ هذا الوطن المنكوب ؟!.

الأحد ٢٢ يناير ٢٠١٧

(إستشهاد ٥ مجندين برصاص إرهابيين في سيناء)

الرحمة لأبطال الشعب وشهداء الوطن الذين يضحون بأرواحهم من أجل شعبهم ووطنهم .. وإلى متى سوف يستمر هذا المسلسل الدامى الذى يتكرر بنفس المقدمات والملابسات والنهايات بغير إنقطاع منذ سنوات ؟! إن المسؤولين عن تأمين حياة هؤلاء الأبطال الشهداء لا يقلون خيانةً وإجراماً عمن يستهدفهم برصاصات الجُبْن والغدر والإرهاب .. فمتى يُحاسَب هؤلاء المجرمين عن إثم الغفلة والإستهتار واللامبالاة الذى يودى بحياة أبطال الوطن وشهدائه الأبرار دون عقابٍ أو حساب ؟!.

الإثنين ٢٣ يناير ٢٠١٧

(تأخر التشكيل الوزارى بسبب إعتذار المرشحين وعدم وجود الكفاءات المطلوبة !!)

عندما يعجز وطن يفوقُ تعدادُه التسعين مليون نسمة ـ منهم بضع عشرات من الملايين فى سن العمل والإنتاج ومن بينهم بضع عشرات من الألوف ممن يُفترَض نظرياً أنهم قادرون بحكم أعمارهم وتعليمهم وخبرتهم على إدارة شئون الحياة المختلفة فيه ـ عن العثور على بضع عشراتٍ منهم ليكونوا وزراء أُمناء أكفاء يتولون مواقع مسؤولياتٍ قيادية فيه فإن هذا يكشفُ عن حجم الكارثة التى ألمت به كعاقبة حتمية للإستبداد والفساد وخواء التعليم .. ويُنبىء عن أى مصيرٍ مُظلم ينتظره إذا ماظل الأمرُ كما هو عليه الحال منذ عشرات السنين منذ باتت مصلحة الشعب ومصالح الوطن شأناً هامشياً لا يأبَه بها المسؤولون عنه إلا بقدر ما تتحقق من جرائها مصالحهُم الخاصة .. ومنذ صارت سياسة الإعتماد على أهل الثقة التى تحكمها الأهواء ـ مهما كان جهلُهم وفشلهم وفسادهم ـ بدلاً من أهل الأمانة والخبرة والكفاءة عقيدةً لا يحيدُ عنها مسؤول مهما كان موقعه .. إن العجزَ عن إيجاد بضع عشرات من المصريين الأمناء العلماء الخبراء الأكفاء لتولى شئون الوطن الحيوية أمرٌ صادم ـ ويجب أن يكون كذلك ـ وربما يكون إنذاراً أخيراً لتدارُك مستقبل ومصير الوطن ممن بيدهم الأمر قبل أن يفوتَ الأوان ولا يُصبح باقياً منه غيرُ أطلالٍ تنعى من بناها وتستمطر اللعناتِ على من هدمَها وأحالها خراباً بلْقعاً لا تصلح فيه الحياة.

الإثنين ٢٣ يناير ٢٠١٧

(إزالة تعديات لـ «قضاة مجلس الدولة» و «الشرطة» على كورنيش النيل ببني سويف)

نقطة ضوءٍ باهر فى غُمة الفساد حالكة السواد التى تخيم على ربوع الوطن .. والتى ينتظر شرفاءُ المصريين إنقشاعَها ليعودَ الصباح مرة ثانية بعدما جثمت على أرجاء الوطن حقب طويلة من الظلم والفساد.

الإثنين ٢٣ يناير ٢٠١٧

(حفظ التحقيق مع موظف رد ١,٦ مليون جنيه سرقها من بنك ناصر)

هذه واقعة من فَيْضٍ لا ينتهى ولن ينتهى يُمثل عواقب متوقعة نتيجة العمل بقانون التصالح مع اللصوص الذى أصدره الرئيس عبدالفتاح السيسى متشجعاً بقانون حظر إعتراض أىٍ من أفراد الشعب على العقود المُبرَمة بين الحكومة والمستثمرين الذى أصدره سلفه السابق عدلى منصور فى سابقة إجرامية فى حق الوطن لا يعرف وطن آخر فى العالم مثيلاً لها .. وإن المرءَ ليتعجب ويكادُ يَقْضِى من الحسرة والغضب على قيام الرئيس المؤتمَنْ على مصالح الشعب ومقدرات الوطن بتقرير وإصدار قوانين تقنن الفساد والنهب واللصوصية وتجهض آثارَ كل ما يقوم به الشرفاء والأمناء على مصالح الوطن فى هيئاتٍ أخرى من ملاحقة للصوص الوطن وإسترداد حقوق الشعب المغتصبة .. وكم هو مُحزن ومؤلم أن يتم التصالح معَ من يتم كشفُ أمره من الفاسدين والمرتشين ولصوص المال العام بمجرد أن يقوموا برد ما تم سرقته ويُفلت الآخرون بما إستطاعوا سرقته ونهبه فى ظلال الحماية القانونية التى توفرها لهم هذه القوانين الإجرامية .. إن هذا الأمرُ جدُّ خطير ومُوئس ويجب على كل مُحب لوطنه أن يبادر إلى السَعْى بكافة الوسائل القانونية الممكنة لإلغاء هذين القانونين على وجه التحديد كخطوةٍ أولى لإستئصال الفساد المتجذر فى أرض مصر وإلا ستصبح كلُّ جهود الهيئات الرقابية الأمينة على مصالح الوطن والحاميَة لثرواته ومقدراته التى نشهد آثارها كالحرث فى الماء والزراعة فى الهواء .. إننى أرجو أن تبادر المؤسسة العسكرية الوطنية المصرية بالتوجيه لإلغاء هذين القانونين كما أرجو أن يبدأ النواب الشرفاء فى مجلس الشعب والمسؤولين الشرفاء فى الهيئات الرقابية التحركَ لتحقيق نفس الهدف وإلا فلن يكون هناك أىُّ أمل فى إستئصال الفساد ونهب المال العام الذى صارَ كالماء والهواء الذى يتنفسه فاسدون يصعب حصرُ أعدادِهِم ينبغى إستئصالهم من جذورهم بالمصادرة والإعدام فى وطنٍ يئن غالبية شعبه البائس من الفقر والجوع والمرض منذ عقودٍ كثيرة بغير أملٍ فى الخلاص.

الإثنين ٢٣ يناير ٢٠١٧

(حلقة جديدة من الصراع بين الأطباء وأخصائيى العلاج الطبيعى)

هذه الخلافات التى تستعرُ بين الفينة والأخرى أمر متوقع وسوف تستمر إلى أن يتم تنظيم وإقرار قواعد منطقية لممارسة مهنة الطب فى مصر تضع نصبَ عينيها وفى المقام الأول مصلحة المرضى .. ورغم غرابة طلب أخصائيى العلاج الطبيعى بالإنضمام إلى إتحاد نقابات المهن الطبية لأنهم ليسوا أطباء فلا أحد يستطيع أن يجيبَ على تساؤلاتهم المنطقية العديدة فى هذا الشأن مثل : وهل الصيدلى طبيب ليُسْمَح له بالإنضمام إلى هذا الإتحاد ولا يُسْمَح لنا بهذا الحق ونحن أقرب إلى المرضى منه بحكم التخصص ؟ وهل طبيب الفم والأسنان طبيب كامل وفق ما تتضمنه معانى كلمة طبيب من مضامين علمية وإكلينيكية ؟ ولماذا يُسْمَح للأطباء البيطريين بالإنضمام إلى هذا الإتحاد المختص بالطب البشرى ؟ لذا فقد آن الأوان ـ المتأخر منذ عقود طويلة ـ لتصحيح هذه الأوضاع الغريبة والشاذة لتصويبها نحو الوضع الأفضل على النحو التالى :

١. إلغاء كليات العلاج الطبيعى وقصر هذا التخصص على الأقسام المماثلة لها بكليات الطب .. وعلى من يريد العمل فى هذا التخصص الإلتحاق بكلية الطب والتخرج منها والتخصص فيه ومزاولته بعد ذلك.

٢. ضم كليات طب الأسنان إلى كليات الطب كأقسام مستقلة بها تتشعب إلى وحداتٍ متخصصة كبقية التخصصات الطبية .. فمن الغريب تخصيص كلية كاملة لهذا التخصص الذى ـ ورغم أهميته كبقية التخصصات الطبية العلاجية ـ لا يزيد فى أهميته أو فى تشعُبه عن أقسام جراحة العظام أو جراحة المخ والأعصاب أو الغدد الصماء أو الأشعة التشخيصية أو التحاليل الطبية على سبيل المثال .. وعلى من يريد التخصص فى طب الفم والأسنان الإلتحاق بكلية الطب والتخرج منها والتخصص فيه ومزاولته بعد ذلك.

٣. ضم كليات الصيدلة إلى كليات الطب كأقسام مستقلة يبدأ التخصص النظرى بها بقسم العقاقير ثم يتم التخصص فيه بقسم الصيدلة الطبية وعلى من يريد العمل فى هذا التخصص الإلتحاق بكلية الطب والتخرج منها والتخصص فيه ومزاولته بعد ذلك .. فمن الغرابة بمكان أن يتم إعداد طالب متفوق وإنفاق أموالٍ باهظة على تعليمه وتدريبه ليعمل فى نهاية الأمر كـ (بقال للأدوية) فى صيدلية يمتلكها أو يعمل بها رغم الأهمية الفائقة والحيوية لمهنة الصيدلة فى إكتشاف الأدوية وفى ضبط معايير إستخداماتها العلاجية وهو وضع غريب وشاذ يلجأ القائمون عليه والحريصون على بقائه إلى التحايل عليه بإنشاء أقسام للصيدلة الإكلينيكية لن تمضى سوى سنواتٍ قلائل إلا وسيطالب المتخصصون فيها بالحق فى مزاولة مهنة الطب ـ رغم إفتقارهم إلى كل المعايير اللازمة لذلك ـ مثلما هو الحال الآن مع أخصائيى العلاج الطبيعى ومثلما سوف يكون الحال أيضاً ـ كما أتوقع ـ مع خريجى كليات التمريض الذين سيطالبون بمزاولة قدراتهم المهنية كإعطاء الحقن وغيار الجروح فى مراكز تمريضية سرعان ما سوف تقوم بإعطاء التطعيمات أولا بروشتة طبية ـ مثلما بدأ الحال مع أخصائيى العلاج الطبيعى ـ ثم يتولون بأنفسهم هذا الشأن وشئون أخرى مقصورة على الأطباء المتخصصين فقط ونجد أنفسنا فى مواجهة أزماتٍ أخرى أشد وأنكَى من الأزمات التى نواجهها الآن بسبب هذا الهرج والمرج فى تنظيم قواعد مزاولة مهنة الطب والذى يتسبب فى الأضرارِ التى تحيق بالمرضى والتى نشهدُ عواقبها على الدوام.

الثلاثاء ٢٤ يناير ٢٠١٧

(أزمة ما قبل الرحيل .. ٥ ملايين رواتب شهرية للوزراء والمحافظين فى القانون الجديد)

إذا كان الذين يأكلون أموال اليتامى ظُلماً يأكلون فى بطونهم ناراً وسيَصْلَوْن سعيراً .. فا هو ياترى عاقبة الذين يأكلونَ أموالَ الشعب من اليتامى والفقراء والمساكين ظلماً وسُحْتاً وجوراً ؟!.

الخميس ٢٦ يناير ٢٠١٧

(آمنة نصير تعتذر لفاطمة ناعوت على الهواء)

ويلٌ لشعبٍ يسمح بأن يجهر سفهاؤه وحثالات من يتصدرون صفوف الجهلاء والمأفونين عُمْيان البصيرة الذين هم أفضل نخبته بالقدح والتشكيك فى دينه والذم والتحقير لعقيدته .. وبئساً لوطن منكوب غافل عن مصير مظلم يتهدده وينتظره وشعبُهُ لاهى عن طريقه إلى النهضة والتقدم والرُقي وماضى فى طريقه صوب المزيد من الإنهيار والإنحطاط والتخلف بعدما إختار مجابهة الله بالكفر والفجور والظلم والمعصية بدلا من إطاعته فيما أمره به من عدلٍ وخُلُقٍ وعلمٍ وعملْ .. وركَنَ إلى الدِعَة والسكون واللامبالاة ليحيا عالةً على شعوب أخرى تتفضل عليه بما يريق ماء وجهه وكرامته وحيائه دون أن تطرف له بقية من كرامة أو مروءة أو حياء .. ولكنها سنة الله فى خلقه والتى لا تتغير ما لم يغيروا ما بأنفسهم.

الجمعة ٢٧ يناير ٢٠١٧

(تجريف جهاز المخابرات العامة وتقويض الأمن القومى لمصر)

هل من الأمور الطبيعية أن يتم إحالة مائة وثلاثة عشر (١١٣) مسؤولاً كبيراً فى جهاز المخابرات العامة المصرية إلى المعاش أو التقاعد أو الإبعاد عن الخدمة لأى أسبابٍ أخرى بقرارات من رئيس الدولة فى غضون ثلاث سنوات ؟! وهل الاسباب المعلنة والمذكورة تعليلاً لمثل هذا الإجراء حقيقية أم أنها تخفى أكثرَ مما تعلن وخاصة عندما يُذكَرْ أنها مراعاة لميزانية الدولة المحددة لهذا الجهاز حيث أن السبب المعلن (مايحدث يحدث ليحل الأحدث في الرتبة محل الأقدم حتى لا يكون هناك تكديس في درجة الترقية وهذا هو نظام المخابرات العامة الذي ينص عليه القانون كما أن ميزانية الدولة عامة وميزانية الجهاز خاصة لا تسمح إلا بعدد معين في كل درجة من درجات الترقية) لا يُعمَل به حتى فى هيئات الدولة الأقل أهمية بما لا يمكن مقارنته بجهاز المخابرات العامة مثل هيئات الصرف الصحى وهيئة النظافة أو حتى فى هيئات الدولة عديمة الفائدة والأهمية التى تشكل الجزء الأكبر من النظام الإدارى الفاشل لها ؟! أوَليس إبعاد هذا العدد الضخم من المسؤولين عن الجهاز الأخطر بالدولة والمسؤول مسؤولية أولى ومباشرة عن حفظ الأمن القومى للوطن تجريفاً للخبرات والكفاءات المؤتمنة على أمن مصر وسلامتها وإستقرارها وتدميراً مقصوداً ومُنظماً وممنهجاً لتدمير وإضعاف هذا الجهاز الذى يمثل عمود الخيمة للأمن القومى لمصر ؟! أم يُمثل هذا النهْج خطوةً أخرى صوب إضعاف جهاز المخابرات العامة لصالح جهاز المخابرات الحربية التى ينتمى إليها رئيسُ الدولة والتى يعمل جاهداً منذ توليته الحكم على تمكينها من مفاصل ومحاور الإدارة والقرار فى مصر رغم عدم صلاحيتها لهذا الشأن تحديداً ؟! أم أنها خطوة أخرى تجاه خطة تدمير وتخريب دعائم الأمن القومى لمصر التى يعمل الرئيس عبدالفتاح السيسى جاهداً دون كلل أو ملل منذ جيءَ به إلى موقعه هذا لتحقيقها وإتمامِها مثلما يأملُ فى ذلك أعداءُ الوطن الذين أتاحوا له ذلك ويخططون له منذ سنين ؟!.

السبت ٢٨ يناير ٢٠١٧

(الرئيس السيسى يحذر من تحول النوبة لمصير الصومال)

ما هذا الخَبَلْ العقلى ؟! ألا يُدرِك الرئيس السيسى مغبة ما يقوله أم أنه يدركْهُ تماماً ويعرف أنه كنعيق غربان البَيْن تمهيداً لنشر الخراب فى أرجاء الوطن وتحويله كله وليس النوبة فقط إلى ساحة حربٍ أهلية لن تُبْقى ولن تذَر تتضاءل إلى جانب عواقبها عواقبُ ما حل بالصومال من كوارث ونكبات ؟!

السبت ٢٨ يناير ٢٠١٧

(مصادر بالأزهر: الإمام الأكبر لم يشكل لجانا جديدة لدراسة قضية الطلاق الشفهى)

إقتراح الرئيس عبدالفتاح السيسى بضرورة توثيق الطلاق الشفوى إقتراح صائب وفى محله حفاظاً على حقوق الزوجة المطلقة وعلى حقوق الأبناء حال وجودِهم للمطالبة بنفقات إعاشتهم المختلفة وتلافياً لمكائد عديمى المروءة من الأزواج الذين يتجاهلون مقاصدَ الشريعة أو الذين لا يأبَهونَ للمفاسد الجمة التى تترتب على إنصياعِهِم لنزعات الغضب أو إنقيادهم لأهواء الغرائز أو خلاف ذلك من أسبابٍ للطلاق .. والضجة الصاخبة المُثارة حول قضية الطلاق الشفوى وضرورة توثيقه مثلما يتم توثيق عقد الزواج وعما إذا كان هناك تعارُض بينها وبين حق الزوج الشرعى فى التطليق تتحيز فى معظمها لجانب الزوج وحقه فى التطليق شفاهةً مثلما هو واضح شرعاً ولا تلتفت لحق الزوجة فى ضرورة معرفة ذلك فور حدوثه مثلما هو واضح أيضاً شرعاً إستناداً إلى العديد من القواعد الفقهية مثل قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) وقاعدة (دفع المفسدة مقدم على جلب المنفعة) رغم أنه أبغض صنوف الحلال عند الله .. وهذا الجدل الصاخب يمكن تفاديه وحل أسبابه بإقتراح بسيط يتلخص فى إضافة نصٍ مكتوب إلى وثيقة الزواج الرسمية ينص على إلتزام الزوج بتوثيق رغبتِه وفعلِه بالطلاق فور حدوثه لدى المأذون سواء أكان فى حضور زوجته أو فى غيابها وتقرير عقوبةٍ زاجرة ورادعة له كالسجن والغرامة فى حالة عدم قيامه بذلك .. فرُبما يساعد هذا الإقتراح فى ردْع الكثيرين عن التطليق لغير ضرورةٍ مُلحة وقاهِرة تجعل من إستمرار الحياة الأسرية أمراً أكثر إفساداً وإضراراً بكل أطرافها من إستمرارها بينهم على مضضٍ وكراهية .. بل ويمكن إتساقاً مع قاعدة (الضرورات تبيحُ المحظورات) وقاعدة (العقد شريعة المتعاقدين ما لم يخالطه مكروه أو محظور أو حرام) النص فى وثيقة الزواج على عدم إيقاع الطلاق إلا أمامَ المأذون وإلتزام المأذون بإبلاغ الزوجة بحدوث الطلاق فور وقوعه .. فربما يساعد هذا الإقتراح على إتاحة بعض الوقت لإعادة النظر والتفكير فى قرارا التطليق ريثما تنطفىء سورة الغضب أو الإنفعال أو المشاحنة التى قد تدفع الزوج إلى التطليق أو قد تدفع الزوجة لطلب تطليقها والتى تتسبب فى حالات عديدة من حالات الطلاق.

السبت ٢٨ يناير ٢٠١٧

(ذكرى شهداء ثورة ٢٥ يناير المجيدة)

شهداء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ الأبرار .. فليرحمهم الله جزاء تضحياتهم بأرواحهم من أجل مستقبل أفضل لشعبهم ووطنهم .. لابُد آتٍ وإن طالَ الزمان.

الأحد ٢٩ يناير ٢٠١٧

(برنامج الملك سلمان لتنمية سيناء)

هذا البرنامج ليس منحة بلا مقابل أو معونة خيرية أو مساعدة أخوية من المملكة العربية السعودية بل هو قرض قيمته بليون دولار أمريكى (ألف مليون دولار أمريكى) يسدد بفائدة ٢٪ سنوياً على مدى عشرين عاماً بعد فترة سماح مدتها خمس سنوات.

الأحد ٢٩ يناير ٢٠١٧

(التدمير المُتعمد والمُمَنهَج لإقتصاد مصر على يد الرئيس عبدالفتاح السيسى)

تصريحات الرئيس عبدالفتاح السيسى عن الوضع الإقتصادى المُتردى للوطن إما أن تكون صحيحة فتتناقض مع حقيقة زيادة الإحتياطى النقدى بالبنك المركزى إلى ما يقرب من الـ ٢٥ بليون دولار أمريكى تقريبا مثلما أعلن ذلك محافظ البنك المركزى منذ بضعة أيام .. وإما أن تكون تمهيداً خبيثاً غير مباشر لوضع الشعب فى مرحلة مقبلة أمام محنة الإختيار الصعب بين التنازل عن جزيرتى تيران وصنافير للسعودية والحصول على الدعم المالى والبترولى الذى يمكن أن ينقذ إقتصاد الوطن من مرحلة الموت السريرى الذى يعانيه .. أو رفض بيع أرض الوطن ومواجهة العواقب الإقتصادية السيئة المترتبة على ذلك .. وإما أن تكون إشارةً إلى النية المُبيتة لرفع الدعم عما بقى مدعوماً من أموال الشعب للشعب لتهيئة الفقراء لجولةٍ أخرى من الغلاء والفقر والضنك والمعاناة دون مساسٍ بلصوص الوطن الذين نهبوا ثرواته ويحظون بحماية النظام .. وإما أن تكون هراءات بلْهاء وأكاذيب مكشوفة مما إعتاد التفوُّه بها لإثارة الخوف والفزع فى قلوب وعقول البسطاء من المصريين لصرف نياتهم عن الإعتراض على ما يجرى إذ من الذى سوف يجرؤ على ذلك فى مثل هذه الظروف التى يمر بها الوطن .. وفى جميع الأحوال وأيا ما كانت الأسباب فإن هذه التصريحات تعكس الفشل الذريع الذى أظهره الرئيس عبد الفتاح السيسى فى حكم مصر وإدارة شئونها والذى تجلى ومازال يتجلى فى عجزه عن ترتيب أولويات إنفاق أموال الدولة حسب الحاجات الفعلية للشعب .. فهل هناك رئيس عاقل يبدد أموال الشعب فى حفر تكملة لقناة السويس محكوم عليها بعدم الجدوى الإقتصادية مقدماً أو فى إنشاء عاصمة إدارية جديدة أو فى بتعبيد مئات الكيلومترات من الطرق الجديدة أو فى تركيز كل جهوده الإقتصادية فى الإقتراض من الخارج وإنهاك إقتصاد وطن يئن من الفقر والحاجة ولا يكون واجبُه وهمُّه ومسؤوليته وأولويته الأولى إعادة تشغيل بضعة آلاف من المصانع المغلقة منذ سنوات وإصلاح الآلاف الأخرى التى تعانى من الفساد وسوء الإدارة والتشغيل والتدمير المتعمد والمُمَنهج لبعث نكبة خصخصة ثروات الشعب من قبورها من جديد تمهيداً لنهبها وسرقتها رغم أن إعادتها للعمل والإنتاج ربما كان كفيلاً بالحد من الإقتراض المُدمر لإقتصاد الوطن ومستقبله القريب والبعيد على حدٍ سواء ؟! وهل هناك رئيس عاقل يمتلك أية رؤية إصلاحية لوطنه يقوم بتنحية التعليمَ جانباً لعدم جدواه فى وطنٍ ضائع وهو الأمل الوحيد لأى دولة للإصلاح وللتقدم والنهوض والإزدهار ولا يُقْدِم رغم مرور ما يقرب من ثلاث سنوات ونصف العام على توليه الفعلى لمسؤولية الحكم على أية خطوة جادة لإصلاح نظام التعليم المُنهار والمتردى فى الوطن إكتفاءاً بتعبيد الطرق وإصلاح مرافق الكهرباء والصرف الصحى وهى أمور رغم أهميتها لن تغنى عن أهمية التعليم كضرورة حياة لا تقل فى أهميتها عن الماء والهواء والغذاء ؟! وهل هناك رئيس عاقل لا يجد منهجاً لصرف أنظار الشعب عن فشلِه وغبائِه سوى إختلاق الفتن والإنشقاقات والمؤامرات فى كل مجال من مجالات الحياة بالوطن ويتخيل أن هذا النهْج الذى يقتدى بسياسة (فرق تسُدْ) التى يلجأ إليها المستعمرون هو أسلم الطرق للإستمرار فى الحكم ولصرف أنظار الشعب عن الإنهيار المتزايد فى الوطن جراء إستفحال الفشل والفساد ؟! وهل هناك رئيس عاقل يهدر أموالاً طائلة من أموال الدولة على شراء أسلحةٍ لا حاجة لها ولن تفيد حسب طبيعة التهديدات التى تواجهها مصر والتى تجعل من صفقات شرائها صفقات شراء لشرعية مشكوك فيها من قِبَل رئيس الدولة يستجديها من الدول التى يقوم بشراء هذه الأسلحة منها بعدما فشل فى الحفاظ على شرعيته كرئيس للدولة يمكن إإتمانُه على مصالح الشعب والوطن بعدَ كل ما أظهره من غباء وسفه وحماقةٍ وفشل وخيانةٍ لهما طوال هذه السنين ؟!.

الأحد ٢٩ يناير ٢٠١٧

(إعتماد ٨٦٪ من الكليات و ٢٥٪ من المعاهد بالجامعات المصرية)

نموذج آخر يتكرر على الدوام للهزل والعبث وخداع النفس الذى يُمارَس فى نظام التعليم المصرى بدءاً من المرحلة الإبتدائية وحتى أخر درجات التعليم العالى المُنتهى بالحصول على درجة الدكتوراه والذى يتم إعادة تشكيله بين الفينة والأخرى بالإضافة أو الإلغاء أو التعديل مثلما يتراءى لأهواء المسؤولين عنه ورغباتهم فى ترك بصمةٍ تافهة تُذكر بأسمائهم فى أهم وأخطر جوانب الحياة فى الدولة .. ودائماً ما تكون الحجة الظاهرة وراء ذلك العبث ضرورة الحصول على الإعتماد وإعتراف هيئة ضمان الجودة وهما أمران يتحققان ـ مثلما هو الحال فى جميع النواحى الأخرى فى مصر التى يحكمها مبدأ أن القولَ يُغنى عن الفعل ـ بإعداد وترتيب مئاتٍ الأوراق والجداول والإحصائيات والرسوم البيانية وغير البيانية دون وجود أية مقاييس فعلية لتقييم مستوى علم وكفاءة الدارسين .. فبقدر ما هى عليه مواصفات مُدخلات العملية التعليمية فى مصر من تميُز لإقتباسها حذوَ النعل بالنعل من المواصفات العالمية الموضوعة فى هذا الشأن بقدر ماهى فاشلة وعديمة الجدوى مُخرجات النظام التعليمى المصرى وهو ما يبدو ظاهراً كالشمس فى وضح النهار على جميع مستويات التعليم من المرحلة الإبتدائية حتى مرحلة الدكتوراه التى نُصْدَم أحيانا بمستوى طلبتها الذين يعجز الكثيرون منهم عن كتابة جملة إنجليزية صحيحة واحدة فى معرض إجاباتهم التحريرية ويعجز الكثيرون أيضاً عن إثبات معرفتهم بأساسياتٍ علمية يفترَض دراستهم لها على مدار سنوات دراستهم الجامعية بل والأنكى أن يعجز العديدون من طلبة الدكتوراه عن معرفة الفروق بين المصطلحات والتعريفات إلى درجةٍ يصبح السماح بنجاحهم جريمة أخلاقية وطبية فى حق مَن سوف يسوقه حظه العاثر من المرضى إليهم .. إن محنة فشل النظام التعليمى المصرى هى أحد أخطر وأعظم النكبات التى يواجهها الوطن بعد عقودٍ من التدمير والتخريب المنظم والمُمَنهَج والمُخطط والمستمر حتى الآن للوصول به إلى هذا الحال لأنه الضمانة الأقوى لتبديد أية آمال فى الإصلاح أو النهضة أو التقدم قد تُراوِد المهمومين بأمر هذا الوطن .. وما لم يُقيضُ الله مَن يتقيه ويعمل من أجل هذا الشعب ومن أجل نهضته التى لا يمكن لها أن تبدأ إلا بوضع التعليم والبحث العلمى كأولوية قُصوى فى مجال حياته فلن يكون هناك مِنْ أملْ فى أى مستقبل زاهرٍ أو مظلم لهذا الوطن.

الإثنين ٣٠ يناير ٢٠١٧

(صحيفة أمريكية : العرب صامتون والغرب ينتقد ترامب)

بعدَ حُقبةٍ طويلة سادَ بها العرب بدينهم مَجالى الحضارة .. نسوا دينهم فأصبحوا أمواتاً يتكلمون .. ثم تخلوا عن دينهم فأمسَوْا أمواتاً لا ينطقون .. ثم حاربوا دينهم وولوا أمورَهم المنافقينَ منهم فصاروا عبيداً يُقادون .. وتلك سنة الله فى خلقِه لا تبديلَ لها حتى يغير القوم ما بأنفسهم .. ولله فى خلقِه شئون.

الإثنين ٣٠ يناير ٢٠١٧

(نقد قاسٍ للرئيس من أبرز مؤيديه)

وشهد شاهدُ من أهلِها ؟! أفلا يكون هذا داعياً لكى يستمع الرئيس عبدالفتاح السيسى إلى نصائح مؤيديه أم سيظل كما هو منذ نكْبِنا به عنيداً سادِراً فى غيه ومتشبثاً برأيه وفكرِه رغم ما تكشف عنه من غباءٍ وسَفَهْ وحماقةٍ وفشلْ فى سياسة كل ما تولاه من شئون هذا الشعب البائس وهذا الوطن المنكوب ؟! وألم يحِنْ الأوان لكى يُدرك أنَّ داعىَ الوطنية ـ إنْ كان لها صدى فى نفسه ـ يفرض عليه التنحى عن قيادة هذا الوطن والإختفاء من مشهد الحياة فيه قبلَ أن يهْوِى به إلى حيث لا رجعةَ أو صعود بعدما فرط فى مقوماتِ حياته وأهْدَرَ ثرواتِه ودمر كلَّ مقدراتِه وبدد آمالِه فى الإصلاح أو النهضة أو التقدم بعد كل ما لحقهُ مِن خرابٍ وإفسادٍ وتدمير.

الإثنين ٣٠ يناير ٢٠١٧

(البرلمان للنواب : السيارات المصفحة «ضرورة أمنية» .. وطلب الشراء يعود لـ ٢٠١٥)

شر البلية ما يُضْحِك وأشرُها ما يُضحِكْ ويبكى فى آنٍ واحدْ .. ولكن إذا كان ربُّ البيت بالدف ضارباً فماذا سوف تكونه شيمةُ أهلِهِ ؟! فهل يوجد بأى وطن بالعالم مثلَ هذا الإهْدار الإجرامى الفاجر لثروات شعبٍ فقير لا يجد قوتَ يومِه مِنْ قِبَل المنوط بهم رقابة اللصوص والمفسدين وناهِبى المال العام لحمايته من شرورهم وفسادِهم وهم فى حقيقة الأمر يتصدرون الصفوفَ الأولى للصوص الوطن وناهِبى المال العام ؟! وهل يَصْبو أعداءُ مصر وأشدُهم كَيْداً لها لأكثرَ من الحفاظ على حياة ووجود أمثال رئيس مجلس الشعب ووكيلَىْ المجلس بل والغالبية العظمى من أعضائه ليحققوا لهم ما يعجزون عن تحقيقِه بأنفسهِم ويطمحون إليه من إفسادٍ وخراب لها ؟!.

الثلاثاء ٣١ يناير ٢٠١٧

(رسالة قوية من المواطنين الأمريكيين لجميع المسلمين وإلى قارون العصر ترامب)

هذه المقاطع المصورة يجب أن تكون كافيةً لإزاحة الغمة التى تعمى عقول وقلوبَ وأبصار الجهلاء المخدوعين بآراء الفقهاء المفسدين فى الأرض أولياء الشيطان الذين زينوا لهم أن إستهداف المسيحيين أو الصليبيين هو الطريق المضمون إلى الجنة وإلى رضا الله .. فليشاهدوا تعاطف أعدائهم الوهميين هؤلاء معهم فى وجه الهجمة الصليبية السادسة التى يخطط لها جماعة من الوحوش الآدمية والمجرمين ممن لا علاقة لهم بالمسيحية .. وليتمعنوا فى كلماتهم وليحسوا بمشاعرهم وليشهدوا أفعالهم وجهودهم للدفاع عنهم ضد من يستهدفونهم أكثر بكثيرً مما قد يقوم به بقية المسلمين ليدركوا حينئذٍ أن ما ينتوون عليه وما يخططون له وما قد يفعلونه هو عين الإفساد فى الأرض وإثم المعصية بل والكفر بكل ما أمر به الله خلقه كى يحيوا جميعاً فى أمنٍ وسلام (ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا) ولكى يدركوا أن محاربة المعتدين والغازين لأوطانهم وإن كانت أعظم الجهاد وواجب شرعى وفرض على كل من يتعرض لأذاهم وعدوانهم إلا أن إستهداف الأبرياء والمسالمين أيا ما كانت أديانهم أو عقائدهم فى أوطانهم جريمة شرعية لا يجرؤ أحد على الإقدام عليها إلا بكفرٍ أو معصية وهو يعلم أنه (لا تزر وازرة وزرَ أخرى) وأن (من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناسَ جميعا) .. فعسى أن يعتبروا وأن يهتدوا إلى طريق الصواب قبل أن يحكموا على أنفسهم بالخسران المبين ويكونوا من اصحاب الجحيم.

الأربعاء ١ فبراير ٢٠١٧

(سيناريوهات البرلمان حال حظر دخول المصريين أمريكا)

التفكير فى إقتراح منع دخول المواطنين الأمريكيين إلى مصر فى حالة صدور قرار مماثل من الرئيس الأمريكى بحظر دخول المصريين إلى أمريكا إنطلاقاً من مبدأ المعاملة بالمثل يعكس التفكير السطحى الساذج لعضو لجنة الشئون والعلاقات الخارجية بمجلس النواب المصرى .. فمثل هذا القرار سوف يكون بمثابة عقابٍ ينعكس بالسلب على المواطنين الأمريكيين الذين يُحبون مصر ويرغبون فى زيارتها ولن يمس أفراد الإدارة الأمريكية المسؤولة عن إصدار مثل هذا الحظر المُفترَض .. ولربما يكون الرد الواجب فى مثل هذه الحالة هو إصدار قرار فورى بمنع الرئيس الأمريكى ترامب وبقية أفراد إدارته من المسؤولين الأمريكيين المؤيدين له من دخول مصر حالياً أو مستقبلاً وقرار آخر بحظر إستيراد أى سلع أو منتجاتٍ أمريكية .. ولكن مثل هذه الإفتراضات النظرية الحالمَة والمُتشبثة برداء الكرامة والعزة والوطنية لا تجد تحقيقاً لها إلا بين الدول المتعادلة التى تقفُ موقف الند للند فى علاقاتِها الثنائية وليس بين دولة خاضِعَة فى إرادتها ومشيئتها لدولةٍ أخرى سلمت لها زمامَ أمرِها منذ عقود .. تستجْدى منها معونةً عسكرية ضئيلة سنوية وتستَجْدِى منها الإستمرارَ فى إتفاقية شراكة تجارية تصُب فى المقام الأول فى صالح العدو الصهيونى وتستجدى منها معونة ضئيلة سنوية تتلاشى على مر السنين كانت تقدمها هيئة المعونة الأمريكية وإن كانت ساهَمَتْ فى إنشاء مرافق للبنية التحتية فى أنحاء كثيرة من مصر ـ ذراً للرماد فى العيون ـ إلا أنها دمرت ولازالت تدمر النظامَ التعليمى المصرى الذى نشهدُ أطلالَه الآن فى غُثاء السَيْل من الأجيال المتعاقبة من المصريين الجُهلاء والفاشلين ضحايا هذا النظام والذى كان هدفُها ومرادُها الحقيقى الذى نجحَتْ فى تحقيقِه فى غفلةٍ أو خيانةٍ من المسؤولين عنه طوال هذه السنين.

الخميس ٢ فبراير ٢٠١٧

(٧ إجراءات لا تتناسب مع تصريح الرئيس السيسى بفقر مصر والمصريين)

(فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ)

الخميس ٢ فبراير ٢٠١٧

(٩٩٧ مليون جنيه ميزانية البرلمان)

إذا كان الرئيس عبدالفتاح السيسى جاداً حقاً فى مكافحة الفساد ونهب المال العام الذى جعل من مصر دولة يُضْرَب بها المثل فى الفقر والعوَز والفاقة فعليه أن يُبرهِنَ على ذلك فعلياً بدعوة الشعب إلى الإستفتاء على قرار بحل مجلس النواب وإستعادة كل ما حصل عليه أعضاؤه من مالٍ حرام دون وجه حق إما رضاءاً أو بالمصادرة المباشِرَة لممتلكاتهم أو بالسجن لحين إعادة الأموال لمن قام منهم بإيداعِها بالخارج .. وتوجيه الأموال المخصصة للمجلس التى تقترب من الألف مليون جنيه لتدعيم هيئات الرقابة الوطنية المتمثلة فى هيئة الرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة ومباحث التموين التى آلى الشرفاءُ من مسؤوليها على أنفسهم الإلتزامَ بواجبهم المؤتمَنين عليه فى حماية ثروات الشعب ومُقدرات الوطن التى إستباحَها أعضاءُ المجلس لأنفسهم فى بجاحةٍ ينْدَى لها جبينُ الوطنية والتى ينوى محاكاتَهم فيها أعضاءُ مجلس الوزراء إنتظاراً لنوال نصيبهم من الغنيمة المتبقية من أشلاء الوطن.

السبت ٤ فبراير ٢٠١٧

(لغز السائحين الروس)

ليس فى الأمر لغز متعذر على الفهم بل هو فقدان لأى إحساس بالكرامة أو العزة الوطنية من قِبَل المسؤولين عن هذه المهزلة .. ولا يعرف المرءُ سبباً لهذا الإذعان المُهين للشروط الروسية لعودة جحافل السياح الروس إلى مصر وهم أسوأ نوعيات السياح وأقلهم إنفاقاً وأكثرهم شبهاً باسراب الجراد عندما تغيرُ على أرضٍ خضراء ولا تتركها إلا بعدَ أن تُحيلَها إلى صحراءَ جرداء .. فقط ولبالغ الحسرة والأسف نرجو أن يكون فقدان الإحساس بالوطنية الذى يعكسهُ هذا السلوكُ الذليل المهين هو السبب الحقيقى لهذه اللطمة التى يتلقاها الوطن مع كل خطوةٍ تحدث فى هذه المهزلة وألا يكون السبب الحقيقى الخفى لإستمرار هذاه المهزلة هو ما يخطط له البعض من لصوص الوطن للحصول على مكاسب العمولات المتوقعة من صفقة المفاعل النووى مثلما يحدث دائماً عندما يُذلُ المال أعناقَ الرجال.

الأحد ٥ فبراير ٢٠١٧

(هيئة كبار العلماء تُقر وقوع الطلاق الشفهي وتحذر من يستهين بالفتوى)

إقتراح ضرورة توثيق الطلاق الشفوى رأى صائب لا يتعارض مع نص أو روح أيٍ من أحكام الشريعة الإسلامية بل ويتطابق فى غايتهِ مع مقاصِدِها حفاظاً على حقوق الزوجة المطلقة وعلى حقوق الأبناء حال وجودِهم للمطالبة بنفقات إعاشتهم المختلفة وتلافياً لمكائد عَديمى المروءة من الأزواج الذين يتجاهلون مقاصدَ الشريعة أو الذين لا يأبَهونَ للمفاسد الجمة التى تترتب على إنصياعِهِم لنزعات الغضب أو إنقيادهم لأهواء الطمع أو إستسلامهم لشهوة الغرائز أو خلاف ذلك من أسبابٍ للطلاق .. والضجة الصاخبة المُثارة حول قضية الطلاق الشفوى وضرورة توثيقه مثلما يتم توثيق عقد الزواج وعما إذا كان هناك تعارُض بينها وبين حق الزوج الشرعى فى التطليق تتحيز فى معظمها لجانب الزوج وحقِه فى التطليق شفاهةً مثلما هو واضح شرعاً ولا تلتفت لحق الزوجة فى ضرورة معرفة ذلك فور حدوثه مثلما هو واضح أيضاً شرعاً إستناداً إلى العديد من القواعد الفقهية مثل قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) وقاعدة (دفع المفسدة مقدم على جلب المنفعة) .. وهذا الجدل الصاخب الذى لا داعىَ له أو مُبرر يمكن تفاديه وحل أسباب حدوثه بإقتراحاتٍ بسيطة تلتزم بمبادىء الشريعة الإسلامية ومقاصِدها السامِيَة .. فإذا ما كان لأحدٍ الإعتراض على حق الزوج فى إيقاع الطلاق شفوياً متى شاء ففى المقابل لا يمكن لأحد أن يعترض على حق الزوجة شرعاً وقانوناً فى إضافة نصٍ مكتوب إلى وثيقة الزواج الرسمية ينص على إلتزام الزوج بتوثيق رغبتِه وفعلِه بالطلاق فور حدوثه لدى المأذون سواء أكان فى حضور زوجته أو فى غيابها وعلمه النافى للجهالة بالعقوبة القانونية الزاجرة والرادعة له كالسجن والغرامة فى حالة عدم قيامه بذلك .. بل ويمكن إتساقاً مع قاعدة (الضرورات تبيحُ المحظورات) وقاعدة (العقد شريعة المتعاقدين ما لم يخالطه مكروه أو محظور أو حرام) النص فى وثيقة الزواج على إتفاق الزوجين على عدم إيقاع الطلاق إلا أمامَ المأذون بحضور الزوجة أو فى غيابها وإلتزام المأذون بإبلاغ الزوجة بحدوث الطلاق فور وقوعه وإلا تعرض للعقوبات القانونية الرادِعَة كالسجن والغرامة فى حالة تقاعسه عن القيام بذلك .. فرُبما يساعد هذا الإقتراح فى ردْع الكثيرين عن التطليق لغير ما ضرورةٍ مُلحة وقاهِرة تجعل من إستمرار الحياة الأسرية أمراً أكثر إفساداً وإضراراً بكل أطرفها من إستمرارها بينهم على مضضٍ وكراهية .. ولربما يساعد ايضاً على إتاحة بعض الوقت لإعادة النظر والتفكير فى قرارا التطليق ريثما تنطفىء سورة الغضب أو الإنفعال أو المشاحنة التى قد تدفع الزوج إلى التطليق أو قد تدفع الزوجة لطلب تطليقها والتى تتسبب فى حالات عديدة من حالات الطلاق رغم معرفتهم بأنه أبغض الحلال عند الله.

الإثنين ٦ فبراير ٢٠١٧

(نقيب الصيادلة : بيع الدواء القديم بسعر والدواء الجديد بسعر مختلف سُبة فى جبين الصيادلة)

هذا الأمرُ واقع طبيعى وهو دليل الأمانة فى التعامُل بين البشر فى الدول التى يحكمها القانون .. أما فى مصر فهو سُّبة لأنه لا أحد يريدُ أن يكون أميناً أو شريفاً أو حتى لصاً قنوعاً وهو يسرق الآخرين.

الثلاثاء ٧ فبراير ٢٠١٧

(١٩ معلومة مثيرة عن إسرائيل أغربها رقم ١٥)

وأهمُها أن إسمَها الحقيقى (فلسطين) وسوف يظل كذلك أَبَدَ الدهر وإن ظلت محتلة ولَوْ إلى حين.

الثلاثاء ٧ فبراير ٢٠١٧

(المؤبد لعاطل إختطف تلميذة إبتدائى وإغتصبها بمنشأة القناطر)

أما عادَ من عاقلٍ رشيد حتى فى مجال القضاء ؟! وإذا لم تكن كلُّ جرائم الإفساد فى الأرض هذه كافيةً للحكم بالإعدام على أمثال هؤلاء المجرمين .. فما هى الجرائم التى يستحق مرتكبوها مثل هذا العقاب ؟! أمْ أنَّ هذه الطوام المتتالية بغير توقف ليست غيرَ التوابع الحتمية للواسطة والفساد الذى باتَ مُتجذراً فى مجالس القضاء .. وليست سِوَى العواقب المتوقعة لمخططات إستباحَة هَيْبَة القضاء وهدم أركانِه التى بدأَت منذُ عقود بالسماح بإلتحاق الأغبياء والفاشلين بكلية الحقوق وجعلها مفرخاً لمحدودى الذكاء

والجهلاء .. بدلاً من أن تكون ـ كما هو المفروض ومثلما كانت قبل ذلك دائماً ـ قِبلةً للنابغين والحكماء والعُقلاء المؤتَمَنين على إقامة العدل وتحقيق الأمن بين الناس ؟! وهل مِنْ أى أملٍ يُرْتَجَى فى وطنٍ لا يعرف أبناؤه ضرورةَ العدل المُطْلَق لإستقرارِه وأهمية القضاء العادل لإستمرارِه إن كانوا يأمَلون حقاً فى مستقبلٍ أو نهضةٍ أو تقدُّم ؟!.

الثلاثاء ٧ فبراير ٢٠١٧

(النواب يرفضون الخضوع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات)

مشهد من تنازُع لصوص الشعب والوطن على ما تبقى من أشلائه !!!

الثلاثاء ٧ فبراير ٢٠١٧

(بالصور .. في سابقة خطيرة وهي الأولى من نوعها : أهالي يهجمون على سيارة سلع تموينية ومخزن ويستولون على ما بهما من سلع : أخدنا حقنا).

نذيرٌ للخطر الداهم المُحْدِق بالشعب والذى يتربص بالوطن وجرس إنذار للكابوس المُقبل على مهلٍ ليأتى على الأخضر واليابس فيه .. عسى أن يفيقَ الغافلون قبل أن يفوت الأوان.

الأربعاء ٨ فبراير ٢٠١٧

(مقتل شاب بأيدى بلطجية يعملون فى كافيه بمصر الجديدة)

عواقب الفساد والغباء والجهل واللامبالاة

محمد سعد زغلول سالم ـ الرسائل إلى القوات المسلحة المصرية.

٢٢. المشروع القومى الأول للوطن .. إستئصال شأفة البلطجية والمجرمين .. السبت ٤ يونيو ٢٠١١

٤٢. مرة أخرى عساها تكون الأخيرة : المشروع القومى الأول للوطن .. إستئصال شأفة البلطجية والمجرمين .. الثلاثاء ١٨ أكتوبر ٢٠١١

السبت ١١ فبراير ٢٠١٧

(مصطفى حجازى : ١١فبراير لم ينته بعد)

تُرَى بعد مرور هذه السنوات الست على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة .. من الذى إنتصر حقاً : الثورة أم مبارك ؟!.

الثلاثاء ١٤ فبراير ٢٠١٧

(عبدالمجيد : جمال مبارك هو البديل المطروح)

هل صار الغباءُ والجنون وجها العملة الوحيدة التى يتعامل بها المصريون فيما بينهم بعد أن بدد اليأسُ أىَّ أملٍ لهم فى الإصلاح ؟!

الخميس ١٦ فبراير ٢٠١٧

(وزير الزراعة الجديد متهم فى ١٨ قضية فساد)

هل مِنْ تفسيرٍ مقبول أو معقول لجريمة تعيين موظف مشبوه مُتهم بهذا العدد المهول من قضايا الفساد ونهب المال العام ـ بما يشير إلى إعتيادِه وإدمانِه هذا السلوك الإجرامى منذ نعومة مناصبِه الوظيفية ـ وزيراً مسؤولاً ومُؤتمناً على هذا القطاع الحيوى لصحة المواطنين ولإقتصاد الوطن سِوَى التخطيط لجولةٍ جديدة من نهْب أراضى الدولة وسرقة أصولِها الواقعة فى نطاق سلطاته والتى سوف يتولى أمانة الحفاظ عليها تحت مسمى التخصيص مِنْ قِبَلْ من أتَوْا به إلى هذا المنصب وهم يعرفون أنه لن يجرؤ على الإعتراض ؟! وإذا لم يكُنْ مسلك هذه الجهات المتمثل فى إرتكاب هذه الجريمة النكراء خيانةً للوطن فماذا عساهُ أنْ يكون ؟!

الخميس ١٦ فبراير ٢٠١٧

(تغيير مفهوم القيادة والرئاسة والإدارة فى الدولة المصرية)

باتَ وأصبحَ وصارَ تغيير مفهوم الرئاسة والقيادة فى الدولة المصرية ضرورةً مُلحة لا غِنى عنها إذا كان لنا أنْ نأملَ فى إحداث أى تغيير أو إصلاح حقيقى أو تقدم فيها. فالإستبداد مرض مُعْدٍ إن لم يكُن بالضرورة فبالوراثة ولا بديلَ لنا عن إستئصاله من جذوره إذا كنا جادين حقاً فى تحقيق ما نأملُ فيه للشعب وللوطن من نهضةٍ وإزدهار وحتى لا يُصبح تعيين مسؤولٍ فاسد فى موقعٍ هام للمسؤولية مثاراً للخوف مما قد يتخذه منفرداً من قرارات تعكس فسادَهْ لا يستطيع أحد التصدى لها أو معارضتها أو إلغاءها. وفى هذا الصدد أعتقدُ جازِماً أنَّ مفهوم (الإدارة الجماعية بديلاً عن الإدارة الفردية) يُمثل الطريقَ الوحيد والأملَ الأخير للقضاء على سياسة الإستبداد بالرأى والإستئثار بالقرار بجميع أشكاله وفى جميع نواحى الحياة فى مصر التى تمثل منهج الحكم الوحيد فيها منذ عشرات السنين .. ويمكن تلخيص هذا المفهوم فى المبدأين التاليَيْن :

١٢. يقوم نظام الحكم فى الدولة المصرية على مبادىء الشورى والإدارة الجماعية والتداول الدورى للمسؤولية فيما عدا منصب رئيس الدولة. ويتوَّلى حُكمَ البلاد مجلسُ للدولة برئاسة (رئيس الدولة) وعضوية كل من رئيس مجلس الرقابة القومية ورئيس مجلس الأمن القومى ورئيس مجلس البنك المصرى ورئيس مجلس القضاء ورئيس مجلس الشورى ورئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الإعلام. ولا يجوز لرئيس الدولة إصدار أى قرار فى أى شأن من شئون الدولة إلا بعد عرضِه على مجلس الدولة وموافقة أعضاء المجلس عليه بالأغلبية. ويجب نشر جميع قرارات مجلس الدولة ممهورة بتوقيع جميع أعضائه فى الجريدة الرسمية للدولة فى اليوم التالى لإتخاذ هذه القرارات. ولا يسرى مضمون هذه القرارات إلا بعد نشرِها.

١٣. يُمثل مجلسُ الدولة الجهةَ الحاكِمَة للدولة ويُمارس مهامَه بواسطة السلطات الدستورية التِسْع التى يتشكل منها وهى : السُلطة القيادية مُمَثلةً فى رئيس الدولة والسُلطة الرقابية الرسمية مُمَثلةً فى مجلس الرقابة القومية والسُلطة الأمنية مُمَثلةً فى مجلس الأمن القومى والسُلطة المالية مُمَثلةً فى مجلس البنك المصرى والسُلطة القضائية مُمَثلةً فى

مجلس القضاء والسُلطة التشريعية مُمَثلةً فى مجلس الشورى والسُلطة الرقابية الشعبية مُمَثلةً فى مجلس الشعب والسُلطة التنفيذية مُمَثلةً فى مجلس الوزراء والسُلطة الإعلامية مُمَثلةً فى مجلس الإعلام.

محمد سعد زغلول سالم ـ الدستور .. الأحد ٢٠ نوفمبر ١٩٨٣

محمد سعد زغلول سالم ـ نظام الدولة .. الأحد ٢٠ نوفمبر ١٩٨٣

محمد سعد زغلول سالم ـ الرسائل إلى القوات المسلحة المصرية .. ٢ مارس ٢٠١١ ــ ٢٠ نوفمبر ٢٠١١

٣٦. مصر قبل الجميع .. ضرورة تغيير المفاهيم السائدة (٣) الإدارة الجماعية بديلاً عن القيادة الفردية .. الثلاثاء ١ سبتمبر ٢٠١١

الجمعة ٢٤ فبراير ٢٠١٧

(شيخ الأزهر : آراء كبار العلماء لا تصدر تحت سيف التهديد)

الكثيرُ مما وَرَدَ فى حديث الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر فى شأن الإشْهاد على الطلاق فى حاجةٍ إلى مراجعة بل وإلى الكثير من التصويب أيضاً .. فبادىء ذى بدء وعلى هامش هذا الحديث إذا كان د. الطيب يُقرر أن آراء كبار العلماء لا تصدر تحت سيف التهديد فما كان يجب عليه أن يلجأ لتهديد كل مَن يحاول الإجتهاد فى أمور الدين وأن يتهمه بالجهل والإجتراء بحجة أنه من غير الجائز أو اللائق أو المقبول مُناطَحة كبار العلماء برأىٍ مناوىء لما قد يذهب إليه أحدُهُم أو جميعُهم وهم فى نهاية الأمر بشر لهم عقول كما للآخرين ايضاً عقول .. فلا كهنوتَ فى الإسلام ولا يحِق لأى أحدٍ أيا ما كان غَلْق بابَ الإجتهاد أمام مَن يعرف حق المعرفة حدودَ وقيودَ الشريعة وأوامرها ونواهيها ومقاصدها وغاياتها ويتقى الله قبلَ وبعد ذلك فيما يجتهد فيه من رأىٍ.

١. فالقول بأن (رأي هيئة كبار العلماء أو انتقادها لابد أن يكون من قامة تساوي قامات هؤلاء العلماء الذين لهم سبعون عامًا يقرءون في الفقه ويدرسونه وهم مهمومون بالقضايا العلمية) قول غريب لا تعليقَ عليه سوى أن قضاء عقودٍ فى القراءة أو الدراسة لا تمنح صكاً بإمتلاك الحقيقة ويحضُرنا فى هذا الشأن الفتاوى الفقهية الشاذة والخاطئة والصادمة والغريبة التى صدرت ولا تزال من مُفتى أسبق ومن أساتذة رجالاً وسيدات متخصصين فى الفقه ويقومون بتدريسه فى جامعة الأزهر ثم يصِلون بعقولهِم إلى تخريج مثل هذه الفتاوى الخاطئة والغريبة التى كانت موضع إنتقاد وإنكار وتكذيب من قبَلْ أساتذة متخصصين آخرين فى الفقه ويعملون سوياً فى نفس المجال العلمى والتعليمى .. بل وآراء الدكتور أحمد الطيب نفسه التى يخون بها العلم الشرعى الذى لا ريب يعرفه حق المعرفة فيما يكذب و يُدلس به على جموع المسلمين الذين لا يعرفون عندما يُصرح مراراً وتكراراً بأن الشيعة مسلمون وأنهم يشكلون مع السنة جناحا الأمة الإسلامية وأن المذهب الجعفرى مذهب فقهى إسلامى لا غضاضةَ فى الإقتداء به وهى الآراء التى يتخذها المُبشرون بالشيعية مُدخلاً لتشجيع الكثير من عوام المسلمين الجاهلين بعقائد دينهم على الإرتداد عن الإسلام والتشيُع مادامَ ما يدعونهم إليه ليس سوى مذهب آخر من مذاهب الإسلام !! بل ويزيد عن بقية المذاهب الأربعة بل ويفضلهم بمحبة أهل البيت رضى الله عنهم الذين يحتلون فى قلوب كل مسلم مكانةً لا تضاهيها مكانة أخرى وهى فتاوَى يتحمل هو ومن يقولون بها أوزارَ وذنوب هؤلاء المسلمين المخدوعين فعسى أن يرتدع هو وعلماؤه الذين يشايعونه فى هذا المسلَكْ عن الخوض فيما يجهلون ويتقوا الله فيما يهرفون به دون فهمٍ أو تعقل أو تدبير.

٢. وإحتجاج شيخ الأزهر برأى محمد الطاهر إبن عاشور في تفسيره للقرآن الكريم المعروف بالتحرير والتنوير [بعد أن تعرض للخلاف في الوجوب أو الاستحباب عند تفسيره لقوله تعالى (وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ) في سورة الطلاق] حيث قال (واتفق الجميع على أن هذا الإشهاد ليس شرطًا في صحة المُراجعة أو المفارقة ـ الطلاق ـ لأنه ـ أي الإشهاد ـ إنما شرع احتياطاً لحقهما ـ لحق الزوج والزوجة ـ وتجنباً لنوازل الخصومات خوفاً من أن يموت فتدعي أنها زوجة لم تطلق أو أن تموت هي فيدعي هو ذلك). ثم قال (على أن جعل الشيء شرطًا لغيره يحتاج إلى دليل خاص فإذا أردت أن تجعله شرطًا للوقوع فإنك تحتاج إلى دليلٍ آخر غير قوله تعالى [وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ]) رأى شاذ وخَطَلْ من القول ما كان يجب أن يصدر عنه عندما يُوافق صاحبَ التفسير فى أن الأمر الصريح الواضح فى قولِه تعالى (وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ) ليس دليلاً كافياً ليكون شرطاً لوقوع الطلاق !!! وإنما يحتاج إلى دليلٍ آخر للأخذ به !!! فهذا الرأى إجتراء على معنى ومقصد الآية الكريمة لم يجرؤ عليه أحدٌ من قبْل فيما أظُن سواهُما .. . بل إن إشتراط الإشهاد كشرطٍ لازم لوقوع الطلاق مثلما هو شرط لازم لصحة الزواج رأى فقهى لدى العديد من الفقهاء المسلمين كالظاهرية مثلاً .. فهل يمكن تطبيق نفس القياس مثلاً على مضمون الآية الكريمة (ولا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ) والقول بالحاجة إلى دليلٍ آخر يعضدها ليكونا كافييْن لتحريم الجَوْر على مال اليتيم !! وكلاهما أمرٌ واضح وصريح فى شأنِه ومثلهما العديد مما لا يُعَدْ أو يُحْصى بياناً أو تأويلاً من الأوامر الواضحة والصريحة والقاطعة فى معناها وفى مقصودِها فى الكثير من آيات القرآن الكريم ؟!.

٣. وإذا كان شيخ الأزهر لا يعرف شيئاً عن قاعدة المصالح المُرْسلَة ـ وهذا أمر مُسْتبْعَد تماماً ـ ولا يعرف أهميتها القُصْوَى كإطارٍ عقلى وشرعى ومنطقى وفقهى حاكم لا يمكن تجاهُله أو الخروج عنه فى إستنباط الأحكام الشرعية وفى أمرٍ لصيقِ الصلةَ بأربعةٍ من مقاصد وكُليات الشريعة الخَمْس يتعلق بحفظ العرض والنفس والدين والمال كأمر الإشهاد على الطلاق وهو دليل على ضرورته لحفظ هذه الضرورات والمصالح الأربعْ جاءَ بصيغةِ أمرٍ واضح صريح لا يحتمل تأويلاً فى الآية الكريمة (وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ) ولا يحتاج إلى دليل آخر لتأييده.

٤. وإن المرءَ ليُحارُ حقاً أمام تشبُث وإصرار شيخ الأزهر وهيئة كبار العلماء وكثيرين غيرهم من الفقهاء على ضرورة إطلاق حق الزوج فى طلاق زوجتِه متى شاء دونما إلتفات إلى حق الزوجة فى حفظ حقوقها ومصالحها ومصالح الأبناء حال وجودهم .. فلا أحد يعترض على حق الزوج فى إيقاع الطلاق متى شاء ولكن لا يحق لأحدٍ أيضاً أن يعترض على حق الزوجة فى أن تتجنب ما قد يحيقُ بها وبأبنائها من ظلمٍ وضيقٍ وضرر جَراءَ كلمةٍ يُنطَق بها .. فالله يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويأمر بالعدل والإحسان وليس من العدل إقرار حقٍ للزوج لا يقابله إقرار حقٍ للزوجة فى تَوقى ما قد يصيبُها من جراء هذا الحق المُطلق من أذىً .. وليس من الإحسان عدم الإلتزام بضرورة بذل كل ما يمكن من محاولات للتوفيق وإصلاح ذاتَ البيْن قبل اللجوء إلى الطلاق أو إنكار حق الزوجة فى معرفة أمرٍ كأمر طلاقِها فورَ وقوعه.

٥. ربما يكون من الأفضَل بدلاً من الإستمرار فى خَوْض خِضم هذا الجدال أن يجتهد شيخ الأزهر وهيئة العلماء لإيجاد حلولٍ فقهية تتوخى مصلحة جميع الأطراف المتعلقة بموضوع الطلاق والإشهاد .. فعلى سبيل المثال وتأسيساً على قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) وقاعدة (دفع المفسدة مُقدم على جلب المنفعة) هل يحقُ للزوجة من الناحية الشرعية أن تشترط فى عقد زواجها ألا يقوم زوجُها بطلاقِها إلا أمام شهود أو أمام المأذون وإلا لا يقَعُ الطلاق ؟ أمْ أن مثل هذا الإشتراط لا يصح من الوجهة الشرعية حتى وإن قَبلَ به الزوج ؟ وهل يحق لها من الوجهة الشرعية إضافة نصٍ مكتوب إلى وثيقة الزواج الرسمية ينص على إلتزام الزوج بتوثيق رغبتِه وفعلِه بالطلاق فور حدوثه لدى المأذون سواء أكان فى حضور زوجته أو فى غيابها ؟ وهل يمكن أيضاً إتساقاً مع قاعدة (الضرورات تبيحُ المحظورات) وقاعدة (العقد شريعة المتعاقدين ما لم يخالطه مكروه أو محظور أو حرام) وقاعدة (المتعاقدون عند عقودهم) النص فى وثيقة الزواج على إتفاق الزوجين على عدم إيقاع الطلاق إلا أمامَ المأذون بحضور الزوجة أو فى غيابها وإلتزام المأذون بإبلاغ الزوجة بحدوث الطلاق فور وقوعه ؟ وأخيراً هل يمكن من الناحية الشرعية تقرير عقوبةٍ قانونية رادعَة كالسجن والغرامة للزوج الذى يقوم بتطليق زوجته دونَ إخبارها أم أن الإكتفاء برأى أنه آثِم فِي مَسْلكِه هذا كافٍ لإماطة الأذى النفسى والضرر العقلى والضيق المادى عن الزوجة والأبناء حالَ وقوع الطلاق ؟ .. فالإجتهاد فى إيجاد أحكامٍ فقهية شرعية موافقة ومتوافقة مع مبادىء ومقاصد الشريعة الإسلامية تبتغى مقاصد المصلحة الإنسانية التى حيثما كانت كانت أحكام الله صار أمراً مُلحاً بالنظر إلى ما آلَت إليه طباعُ وأخلاق البشر من سوءٍ وإنحطاط يستوجبان التيسير حيناً والتشدُد أحياناً كثيرة حفاظاً على مقاصد وكليات الشريعة المنوطة بحفظها وحمايتها .. كما أنه صارَ واجباً يتعين على هيئة كبار العلماء وعلى غيرهم التصدى له والقيام به من أجل مصالح الدنيا والدين.

السبت ٢٥ فبراير ٢٠١٧

(تحركات برلمانية لمد ولاية الرئيس إلى ٦ سنوات)

{أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا}

إعادة النظر وتعديل مواد الدستور التى تحدد فترة تولى رئيس الدولة لمهامه بأربع سنوات صار فعلاً أمراً مُلحا وضروريا وذا أولوية قصْوَى ـ فى وطنٍ منكوب مثل مصر ـ رغم مَغبة ما يعنيه مثل هذا التغيير من عواقب تمس الإستقرار الإدارى والتشريعى المطلوب لسلطات الدولة ولكن رغم كل هذه المحاذير وإستناداً إلى قاعدة أن الضرورات تبيحُ المحظورات فإنه من غير المنطقى بأى حجة من الحجج السياسية السماح لرئيس دولة فاشل مثلاً بالإستمرار فى إدارة شئون البلد التى يرأسها لأربع سنوات كاملة وهى مدة طويلة للغاية بمقياس الزمن الذى يتطلبه إتخاذ القرارات المصيرية والتغييرات التى تمس حياة الشعوب وتؤثر عليها تاثيراً كارثيا ومأساوياً فى حال كونها قرارات خاطئة أو غير منطقية أو لا تراعى أولويات الإحتياجات الوطنية والشعبية أو التى تؤسس لتقنينٍ الفساد والظلم واللامساواة بين فئات الشعب المختلفة أو التى لا تدرك إعتبارات الأمن القومى الحيوية فى مجالاته المختلفة وقد تصيبها فى مقتل لا شفاء منه إلا بمشيئة الله .. وقد يكون تعديل فترة تولى رئيس الدولة لمهامه لتكون سنة ميلادية واحدة قابلة للمد والتجديد حلا منطقياً وضرورياً ولازماً يظلُ رغم كل شىءٍ أفضل الوسائل لتجنيب الوطن والشعب أضرار ومفاسد وعواقب إستمرار رئيسٍ فاشل فى موقعه ولكنه غاية فى الصعوبة من الناحية العملية لأنه يحتاج إلى مسؤولين أُمَناء يتقون الله فى عملهم قبل مراعاتهم لأية إعتبارات أخرى .. فما هى المؤسسة الوطنية التى سَيوكَلْ إليها مسؤولية تحديد مدى نجاح رئيس الدولة فى فترة حكمه بالسنة الأولى للموافقة على تجديدها لسنة ثانية ؟ مجلس الشعب أم مجلس الوزراء أم مجلس القضاء أم مجلس الأمن القومى أم مجلس الرقابة القومية ؟ أم كل هؤلاء مجتمعين ؟ أم أن يوكَلْ ذلك إلى الشعب بجمع توقيعات خمسين فى المائة مثلاً من تعداد المواطنين البالغين وإرفاقها بعريضةٍ لطلب إجراء إستفتاء عام لعزل رئيس الدولة بإعتبار أن الشعب هو صاحب الأمر كله فى هذا الشأن ؟ وهذا هو الحل المنطقى الأفضل القائم على مبدأ الشورى الذى يمثل طوق النجاة الوحيد لأى وطن منكوب بالإستبداد.

السبت ٢٥ فبراير ٢٠١٧

(نبوءة مرعبة لأكاديمى مؤيد للسيسى حول الإنفجار القادم)

مرةً أخرى : وشَهِدَ شاهدٌ مِن أهلِها .. عَسَى أن يفيقَ الغفلون قبلَ أنْ يفوتَ الأوان.

الإثنين ٢٧ فبراير ٢٠١٧

(نائب يتقدم بطلب لتعديل مواد الدستور الخاصة بمدة حكم الرئاسة)

أما مِنْ أملٍ فى أن يستَشْعِر هذا النائب وأمثالُه ممن يوافِقونه الرأىَ فى يومٍ من الأيام الإحساسَ بالحرية والكرامة والإنسانية التى فطرَ اللهُ الناسَ عليها عندما خلقَهم أحراراً أم سَيَظلُ الشوقُ إلى الإستعباد والحنينُ إلى العبودية والخنوع لقيودِها داءاً عِضالاً لا شفاءَ منه بعدما طالَ أمدُ الإستبداد منذ عصور الفراعنة بهذا الشعب البائِس المِسْكين ؟!.

الأربعاء ١ مارس ٢٠١٧

(مجلة نيوزويك : بلد الفكة تتجه لبناء وكالة فضاء)

بدون تعليق !!! فإنها لا تعْمَى الأبصار ولكن تعْمَى العقولَ التى فى الرؤوس.

الأربعاء ١ مارس ٢٠١٧

(محاولات اليهود لإستعادة أملاكِهم فى مصر)

الخيانات المتتالية من العديد من المصريين من لصوص الوطن وتجار الوطنية فى مجلس النواب وفى غيره من مؤسسات وهيئات الدولة الحاكِمَة الذين يؤيدون ويسعون إلى تحقيق هذه المآرب الصهيونية مقابل المال وغيره من وسائل الترغيب لن تتوقف إلا بقرارٍ سياسى واضح وقاطع يربط بين حق اليهود فى إستعادة أملاكهم التى تركوها فى مصر وحق مصر فى التعويضات عن كل ما سرقته ونهبته مؤسسات العدو الصهيونى من آثار وثروات إبان إحتلال سيناء من يونيو ١٩٦٧ حتى أكتوبر ١٩٧٣ وإلا سنصحو يوماً ما

على قانون يتيحُ لليهود حق الإنتفاع والمشاركة فى أية أرباح ناتجة من الإستغلال السياحى للأهرامات وبقية آثار ومعابد الفراعنة الذين يدعون أنهم بنوها بالسخرة وبغير أجرٍ فى ذلك الزمن البعيد.

السبت ٤ مارس ٢٠١٧

(زيادة الإحتياطى من النقد الأجنبى نتيجة إصدار السندات الدولارية)

عندما يعتبر نائب بمجلس النواب أن زيادة الإحتياطى من النقد الأجنبى نتيجة إصدار السندات الدولارية ـ وهى ديون مؤجلة على مصر وليست أحد موارد الدخل القومى ـ مؤشر مطمئن على تعافى الإقتصاد !!! كالشخص الفقير الذى يتباهَى بغِناه بعد إمتلاء جيوبه بالديون التى يقترضُها من الآخرين .. فهل هذا جهل ؟! أم غباء ؟! أم ترديد لما يتم تلقينُهم به لكى يتقيؤوه على الملأ بلا وَعْيٍ أو تفكير ؟!.

السبت ٤ مارس ٢٠١٧

(الدكتور حازم حسنى : كفوا عن البكاء على الديموقراطية)

أحوالُ وأعمال كِلا النظامَيْن .. الغابرْ إلى غير رَجْعَة والجاثم كالكابوس على مصير الوطن إلى حِينْ .. مصداقُ لمقصود الآية الكريمة (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ).

السبت ٤ مارس ٢٠١٧

(الإرهاب فى الكتاب المقدس والجهاد فى القرآن الكريم)

الإصْرارْ على ربْط الإسلام بالإرهاب من قِبَلْ قادَة العالم المسيحى على إختلاف مشاربهم وأهوائهم نهْجٌ يُثيرُ من السخرية والإستغراب أكثر مما يستدعى ما يستحقه من الإسْتِهجانْ والتقريع ويفسر نفسَهْ بنفسِه على ضوء نظرية الإسقاط فى علم النفس التحليلى ومثالُ يكادُ المُريبُ يقول خذونى فى ضوء نظريات الإجْرام .. وجذور هذا الفهم الخاطىء راجعة فى المقام الأول إلى أنّ مَن يردد هذه المقولات لأغراضٍ واضحة وبينة يتجاهل أن الإرهاب الإسلامى هو رد فعل للإرهاب الصليبى الذى لم يسلَمْ من جرائمه وشرورِه المسلمون وغير المسلمين ايضاً مثلما تُثبتُ ذلك حقائقُ التاريخ التى لا تكذب أو تتجمل .. ولم يقرأوا الكتاب المقدس ولذا لا يعرفون أنَّه بينما ذكرت كلمة (السيف) فى سياق القتل والإبادة وإستئصال كل ما تدب فيه الحياة من بشر أو حيوان أو نبات ما يقرب من (٢٠٠) مائتى مرة فى الكتاب المقدس بعَهْدَيْه القديم والجديد لم تردْ هذه الكلمة ولا لمرةٍ واحدة فى القرآن الكريم .. ولا يعرفون أن العنفَ والإرهاب والقتل بلا رحمةٍ أو هوادة أمورٌ شائعة كأوامر إلهية فى الكتاب المقدس والأمثلة على هذا أكثر من أن تُعدُ أو تُحْصَى منها على سبيل المثال :

١. (سفر الخروج ٣٢ : ٢٧ : قالَ الرّبُ إلهُ إسرائيلَ على كُلِّ واحدٍ مِنكُم أنْ يحمِلَ سيفَه ويَطوفَ المَحلَّةَ مِنْ بابٍ إلى بابٍ ويَقتُلَ أخاهُ وصديقَه وجارَهُ).

٢. (سفر العدد ٢٥ : ٤ ـ ٥ : فقالَ الرّبُ لموسى خذْ معَكَ جميعَ رُؤساءِ الشّعبِ واَصلُبْهُم في الشّمسِ أمامَ الرّبِّ فتنصَرِفَ شِدّةُ غضَبِ الرّبِّ عَن بَني إسرائيلَ فقالَ موسى لقُضاةِ بَني إسرائيلَ ليَقتُلْ كُلُّ واحدٍ مِنكُم أيًا مِنْ قومِهِ تعَلَّقَ ببَعْلِ فَغور).

٣. (سفر التثنية ١٣ : ١٥ ـ ١٧ : فَضَرْباً تَضْرِبُ سُكَّانَ تِلكَ المَدِينَةِ بِحَدِّ السَّيْفِ وَتُحَرِّمُهَا بِكُلِّ مَا فِيهَا مَعَ بَهَائِمِهَا بِحَدِّ السَّيْفِ. تَجْمَعُ كُل أَمْتِعَتِهَا إِلى وَسَطِ سَاحَتِهَا وَتُحْرِقُ بِالنَّارِ المَدِينَةَ وَكُل أَمْتِعَتِهَا كَامِلةً لِلرَّبِّ إِلهِكَ فَتَكُونُ تَلاًّ إِلى الأَبَدِ لا تُبْنَى بَعْدُ).

٤. (سفر التثنية ٢٠ : ١١ ـ ١٧ : فإذا اَستَسلَمَت وفتحَت لكُم أبوابَها فجميعُ سُكَّانِها يكونونَ لكُم تَحتَ الجزيةِ ويخدِمونكُم وإنْ لم تُسالِمْكُم بل حارَبَتكُم فحاصَرتُموها فأسلَمَها الرّبُ إلهُكُم إلى أيديكُم فاَضْرِبوا كُلَ ذكَرٍ فيها بِحَدِّ السّيفِ وأمّا النِّساءُ والأطفالُ والبَهائِمُ وجميعُ ما في المدينةِ مِنْ غَنيمةٍ فاَغْنَموها لأنْفُسِكُم وتمَتّعوا بِغَنيمةِ أعدائِكُمُ التي أعطاكُمُ الرّبُ إلهُكُم هكذا تفعَلونَ بجميعِ المُدُنِ البعيدةِ مِنكُم جدًا التي لا تخصُّ هؤلاءِ الأُمَمَ هُنا وأمّا مُدُنُ هؤلاءِ الأُمَمِ التي يُعطيها لكُمُ الرّبُ إلهُكُم مُلْكًا فلا تُبقوا أحدًا مِنها حيًا بل تُحَلِّلونَ إبادَتَهُم وهُمُ الحِثِّيّونَ والأموريُّونَ والكنعانيُّونَ والفِرِزِّيُّونَ والحوِّيُّونَ واليَبوسيُّونَ كما أمرَكُمُ الرّبُ إلهُكُم).

٥. (سفر هوشع : ١٣ : ١٦ : تُجازَى السامرة لأنها تمردت على إلهها بالسيف يسقطون تحطم أطفالهم والحوامل تُشَقْ).

٦. (سفر صموئيل الأول ١٥ : ٣ : فَالآنَ اذْهَبْ وَاضْرِبْ عَمَالِيقَ وَحَرِّمُوا كُلَّ مَا لَهُ وَلاَ تَعْفُ عَنْهُمْ بَلِ اقْتُلْ رَجُلاً وَامْرَأَةً طِفْلاً وَرَضِيعًا بَقَرًا وَغَنَمًا، جَمَلاً وَحِمَارًا).

٧. (سفر المزامير : ١٣٧ : ٨ ـ ٩ : يا بِنتَ بابِلَ المُخْرَبَة طُوبَى لِمَن يُجازيكِ جَزاءَكِ الذي جازَيْتِنا طوبَى لِمَن يُمْسِكُ أَطْفالكِ ويَضْرِبُ بِهم الصَّخْرَة).

٨. (إنجيل متى : ١٠ : ٣٤ ـ ٣٥ : لاَ تَظُنُّوا أَنِّي جِئْتُ لأُلْقِيَ سَلاَماً عَلَى الأَرْضِ مَا جِئْتُ لِأُلْقِيَ سَلاَماً بَلْ سَيْفاً فَإِنِّي جِئْتُ لِأُفَرِّقَ الإِنْسَانَ ضِدّ أَبِيهِ وَالاِبْنَةَ ضِدّ أُمِّهَا وَالْكَنَّةَ ضِدّ حَمَاتِهَا).

٩. (إنجيل لوقا : ١٩ : ٢٧ : أَمَّا أَعْدَائِي أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِيدُوا أَنْ أَمْلِكَ عَلَيْهِمْ فَأْتُوا بِهِمْ إِلَى هُنَا وَاذْبَحُوهُمْ قُدَّامِي).

فهذا فيضٌ من غيضٍ لا تتسع لتجْليلِه بالسواد آلافُ الصفحات يكفى لدَحْضِه فقط بضعةُ من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم فى وصاياه للمسلمين فى حروبهم ضد من يعتدون عليهم مثال :

(عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ سَرِيَّةً دَعَاهُمْ فَأَجْلَسَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ ثُمَّ يَقُولُ : سِيرُوا بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ لَا تَغُلُّوا وَلَا تُمَثِّلُوا وَلَا تَغْدِرُوا وَلَا تَقْتُلُوا شَيْخاً فَانِياً وَلَا صَبِيّاً وَلَا امْرَأَةً وَلَا تَقْطَعُوا شَجَراً إِلَّا أَنْ تُضْطَرُّوا إِلَيْهَا وَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أَدْنَى الْمُسْلِمِينَ أَوْ أَفْضَلِهِمْ نَظَرَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَهُوَ جَارٌ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ فَإِنْ تَبِعَكُمْ فَأَخُوكُمْ فِي الدِّينِ وَإِنْ أَبَى فَأَبْلِغُوهُ مَأْمَنَهُ وَاسْتَعِينُوا بِاللَّهِ عَلَيْهِ) و (رواية أبو داوُد بسَنَدِهِ عن أنسْ بن مالِك رضيَ الله عنه : أنَّ رسولَ الله صلى اللهُ علَيْه وسلمْ كانَ إذا بعَث جيشًا قال : انطلِقوا باسم الله لا تقتلوا شَيْخاً فانيًا ولا طفلاً صغيرًا ولا إمرأة ولا تَغُلُّوا وضموا غنائِمكُم وأَصْلِحوا وأحْسِنوا إن الله يُحِب المُحْسِنين) وأيضاً سُنَة خلفائه الراشدين التى تنهل من نفس المعين وتنتهج نفسَ الشرائع وتلتزم نفسَ الوصايا كوصية أبو بكر الصديق (ر) : (لا تقتلوا امرأةً ولا

صبيًّا ولا كبيرًا هَرِمًا ولا تقطعوا شجَرًا مُثمرًا ولا تُخرِّبُنَّ عامرًا ولا تَعقرنَّ شاةً ولا بعيرًا إلاَّ لمأكلة ولا تُغرقُنَّ نخلًا ولا تحرقنَّه ولا تغلل ولا تجبُن) ووصية عمر بن الخطاب (ر) : (إتقوا الله في الذُّرِيَّة والفلاَّحين الذين لا ينصبون لكم الحرب) وغيرها من أخلاقيات الحروب والجهاد فى الإسلام وهى أيضاً فيضٌ من غَيْض لا تتسع لتسجيله آلافُ الصفحات لو قرأَها أولئك المجرمون الكاذبون الجاهلون من قادة الغرب المسيحى والصهيونى ومن يشايعونهم من القادة المسلمين من المنافقين الذينَ إبتُلِيَتْ بهم أوطانُ الإسلام والمسلمين الذين دأبوا على الربط بين الإسلام والإرهاب لغاياتٍ فى نفس يعقوب .. لَعَرفوا الحقيقة ولكفوُا عن هذا النهْج ولأيقنوا أن جرائمهم فى حق المسلمين لن تمضى بغير عقابٍ رادِعٍ إنْ لم يكُن اليوم فغداً لأن هذا هو مقتضَى العدل الإلهى (فإعتدوا عليهم بمثل ما إعتدَوا عليكم) .. فعسَى أن يثوبوا إلى رُشْدِهِم ويحْقِنوا دماءَ المسلمين من أذاهِم اليوم ليحقنوا دماءَهم من جهاد المسلمين غداً لأن هذا هو أيضاً مقتضى العدل الإلهى (وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ) .. واللهُ غالب على أمره وهو يهدى إلى سبيل الحق.

السبت ٤ مارس ٢٠١٧

(الأنبا إرميا : مناهج الأزهر لم تعْرَض على بيت العائلة لمراجعتها !!)

يُحارُ المرءُ فى فهْم أو إستِكْناه أو كَشْف أية دوافع وطنية أو مبررات منطقية لهذا الهُراء غير المسؤول من الأنبا إرميا ؟! فهل يقصد به إثارة فتنة دينية سوف تتجلى فى التراشق اللفظى الحاد والذى سوف يُخلف حزازاتٍ مريرة فى النفوس لدى المسلمين المصريين عندما يستنكروا هذا المطلب بأدبٍ أو بخلافِ ذلك أوعندما يسألونه الرأى فى مطلب مراجعة مناهج التربية الكنسية على إمتداد أعوامِها فى الكنيسة مثلما يطالب هو بذلك بالنسبة للأزهر ؟! وأيضاً فى نفوس المسيحيين المصريين الذين سوف أو قد يهُبون دفاعاً عنه بالحق بحجة أن بيت العائلة يضم أيضاً بعضاً من شيوخ الأزهر أو بغيره من أسانيد الباطِلْ ؟! أم يقْصُد به صَب مزيدٍ من الزيتِ على السَعيرْ بإعطاء كُفار داعِش وفصائلهم فى سيناء وقوداً وذخيرة يُروعون بها المزيدَ من المسيحيين المصريين فى سيناء ويستهدفونهم بالبَغْى والقتل والعُدوان كرد فعلٍ على مثل هذه التصريحات المُسْتفزة الشاذة ويستقطبون بها إليهم المزيدَ من الغافِلين والجاهِلينْ ؟! فهل من رجلٍ رشيد يهدى قومَهُ إلى سبيل الصواب بعيداً عن حبائِل السياسة التى لا تليق.

الأحد ٥ مارس ٢٠١٧

(علاج مرض السكر بالأدوية)

الزملاء المتخصصون فى الأمراض الباطنة وأمراض الغدد الصماء ومرض السكر .. من الناحية الطبية والعلمية هل يصح إستخدام الأدوية فى علاج مرض السكر أم أنَّ العلاج بالأنسولين أيا ما كان نوعُ المرض أو مرحلته المرضية هو العلاج الوحيد الصحيح ؟! فالأدوية تخفض نسبة السكر فى الدم حقاً ولكنها لا تؤدى بقية الوظائف الحيوية الأيضية للأنسولين ولذا لا تمنع الأضرار الناشئة والمتزايدة بسبب نقصه فى هذا المرض .. إننى أعتبر أنَّ علاج مريض السكر بأى شيءٍ خلافَ هرمون الإنسولين جريمة طبية فى حق المريض يرتكبُها الأطباء بغير قصْد وربما بتأثير دعايات شركات الأدوية المنتجة لها .. فما هو رأىُ المتخصصين فى هذا الرأى ؟!.

الأحد ٥ مارس ٢٠١٧

(مرةً أخرى : علاج مرض السكر بالأدوية)

مرةً ثانيةً .. الزملاء المتخصصون فى مجال الأمراض الباطنة وأمراض الغدد الصماء ومرض السكر .. إذا كان هذا الرأىُ المعروض هنا والمستند إلى مفهوم الـ Science-Based Medicine خاطئاً فأرجو بيانَ ذلك وإذا كان صحيحاً فإننى أرجو مِنْ كلِّ مَنْ يتابع منهم بالعلاج أىَّ مَرْضى بمرض السكرالإلتزام به والتوقف عن إلحاق المزيد من الأضرار والمضاعفات والأذى بمرضاهم بغير قصدٍ جراء إستخدام الأدوية بدلاً من الأنسولين فى علاجهم بمقتضى أخلاقيات ممارَسَة المهنة .. وإلا سيكون الإستمرار فى هذا النهْج فى العلاج مِن قبَل من يتمسك به من الأطباء بغير دليل على أنه أفضل العلاجات المُتاحَة للمريض أمراً شائناً يُنافى شرائعَ الدين والضمير والأخلاق والأمانة التى يجب أن يتحلى بها كلُّ من يمارس هذه المهنة السامِيَة.

الأحد ٥ مارس ٢٠١٧

(وزير البترول : ١٦٠ مليون دولار عائدات الدولة من منجم ذهب السكرى فى سبع سنوات)

طبقا لتصريح وزير البترول ومدير شركة سنتامين التى تقوم بإستخراج الذهب من منجم السكرى فقد تم إنتاج ٨٣ طناً من الذهب (أى ٨٣٠٠٠٠٠٠ أو ثلاثة وثمانون مليون جراماً) من الذهب منذ عام ٢٠١٠ إلى الآن وهو ما يعادل ٢٧٨٩٩١٦ أو مليونين وسبعمائة وتسعة وثمانين ألفٍ وتسعمائة وستة عشر أوقية من الذهب (٨٣٠٠٠٠٠٠ جراماً مقسومة على ٢٩,٧٥ جراماً وهو وزن أوقية الذهب) .. وإذا كان أقل سعر لأوقية الذهب فى أسوأ حالاتها إنخفاضا منذ ذلك التاريخ قد بلغَ ما يقارب ١٣١٠ دولاراً أمريكيا وكان يرتفع فى السنوات التالية إلى مستوى يزيد على ١٨١٥ دولاراً .. أى أنه مع التساهُل الشديد فى حساب قيمة هذا الذهب بأقل متوسط سعر له منذ بدء إنتاجه فإن اقل سعرٍ لكميات الذهب المُنتجة من منجم السكرى خلال هذه السنوات السبع يبلغ (٢٧٨٩٩١٦ × ١٣١٠) = ٣٦٥٤٧٨٩٩٦٠ أو ما يعادل ثلاثة بلايين وستمائة وأربعة وخمسين مليوناً وسبعمائة وتسعة وثمانين ألفٍ وتسعمائة وستين دولاراً أمريكيا عادت على مصر بما يقارب ١٦٠ أو مائةٍ وستين مليوناً من الدولارات !!! أى أن نصيبَ مصر من إنتاجها من الذهب يبلغ ما يقارب الـ ٠,٠٤٣٧ أو أربعةٍ من مائةٍ فى المائة من قيمة الذهب المُنتج طوال سبع سنوات بإفتراض أنه قد تم بيعُه بأقل متوسط سعرٍ له خلال هذه السنوات !!! فهل هذا الربح هو حقاً ما عادَ على الوطن أم أنه ما بَقِىَ من فُتاتٍ بعد نهْبه وسرِقته وإقتسامِه بين شركة سنتامين وبين لصوص الوطن الظاهرين والمُختَفين على حدٍ سواء ؟! أم أنَّ ما حققه المنجم من سمعةٍ طيبة لمصر فى إنتاج الذهب والإستثمار التعدينى فى العالم كما يقول وزير البترول لا يُقدر بمالٌ ويُغْنى عن السؤالِ عنْ أين ذَهَبَ المالُ ؟! أم أنَّ الأمرَ كله مصداق للآية الكريمة (وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا) مثلما هو الحالُ عليْهِ الآن ؟!.

الأحد ٥ مارس ٢٠١٧

(البرلمان فى إختبار صعب أمام مستشارو الدولة)

التعيين فى وظيفة مُستشار بالجهات العامة المُسْتباحَة بالدولة بعد الإحالة إلى المعاش بغير حاجةٍ إلى ذلك مخطط شيطانى إجرامى خبيث يُهدر المالَ العام دون إعتبار لحُرمَتِه إستنهُ الرئيس محمد حسنى مبارك وتبعه فيه الرئيس عبدالفتاح السيسى كمكافأة الولاء للرئيس التى يمنحُها نظامُ الحكم لضباط الجيش والشرطة والقضاة ولقليلين آخرين من غيرِ هذه الفئات وهو أيضاً ما فعله الرئيس محمد مرسى إبانَ سنة حُكْمِه وإن كان مقصوراً فقط على أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ودون تقيد بشرط الوصول أو الإحالة إلى المعاش أو حتى العمل المُسْبَق بأىٍ من جهات الدولة .!!. وهذا المُخطط الإجرامى الخبيث وإنْ كانَ أحد أسوأ نتائج الفساد الذى يُظلل سماءَ الوطن منذ عقود إلا أنه ـ وهذا هو الأكثرَ سوءاً وبشاعةً ـ أحَد أهم أسباب نشوء الفساد وتجذُرُه وتوطنُّه وإنتشاره فى مصر حيث أنه يعُطى الحافز والدافع والمُبرر والسبب لكل عاملٍ بالدولة للإلتزام بالطاعة العمياء للرئيس ـ سواء أكانَ رئيسُ الدولة أو رئيس الهيئة أو رئيس المؤسسة .. الخ ـ مُنحياً جانباً كلَّ روادِعَ الدين والوطنية والأخلاق التى قد تعِصِمُه من مَهاوِى الزلَلْ والإنحراف والفساد أمامَ لِهاثِه وراء ما يطْمَعُ فيه ويطْمحُ إليه من مكاسِبْ حرام من المال العام مُقابل الإشتراك فى الفساد أو تسهيلِ حدوثه أو غَض الطرف عنه ونظيرَ الطاعة العمياء عن العدل وعن الوطنية وعن الأمانة وعن الأخلاق التى يتطلبُها الفوز بمنصب مستشار عندما يحينُ أوانُ إحالتِه إلى المعاش .. وإذا كانت حجة خونة الوطن ولصوصِه الفاجرين المسؤولين عن إنتشار هذه الظاهرة المفزعَة فى مصر هى الحاجة إلى الخبرات النادرة المُتفردة التى لا يمكن الإستغناء عنها التى يتمتع بها ويمتلكُها هؤلاء المستشارين بعد وصولهم إلى سن المعاش لتسيير الأمور فى جهات عملهم أو فى جهاتٍ أخرى لا علاقة لخبراتهم بمجالها !!! فإن المرءَ لا يجد رداً عليهم سوى التعجُبْ من مدارِك الفشل والإنهيار والإنحطاط الذى وصلت إليه جميعُ مجالات الحياة بالوطن وسوى التساؤل عماذا كان يمكن أن يبلُغهُ الحال فى غيابهم ودون الإستعانة بخبراتهم النادرة فى مجال الفساد ؟! ولله الأمرُ من قبلُ ومن بعد.

الثلاثاء ٧ مارس ٢٠١٧

(البابا تواضروس : الفهم الخاطىء للدين هو الذى ينشىء الإرهاب)

ما يقوله البابا تواضروس ـ والذى يقصد به ضِمناً الدين الإسلامى والذى يوافقه عليه جميعُ القساوسة المصريين ونُدْرَةٍ من رجال الدين المسيحى الغربيين ـ من أن الفهم الخاطىء للدين هو سبب نشوء الإرهاب أمرُ صحيح تماماً .. وإذا كنا جادين حقاً فى معركة القضاء على الجذور الفكرية للإرهاب التى تتمثل فى هذا الفهم الخاطىء فيجب أن نكون منصفين فى أحكامِنا فى هذا الشأن وإلا سنظل ندور كالثيران العمياء فى ساقية ليس ببئرها ماء .. وتتمثل الصعوبات التى تعترض مثل هذا الجُهْد المطلوب لمواجهة الإرهاب بالنسبة للإرهابيين المسلمين فى خلطِهِم للمفاهيم والغايات التى تتحدد بمقاصد الشريعة الإسلامية وفهمهم الخاطىء للفروق العديدة بين الجهاد فى الإسلام وبين الإرهاب الذى لا يتراءى إلا لعقولهم بسبب الجهل وبسبب التأويل الخاطىء لآيات الجهاد وهو أمرُ لا يمكن لأحد المماراة فيه فى ضوء آيات حرية العقيدة القاطعة وآيات الأمر بالبر ـ وهو أعلى درجات الإحسان ـ بمن لا يُعادى المسلمين أو يقاتلهم أو يخرجهم من ديارهم وآيات الحث على التعارُف بين البشر جميعاً مسلمين وغير مسلمين خلقهم الله وجعلهم مختلفين فى ما يدينون به من عقائد حسابهم جميعاً موكول له وحده يوم القيامة وليس لأى أحدٍ آخر وإلا كان ظالماً وباغياً ومعتدياً اثيما ومرتكبا لذنوب تخْرِجه من ربقة الإسلام.

أما على الجانب الآخر فإن الأوامر الإلهية بالقتل والحرق والإبادة .. الخ .. والتى لا يمكن تخيل مدى قسوتها ووحشيتها الواردة فى العديد من أسفار العهد القديم ـ والتى يسيرُ على نهجها الإرهابيون الصهاينة حتى الآن فى فلسطين المُحتلة ـ تمثل معضلةً مسيحية فعلية يكتفى رجال الدين المسيحيين بتجاهُل الإشارة إليها أو التعرُض لها لأنها تتعارض وتتناقَضْ مع المفهوم العام السائد عن رسالة المحبة والسلام التى أتى بها المسيح عليه السلام.. أما الصعوبة الكبرى حقاً فتتمثل فى نصوص العهد الجديد التى إستغلها الإرهابيون الصليبيون ـ ولا أسميهم الإرهابيين المسيحيين حيث لا يجوز لمسلم الربط بين الإرهاب وبين المسيح عليه السلام ـ للإعتداء على غيرهم من الشعوب الإسلامية وغير الإسلامية على مدار تاريخ الإستعمار الغربى الذى حملَ راية الصليب ليخدع البسطاءَ والجهلاء بتنصيرهم أو بدفعهم إلى حروبه التى أسبغَ عليها قداسةً وضرورةً مُستمدة ـ وهذه هى الصعوبة الحقيقية والصادِمَة ـ من آياتٍ واردة فى نهايات ثلاثة من الأناجيل القانونية الأربعة هى إنجيل متى وإنجيل لوقا وإنجيل مرقس يتخذُها الإرهابيون الصليبيون منذ بدء الحملات الصليبية على الدول الإسلامية مروراً بالحملة الصليبية على العراق وإنتهاءاً بالحملة الصليبية الحالية التى يتبناها الكثيرُ من قادة العالم الغربى المسيحى والكثير من رجال الدين المسيحى أيضاً منطلقاً ومبرراً لما يقومون به من إعتداءات إجرامية لم تسلم من شرورها وأذاها جميعُ الدول الإسلامية وقلة من الدول غير الإسلامية بحجة أنها أوامر إلهية من المسيح يجب عليهم تنفيذُها بتنصير وتعميد جميع الأمم والشعوب الأخرى وإجبارِهم على إعتناق المسيحية إما قسراً بالترهيب أو رضاءاً بالترغيب .. فنهايات هذه الأناجيل الثلاثة والتى تأتى على النحو التالى :

(إنجيل متى : وَأَمَّا الأَحَدَ عَشَرَ تِلْمِيذًا فَانْطَلَقُوا إِلَى الْجَلِيلِ إِلَى الْجَبَلِ حَيْثُ أَمَرَهُمْ يَسُوعُ وَلَمَّا رَأَوْهُ سَجَدُوا لَهُ وَلكِنَّ بَعْضَهُمْ شَكُّوا فَتَقَدَّمَ يَسُوعُ وَكَلَّمَهُمْ قَائِلاً : دُفِعَ إِلَيَّ كُلُّ سُلْطَانٍ فِي السَّمَاءِ وَعَلَى الأَرْضِ فَاذْهَبُوا وَتَلْمِذُوا جَمِيعَ الأُمَمِ وَعَمِّدُوهُمْ بِاسْمِ الآب وَالابْنِ وَالرُّوحِ الْقُدُسِ وَعَلِّمُوهُمْ أَنْ يَحْفَظُوا جَمِيعَ مَا أَوْصَيْتُكُمْ بِهِ وَهَا أَنَا مَعَكُمْ كُلَّ الأَيَّامِ إِلَى انْقِضَاءِ الدَّهْرِ. آمِينَ).

(إنجيل لوقا : وَقَالَ لَهُمْ : هذَا هُوَ الْكَلاَمُ الَّذِي كَلَّمْتُكُمْ بِهِ وَأَنَا بَعْدُ مَعَكُمْ : أَنَّهُ لاَ بُدَّ أَنْ يَتِمَّ جَمِيعُ مَا هُوَ مَكْتُوبٌ عَنِّي فِي نَامُوسِ مُوسَى وَالأَنْبِيَاءِ وَالْمَزَامِيرِ حِينَئِذٍ فَتَحَ ذِهْنَهُمْ لِيَفْهَمُوا الْكُتُبَ. وَقَالَ لَهُمْ : هكَذَا هُوَ مَكْتُوبٌ وَهكَذَا كَانَ يَنْبَغِي أَنَّ الْمَسِيحَ يَتَأَلَّمُ وَيَقُومُ مِنَ الأَمْوَاتِ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ وَأَنْ يُكْرَزَ بِاسْمِهِ بِالتَّوْبَةِ وَمَغْفِرَةِ الْخَطَايَا لِجَمِيعِ الأُمَمِ مُبْتَدَأً مِنْ أُورُشَلِيمَ وَأَنْتُمْ شُهُودٌ لِذلِكَ وَهَا أَنَا أُرْسِلُ إِلَيْكُمْ مَوْعِدَ أَبِي فَأَقِيمُوا فِي مَدِينَةِ أُورُشَلِيمَ إِلَى أَنْ تُلْبَسُوا قُوَّةً مِنَ الأَعَالِي).

(إنجيل مرقس : أَخِيرًا ظَهَرَ لِلأَحَدَ عَشَرَ وَهُمْ مُتَّكِئُونَ وَوَبَّخَ عَدَمَ إِيمَانِهِمْ وَقَسَاوَةَ قُلُوبِهِمْ لأَنَّهُمْ لَمْ يُصَدِّقُوا الَّذِينَ نَظَرُوهُ قَدْ قَامَ وَقَالَ لَهُمُ : إذْهَبُوا إِلَى الْعَالَمِ أَجْمَعَ وَاكْرِزُوا بِالإِنْجِيلِ لِلْخَلِيقَةِ كُلِّهَا مَنْ آمَنَ وَاعْتَمَدَ خَلَصَ وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ يُدَنْ).

فهل يستطيع البابا تواضروس تفسيرَ هذه الآيات بفهم جديدٍ صحيح يستطيع أن يُقنِعَ المبشرين والمنصرين والمُستعمرين بالكف عن محاولاتهم الدائبة لتنصير الأمم والشعوب التى لا تدينُ بالمسيحية وجهودِهم الحثيثة التى لا تتوقف فى هذا المجال والتى تمثل معيناً لا ينضُبْ ووقوداً لا ينفد لتغذية الخلافات والصراعات والحروب المُستعرة بين

الشعوب والتى يرتدُّ أذاها إلى صدورهم مثلما يعانون الآن من الإرهاب الإسلامى الذى نشأ كرد فعلٍ للإرهاب الصليبى فى الماضى والمستمر فى الحاضر حتى الآن ؟! وهل يمكنه تفسيرَها بفهمٍ جديد صحيح لا يتعارض مع مبدأ أن حرية العقيدة حقٌ من حقوق الإنسان لا يحق لأحدٍ حرمانَ آخَر منه ولا يحق لأحد فرض عقيدتِه على آخَرْ ؟! وأن البشر أحرار فيما يختارون لأنفسهم من عقائد وأديان .. وأنه لا إكراهَ فى الدين فمن شاء من البشر فليؤمن ومن شاء منهم فليكفر .. والله يقضى بينهم جميعاً يومَ الحساب.

الأربعاء ٨ مارس ٢٠١٧

(ملياردير إماراتي : لا يوجد مشكلة في الدعارة والخمر بلادي)

التصريحات المنسوبة إلى الملياردير الإماراتى خلف الحبتور ليست بالأمر الجديد فى عَوْرات البشر الأخلاقية بل هى دَيْدَنُ الحُثالات البشرية من المُفسدين فى الأرض الذين ينتمى إليهم والذين لا تخْلو من تسويد فجور أعمالهم صفحةٌ من صفحات التاريخ ولا تعْدَم وجودَهُم المُسىء فيه حُقبةٌ من أزمانِه .. وإذا كان تشدُقه بالحرية الفردية هو حجته فى تأييد آرائه فإنه يجب أن يعلم ـ إذا كان لديه ذوق أو عقل أو فكر أو إدراك ـ أن حرية الفرد الشخصية تبدأ وراءَ باب منزله وتنتهى أمامَه .. ففى الداخل يستطيع أن يفعل ما يشاء وما يعِنُّ له من مفاسِدْ ومباذِلْ ومُجون هى ألْيَقْ بالبهائم والأنعام عنها بالإنسان أما خارجَ منزله فلا حرية له إلا فى حدود الدين والقانون .. وإذا كان ما يدعو إليه من تحلُّل أخلاقى من كل قيود الدين والأخلاق الفطرية بل والذوق السليم أمراً شائعاً فى دول الغرب التى ضلت فطرتُها الصواب وما عادت شعوبُها فى معظمِها ترى حَرَجاً أو مانِعاً أو عَيْباً من ممارسة الحرية الشخصية فى أسوأ صُورِها أحياناً على قارعة الطريق فإن ما يدعو إليه أمرٌ مُسْتهْجَن فى الدول التى تحتكم إلى شرائع الإسلام ـ وإن كان بالظاهر ـ بل وفى كثير من المجتمعات غير الإسلامية التى مازالت تلتزم بمبادىء الأخلاق القويمة ولا ترَى فى مثل هذه الأفكار سوى نفايات فكرية يتوجب عقابُ مروجيها ومُعتنقيها إن لم يكُن إستناداً إلى أحكام الدين فبسطوة القانون التى يعتبرُها إعتداءاً على حقوق الآخرين فى التمتع بحرياتهم الشخصية خارج منازلهم بغير أن تصدمهُم أو تسىء إليهم أو إلى أهلهم وأبنائهم وذَويهِم مثل هذه الممارسات التى لا تليق إلا بالبهائم وسائمة الحيوان.

الأربعاء ٨ مارس ٢٠١٧

(الآثار : إكتشافات حديثة بمعبد الملك أمنحتب الثالث بالقرنة)

الإكتشافات الأثرية فى مصر تكشف عنها البعثات الأجنبية .. ومصادر الغاز والبترول فى مصر تكتشفها الشركات الأجنبية .. وإستخراج الذهب فى مصر تقوم به الشركات أجنبية .. وبناء محطات الكهرباء والطاقة فى مصر تتكفل به الشركات الأجنبية .. والتخطيط للإنشاءات العمرانية الحديثة يتم إعتماداً على الهيئات الأجنبية .. وتوفير كل ما تحتاجُه المجالات الصناعية والتكنولوجية فى مصر من أجهزة ومعدات يتم بإستيراده من الشركات الأجنبية .. وإتاحة الأسلحة ومعدات الحرب الحديثة للقوات المسلحة المصرية يتم معظمه عن طريق الدول الأجنبية .. وتشغيل معظم المصانع المتطورة فى مصر يتم بواسطة الأيدى العاملة الأجنبية .. وتوفير النسبة الأكبر من إحتياجات المصريين الغذائية والدوائية يتم بإستيرادها من الدول الأجنبية .. حتى إقامةِ الأَوْد وتوفير الخبز للغالبية العظمى من فقراء المصريين لم يعُدْ مُمكناً إلا بالإقتراض من المؤسسات المالية الأجنبية .. بل وبلغَ الفشلُ مَداه بالإعتماد فى تنظيف شوارع مصر التى يتكفل المصريون بملئها بقمامتهم وقذاراتهم على شركات النظافة الأجنبية .. فأىُّ عارٍ لحقَ بنا بعد ماضى قريب كان للمصريين قصب السَبْق فى الإعتماد على أنفسهم فى الكثيرِ مما سبق ذكرُه .. وهل من مُستقْبَل يُرْتجى لشعبٍ ماعاد يستطيع الحياة بمفرده بغير مساعدة الشعوب الأخرى أو الإعتماد على أبنائه ليستمر فى الحياة ؟! وألا يحتاجُ منا هذا الوضع المُحْزن والأليم للشعب وللوطن إلى صَحْوةٍ للضمير نفيقُ بها من سكرات التدَهْوُر والإنحطاط التى نحياها منذ عقود ؟! وإن لم يكُن للضمير من بقايا فى النفوس ألا تستحق دواعى الوطنية بغير أى حافزٍ آخر مثل هذه الصحوة تجاه وطننا المنكوب ؟!.

الأحد ١٢ مارس ٢٠١٧

(الدكتور خالد رفعت صالح يكرر دعوة لحل مجلس النواب بعمل حملة توقيعات)

مُنافق بلا ضَميرٌ كان أحد أشد المؤيدين للرئيس عبدالفتاح السيسى ثم إنقلب عليه منذ بضعة أسابيع وصارَ أحد أشد الناقدين له ـ مثلما فعل الكثيرون من أشباهِه ـ ربما بعدَ أن يئسَ ـ مثلما يئسوا ـ من أن ينالَ ثمن تأييده من غنيمة الوطن الذبيح .. فأيهما الأولى والأحق بأن تجْمَع الدعوات وتنظم حملة التوقيعات التى ينادَى بها .. مجلس النواب الذى جاء بأغلبيته إلى هذا الموقع نظامُ الحكم أم الرئيس السيسى نفسه الذى دبر وخطط لهذا الفساد والإفساد السياسى المقصود ؟! وإذا كان قيام المجلس بنهب بضع مئات من ملايين الجنيهات الحرام من المال العام مبرراً لمثل هذه الدعوة لحله فما هو الواجب إتخاذه تجاه الرئيس نفسه الذى بدد عشرات البلايين من الجنيهات فى شبه دولةٍ ما فتىء يُعايرْ شعبَها بفقرِهِم فى حفر تفريعةٍ لقناة السويس حذره الخبراء من عدم جدواها قبل البدء فيها وهو ما ثبتَ صحته بعد ذلك بعدَ أن تم إهدار أموال الشعب وبلايين الدولارات من العملة الأجنبية لا لغرضٍ إلا مثلما صرح به الرئيس بعد ذلك فى خِفةٍ غير مُتوقعة من أن الغرض من هذا المشروع الفاشل كان رفع الروح المعنوية للمواطنين !! والذى تسبب فى إهدار أموال طائلة لجموع من المواطنين وتبديد جزءٍ ثمين من رصيد النقد الأجنبى مثلما صرح بذلك رئيس البنك المركزى السابق قبل إقالته عقاباً له على صراحتِه فى إيضاح أسباب أزمة النقد الأجنبى التى يعانى من آثارها أغلبية الشعب البائس المنكوب .. وإذا كان إستحلالُ مجلس النواب للمال الحرام المنوط به حمايته وتخصيص بضع مئات من ملايين الجنيهات من قوت الشعب الجائع البائس الفقير مُبرراً لهذه الصحوة العنترية لحله وتغييبِ ذكراه البغيضة عن عيون المصريين فما هو الواجب فعله تجاه إصرار رئيس الدولة ـ سَيْراً على نفس النهْج الذى يميز نظامَ حكمه من الغباء والسفه والفشل والعناد والإستبداد وغياب الرؤية والفهم والوَعْى والإدراك لأولويات ما يحتاجُه الوطن للإصلاح وللتقدم والنهوض ـ على إنشاء عاصمةٍ جديدة لمصر تبتلع فى رمالِها ما لايمكن حصرُه من إنفاقات المال العام وأيضاً رغم تحذيرات الخبراء من عدم منطقية هذا المشروع فى ظروف الوطن الحالية وإمكانية تهيئة مدينة السادات التى أنشأت تحديداً لهذا الغرض وأُهمِلَت لعشرات السنين لتؤدى نفس الغرض الذى يتم من أجله إنشاء العاصمة الجديدة التى يمكن بل وكان من الواجب تأجيلها إذا دعت الحاجة إلى إنشائها إلى أن تسمح بذلك ظروف الوطن المنكوب وبضرورة توجيه الأموال المخصصة لها إلى مجالات الصناعة والزراعة والصحة والتعليم وبقية المجالات الحيوية للشعب وللوطن مثلما يعرف ويفهم ويُدْرِك ذلك كلُّ مَنْ يَعِى فقهَ الأولويات للأفراد وللأوطان والشعوب مثلما نرى فى دول العالم المتقدمة بل والمتأخرة أيضاً التى تطمَحُ للحاق بركْب التقدُم والنهوض .. وإذا كان إنكار وجود أى فائدة

لمجلس النواب مبرراً للدعوة إلى حله فما هو الواجب إتخاذه تجاه الرئيس السيسى ونظام حكمه الذى تسبب ويتسبب فى كل يومٍ يقضيه فى موقعه فى إلحاق المزيد من الخسائر والأضرار والأذى الذى لا يمكن تدارُكه بكل جانب من جوانب الحياة فى هذا الوطن المنكوب ويكفى فقط للدلالة على هذه العواقب الإصرار على المُصادرة المُسْبَقَة على أى دعوات للإهتمام بالتعليم ـ الذى يمثل السبيل الوحيد أمامَ أى شعبٍ للتقدم والنهوض ـ بتساؤل إستنكارى أحمق سفيه من الرئيس عن فائدة التعليم فى وطنٍ ضائع ؟! والإصرار على صم الآذان وإغلاق الباب أمامَ أى نصائح مخلصة من الخبراء والعلماء يفهمها العالمُ والجاهل والذكى والغبى على حدٍ سواء بأن الإنتاج وليس غيرَه هو الطريق الوحيد لإنقاذ الشعب من ضائقته الحياتية وإنقاذ الوطن من ضائقته الإقتصادية ؟! والإصرار الأعمى العنيد على التمسُك بنفس النهج الكارثى فى الحُكْم المستمر منذ أكثر من ستة عقود المتمثل فى الإستئثار بالرأى والإستبداد بالقرار والذى دمر الشعب وهَوَى به إلى حضيض التخلف والهمجية والإنحطاط وأَوْرَدَ الوطن مواردَ الهلاك .. وهو مازال يحدث منذ ذلك الحين رغم مرور كل هذه السنين ؟! وإذا كانت هذه الدعوة التى لا يستطيع الإعتراضَ عليها أحدٌ من المُحبين لوطنهم حقاً وواجباً للحفاظ على بضعة ملايين من الجنيهات من أموال الشعب والمال العام من نهْبِها وسرقتها بواسطة المؤتَمَنين عليها فكيف يكون الحسابُ للرئيس على ما أَقْدَمَ عليه من سلوكٍ لا مثيلَ له حتى من قِبَلْ المستعمر الإنجليزى الذى حكمَ الوطن أكثر من سبعين عاماً ولم يُقدِمْ خلالها على مثيله حتى ملوكها الأجانب الذين جاؤوا من وطنٍ آخر بعيد ـ مهما أفاضَ فى وصفِهْ أشدُ المصريين كُرهاً وبُغْضاً له وحقداً ونِقْمةً عليه ـ ولن يستطيع الحُكْمَ عليه سوى التاريخ عندما قامَ بالتنازُلٍ عما لا يملكه من حق الشعب والوطن فى مياه نهر النيل فى سلوكٍ لا يُهْدِر أموالَ الشعب التى قد تضيع ثم تعود ولكنه يُهْدِر حق الشعب فى الحياة نفسها التى نشأت وإستمرت بسببه آلاف السنين .. فأيهُما أحق بالدعوة لحله وعزله وتغييبه عن حياة المصريين .. مجلس النواب أم نظام حكم الرئيس ؟! أم الشعب الذى قبلَ بهذا الوَضْع فى البداية عن غفلةٍ ومازال مُتقبلاً له أو صابراً عليه إلى حين بعد كل ما حدثَ بسببه من خرابٍ وتدمير ؟!.

الأحد ١٢ مارس ٢٠١٧

(جمال سلطان : الدولة إذ تؤسس للفرز الطائفى للمواطنين)

التفرقة المُتعمَدَة بين المصريين على أساس دينى هو واحد من وجوهْ عديدة لسياسة (فرق تسُدْ) التى كان يتبعُها الإستعمار مع شعوب الدول التى يحتلها حتى لا يتوحدوا ضده والتى مازالت نبراساً هادياً يلتزم به حرفياً الحكامُ المستبدون وأنظمة حكمهم فى سياسة شعوبهم لنفس الهدف .. وسياسة التفرقة بين المصريين بإتباع معايير مختلفة منهَج راسخ فى الحكم منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن .. ورغم إختلاف القيمة النسبية لكل من معايير التفرقة هذه تبعاً للظروف السائدة فى الوطن فبعضُ هذه المعايير مازالت مثلما كانت وهى التفرقة على أساس الدين والتفرقة على أساس الإنتماء

الثلاثاء ١٤ مارس ٢٠١٧

(هيئة مفوضى الدولة بمحكمة القضاء الإدارى : يحق للرئيس معاملة العرب كالمصريين عند تملك الأراضى)

هذا الرأى القانونى رأىٌ قاصِرٌ عن إدراك ومعرفة القاعدة الفقهية والقانونية والمنطقية التى تقرر أنَّ ما بُنِيَ على باطِلْ فهو باطِلْ وإن طالَ بهِ الزمان .. وهو رأىٌ خاطِيء لأنه يستند إلى قانونٍ فاسِدْ صَدَرَ منطوقُه منذ ستةٍ وثلاثين عاماً بعباراتٍ ملتوية ومُبهَمَة تبيحُ سلطةً تقديرية مُطلَقَة لبضعة أفراد يُشكلون مجلساً للوزراء ـ لم ينتخِبْهم الشعب ولم يُؤْخَذْ رأيُه فى تعيينهم فى مناصبهم ولم يفوضهم للتصرف فى ممتلكاته العامة ـ فى أن يسِنوا قانوناً يُخولوا به لرئيسَ الدولة الحق فى التصرف فى الأملاك العامة للشعب مثلما يتراءى له .. فهو قانون فاسد يُبيحُ لمَنْ لا يمْلُك الحق فى مَنْحَ مَن لا يسْتحِقْ .. فأرضُ مصر ملكٌ للمصريين فقط وليست لغيرهم من مواطنى الدول الأخرى أيا ما كانت جنسياتهم .. كما أن هذا القرار ينتقِصْ من سيادة الدولة التى يرْتهِنْ تحقيقُ مفهومِها فى مجال العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى بتحقُق العديد من المبادىء التى يتصدرُها مبدأ المعاملة بالمثل .. ويجب على الرئيس عبدالفتاح السيسى أن يُدرِكْ وأن يَعِى وأن يفهم أنَّ أرض الوطن ملك خالص لأبناء الوطن ولجميع أجيالهم المتعاقبة عليها حتى يرثَ الله الأرضَ وما عليها .. وأنه لا يحق لأحد ولا يملك أحد ولا يجب السماح لأى أحدٍ أيّاً ما كان حتى لو كان رئيس الدولة أو لأى مؤسسة أيّاً ماكان توصيفها الدستورى كمجلس الشعب أو كمجلس الوزراء أو غيرها من مؤسسات الدولة بالتصرف فى الأملاك العامة للدولة وللشعب بالبيع أو الإهداء أو الرهن أو التخصيص أو التنازُل أو المبادلة حيث تنحصر مسؤولياتهم فى هذا الخصوص فى الحفاظ على الأملاك العامة وتنميتها والإستفادة منها لصالح الدولة ولمصلحة الشعب وليس التصرف فيها مثلما يتبدى لهم ومثلما يُبتلى به وطننا المنكوب على الدوام بقرارت يُحار العاقل فى فهم دوافعها أو أسبابها أو مقاصدها.

بادىء ذى بدءٍ .. فإن المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية الذى إستند إليه هذا الرأى الخاطىء والقاصر والمعيب بشبهة التدليس الصادر من هيئة مفوضى الدولة بمحكمة القضاء الإدارى تنص على الآتى :

(وفى جميع الأحوال لايفيد من التملك وفقا لأحكام هذا القانون سوى المصريين دون سواهم) .. ولا يوجد بنصوص هذا القانون الصادر بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٨١ أى إشارة إلى تفويض رئيس الجمهورية ومنحه الحق فى أى إستثناء من هذا النص الواضح والقاطع والصريح الذى يمنع بيع أى أراضى خاضعة لأحكام هذا القانون ـ وهى تحديداً الأراضى الصحراوية اللملوكة للدولة ملكية خاصة ـ لغير المصريين .. وهذا النص مازال قائماً لم يتم إلغاؤه حتى الآن .. كما أن اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بالقرار رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٢ فى ١٧ أبريل ١٩٨٢ لم تتضمن أيضاً أية إشارة لمثل هذا التفويض. أما عن إمكانية تطبيق القانون على أى مواطنين غير مصريين آخرين من أصل عربى أو خلاف ذلك فليس فيه نص صريح سوى ثغرة خيانةٍ وفسادٍ موضوعة عمداً فيه إستغلها الكثيرون من غير المصريين والإسرائيليين وغيرهم تحديداً فى تملك أراضى مصرية تتمثل فى الفقرة الأولى من المادة رقم ٦٦ من اللائحة التنفيذية للقانون التى تتطلب بيان جنسية مقدم طلب التملك بعد الإستصلاح أو الإستزراع أو وضع اليد .. الخ الخ .. وهو ما يعنى إمكانية تملك غير المصريين من أصحاب الجنسيات الأخرى للأراضى المصرية حيث تنص هذه المادة على الآتى : مادة ٦٦

على كل من استصلح واستزراع حتى تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه في البند ثالثا من المادة ٦٢ من هذه اللائحة التقدم للهيئة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة بطلب يتضمن البيانات الآتية :

١. إسم مقدم الطلب وجنسيته وتاريخ ميلاده ومحل إقامته ومهنته الأصلية.

ولا يصح الإعتداد هنا بأن الغرض من بيان جنسية مقدم الطلب هو التثبت من تمتعه بالجنسية المصرية حيث أن المادة ١٢ من القانون تمنع غير المصريين إبتداءاً من تملك الأراضى المصرية.

الخميس ١٦ مارس ٢٠١٧

(جمال سلطان : البرلمان إذ يغتصب سلطة القضاء ويلغي دوره)

لا يلومَن القضاءُ المصرى إلا نفسَه عندما يتطاول على مكانتِه أعضاءُ من مجلس النواب ومن غيرِهِم من المسؤولين بالدولة .. فقد أهْدَرَ القضاءُ بنفسه مكانتَه السامِقَة المَهيبة التى نشأنا على إحترامِها وتبجيلِها وتوقيرِها بإعتبار أن القاضى هو ظل الله المُكلف بإقامة العدل وهو أساس المُلك وأساس الحياة بين العباد عندما إستبدلَ الكثيرُ من القُضاة أهواءَ الحكام بشرائعِ الله .. وتهاوَت تلك المكانة الساميَة للقضاء إلى حضيضٍ مُرَوع من الإستنكار والإستهجان والكراهية والإحتقار مِنْ قِبَلْ الغالبية العُظمى من المصريين فى غضون سنواتٍ قلائل بسرعةٍ ما كان لأحدٍ أن يتخيلها كافيةً لوصولها إلى هذا الدرك الأسفل .. فقد قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة والخالدة فى تاريخ الوطن ونبَتَت زهورُها المُرتوية بدماء شهدائها البرار فى أرضه القاحِلَة ولكن لأيامٍ معدودة رَيْثما إجْتثتها من جذورِها وقَضَت عليها جحافلُ الإستبداد الجاثم على عقل وقلب الوطن منذ عقود .. ثم تكفل القضاءُ بالإجهاز عليها ظُلماً وفساداً وطاعةً ونفاقاً وهو يدرك أنه بهذا المسلك المعيب الذى يجلبُ العارَ ويستمطرُ اللعناتِ على كل مَنْ سارَ على نهْجه إنما يَئِدْ آمالَ أمةٍ بأسْرِها ويُوقِف مسيرَتَها نحو المستقبل ولكن إلى حين .. لقد ضيعَ القضاءُ المصرى حق الشعب المصرى فى إعادة ما تمت سرقته ونهبُه من ثرواتِه على مدار ثلاثين عاماً وسمَحَ للصوص الوطن بالإفلات بما إستحلوه من المال الحرام من أموال الشعب الذى لا تجدْ أكثريتُه الساحقة قُوتَ يومِها وسَفَكَ دماءَ شهداءَ الثورة الأبرار مرةً ثانيةً بعدما سمحَ لقاتليهم بالإفلات من القصاص العادل فى الدنيا وهو القصاص الذى سوف يَطولُهُم مع هؤلاء القتلَة فى الآخرة .. وبذا فقد وضع القضاءُ بظلمِه وفسادِه نفسَه فى هذا الموضعْ ولذا فعليه ألا يلومَ غيرَ نفسِه عندما يصيرُ هدفاً يجترىء عليه أسافلُ الشعب وأفاضلُه على حدٍ سواء .. وإذا كان السكوتُ على الحق ظلمٌ فادِحٌ وإثمٌ عظيم فيجب على الشُرَفاء والأُمناء والمؤتمَنين من قُضاة مصر الذين يتقون اللهَ ـ وما أكثرهم ـ والذين يمثلون الأملَ الوحيد والأخير الباقى لهذا الشعب فى أن يحيا فى ظلال العدل فى هذا الوطن أن يُبادروا إلى تطهيرِه ممن يُسيئون إليهم ويسيئون إليه من قُضاة السلطان الذين ماعادوا يرُونَ من تمثال العدالة العمياء سِوَى يدِها المملوءة بالمال الحرام.

الأحد ١٩ مارس ٢٠١٧

(خالد علي يكشف تفاصيل خطيرة عن توطين الفلسطينيين بسيناء)

هَل تكْشف هذه التفاصيلُ عن جانبٍ مما يُدَبرُ لمصرَ من عَثَرات وما يُحاكُ لها مِنْ خيانات ؟! وهل تُفسر بعضاً من أسباب نشوء وخفايا الإصْرار على إستمرار وإستفحال ظاهرة الإرهاب فى سيناء حتى الآن ؟!.

الأحد ١٩ مارس ٢٠١٧

(الأزهر ينعى المفكر السياسى السيد ياسين)

ليس من حق الأزهر الذى صارَ وصمةَ عارٍ فى تاريخ الإسلام والمسلمين ـ منذ تولى زمامَ قيادتِه الروَيْبضات من أشباهِ العلماء والمتفقهين وبطانةِ السلطان المُبْتَلَى بهم فى أرجائه ـ أن يُمارسَ مثل هذا النفاق المَمْجوج وينعى واحداً من حُثالات النخبة المصرية التى لم تكُفُ طوال أيام حياتها البائسَة عن التعريض تصريحاً وتلميحاً بالإسلام عقيدةً وشريعةً وعبادةً ومعاملةً وعن بذل كل ما وسِعَها الجهد للتخويف وللتنفير منه ولتشويهه وتنحيتِه عن التأثير على أى مجالٍ من مجالات الحياة فى مصر .. بل إنه وبعيداً عن كراهيتِها للإسلام ومُناصبتها له العداء فإن هذه النخبة البائسة التى أَلِفَتْ أن تتبدل وتتلون وتبيعَ نفسَها لكل من يملك الثمن من الداخل أو الخارج لم تتورع بما جُبِلَتْ عليه من نِفاقٍ ومداهَنَة عن رفع رايات وإدعاءات البطولة الزائفة والمُجاهَرَة والمُطالبَة بأى شىءٍ وبكل شىءٍ عدا ما يطمحُ إليه هذا الشعبُ المغلوب على أمْرِه من حريةٍ وعدالةٍ وآمال مشروعة لا تتفق مع طبائع الإستبداد الممسك بخِناق هذا الوطن المنكوب منذ عقود .. فلماذا يزجُ الأزهرُ بنفسِه فى هذا المستنقع الآسِنْ العَفِنْ وهو لا ينقصه ما سوف يعلق بهِ من رذائل وأدرانٍ مثلما لا يحق له أن يُقْدِم على هذا النفاق المُستَهْجَنْ الممجوج الذى لا يعلم أحدٌ من مبرر له أو تفسير بإسم الإسلام أو بإسم الدين ؟!.

الأحد ١٩ مارس ٢٠١٧

(إرسال إتفاقية تيران وصنافير إلى مجلس النواب .. عبدالناصر سلامة : لماذا الإصرار واللعب بالنار)

إذا كان ما يُقالُ عن إصرار المملكة العربية السعودية على التمسك بقرار التنازل عن جزيرتى تيران وصنافير صحيحاً فسوف يعكس هذا الموقف ـ بإفتراض حُسْن النية فى دوافعِه وفَرْطِ الغفلة عن إدراك مراميه الحقيقية ـ غباءاً غيرَ معهودٍ وحماقةً تناقِض الحكمة والتعقل التى كانت تتسم بهما دَوْماً السياسة السعودية ويُضاعف من وَقْع تأثيره المُحْزِن والمؤلِم على نفوس المصريين ما إرتبط به من موقف إنتهازى يتنافى مع المروءة العربية المعروفة عن السعودية والتى ما كان أحدٌ من المصريين ينتظر أنْ يكون لها ثمنٌ بعد كلٍّ ما كان من مساعدة ومؤازرة من الشعب المصرى لأخوته السعوديين بغير مَنٍ أو حساب فى الماضى القريب والبعيد على حدٍ سواء .. كما أنه سيكون تصَرُّفاً أهْوَجاً سوف يمضى بالأمور إلى مَنْحَى مؤلم ومؤسف وخطير فى العلاقات بين الشعبين .. فقد تحوزُ السعودية إلى حينٍ من الزمان أرضاً لا تملِكُها سوف يستعيدُها يوماً ما ـ بعد أنْ يمضى إلى مقبرة التاريخ مُشيَعين باللعنة والعار الخوَنَة الذين فرطوا فيها ـ حُكامٌ شرفاءُ من أبناء مصر الأوفياء لها والأمناء على أرضها وشعبها إن سِلْماً أو حرباً مثلما يُخططْ لهُ ويحلمُ به مَنْ أقدَموا على إتخاذ هذا القرار المشبوه .. ولكنها بكل يقينٍ سوف تخسر شعباً بدأت مشاعرُ الكراهية لكل ما يَمُت إلى السعودية وإلى السعوديين بغير تفرقة تنمو فى عقوله ونفوس أفرادِه وتنتشر بين جنباته وفى جميع طبقاته دونما إستثناء وهذه هى الطامة الكبرى وآخرة الأثافى التى ستترتب على هذا القرار المشبوهِ المُريب الذى لا يعرف أحدٌ

ُ من مُبررٍ له حتى الآن سوى ما هو ظاهر من تخطيط مُسْبَق وإتفاق مُتعمد لبث الفرقة والفتنة والكراهية بين شعبين تربطهما صلات وثيقة وعُرَى لا تنفصم من الدين واللغة والقرابة والمصاهرة والمودة صارا الآن الركيزة الوحيدة التى تقوم عليها وتستند إليها وتستكين فى حِماها الأمة الإسلامية والأمة العربية فى عالم من الوحوش الضارية التى لا تعرف سوى لغة القوة والتى لا تتوانى عن البطش بالشعوب المنكوبة الغافلة التى تسمح للضعفاء والأغبياء والخونة والعملاء بأن يقودوها إلى حَتفِها ومَصيرِها المحتوم .. كما أنَّ فرْضَ السيادة غَصْبا رُغم الإرادة الشعبية قرارٌ غبى وسفيه يتجاهل كلَّ وقائع التاريخ المُماثلة والتى أثبتت أنه بغير الرضاء المُتبادَل لا يمكن أن يتحقق الإستقرار أو السلام أو الأمان وسوف تكون توابع المحافظة على هذه السيادة المؤقتة أكثرَ كلفةً وأبهظ ثمناً وأفْدَحَ خسارةً من أية مطامع إقتصادية فيها إذا كان الأمر مُقتصراً فقط على هذه المطامع التى لا تساوى مثقالَ ذرةٍ بالنسبة لها .. وإذا كانت خيانة الوطن قد صارت غريزةً مصرية لا يُجْدى فى مواجهتها الإستنجادُ بمَن يُفترَض بهم حماية الوطن والحفاظ على أرضه وثرواته لا التنازل عنها أو التفريطَ فيها .. فماعاد هناكَ من سبيلٍ سوى الأمل فى أن يتحلى المسؤولون السعوديون بالحكمة والتعقل والأمانة وينؤوا بأنفسِهم بعيداً عما ما يُبَيَتْ لهم بلَيْلٍ وأن يفيقَوا من سكْرة أوْهامِ هذا الفوز البائس بإلتهام قضمةٍ من لحم أخوتهم المصريين قبلَ أن يفوتَ الأوان وهم غافلون .. وأن لا يتورطوا ويزجوا بأنفسهم وبشعبهم وببلادهم فى أتون فتنةٍ مشبوهةٍ لا يعرف أحد حتى الآن مراميها الحقيقية إفتعلها قرار غبى أحمق سفيه من عُمْيان البصيرة الذين إبْتُلِىَ بهم هذا الشعب البائس وهذا الوطن المنكوب.

الجمعة ٢٤ مارس ٢٠١٧

(مصر للطيران تبدأ تطبيق قرار حظر حمل الإلكترونيات على رحلات نيويورك ولندن)

الخبراء الأغبياء أو السياسيون الحَمْقَى الذين قرروا هذا الأمر مُتحججين ظاهرياً بإعتبارات الأمن والسلامة ألم يفكروا أولاً فى الإجابة على هذه الأسئلة البديهية المتعلقة بجَدْواه : هل وضع أيٍ من هذه الأجهزة والمعدات الإلكترونية المحظورة ـ فى حالة تجهيزها بمتفجرات أو قنابل زمنية ـ فى مخزن الحقائب ببَطْن الطائرة أكثر أمناً أو أقل ضرراً من إسْتصحاب الراكب لها داخل كابينة الركاب ؟! أوَ ليس فحصِها بمفردها كما هو الحال الآن أكثر دقةً فى كشف ما قد تحويه من قنابل أو متفجرات بدلاً من وضعها وسط الكثير من الأشياء التى يمكن أن تعوقَ الكشف عنها وسط الحقائب الكبيرة ؟! وألا يمكن لأى مُجرم ينوى الإقدام على تفجير طائرةٍ مثلاً السفر بأيٍ من هذه الأجهزة من مطارٍ آخر غير المطارات المشمولة بالحظر فى الدول المذكورة ؟! أم أن هذا القرار عديم الفائدة ليس سوى خطوةٍ أخرى لإبقاء الخوف والرعب من المسلمين وتأجيج مشاعر الكراهية ضدهم بين سكان الدول التى إتخذته والتى قد تتخذه مستقبلاً ؟! أو أنه قرار ذو أبعادٍ إقتصادية تشمل ترجيح كفة التنافس لصالح شركات الطيران فى هذه الدول على مثيلاتها فى الدول المُتضررة من مثل هذا الحظر ؟! وإذا كان الهاجس الأمنى هو الدافع الأوْحَد وراءَ إصدار مثل هذا القرار أفلا يكون فرض هذا الحظر ليكون شاملاً على جميع الدول هو أحد الحلول الوقائية الفعالة ضد حدوث مثل هذه الأخطار ؟!.

فتجاهُل مثل هذه الجوانب البديهية هو ما يُرجح أن تكون الدوافع الخبيثة لهذا القرار دوافع دينية لبث الخوف والرُعْب من المسلمين وتأْجيج مشاعرَ الكراهية ضدهم بين سكان الدول التى إتخذته والتى قد تتخذه مستقبلاً .. وهى خطوة تتسق مع نهج الغرب منذ عقود طويلة فى إبقاء نيران الحملة الصليبية ـ التى يشنها على المسلمين بغير هوادة بالحرب حيناً وبالفكر حيناً آخر ـ مُتقدة ومُسْتعرة على الدوام .. كما أن شمولَ الحظر لدولٍ إسلامية فقط وإستثناء بعضها ممن ترتبط بعلاقات وثيقة ظاهرة وخفية مع إنجلترا من قرار الحظر البريطانى وإحتمال تضرُر بعض شركات الطيران الأمريكية والبريطانية أيضاً من مثل هذا الحظر يستبعِدْ أن تكون الدوافع الإقتصادية سبباً لصدورِه ويرجح أن تكون الدوافِعْ الدينية السياسية هى السبب الرئيسى فى إقْرارِه.

الجمعة ٢٤ مارس ٢٠١٧

(الدكتور حسام عقل : رداً على (رحلة الدم) .. ثلاثة مسيحيين أنصفوا الفتح الإسلامى لمصر)

مقال كاشِف لكل من يبحث عن إجابةٍ للسؤال الذى مازال يتشدق به ويتخفى وراءه كلُ من يتحين الفرص من أولياء الشيطان لإثارة الفتن وإشعال نيران الكراهية والتفريق بين أفراد العائلة الواحدة وبين أبناء الوطن الواحد : هل كان دخولُ المسلمين إلى مصر غزواً وإستعماراً لها أم كان إنقاذاً لأهلها مما كانوا يلقَوْنه من معاناةٍ لا سبيلَ إلى وصْفِها مثلما جاء فى ثنايا هذا المقال ؟!.

الإثنين ٢٧ مارس ٢٠١٧

(صلاح منتصر : إسم العاصمة الجديدة ٣٠ يونيو)

إذا كانت الحماقة داءاً يُعْيى مَن يُداويه .. فإن النفاقَ داءٌ لا دواءَ له.

الإثنين ٢٧ مارس ٢٠١٧

(المجلس الأعلى للجامعات يوافق على نظام الدبلومات المهنية)

نكبة أخرى وطامة كُبرَى تضاف إلى قائمة نكبات التعليم المصرى الذى يعانى إحتضاراً بطيئاً وينتظر سكراتِ الموت الأخير منذ أربعة عقود .. وهذا أمرٌ متوقع طالما ظل تخريب وتدمير حاضر ومستقبل الوطن وجعْلِه خراباً بلْقعاً لا أملَ فى بنائه أو تعميره بإستئصال ما بقىَ من جذور العلم والتعليم فى أرضِه القاحِلَة اليُبابْ هو الهدف الأسْمَى الموضوع له بعقول أعدائِه والذى يلتزم بتحقيقه بغير هوادةٍ رؤساؤه ويُطبقه بلا كلل أو ملل قادتُه بأيدى أبنائه .. فهل الجامعات المصرية المُهَلْهَلَة علمياً وإدارياً وأخلاقياً والعاجزة عن القيام بواجباتها الأساسية فى تعليم ملايين الطلبة الملتحقين بها قادرة على تنفيذ ما يُسمى ببرامج الدبلومات المهنية تحت مظلة التعليم المفتوح كىْ يُعلن المجلس الأعلى للجامعات فى بجاحةٍ مُنقطِعَة النظير وجَهالةٍ مُنعَدِمَة الضمير عن السماح لها بالبدء فى تنفيذ هذه البرامج التى لا تعنى سوى شيئاً واحداً فقط هو : النقود مقابل الشهادة .. مثلما أثبتت البرامج المشابهة التى بدأ العملُ بها فى بعض الجامعات منذ بضع سنين .. وهل يكون سُعار الجَشَع بُغْيَة الحصول على جزءٍ مما يتبقى من الفُتات فى جيوب الشعب البائس الذى تستأثر بمصادِرِه بعضُ مؤسسات الدولة هو الحُجة المُسْتكنة فى الصدور بغير تصريح التى يبرر بها أساتذة الجامعة لأنفسهم مثل هذا السقوط

الأخلاقى ببَيْع العلم عديم النفع مقابل النقود ؟! وألا يُدركون ـ حتى بعيداً عن جوانب الجزاء والعقاب الذى ينتظر كل من يفعل ذلك منهم يوم الحساب ـ أنهم بهذا المسلك المعيب إنما يساعدون فى هَدمْ ما تبقى من قيمةٍ للعلم وللتعليم فى وطنهم المنكوب ويهيئون أرضه القاحلة ليتولى أمرَها الجهلاءُ وشِبْه المتعلمين ؟! وهل يتوقعون بعد هذا بَذراً أو غَرْساً أو حصداً مثمراً فى أى مَنحَى من مناحى الحياة فيه ؟! وإذا كانت جماعاتُ الخَوَنة ولصوص الوطن ماضونَ فى هدمه وتخريبه وتدميره بكل ما يَسَعْهُم من عزمٍ وقوة بإفساد وتخريب وتدمير التعليم فهل نكونُ عَوْناً لهم لتحقيق مآربهم فى هذا السبيل ؟!.

الإثنين ٢٧ مارس ٢٠١٧

(الدكتور نور فرحات يطرح مبادرة من ١٢ بند لإنقاذ مصر)

علمانى أحْمَقْ كَدَأْبِهِ منذُ سنينَ طُوال لا يرى له من هدفٍ فى الحياة هو وبقية القطيع الذى ينتمى إليه غيرَ تغييب الإسلام عن جميع أوجُهْ الحياة فى مصر .. وكأن التديُن الصادق الحقيقى العميق للمصريين الذى لا يُجاريهم فيه أىُّ من شعوب العالم الأخرى وإلتزامهم الحرفى والفعلى والواقعى بأحكام وتعاليم الإسلام الذى يدينون به إلتزاماً غيرَ مسبوقٍ فى القول والفعل والسلوك المُتجلى فى نواحى حياتِهم والذى تحْسِدْهُم وتغبطْهُم عليه بقيةُ شعوب العالم الإسلامية وغير الإسلامية هو السبب الكامن وراء تخلفُهم وإنحطاطِهم إلى الدَرْكِ الاسفل الذى يحْيَوْنَ فيه ـ مثل بقية الدول الإسلامية إسماً وشكلاً ـ تحتَ إمرة دولٍ أخرى تنهبُ ثرواتِهم وتفرض عليهم ثقافاتِها وتغزو بأفكارِها عقولِهم وتصبغ حياتَهُمْ بكل رذيلةٍ ونقيصةٍ بُغيَةَ أن تجتث جذورَ الإسلام من أعماقِهم حتى صاروا مثلاً حَيّاً ومصداقاً لقوله تعالى (لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ) .. فهل لِمِثْل هذا العلمانى الأحْمَقْ وبقية القطيع الذى ينتمى إليه أنْ يفهم أو أن يُدرك أو أن يَعِى أو أن يربط بين معانى ودلالات ظاهِرَتَىْ الإلتزام الحقيقى بالإسلام الذى سادَ به المسلمون المؤمنون الأوائل حضارة ومدنية العالم وبين هَجْر الدين الذى أوْدَى بخَلَفِهِمْ البائس الآن إلى مثل هذا المصير .. وهو مصير محتوم لأمةٍ أنعمَ اللهُ عليها بدينٍ عظيم ولكنها لا تزال تحيا حياةً وثنية جاهلية بغير تعقُل أو تدبُر أو تفكير.

الأحد ٢ أبريل ٢٠١٧

(محكمة الأمور المستعجلة : إسقاط حكم مصرية جزيرتى تيران و صنافير)

خيانة الوطن غريزة مصرية !!!.

الأحد ٢ أبريل ٢٠١٧

(إن حكمَ مِصرَ بالمصريين هو الغرضُ الوحيد الذي يسعى إليه الإصلاحُ والمصلحون) .. تقرير اللورد كرومر عن مِصرَ والسودان في عام ١٩٠٤ ـ صفحة رقم ٩.

الأحد ٢ أبريل ٢٠١٧

(أمير سعودى يعلق على حكم سعودية جزيرتى تيران وصنافير بأنه عودة للحق إلى أصحابه)

خائن أم جاهل أم غبى يتعجل عودة الجزر إلى إسرائيل ؟!.

الإثنين ٣ أبريل ٢٠١٧

قيام محكمة الأمور المستعجلة بإلغاء حكم المحكمة الإدارية العليا الخاص بمصرية جزيرتى تيران و صنافير أشبه بقيام نائب غير متخصص بإلغاء علاج كتبه أستاذ متخصص لأحد المرضى .. فما هو ياترى التوصيف الصحيح لمثل هذا التصرف ؟! وإذا كان رد فعل إدارة المستشفى الذى حدث بها هذا الموقف هو إحالة الأمر إلى اللجنة المسؤولة عن مراقبة نظافة المستشفى أو عن تذاكر الزيارة أو عن طعام المرضى للفَصْل فيه .. فماذا عساهُ يكون الدافع وراءَ مثل هذا السلوك ؟!.

الإثنين ٣ أبريل ٢٠١٧

(تقرير سويسري : الصين تمنع المسلمين من أداء الشعائر الدينية)

هذا التضييق المُتعَمدْ والمُستمر منذ عقود على المسلمين الصينيين من قِبَلْ بقية الشعبِ الصينى ـ وهو لكل من يعرفه حق المعرفة ويعرف تاريخه الإجرامى فى حق الكثير من الشعوب المسلمة وغير المسلمة شعبُ لا أخلاقَ له ولا ضميرَ تجرى فى عروقه دماءُ الوحشية والهمجية منذ نشأته الشريرة البائسة على ظهر الخليقة وحتى الآن رغم مرور آلاف السنين ـ ألا يستدعى هذا السلوك وقفةً من قِبَلْ إخوانهم المسلمين بمقاطعة إقتصادية لكل ما تنتجه الصين وهو أضعف الإيمان وإن كان هو أقوى سلاحٍ ضد هذا المخطط الإجرامى الصينى ضد المسلمين ؟! وألا يتطلب موقفاً يجهر بالتعاطف والتأييد لإخوانهم الذين يعيشون عُزلاً بلا حولٍ ولا قوةٍ أمام هذا السلوك الهمجى المُشين حتى يُيسر الله لهم الجهادَ بالسلاح ضد هذا الظلم وهذا الإضطهاد ؟! وألا يَسْتَصْرِخ الأزهر وبقية المؤسسات الإسلامية فى دول العالم الإسلامى للتحرُك لنصرة إخوانِهم المظلومين أم أنهم تلفعوا كعادتهم بعار الخوف والصمت والخزى والهوان إكتفاءاً بجهود الآخرين من غير المسلمين الذين لم تزل للإنسانية فى نفوسهم نصيب فى الدفاع عن المسلمين المُضطهَدين ؟! وألا يفكر أىٌ من الرؤساء والملوك والأمراء المنتسبين إلى الإسلام الذين نكِبَتْ بهم شعوبُهُم المسلمة أو يجولُ بخاطرِه ماذا عساهُ يقول يومَ يُسْأَل عن هذا التخاذُل وهذا التقاعُس وهذا الجُبْن وهذا الخَوَر فى نصرة بنى جِلْدَتِه من المسلمين ؟! وإذا لم تبادر الدول الإسلامية إلى مقاطعة الصين على كل الأصعدة وإذا لم يبادر كلُ المسلمين إلى مقاطعة المنتجات الصينية الفاسدة والمعيبة التى تنتجها خِصيصاً لهم ولا تجرؤ على فعل ذلك مع غيرهم من الشعوب ويلتزموا بهذه المقاطعة بإعتبارها فرض عينٍ على كل مسلم ما ظل هذا السلوك الهمجى هو نهج الصينيين مع المسلمين فهل سيظلوا مثلما يتخيلون مسلمين أم أنهم سيظلوا يتوهمون أن بلاءَ الله الواقع عليهم وغضبه الذى يخُصُهم به إن هو إلا إبتلاء من الله للمؤمنين ؟!.

الثلاثاء ٤ أبريل ٢٠١٧

(صورة السيسى خلف ترامب تثيرُ ضجة)

هل يحلم أو يتخيل الرئيسُ عبدالفتاح السيسى أنَّ تحالفَهُ مع رئيسٍ أمريكى أرْعَنْ أحْمَقْ كارِه للإسلام وحاقدٍ على المسلمين لا يرَى غيرَ القوة الغاشِمَة والإبتزاز أسلوباً لفرض أهدافِه مثل هذا الرئيس ـ الذى يعتبرُهُ عقلاءُ الأمريكيين وحكماؤهُم نذيرَ شؤمٍ وخرابٍ على بلادهم ـ يُمكن أنْ يعودَ بأى نفعٍ على مصر ؟! وهل يتوهم أو يتوقع أنَّ شراكته للسياسات الأمريكية ـ التى تعتبر أنَّ الإسلام هو أخطر التحديات الوجودية التى تواجه العالمَ الغربى والتى يجب إستئْصالُها وتتخذ من حجة مكافحة الإرهاب ذريعةً لتنفيذ هذا الهدف المستحيل ـ يُمْكن أن تعودَ بأى خيرٍ على المصريين ؟! وهل يعرف مثلما يعرف الكثيرون خفايا التدمير المُمَنهَج لمجالات التعليم والبحث العلمى والزراعة والثروة الحيوانية والمرافق والخدمات وكثيرٍ غيرها من مجالات الحياة فى مصر بتخطيط أمريكى إسرائيلى وبأموال المعونة الأمريكية وبأيدى مصريين خونة أو أغبياء أو غافلين منذ سمحَ بهذا الرئيس أنور السادات الذى ضيع مَجْدِهْ الذى كُلِلَ به بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ المجيد عندما مهد الطريق لبدء مخطط تدمير وتخريب مصر الذى بدأ منذ أربعة عقود والمستمر على قدمٍ وساق بغير هوادة ودونَ توقف حتى الآن ؟! وألا يُدرك أو يفهَمْ أن الهدفَ الوحيد لمثل هذا التحالُف وهذه الشراكَة ليسَ سوى إستغلاله وتصْديرِه فى الواجهة كرئيسٍ مسلم لدولة مُسلمة لمحاربة الإسلام والمسلمين بدَعْوَى محاربة الإرهاب الذى لا تنفكُّ السياسات الأمريكية وهى المنبع الأول والمصدر الأساسى له عن صُنعِه ونشْرِه ودَعْمِه والذى ـ لبالِغ العَجَبْ ولعجيب الصُدَفْ ـ لا يتواجد ولا يصيبُ بشَروره وإجْرامِه وأذاه سوى بلاد المُسلمين !!! وهل ينتظر شيئاً سوى إلحاق المزيد من الخراب والتدمير والتدهْوُرْ والتخلفُ بهذا الوطن المنكوب عندما يتحالف مع السياسات الأمريكية وقبل ذلك السياسات الإسرائيلية وهما كوَجْهَىْ العملة الواحدة التى جعلت من بقاءَ مصر أسيرةً للتخلُف والإنحطاط هدفاً محورياً لها لا تتخلى عنهُ أو تحيدْ ؟! وألم يقرأ أو يفهَمْ أو يستوعبَ حكمةَ التاريخ القريب ليعرفَ كيف قررت السياسات الأمريكية مصيرَ كل مَنْ فعلَ مثلَه وسار على نهْجِه وفرط فى مصالح وطنه وشعبه مثلما فعلت مع شاه إيران ومع غيره من الحكام الحَمْقَى الأغبياء المُستبدين ؟!.

الخميس ٦ أبريل ٢٠١٧

(مذبحة الأسلحة الكيماوية فى خان شيخون فى سوريا)

ضحايا سوريا الأبرياء الذين سُفِكَتْ ولا تزال دماؤهم أمامَ أعْيُننا بأيدى مجرمى الحرب العلويين والإيرانيين والروس والأمريكيين وبقية من يشايعونهم من المسلمين الخوَنة رؤساءَ وملوكٍ وعسكريين سوف تظلُّ دماؤهم ذنْباً لا يُغْتَفَرْ وإثماً عالِقاً فى رقابنا إلى يوم الدين .. وسوف تظل ضمائرُنا الميتة مُثقَلَة بوطأة الذل والخزى والعار والهوان الجاثم على عقولِنا ونفوسِنا ما ظلت أنفاسُ الحياة التى لا نستحقها تتردد فى صدورِنا .. وإذا كان الخونة والمتخاذلين والجبناء والمنافقين ممن يتولَوْنَ أمرَ المسلمين فى هذا الزمان الأغْبَر قد عَمِيَتْ بصائرُهُم وضاعت مروءتُهُمْ وإرتضوا بالدنِية فى دينهِمْ وصاروا حلفاء وشركاء وأولياء للذئاب والضباع وآكِلات الجيَفْ الذين تقاطروا على بلادِ المسلمين من كل حَدْبٍ وصوبْ وتداعَوْا عليهم لإستئصال ما بقىَ من دينٍ فى قلوب شعوبها الذين أصبحوا كغثاء السيْل بعدما قذفَ الله الوهَنْ فى قلوبهم وأخزاهُم بما يفعلون .. فماذا عسانا نقولُ يومَ الحسابِ العسير عندما لا نحيرُ جواباً على تخاذُلِنا عن نصرتِهم والدفاع عنهم بعدما ركَنّا إلى متاعِ الدنيا وهَجَرْنا حِياضَ الدين سوى التحجُجْ بما لا جزاءَ له أو عقاب إلا العذابَ الأليم.

السبت ٨ أبريل ٢٠١٧

(الفساد المالى فى مجلس الدولة)

لا يوجد ولن يوجد أىُ أمل فى أى إصلاح لنكبة الفساد المالى التى تقصم ظهر الإقتصاد المصرى وولا يُجْدى ولن يُجْدى أىُ علاج لسرطان النهب المُقنن والمنتظم للأموال العامة للوطن المنتشر فى جميع أرجائه وفى جميع مؤسساته ما لم يتم تحديد جهةْ واحدة فقط على مستوى الدولة كلها تكون مسؤولة عن تحصيل جميع الإيرادات العامة بها وكذا تحديد جهةٍ واحدة فقط تكون مسؤولة عن جميع المصروفات العامة لها وعدا ذلك فلا يأملن أحدُ ُ فى أن تُثمر أىُ جهودٍ لمكافحة الفساد وإجتثاثه من جذوره شيئاً فسوف تذهب كلُها أدراجَ الرياح طالما ظلت قرارات تحصيل وصرف أموال الدولة العامة وَفْقاً على شخصٍ واحد أو اشخاص معدودين بكل هيئة أو مؤسسة عامة حسْبما يَرَى أو يَرُون وهم فى غالبيتهم الأعم مثلما تكشفُ عنهُ الوقائع والأحداث على مدار العقود الماضية والمستمرة حتى يومنا هذا لصوصُ ُ مرتشين بلا أخلاقٍ أو ضمير. وفى هذا الصدد قد يُفيدُ هذا التصور لكيفية عمل هاتين الجهتين فى تقديم بعضٍ من الحلول التى قد تساعد فى جهود الإصلاح الرامِيَة إلى القضاء على سرطان الفساد المُسْتَشْرى فى هذا الوطن المنكوب.

الفصل الثالث : هيئة الإيرادات العامة المصرية

١. الإيرادات العامة المصرية ملك لجميع المواطنين المصريين ولكلٍ منهم الحق فى نصيبه العادل منها دونما تفرقة بينهم بسبب الديانة أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو اللون أو العُمْر. وتؤول جميع هذه الإيرادات إلى حساب هيئة الإيرادات العامة المصرية بالبنك المصرى. وتشرف الجهات العامة بالدولة المصرية على جهات الإيرادات العامة للدولة المصرية طبقاً للإختصاصات الدستورية والمسؤوليات الإدارية المُحددة لكلِ جهةٍ منها فى هذا الشأن.

٢. تشمل جهاتُ الإيرادات العامة المصرية جميعَ الجهات العامة المُختصة والمسئولة طبقاً لإختصاصاتها وواجباتِها الدستورية عن الإشراف على تقدير وتحديد الضرائب المفروضة على جهات الإنتاج الخاصة الفردية والجماعية وعلى تقدير وتحديد الرسوم ومقابل الخدمات العامة أو الخاصة التى يتم تقديمُها للمواطنين المصريين وغير المصريين وعلى تقدير وتحديد مقابل بيع وتأجير الأراضى العامة المصرية للمواطنين المصريين وتقدير وتحديد مقابل تأجير الأراضى العامة المصرية للمواطنين غير المصريين وعلى تقدير وتحديد مقابل التراخيص السنوية لجهات العمل والإنتاج والنشاط الفردية والجماعية أيا ما كانت طبيعتها كالأنشطة الإنتاجية الزراعية والأنشطة الإنتاجية الصناعية والأنشطة الإنتاجية فى مجالات الثروة الحيوانية والأنشطة المِهَنية والأنشطة الحرفية والأنشطة الترفيهية والأنشطة التجارية وما يماثلها. وتشمل هذه الجهات : هيئة الضرائب وهيئة الجمارك وهيئة قناة السويس وهيئة أراضى الدولة ووزارة الكهرباء والطاقة ووزارة البترول والغاز الطبيعى ووزارة المياه والصرف الصحى وهيئة الإتصالات السلكية واللاسلكية ووزارة الثروات المعدنية ووزارة الإسكان والتعمير ووزارة السياحة وهيئة الآثار وجميع ما تشرف عليه من متاحف ومزارات ومنشآت سياحية أثرية وهيئة المخازن العامة المصرية وهيئة المبيعات العامة المصرية وهيئة المرور المصرية ووزارة الإقتصاد.

٣. تشمل الإيرادات العامة المصرية إضافةً إلى الإيرادات التى تَخْتصُ بتقديرها جهات الإيرادات العامة السابق ذكرُها جميع الإيرادات المالية التى يتم تحصيلها من المواطنين المصريين ومن المواطنين غير المصريين من رسوم مقابل الخدمات العامة التى يحق لهم الإنتفاع بها وهى عوائد بيع جريدة الوقائع المصرية وعوائد الإعلانات الخاصة التى يتم نشرُها بالجريدة وعوائد الإعلانات الخاصة بهيئة التليفزيون المصرى ورسوم إستخراج المُحررات والمُستندات والوثائق والشهادات والتقارير الرسمية ورسوم إرتياد الحدائق والمتاحف والمنشآت العامة ومقابل الغرامات المالية المقررة بأحكام قضائية نهائية ورسوم جميع التراخيص المختلفة المقررة بحكم القانون فى أية مجالاتٍ أخرى.

٤. تَخْتصُ هيئة الإيرادات العامة المصرية وحدها دون غيرها من الجهات العامة بالدولة بمسؤوليات ومهام وواجبات الإشراف على تحصيل جميع الإيرادات العامة للدولة المصرية لحساب الهيئة بالبنك المصرى. ويتم إنشاء حسابُ خاص لكل جهة إيرادات عامة مصرية داخل حساب هيئة الإيرادات العامة المصرية بالبنك المصرى. ويُنْشَأْ بكل جهة إيرادات عامة مصرية يتضمن نشاطُها تحصيلَ أى أموال من المواطنين مقابل خدمات أو مبيعاتٍ عامة فرعُ للبنك المصرى يكون مختصا بتلقى هذه الأموال مهما كانت قيمتها لإيداعها بحساب هذه الجهة ضمن حساب هيئة الإيرادات العامة المصرية بالبنك وطبقا للإجراءات البنكية المحددة فى هذا الصدد.

٥. يُحْظَرْ على جميع جهات الإيرادات العامة بالدولة تلقى رسوم أو مقابل الخدمات أو المبيعات التى تقدمها للمواطنين مباشرةً أو الإحتفاظ بها أو إستقطاع أى قدرٍ منها أو التصرف فيها بأى وسيلة من الوسائل لصالح الجهة المشرفة عليها أو لأى جهة أخرى بالدولة. كما يُحْظَرْ على أى موظفٍ عام يشغل وظيفةً عامة بالدولة تلقى أو تحصيل أى أموال مهما كانت قيمتها مقابل خدمات أو مبيعات الجهة التى يعمل بها حيث تختص فروع البنك المصرى بهذه الجهات وحدها بتلقى قيمة الرسوم المُحددة لهذه الخدمات وأثمان المبيعات من قِبَلْ الجهة المختصة وإيداعها بحساب الجهة المعنية ضمن حساب هيئة الإيرادات العامة المصرية طبقاً للإجراءات الإدارية والمالية الواجب إتباعها فى هذا الشأن.

٦. يتمُ بصفةٍ يومية منتظمة وفى صفحةٍ مخصصة لذلك فى جريدة الوقائع المصرية نشرُ تفاصيل جميع إيرادات هيئة الإيرادات العامة المصرية فى جميع الإدارات التابعة لها فى جميع المحافظات المصرية. ويجب أن يشمل النشر تفاصيلَ جميع إيرادات كلٍّ مَوْرِدٍ من جميع مواردها المختلفة العامة والخاصة فى اليوم التالى لورودها إلى هيئة الإيرادات العامة المصرية وإيداعها فى الحسابات المخصصة لها فى البنك المصرى.

٧. يتمُ بصفةٍ يومية منتظمة وفى صفحةٍ مخصصة لذلك فى جريدة الوقائع المصرية نشرُ تفاصيل جميع قرارات هيئة أراضى الدولة المصرية مُفصَّلةً لما يتم بيعُه من أراضى سكنية (تسعمائة متر مربعاً فقط مرةً واحدةً فقط طوال الحياة) لأى مواطن مصرى يرغب فى شراء أرضٍ بغرض السكن وكذلك مُفصِّلةً لما يتم تأجيرُه بنظام حق الإنتفاع السنوى للمواطنين المصريين وغير المصريين بغرض الإستثمار. كما يتم نشرُ تفاصيل جميع ما قد يُضَّمُ إلى هيئة أراضى الدولة سواءَ بالإسترداد لأراضى تم بيعُها أو تأجيرها قبلاً أو لأراضى يتم تأميمُها لصالح النفع العام أو لأراضى يتم مصادرتها تنفيذاً لعقوبة. وفيما عدا ما يتم إعادتُه طواعيةً إلى هيئة أراضى الدولة من أراضى مُباعَة أو مؤجرة من قِبَلْ المُشترين أو المؤجرين أو ما يتم إستردادُه من أراضى فى حالة مخالفة المُشترين أو المؤجرين لها لشروط عقود البيع أو الإيجار المُبرَمَة مع الهيئة لا يجوز تأميم أو مصادرة أية أراضى مملوكة ملكيةً مشروعة ومستقرة لأى مواطن مصرى إلا بعد صدور حكم قضائى نهائى بالتأميم أو المصادرة من محكمة القضاء الإدارى النهائية التى تختص بالفصل فى طلبات التأميم فقط لصالح النفع العام أو من محكمة القضاء الجنائى النهائية أو محكمة القضاء التجارى النهائية التى تَخْتَّصان دون غيرهما من الجهات بالفصل فى طلبات المصادرة كعقوبة قانونية تبعاً لتفاصيل حالات القضايا الخاصة بذلك.

الفصل الرابع : هيئة المصروفات العامة المصرية

١. تَخْتصُ هيئة المصروفات العامة المصرية وحدها دونَ غيرها من الجهات العامة للدولة بتحديد آليات وأساليب وتوقيتات الصرف والإنفاق العام للإيرادات العامة للدولة المصرية لجميع الجهات العامة بالدولة طبقاً لخطة الموازنة المالية العامة النهائية للدولة وتبعاً لبنود الإنفاق العام للدولة المصرية التى تشمل بند المرتبات والمعاشات وبند المشتروات العامة وبند الإنفاقات العامة وبند الطوارىء والنكبات والمحددة سلفاً فى خطة الموازنة العامة النهائية. ويشمل المقصود بلفظة مشتروات عامة الواردة فى هذا السياق كل ما يتم دَفْع مقابله من أموال من حساب هيئة الإيرادات العامة المصرية لمواجهة لوازم وإحتياجات الجهات الخِدَمية العامة للدولة المصرية.

٢. يتولى مسؤولية الإشراف على كل بندٍ من بنود الإنفاق العام للدولة أربع هيئاتٍ تابعة مباشرةً لهيئة المصروفات العامة للدولة تشرف كلٌّ منها على أحد هذه البنود وتكون مسؤولة عن ضمان الإلتزام التام بخطط وقواعد وأهداف الموازنة العامة النهائية للدولة فى مجال إختصاصها. وتشمل هذه الهيئات هيئة المرتبات والمعاشات وهيئة المشتروات العامة المصرية وهيئة الإنفاقات العامة المصرية وهيئة الطوارىء والنكبات. وتتحدد الآليات الإجمالية العامة لوظائف هذه الهيئات على الوجه التالى :

أ. تتولى إدارات هيئة المرتبات والمعاشات التابعة مباشرةً لهيئة المصروفات العامة المصرية والموجودة بكل جهةٍ عامة مسؤوليات ومهام إضافة المرتبات والمعاشات المستحقة لكل موظف عام حالى أو سابق بهذه الجهة إلى حسابه الشخصى الخاص بالبنك المصرى فى اليوم الأخير من كل شهرٍ ميلادى. كما تتولى هذه الإدارات مسؤولية إستقطاع أى غراماتٍ مالية من مرتبه يتم توقيعها عليه إما بحكم قضائى نهائى أو طبقاً للإجراءات العقابية المالية المنصوص عليها فى قانون العمل المصرى بغير إعتراضٍ عليها من قِبَلْ الموظف المَعْنِّى بالعقوبة خلال ثلاثة أيام من تاريخ علمِه بها. كما تتولى مسؤوليات إضافة الزيادات المالية السنوية الدورية (العلاوات الدورية) التى تتقرر لجميع العاملين طبقاً لقواعد هيئة المصروفات العامة المصرية وقواعد قانون العمل المصرى فى هذا الشأن وإضافة الزيادات المالية السنوية الإستثنائية (علاوات الإجادة) التى يتم تقريرُها سنوياً لنسبة عشرة فى المائة (١٠ ٪) من العاملين المتميزين بكل كادر وظيفى بكل جهةٍ عامة يتم إختيارُهُم من قِبَلْ جميع العاملين بنفس الكادر بنفس الجهة أو الزيادات التى يتم تقريرها كمكافأة إستثنائية لواحدٍ أو أكثر من العاملين بأى جهةٍ عامة بإجماع أصوات أعضاء مجلس إدارة الجهة وموافقة أغلبية زملائه بنفس الكادر الوظيفى فى جهة عمله نظير جهدٍ أو عمل متميز. ويقتصر عمل هيئة المرتبات والمعاشات على مسؤوليات الإضافات الدورية والإستثنائية والإستقطاعات المالية المذكورة فى السياق السابق حيث

تَخْتصُ هيئة التوظيف والوظائف العامة المصرية وَحْدَها بتحديد المرتب الشهرى المُسْتحق لكل عامل جديد بالدولة فى عقد العمل الخاص به والذى تتولى شئونه المذكورة سابقاً إدارة هيئة المرتبات والمعاشات بجهة عمله.

ب. تتولى هيئة المشتروات العامة من خلال إدارات المشتروات الموجودة بكل جهةٍ خِدَميةٍ عامة والتابعة مباشرةً لهيئة المصروفات العامة المصرية تلقى طلبات الجهة التابعة لها لتوفير إحتياجاتِها من الأجهزة أو المعدات أو السلع أو المستلزمات الوسيطة الضرورية لعملها. ويتم إرسالُ هذه الطلبات أولاً إلى هيئة المخازن العامة المصرية لتوفيرها حالَ وجودِها وإرسالها إلى الجهة الطالبة لها. وفى حالة عدم توافُر الإحتياجات المطلوبة بالمخازن العامة المصرية يتم الإعلان عن جميع مناقصات شراء هذه الإحتياجات بجريدة الوقائع المصرية وتسديد قيمتها من بند المشتروات العامة المُخصص لها بعد التأكد من صحتها ومطابقتها للإحتياجات المطلوبة والشروط المحددة سَلَفاً وإستلامِها طبقاً لنصوص وقواعد وإجراءات قانون هيئة المصروفات العامة المصرية فى هذا الشأن.

ت. تتولى إدارات هيئة الإنفاقات العامة الموجودة بكل جهةٍ عامة والتابعة مباشرةً لهيئة المصروفات العامة المصرية تلقى طلبات الجهة التابعة لها لتوفير إحتياجاتِها فى هذا الصَدَدْ. وتشمل الإنفاقات العامة إنشاء المرافق الحيوية الخِدَمية العامة كالطرق والكبارى ومحطات توليد الكهرباء ومحطات تحلية مياه الشرب ومرافق الصرف الصحى ومرافق البنية التحتية وصيانتها وتوفير مستلزماتها. كما تتولى مسؤوليات بناء وصيانة وترميم وإصلاح الأبنية والمنشآت الحيوية الخِدَمية ذاتَ النفعِ العام مثل المدارس والمستشفيات والمحاكم وأقسام العدل والمساكنَ المطلوب توفيرها لمن يحتاج إليها من المواطنين غير القادرين على شرائها وصيانتها وتوفير مستلزماتها. ويتم إتباع الإجراءات الإدارية والفنية والمالية والرقابية المعمول بها فى هذا الشأن طبقاً للقوانين المختصة بكل صنفٍ من هذه الإنشاءات والمستلزمات تبعاً لطبيعتها حيث يتم الإعلان عن جميع مناقصات إنشاء أو بناء أو شراء أو صيانة وترميم وإصلاح هذه الإحتياجات بجريدة الوقائع المصرية ودراسة وإختيار أفضل العروض من الجهات الخاصة المتقدمة والإلتزام بجميع شروط المتابعة والرقابة الفنية أثناء جميع مراحل التنفيذ وشروط المتابعة والرقابة المالية عند تسديد الدفعات الأولية والدورية والنهائية عند الإستلام وضمان الوفاء التام بجميع إشتراطات الأمان والكفاءة والجودة والسلامة طبقاً لطبيعة مشمول عقود الإنشاء أو الصيانة أو الإصلاح أو الترميم وتوفير المستلزمات طبقاً لقوانين هيئة المشتروات العامة المصرية والقوانين المختصة بتحديد الإشتراطات الفنية والإجراءات الرقابية والمالية المتبعة فى هذا الشأن.

ث. تتولى هيئة الطوارىء والنكبات التابعة لهيئة المصروفات العامة المصرية مهام وواجبات ومسؤوليات توفير الإحتياجات الطارئة والعاجلة فى حالات الطوارىء والنكبات القومية التى قد تحدث فى أى مكانٍ داخل حدود الدولة المصرية.

٣. يتمُ بصفةٍ يومية منتظمة وفى صفحةٍ مخصصة لذلك فى جريدة الوقائع المصرية نشرُ تفاصيل جميع مصروفات هيئة المصروفات العامة المصرية التى يتم صرفُها وإنفاقها من جميع الإدارات التابعة لها فى جميع المحافظات المصرية. ويجب أن يشمل النشر تفاصيلَ جميع بنود المشتروات العامة والإنفاقات العامة لجميع جهات الدولة العامة شاملةً لجميع مجالس الدولة وكذلك جميع الهيئات العامة التابعة لها وتفاصيل جميع إنفاقات بند الطوارىء والنكبات فى حالة حدوث ذلك. ويجب أن يتم نشرُ التفاصيل الخاصة بهذه المصروفات وتفاصيل تسويات موازناتها بالحسابات الخاصة بها بالبنك المصرى فى اليوم التالى لصدور القرارات الخاصة بها.

٤. يُسْتَثنى مجلسُ الأمن القومى من نشر تفاصيل المُشتروات والإنفاقات الخاصة بمجالات عمل هيئاته الثلاث. وتقتصر معرفة ومناقشة هذه التفاصيل على أعضاء مجلس الدولة فقط بإعتبارها من الأسرار الأَمنية والعسكرية للدولة المصرية. ويشمل هذا الإستثناء من النشر حصراً جميع تفاصيل بنود مشتروات ومبيعات المركبات والمعدات العسكرية والأسلحة والذخيرة والمواد العسكرية الوسيطة الخاصة بوزارة الدفاع والإنتاج الحربى وكذلك جميع تفاصيل بنود الإنفاق الخاصة بهيئة الأمن القومى الخارجى وجميع تفاصيل بنود الإنفاق الخاصة بهيئة الأمن القومى الداخلى. كما يَسْرى هذا الإستثناء من النشر لشئون مجلس الأمن القومى على تفاصيل تعيين وتوظيف العاملين بهيئة الأمن القومى الخارجى وهيئة الأمن القومى الداخلى بالمجلس. ولا يَسْرى هذا الإستثناء الخاص من النشر على بقية الشئون المالية الأخرى لهيئات مجلس الأمن القومى الثلاث خلاف السابق ذكرها مثل بنود المرتبات والمعاشات وبنود المشتروات العامة وبنود الإنفاقات العامة لكل هيئةٍ منها.

الأحد ٩ أبريل ٢٠١٧

(إنفجار فى كنيسة مار جرجس بطنطا)

لو وَعَى المجرمون الضالون الذين يقومون بالتخطيط وتنفيذ هذه الجرائم الوحشية الآثِمَة ضد أفراد العائلة المسيحيين هَوْلَ ما ينتظرُهُم من عذابٍ أليم جزاءَ خيانة العهد والأمانة ومن عذابٍ عظيم عقاباً على قتل البشر الأبرياء ومن عذابٍ مُهين عندما يختصمُهُم الرسول صلى الله عليه وسلم يومَ الحساب لما تجرؤا على التفكير أو الإقدام على ما يفعلون .. ولو أدركوا أنهم مهما كان بشاعة وشناعة ما يرتكبونه من جرائم وخطايا فى حق أفراد العائلة المسيحيين فلن يتحقق أىٌ من أغراضِهِم الشيطانية التى يحلمون بها ويسعونَ إليها .. فسوف يظل المسيحيون المصريون والمسلمون المصريون أفراداً فى عائلةٍ واحدة تجمعُهُم عُرى لا تنفصم من القرابة والعَيْش المشترك فى وطنٍ واحد سوف تلفِظْ أرضُه يوماً ما هذا الخَبَثْ الشرير الذى نبتَ فيها وسوف يجتثُ أبناؤه يوماً ما جذورَه منها ليعودَ كما كان مثلما نتمنى ومثلما نريد.

الأحد ١٦ أبريل ٢٠١٧

(رفض محكمة الجنايات لطعون النيابة على حفظ التحقيقات مع أحد لصوص الوطن)

عندما يقومُ النائبُ العام المُؤتمَنْ على حقوق الشعب والمسؤول عن المحافظة على ثرواتِه بالتدليس مع سَبْق عِلْمِه بمآلِ ما يفعلُه للسماح بإفلات لصوص المال الحرام من المحاكمة لإستردادِها لصالح الوطن فما الذى يتوجب عملُه إزاءه ؟! ومَن المسؤول عن محاسبتِه وعقابه بما يستحق على هذا الإجرام غير المسبوق فى تاريخ القضاء المصرى الذى كان يوماً ما قضاءاً شامِخاً يُشارُ إليه ببنان العَدْل والشرَف ؟! وعندما لا تقوم النيابة العامة بواجباتِها التى أقسمت على الوفاء بها تجاهَ لصوص الوطن فى جرائم الإستيلاء على مال الدولة طبقاً لقانون الإجراءات والمرافعات الذى يعرفه طلبة كلية الحقوق وتفعل كل ما بوسْعِها للتقدم بطعون وحجج وإدعاءات وهى مُوقِنَة من حَتْمية رفضِها من قِبَلْ المحكمة المُقدمة إليها لمخالفتها لصحيح القانون .. فمَن هو المسؤول عن محاسبتِها على هذا التفريط فى حقوق الشعب وعقابها بما تستحق جراءَ هذا الإجرام فى خيانةِ

واجباتها ؟! بل وعندما يبلغُ السيلُ الزبى ويتولى القضاءُ بنفسِه ويأخذ على عاتقِه ويرتكب جرائمَ تسهيل إفلات اللصوص والمجرمين بإختلاف طوائفهم وجرائمهم من العقاب والقصاص الذى يستحقونه تارةً بحجة عدم كفاية الأدلة ـ مثلما صرح ببجاحةٍ يُحَسَدْ عليها القضاء الذى حكمَ ببراءة الرئيس السابق حسنى مبارك من تهم إرتكاب جرائمِه التى يصعُب حصرُها التى يعرفها جميعُ المصريين بل وغير المصريين أيضاً بدلاً من أمْر الجهات المسؤولة بتقديم هذه الأدلة الناقصة ـ وتارةً بسبب مخالفة طعون النيابة شكلاً لصحيح القانون بدلاً من الطلب منها إعادة تكييفها طبقاً لصحيح القانون .. فمَنْ هو المسؤول عن محاسبَة ومعاقبَة القضاء الفاسد الذى لا يمكن تبريرُ فسادِه بالجهل بالقانون أو بالخطأ فى تطبيقِه ؟! إن العدلَ هو أساسُ المُلك وهو أساس الحياة وهو أساس الإستقرار والإستمرار لأى وطنٍ يطمحُ شعبُه إلى التقدُم والنهوض .. وغيابُ العَدل هو آخِرَةُ الأثافى وليس ثالثُها فليسَ بعدَه سوى الظلم وهو أقصرُ الطرق إلى النهايةُ المحتومة المُنذِرَة بالخراب الشامل لكل وطنٍ يرْضَى به ويقبلُه ولكل شعبٍ يستظلُ بغيمَتِه الحالِكَة السواد التى لا يسمح ظلامُها برؤية أى طريقٍ إلى الإصلاح أو ببزوغ أى أملٍ فى الخلاص.

الخميس ٢٠ أبريل ٢٠١٧

(مشروع قانون تعديلات قانون السلطة القضائية فى مجلس النواب)

أساءَ القضاءُ المصرى إلى هَيْبَتِه إيما إساءة عندما وافقَ منذ البداية على أن يُغمضَ عيناً للعدالة حِيناً وكِلْتا عينيْها حِيناً آخرَ وأن يكون مطيةً لرئيس الدولة يقضى لهُ بما يشاءُه فى الكثير من القضايا مقابل ما أغدَقَهُ وما يزال يغْدِقُه عليه من إمتيازاتٍ يغلُب عليها طابعُ الرشوة والإفساد حتى وإن كان يستحقها بالنظر إلى مهمته السامِيَة العسيرة فى إقامة العدل بين الناس .. وغابَ عن القضاء أنَّ الإستبداد لا يرْضى بغير الخنوع والطاعة إنْ غَصْباً أو رضاءاً من جميع مَنْ يقبل به وينطوى تحتَ لوائه وهو ما يُحاول مجلسُ النواب الذى لم ينتخبه أحد فرْضَه عليه الآن .. وإنَّ المرءَ ليكادُ يقْضِى من الحزن والحسرة على مصير هذا الوطن المنكوب وهو يرَى ويحيا اليومَ الذى تتحكمُ فيه نكراتُ لا قيمةَ لها جاءت فى غفلةٍ من الزمن وستمضى غير مأسوفٍ عليها وتحكُمْ على القضاء بما يجب أن يفعله وما يجب ألا يفعله وتفرض عليه الرضوخَ لأهواءِ رئيس الدولة ورغبته فى الهيمنة على مجلس القضاء غيرَ عابىءٍ بمَغبة هذا الأمر الخطير الذى يلغى مبدأ إستقلال القضاء الذى نص عليه الدستور والذى توافقت عليه جميعُ الأعراف السياسية لمختلف فئات وطبقات الشعب وقامت عليه جميعُ شروط العقد الإجتماعى بين الحاكم والمحكومين فى جميع دول العالم التى يعرف ويفهم ويَعِى ويُدرك حكامُها الأهمية القصوى لهذا المبدأ فى الحفاظ على إستقرار الدولة وضمان إستمرارها .. إنَّ ما يحاول رئيسُ الدولة ومَنْ يؤيدونه من أتباع فى مجلس النواب فرْضَه على سلطة القضاء نذيرُ آخر من نذُرْ الخراب العاجل الذى يزحفُ بغير هوادةٍ وبدون توقف على جميع أرجاء الوطن ومَناحيه .. ولَئِنْ كان التخريبُ والتدمير المُتعمَدْ المُستمر منذ عقود إلى الآن والذى طالَ الأخلاقَ والتربية والتعليم والصحة والزراعة والصناعة والبيئة وغيرَها من جوانب الحياة المادية قدْ أفْضَى إلى هذا الحال الحالِك السواد من الفقر والجهل والمرض والإنحطاط لهذا الشعب البائس ولهذا الوطن المنكوب فإنه يظلُّ مهما كانت عواقبُه أقل ضرراً وأهْونَ شراً من التخريب والتدمير المُتعمد الذى يُدَبرُ بلَيْلٍ لمحراب العدالة لأن العدلَ هو عمودُ الخيمة الذى يحملُ غطاءَها الذى يستظلُّ به كلُ مَنْ يحيا فيها وهو جذرُ الشجرة التى يمكن لها أن تنمو جذْعاً وتطرحُ ثمراً تستمر به الحياة وبغيره لا يكونَ نشوء أو حياة .. فعسَى أن يتنبه المحبون لهذا الوطن لما يُرادُ به ولما يُساقُ إليه قبلَ أنْ يفوتَ الأوان.

الأحد ٢٣ أبريل ٢٠١٧

(بشائر الإنفراج فى أزمة القضاء والبرلمان)

ينطبقُ أشدُّ الإنطباق على السجال الدائر منذ شهور بين مجلس النواب ومجلس القضاء على كيفية إختيار رئيس مجلس القضاء مقولةُ المثل السائر (الجنازة حارة والميت ...) وهو مشهد عبثى آخر من مشاهد المُخطط الخبيث الرامى إلى الحَطْ من المكانة المُثلى التى يجب أن يتبوأها كلٌ من هذين المجلسَيْن فى حياة الدول الجادة بإعتبار أحدِهما مسؤولاً عن الرقابة الشعبية على أعمال السلطة التنفيذية بما فيها سلطة رئيس الدولة والآخر مسؤولاً عن إقامة العدل والحكم به بين أفراد الشعب وجميع هيئات الدولة على إختلاف مستوياتها بدءاً من رئيسها حتى آخر مسؤوليها .. وسواءَ أكان الغرض من هذا المُخطط الخبيث تشْويه وهَدْم مؤسسات الدولة وأركانِها الأساسية التى لا تقومُ لها بغيرها قائمة .. أو صَرْفْ أنظار الشعب عن فشل رئيس الدولة وسلطتها التنفيذية فى القيام بواجباتها ومهامها .. أو شَغْلِ الشعب عن الإلتفات إلى واجباتِه الأساسية فى النهوض بوطنه من عَثْرَته وكَبْوَتِه وإلهائه بمثل هذه الخلافات العَبَثية ومثيلاتِها من الفِتَنْ الدينية والوطنية والإجتماعية التى لا تتوقف أنظمة الحكم الفاشلة عن إثارتِها بين الفينَةِ والأخرى حتى يظلُّ أوارُها مُسْتعِراً بين هيئات الدولة وبين فئات الشعب بغير أن يتيحَ لهم التفرُّغْ للبدء بإصلاح ما تم وما يستمرٌ تدميرُه من مقومات الدولة وما تم وما يستمرٌ تخريبُه من مقدرات الشعب وما تم وما يستمرٌ نهْبُه من ثروات الوطن أو يُتيحَ لهم الإنتباه وتوحيد الجهود لمُجابهَة وإستئصال سرطان الفساد المُسْتَشرى فى جميع جوانب الحياة فى الوطن والزاحَفْ على بقية أرجائها وما بقىَ من مؤسساتِه حتى التى كانت فى مَعْزَلٍ عن قبضتِه على مدَى تاريخِها .. فالنتيجةُ مَحْتومة لمثل هذا المُخطط الخبيث نعرفُها قبلَ أن نراها أو نحياها وذلك من الواقِعْ الحاضِرْ للدول الحقيقية المُتقدمة ومن حياة شعوبها وكذلك من التاريخ الغابرْ لأشباه الدول التى تحيا على هامِشْ الوجود ومن حياة شعوبها التى تمضى مدفوعةً بإنحطاطِها الأخلاقى وتدهْورِها الحضارى وفساد جميع جوانب الحياة فيها صَوْبَ مصيرِها المحتوم من الإنقراض والزوال.

الإثنين ٢٤ أبريل ٢٠١٧

(نصائح صندوق النقد الدولى برفع سعر الفائدة فى البنوك لمواجهة التضخم فى مصر)

رُغْمَ التاريخ الأسود المُجللْ بالفشل المُتعمد والتخريب المُمَنهَجْ والتدمير بدعاوى الإصلاح الذى يَصِمْ صندوقَ النقد الدولى والبنكَ الدولى ومؤسساتِ التقييم المالية والإقتصادية الدولية بوصفها الحقيقى كهيئاتٍ وواجهاتٍ للإستعمار الإقتصادى يستخدمها الغربُ الأمريكى الأوروبى للسيطرة على سياسات وإقتصاديات الدول غير التابعة له لإعاقة نموها ولإفشال جهود أبنائها المخلصين لتنميتها ولتهيئة ظروفها لتصبح بيئةً خصبة للقلاقل الإجتماعية والإضطرابات والإخفاقات الإقتصادية التى تؤدى إلى مزيدٍ من الفقر للغالبية العظمى من شعوبها وإلى تدهور بنيتها التحتية ومرافقها الحيوية والإلتفات عن الإهتمام بركائز النهضة اللازمة لها كالتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا بحجة السَعْى وراءَ توفير الغذاء أولاً وأخيراً وتوفير الخدمات اللازمة للحد الأدنى من ضروريات الحياة الآدمية .. وهى المخططات التى أثبتت نجاحَها الشرير فى تحجيم الإصلاحات

الضرورية وتعطيلها وإعاقة خطط الإصلاح الوطنية والقومية فى الدول التى تتبع نصائح أو أوامر هذه الهيئات والتى تنتهى دائماً بالمزيد من الخراب بل وبإعلان إفلاس الدولة التى تتبع نصائحَ هذه الهيئات الخبيثة مثلما حدث فى العديد من الدول ومثلما كشفت عن هذه السياسات الإستعمارية الدولُ التى لم تلتفت لنصائح هذه الهيئات ولم تأبهَ بها والتى نجحت بفضل وطنية قادتها ومسؤوليها وإحساسهم بواجباتهم الملقاة على عاتقهم تجاهَ شعوبهم وأوطانهم فى مسيرة الإصلاح والنهوض والتقدم بهم إلى مصاف الدول المتقدمة رُغماً عن أنف هذه الهيئات .. ورُغم تجاربنا المريرة فى وطننا المنكوب مع سياسات الإصلاح الإقتصادى والإجتماعى التى فرضَتْها عليه هذه الهيئاتُ الإستعمارية الخبيثة ورضَخَ لها الأغبياءُ والفاشلون والخَوَنة من رؤسائه ومسؤوليه والتى أثمرت بعد ما يقرب من أربعة عقود ما نراهُ الآن من تدميرٍ شامل لمقدراته الإقتصادية أصابَ جميع نواحى الحياة فيه بالخراب والتدهوُرْ والإنحطاط .. ورُغم مجافاة كل نصائح هذه الهيئات الخبيثة لجميع قواعد الإقتصاد البديهية التى إتبعتها ونهضت بها الدول التى تجاهَلَتْ هذه النصائح بل والتى لا تعمل بها الدول التى تفرضها على غيرها من أشباه الدول المتخلفة مثلما يتضح جلياً وعلى سبيل المثال فى هذه النصيحة الشيطانية المُسْداة من شياطين صندوق النقد الدولى إلى الأغبياء والفاشلين والخونة من مسؤولى وطننا المنكوب برفع سعر الفائدة على مدخرات البنوك وهو ما يعنى إصابة أى مشاريع إنتاجية أو خدمية وطنية بالشلل والعجز التام أمام أعباء القروض اللازمة لإقامة مثل هذه المشروعات مثلما هو حادث الآن ومثلما حدث ويحدث على الدوام طوال العقود الماضية .. وإنَّ المرءَ ليتعجب ويتساءَلْ عما إذا كان أحداً من المسؤولين الأغبياء الفاشلين الذين يتولون أمورَ الإقتصاد فى وطننا المنكوب قد سألَ خبراءَ وشياطين صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى أو هيئات التقييم العالمية التى تقدم مثل هذه النصيحة المُدمرة عن سبب إنعدام سعر الفائدة على مدخرات البنوك فى الدول المتقدمة ؟! ولماذا لم تأخذ ولا تعمل هذه الدول المتقدمة بهذه النصيحة التى تحاول فرْضَها على أشباه الدول الأخرى ؟! .. وإنَّ المرءَ أيضاً ليتعجب ويتساءَلْ مرةً أخرى تكررت وتتكرر عشرات ومئات المرات بغير أن يعرف إجابةً لها عن سبب اللجوء لهذه الهيئات الخبيثة التى تُمثل الوجهَ الجديد للإستعمار الإقتصادى للغرب وعن سبب الأخذ بنصائحها التى لن تؤدى إلا للمزيد من الخراب والتدمير لوطنٍ طالَ أَمَدُ معاناتِه من مرضه العضال بغير بادرةِ أملٍ فى الشفاء : أَلِكَوْنِها متوافقةً مع ما يُرادُ له ولشعبه من الإنبطاح والإنكفاء على وجهِهِ بحثاً عن لقمة العَيْش التى لم تعُد الغالبية العُظمَى من فقرائه تجدُها إلا بشق الأنفُسْ ؟! ومتوافقة مع السياسات الرامِيَة إلى شَغْلِه بضرورات الحياة الآدمية فى أدنى درجاتِها وأحط حالاتِها وحتى لا يجِدْ مالاً أو جُهداً أو دافِعاً ليرفع وجهَه ويوجه أنظارَه صوبَ المستقبل الذى تحجبه عنهُ ظلماتُ الفشل والغباء والإستبداد ؟! ومتوافقة مع ما يُخطط له بنجاحٍ باهِرْ منذ قرونٍ وعقود كيْ يظل دائماً أسيراً يرزحُ تحت وطأة الفقر والجهل والمرض ويظلُ يحيا على هامش الحياة بغير أى أملٍ فى الوصول إلى ما يستحقه من مكانة تليقَ به بعد مرور كل هذه الآلاف من السنين ؟!.

الخميس ٢٧ أبريل ٢٠١٧

(الرئيس السيسي في مؤتمر الشباب : لو الشعب مش عايزني مش هقعد ثانية في الحكم)

تصريحاتُ الرئيس عبدالفتاح السيسى عن نيته عَدَمْ البقاء فى الحكم إذا أعْرَبَ المصريون عن رغبتهم فى رحيلِه مقولات تستَدْعِى إلى المشهَدْ الحاضِر العديدَ من علامات الإستفهام وتُثيرُ الكثيرَ من مشاعرَ التعجُبْ والإستِغْراب .. فقد كانَ الأجْدَرُ به أنْ يبادرَ إلى الرحيل طواعيةً عندما أدركَ حجمَ المشكلات المُتراكِمَة وعَجْزه عن مواجهتها بمفردِه مثلما صرح بذلك مراراً وتكراراً منذ تولى أمانة ومسؤولية حكمَ مصر فى غفلةٍ من العقل وبلاهةٍ من الشعب الذى قبلَ ترشيحَ رئيسٍ للدولة لا يملك برنامجاً للحكم أو رؤيةً للإصلاح مثلما قالَ بنفسِه فى تصريحاته العديدة قُبَيْل الإنتخابات الرئاسية .. وإذا كانت مصارحةُ الرئيس السيسى فى بداية حكْمِه للشعب بشعوره بالصدمة إزاءَ معرفته لحجم وطبيعة المشكلات والنكبات المُتراكِمَة بجنبات الوطن منذ عقود ـ رغمَ مواقع المسؤولية العديدة التى تولاها والتى تمكنه من معرفة دقائقَ هذه المشكلات وتفاصيلَ هذه النكبات ـ وبإحساسِهِ بعَجْزه عن مواجهتها بمفردِه بغير مشاركة الشعب أمراً محموداً يُحْسَبْ له إلا أنَّ ما إنتهجَهُ بعد ذلك من الإستبداد بالرأى والإستئثار بالقرار والإصرار العنيد على نهْجٍ فاشل فى معالَجَة هذه المشكلات وإصلاح هذه النكبات رغم نصائح الخبراء والمتخصصين وعدم إدراكُ أولويات الإصلاح التى يحتاجُها الوطن كان نذيراً بخلق المزيد من المشكلات والنكبات التى لا يتحملها الشعب وهو ما حدثَ ولا يزالُ يحدث وسيظلُ يحدث طالما ظل هذا النهْجُ هو عِمادُ سياسَتِه فى الحُكْم .. كما زادَ الخَطْبُ فداحةً ما أقْدَمَ عليه بالتفريط فى أرض الوطن وهى الخطيئة التى لم يجرؤْ أحدُ ممن حكمَ مصر حتى من غير المصريين منهم أثناءَ فترات إستعمارِها على الإقدام عليها أو حتى التفكير فيها .. وإذا كانَ داعى الوطنية الذى يُصرُ الرئيسُ السيسى على أنه كان دافعَهُ الأول لإنقاذ الوطن من نكبة حكم جماعة الإخوان المسلمين هو ما أجْبَرَهُ على الرضوخ لرغبة الشعب بالترشح لرئاسته وقبولها فإن ما حاقَ بمصر وبالمصريين من مصائب ونكبات دينية ووطنية وإجتماعية وإقتصادية منذ ذلك الحين يكفى للدلالة على أنه أخطأ خطأً فادِحاً عندما تصدى لحَمْل هذه الأمانة الجسيمة وهذه المسؤولية العظيمة وأمْعَنَ فى هذا الخطأ بإصراره على الإستمرار فى تصديه لها بعدما ثبتَ أنه غير قادرٍ على تحمل تبِعاتِها لأنه لا يملك الإمكانيات الفكرية أو التخطيطية أو الإدارية أو التنظيمية اللازمة للقيام بأعبائها وأداء واجباتها .. ولربما قد حانَ الوقت لكى يُعيدَ الرئيس السيسى النظر فى موقفِه ليدركَ أنَّ داعى الوطنية الذى دفعه لإنقاذ مصر من نكبة حكم الإخوان المسلمين يُحتم عليه الآن أن يتخلى طواعيةً عن حكم الوطن وأن يُجنبه المزيدَ من الأضرار والأذى والخسائر والمفاسد التى تحيقُ بكل جانب من جوانب الحياة فيه التى تسبب ويتسبب فيها ويُراكِمُها مع كل يوم يقضيه فى موقعه كرئيس لمصر .. وأنْ يتم الإنتقال السلمى للحكم عن طريق إنتخاباتٍ صحيحة يدعو إليها وتشرف القوات المسلحة المصرية على ضمانِ سلامتها وتقتصر على المدنيين المصريين الذين يتقدمون بما لدَيْهم من قدراتٍ فكرية وبرامجَ للحكم ورؤىً للإصلاح لإنقاذ مصر من حالِها المُتردى الذى تعانى منه ويُقاسى فيه شعبُها الأمرَيْن منذ عقود بغير أملٍ فى الإصلاح أو الخلاص.

الجمعة ٢٨ أبريل ٢٠١٧

(لجنة الدفاع والأمن القومى بمجلس النواب توافق نهائيًا على منح الإقامة للأجانب مقابل وديعة بالعملة الأجنبية)

لو عادَ الزمانُ بنا ثانيةً إلى أيام حرب ونصر ٦ أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة والخالدة فى تاريخ هذا الوطن ورأى شهداءُ الوطن الأبرار ـ الذين بذلوا دماءَهم وضحوا بأرواحِهم فداءاً له لإستعادة سيناء وجُزُرِها من براثن العدو الصهيونى ـ ما يقومُ به الآن خونةُ الوطن وبائعى أرضه وعِرْضِه المسؤولون عن الدفاع عنه والمؤتمنون على سلامة أرْضِهِ من إباحتها ثانيةً لهذا العدو الخبيث دونَ حربٍ أو قتال بحجة الحاجة إلى المال لَما أقْدَمَ هؤلاء الشهداءُ الأبرار على تضحياتهم لشعبهم ووطنهم من أجل مبادىء ومعانى الحرية

والعزة والشرف والكرامة التى يفتقدُها ولا يعرف معناها هؤلاء الخونة المشبوهون والموصومون بالعار الذين وافقوا على بيع الأرض والعِرْض وهم يدركون تمام الإدراك أنهم يُهْدرون دماءَ هؤلاء الشهداء ويُبيحونَ عرضَ هذا الوطن لكل من يدفع الثمن من المتربصين به إلى أن تحينَ لحظة سقوطه غنيمةً ذبيحة مَهيضَة الجناح بين مخالب وأنياب أعدائه ويعرفون حق المعرفة أن موافقتهم على قانونَ بيع أرض الوطن لأعدائِه مقابل المال لقاءَ ما يُغْدَق عليهم من مالٍ حرام يَسْتحلونَه من ثروات هذا الوطن سوف تظل وصمةُ عار تلحق بكل مَنْ أمَرَهُمْ بما قاموا به وتُلوث سيرَتَهْ التى سوف تظلُّ ملعونةً فى تاريخ الوطن الذى أقسموا كذباً وزوراً على المحافظة على وحدة وسلامة أراضيه وهم يتهيأون لتلقى الثلاثين قطعةً من الفضة فى كل مرةٍ يوجهون فيها طعانِهم الغادرة والخائنة إليه.

الجمعة ٢٨ أبريل ٢٠١٧

(مطالبة السيسى بالإعلان عن عدم نيته الترشح للرئاسة مرةً أخرى)

إتخاذ الرئيس السيسى قراراً بإمتناعه عن الترشُح لفترةٍ رئاسية أخرى حتى وإنْ خرَجَ الشعبُ عن بكرة أبيه مُطالباً بهذا القرار من أجلْ مصر حلمٌ يطوفُ بخاطر كل مصرى يحبُ وطنَه ويَرْثى لما آلَ إليه حالُه ويكادُ يقْضِى من الحزن والحسرة على ما يُساقُ إليه مِنْ مصير .. ولكنه قرارٌ مستحيلْ وأمرٌ لا ينبغى أن يتوقع حدوثَه أشدُ المتفائلين بمستقبل أفضل لهذا الوطن المنكوب أو حتى أقلُهم تفاؤلاً وإنتظاراً لمثل هذا الحُلم البعيد .. فقرار كهذا ليس هو بيتُ القصيد فى العديد من المعانى التى يتضمنها أو يستوجبُها مثل هذا الموقف التى يتصدرُها اسوأُها إحتمالاً على هوية وكيان ومستقبل الوطن وهو خطة الترتيب والتبْييت المُتعمد لإستمرارِه فى سُدة الحكم إلى أنْ يقضى الله أمراً كان مفعولاً .. لأن البديل لذلك وهو إحتمال التغيير فى الإنتخابات الرئاسية المقبلة يعنى مواجهتَهُ لمصيرٍ أسوأ من المصير الذى يتمناه ويرجوه له وينتظره أعداؤه وكارِهوه سواءَ ثأراً أو إنتقاماً أو حُزناً على ما حاقَ بهذا الشعب وبهذا الوطن بسببه .. وهذا أمرٌ مستحيل لن يسمح به النظامُ الحالى ولا يجب أن يَتوقع حدوثَه بالوسائل السلمية أو الديموقراطية عاقلٌ أو مجنون.

الجمعة ٢٨ أبريل ٢٠١٧

(ردود أفعال القضاة على تعديلات قانون السلطة القضائية)

القرارات العاطفية التى قد يتخذُها أعضاءُ نادى القضاء وغيرهم من أعضاء السلطة القضائية كالتعبير عن الرفض والغضب والإستنكار وربما الإستقالة رداً على موافقة الرئيس السيسى على قانونٍ خاطىء وخطير وغير دستورى يسمح له بمد مظلة سلطاته التنفيذية لتشمل التحكُم فى تعيين من يشاء فى سلطة القضاء قراراتٌ إنفعالية عديمة الفائدة وردود أفعال ساذجة لا معنى لها ولن تفيدَ بشىءٍ فى إصلاح الضرر الجسيم الذى لحِقَ بمحراب العدل أو فى رد الإعتداء الغادر الذى أصابَ قلْبَ العدالة فى مَقتلْ .. فالواجبُ الآن أن يُفيقَ من غفلته كلُ مَنْ يعتز بإنتمائه إلى سلطة القضاء ويُدرك سمُو ورفعة وقدْسية واجباتِها الموكولَة إليها من الله وليس من البشر للحكم بالعدل وإقامتِه بين الناس .. وأنْ ينهضَ من كَبْوتِه كلُ من أطاع منهم مُقابل إمتيازاتٍ حرام زائلة أهواءَ الإستبداد ونزعة السيطرة المُهَيْمِنة على نفس وعقل وخيال نظام حكمٍ غاشم غبى فاشل لا يُدرك مغبةَ ما يقوم به من هدمٍ لركائز الوطن وتدميرٍ لمُقدراته وتخريبٍ لدعائمه ونهْبٍ لثرواته .. وأنْ يَشْرعوا جميعاً فى البدء بإتخاذ الخطوات الدستورية القانونية لعَزْل الرئيس السيسى وتنحِيَته عن الحكم ومحاكمته بعدَ ذلك بعدما إعتدى إعتداءاً مُتعمداً على الدستور وأزاحَ جانباً مبدأ الفصل بين السلطات وحق كل سلطةٍ من سلطات الدولة فى تقرير شئونها الداخلية ما دامت مُلتزمةً بمبادىء الدستور وموافِقة لأحكام القانون .. إنَّ الدستورَ هو بمثابة قرآن العقد الإجتماعى الذى يرتضيهُ أفرادُ كل مجتمع للإحْتِكام إليه والفَصْل فى كلِّ ما ينشأ بينهم من خلافاتٍ أو إختلافاتْ .. وإذا سمحَ أىُّ مجتمع لأىٍ من أفرادِه وإنْ كان زعيمُه أو قائده بمخالفة مبادىء الدستور وتنحِيَتها جانباً من أجل مطامِعِه وأهْوائِه فسوف يكونُ ذلك نذيرَ شؤمٍ بدمارٍ شامِلْ وخرابٍ بَلْقَعْ يؤذِنُ بالعودة إلى عصور الجاهلية الفكرية والهمجية الإجتماعية والعَيْش فى غابةٍ من الوحوش يستأثرُ الأقوى والأكثر وحشيةً منهم بكل ما يستطيعُ أن ينالَهْ من حقوقٍ له وما يستطيع أن يسلبهُ من حقوق باقى أفراد المجتمع الطائعين والمغلوبين على أمْرِهِم ما ظلوا خانِعينْ أذلاء يرسِفُون فى قيود العبودية والظلم والإستبداد بغير رفضٍ أو إعتراض .. ولله الأمرُ من قبلُ ومن بعدْ.

الجمعة ٢٨ أبريل ٢٠١٧

(الهجوم على الأزهر وعلى ثوابت الإسلام مِنْ قِبَلْ إسلام البحيرى وعمرو أديب)

سوءُ الأدب الذى إعتادَ هذان الشخصان ـ وغيرُهم من أمثالِهِم وأشباهِهِمْ من حُثالات البَشَرْ ـ على أنْ يُبْدِياه ومازالا يُبْدِيانهُ تجاهَ الأزهر ليسَ سِوى تكِأةً وسِتاراً للهجوم على الإسلام ذاتِه إنصياعاً لمُخَطط إسْتِئصال الدين من نفوس المصريين الذى بدأَ بدَعواتٍ مشبوهة لتجديد الخطاب الدينى ومازالَ يتلمس خُطاهِ الضالة صَوْبَ كل ما مِنْ شأنه تحقيق هذا المُخطط الخَبيث من خلال تشجيع ونشر الإنحلال الفكرى والأخلاقى والسلوكى والإجتماعى بين المصريين حتى يكونوا عَوناً للشيطانِ على أنفسِهم ويتكفلوا بهَدْمِ دينِهِم بأيْديهِم .. فليسَ للأزهر حصانة أو قداسة تمنع نقدَهْ وتصويبَ نهْجِه فى حال حادَ عن صحيح الدين ولذا فإن إنتقادِه بمثل هذا الكُرْه الأعمى وهذا الحقدِ الدَفين وتصويبَ سهامِ هذا الهجوم وصب نيرانِها على الكُتب الدينية التى يتم تدريسُها فى جميع المعاهد الإسلامية فى جميع الدول الإسلامية وتصويرَ الأمْر بأنَّ الأزهر هو المسؤول عن تأليف وطبع ونشر وتدريس هذه الكتب يعكس إنتقاداً ضِمْنياً للإسلام ربما لم تحِنْ لحظةُ التصريح بصدورِه علانيةً بغير تخفى وراءَ ستار الهجوم على الأزهر .. ولرُبما يكون مِنْ نحْس مَنْ يقومون بهذا التدبير الخبيث وسوءِ طالعِهِم وشر مآلِهِم فى الدنيا والآخرة أن يتولى تنفيذَ أوامِرِهم حثالاتٌ ونفاياتٌ كهذين الشخصين أحدُهما كان يتكسب رزقه من عمله طبالاً وراءَ راقصة فى الملاهى والمواخير الليلية والآخر نصاب مُحْترف هارب من أحكامٍ جنائية عديدة صادرة عليه فى دولة الكويت بسبب إختلاسِه أموالاً من جهة عمله خلاف أحكامٍ أخرى بسبب جرائم يعفُ اللسانُ عن ذكْرها لمساسِها بحُرْمة أشخاصٍ آخرين لا ذنبَ لهم فيما يرتكبه من مُوبقات .. وإنَّ المرءَ صارَ ليعْجَبْ دونَ أنْ تُصيبَهُ الدهشة عندما يرى هذا السيلَ الجارف من الهجوم الغاشِمْ على ثوابت الإسلام وهذا الفجور الصارِخْ فى مُجابهَة الله بالكفر والمعصية والإفساد فى الأرض فى قومٍ بلغَت بهم الحاجَةُ والفاقَةُ فى كلِّ نواحى حياتهم مَبْلغَها وما عادَ لهم من ملجأٍ أو ملاذْ إلا إليه ولكنهم يسْمحون لرُوَيْبضاتٍ وشياطينَ من الإنسْ خَتمَ اللهُ لَعْنَتَه عليهم

بالهجوم على دينِهِم الذى هو عِصْمة أمرِهِم دونَ أن يحركوا ساكِناً إلا مِنْ إنكارٍ بالقلب الذى هو أضعف الإيمان حتى حاقَ بهم غضبُ الله ويوشِكُ أن يَلْحقَ بِهِ هلاكُهُم .. ولله فى خلقِهِ شئون.

الإثنين ١ مايو ٢٠١٧

(موقف السلطة القضائية من تعديلات قانون السلطة القضائية)

تعليق السيد المستشار نائب رئيس مجلس الدولة على أزمة إصدار مجلس النواب قانون تعديل بعض مواد قانون السلطة القضائية الخاصة بكيفية إختيار رؤساء هيئاتها والموافقة المُتسرعة عليه من قِبَلْ رئيس الدولة رغم عدم دستوريته تعليقُ رصين ومُتزن يتفق مع نصوص القانون العام فيما يتوجب على القضاة إتخاذه إزاءَ موقفٍ كهذا كالطعن عليه أمام المحكمة الدستورية مثلما اشارَ فى سياق حديثه ولكنه لا يقدم حلولاً منطقية وعملية تمنع تكرارَ مثلَ هذه الأزمات التى تتكرر بغير إنقطاع على مدى تاريخ السلطة القضائية فى مصر .. فإذا نحينا جانباً مهزلة ـ أو هى فى حقيقة أمرِها نكبة ـ إقدام أشخاصٍ من الدَهماء والعامة على تعديل تقاليدَ راسِخة فى الأعراف القضائية يجرى العملُ بها منذ نشأتها فى مصر فقط لأنهم صاروا نواباً فى مجلس الشعب بغير أن يُعيروا إلتفاتاً إلى آراء أو إعتراضات أعضاء السلطة القضائية على هذه التعديلات بما يمثله هذا التجاهُل من إهانةٍ لدعامةٍ أساسية وركيزةٍ حيوية للمحافظة على إستقرار الوطن أيا ما كانت الدوافع الخفية ـ التى يعرفُها الجميع !! ـ وراء إقدامِهِم على إرتكاب هذا الفعل الشائن فى حق القضاء .. فإن تعديلَ كيفية صدور القوانين من مجلس الشعب وكيفية إقرارها من قِبَل رئيس الدولة قبل نشرها فى الجريدة الرسمية لبدء العمل بها وذلك بضرورة عَرْضِها أولاً على المحكمة الدستورية لبيان مدى إتفاقِها أو إختلافِها مع نصوص الدستور وتعديلها أو تغييرها أو إلغائها تبعاً لذلك وصياغتِها فى صورتها النهائية بما يضمن صحتها من النواحى الدستورية والقانونية قبل الموافقة عليها من قِبَلْ رئيس الدولة ونشرها والعمل بها أمرُ صارَ واجباً رُغم سبق تنبيه الكثيرين إليه منذ سنين طويلة حتى لا تتكرر هذه الأزمات التى يفتعلُها العامة والدهماء ممن تُتيحُ لهم سلطاتُ الدولة برعونةٍ لا تليق بقيمة الوطن وبحماقةِ مَنْ لا يعرف لهُ قدْرَه شَرَفَ الجلوس فى مقاعد السلطة التشريعية ليكونوا أداةَ تنفيذ أغراضِها تبعاً لأهوائها وتوجُهاتِها التى تتعارض دَوْماً إلا فيما ندُر مع مقتضيات المصلحة العامة للشعب وللوطن مثلما هو عليه الحال منذ عقود.

الثلاثاء ٢ مايو ٢٠١٧

(السيسى يطالب كل موظف بالتبرع بجنيه شهرياً من أجل القرى الفقيرة)

يَحارُ المرء كثيراً ويتحير طويلاً عندما يحاول أنْ يعرف أو يتبين مفهومَ الرئيس السيسى للإصلاح أو التنمية أو النهوض بأىٍ من نواحى الحياة فى مصر التى تُخيم عليها ظلالُ التدهور والإنهيار ويلتفُ حولها سياجُ الفقرُ المُدْقِعْ الذى باتَ يحيا فيه الغالبية العُظمى من المصريين .. فهو على ما يبدو لا يعرف ولا يُدرك ولا يفهم ولا يستوعِبُ بديهياتِ الإقتصاد الفطرية التى يعرفها كلُ إنسان عاقل وهى أنَّ الأموال اللازمة للإصلاح والنهوض بأحوال الشعب والوطن يجب أن تأتى فى المقام الأول من خارج الوطن وليس من داخِله .. أىْ مِنْ نتاج عمل وجُهْد المصريين فى الوطن الذى يمكن تصديرُه إلى الدول الأخرى سلعاً أو خدماتٍ أو أعمالاً تعودُ على الوطن بموارد مالية ودخلٍ قومى يتم إنفاقُه للإصلاح والتحسين والإرتقاء بنواحى حياة الشعب ومتطلباته فى الداخل .. فالأمرُ ليس لُغْزاً أو مشكلةً مُسْتعصِية على الحل إذ أنه شبيه بحالِ رب أسرةٍ فقير لا يستطيع ولن يستطيع تحسينَ أحوال أسرته والقيام بمتطلباتِها والوفاء بإحتياجاتها إلا إذا عمل بجدٍ وكدٍ ليكسب المال الذى يحتاجُ إليه من أجل أسرته وعمل بنفس العزم والإجتهاد لإنتاج ما يستطيعه من سلعٍ ومنتجات يبيعَها للآخرين أو أعْمَلَ فكرَه وجُهْدَه لإبتكار ما يحتاجُ إليه الآخرون من خدماتٍ يقدمها لهم مُقابلَ المال .. أما إذا قنَعَ ربُ الأسرةِ هذا بالإقتراض ممن يستطيع الإقتراضَ منه والتباهى بأن جيوبه قد إمتلأت بالمال الذى إستدانه والذى يجب أنْ يرُده فيما بعدُ .. أو إذا عمدَ إلى مطالبة أفراد أسرتِه الذين لا يجدونَ قُوتَ يومهم بالتنازُل عن ما يتبقى بجيوبهم من قروشٍ أو بالتبرع بجزءٍ من مصروفهم اليومى لكى يقوموا بالإنفاق على الأسرة مثلما يبدو أنه مفهوم الرئيس السيسى لإصلاح أحوال المصريين فسوف تسوءُ الأمور إلى حدٍ لا يعلمُ عاقبتَه إلا الله .. وإنَّ المرءَ ليُصيبُه الحُزنُ وتكادُ تصرعُه الحسرة ويقتله القهْرُ على حال مصر والمصريين وهو يرى أنَّ جمعَ الفكة من جيوب المصريين ومطالبة كلِّ موظف بالتبرع بجنيهٍ من مرتبه شهرياً ومناشدة لصوص الوطن وإستجدائهم للتبرع لصالح صندوق صدقات خيرى من أجل مصر هى عِمادُ رؤية الرئيس السيسى لتوفير الأموال اللازمة للإصلاح .. فهو على سبيل المثال لم يذكُر فى أىٍ من خطاباته فى هذا الشأن طوال فترة حكمه حتى الآن كلمة (الصادرات) أو (الإنتاج) ولم يقُم بأى خطوةٍ فعلية لمنح تيسيراتٍ حقيقية لإعادة تشغيل أكثر من أربعة آلافٍ وخمسمائة مصنع متوقفة عن العمل والإنتاج منذ سنوات بكل ما يعنيه هذا التوقف من خسارةٍ وطنية فادحة خِلافَ الآثار الإجتماعية المُدمرة التى تفوقها .. ولا يريدُ أن يستعينَ بالعلماء والخبراء ليعرف أىَّ الطرق يجب عليه أنْ يسلكَها فى طريق الإصلاح بدلاً من الشلل الفكرى والإدارى والتنظيمى الذى ترتب ويترتب على الإستعانة بالأغبياء والفاشلين واللصوص الذى لا يملكون نُصحاً لشباب الوطن بعد قضاء أكثر من ستة عشر عاماً فى الدراسة والإنتهاء من مراحل التعليم الجامعى سوى العمل كسائقى (تُكْ تُكْ) أو الوقوف بعربة يَدْ فى الشوارع والأزقة لبَيْع الفول لفقراء المصريين .. ورُغمَ ثروات مصر ومُقدراتِها التى حَباها بها اللهُ التى يعرفُها القاصِى والدانى والتى أشارَ ويُشيرُ إليها كلُ علماء وخبراء الوطن الأمناء والشرَفاء كمصادر لثرواتٍ لا تنتهى كفيلة بتغيير حالِ مصر وحالِ شعبها إلى حالِ نظائِره من الشعوب فى الدول الأخرى المتقدمة لا يتورع الرئيسُ السيسى ليسَ فقط عن صم آذانِه وإغلاق عَيْنَيْه عن كلٍ نصائحهم فى هذا الشأن بعنادٍ غريب وإستكبارٍ أشد غرابة بل بإهانة شعْبه على مَسْمَعٍ ومرأًى من الجميع ومصارحَة الشعب بلهجةٍ هى أقرب إلى المُعايرَة والتعْنيف بأنه شعبُ فقير إلى حدٍ لا يُدركه الشعبُ نفسه !! رغم رؤْيته رأْىَ العَينْ لصوصَ الوطن الذين بلغوا من الثراء والإثراء الحرام من أموال هذا الشعب نفسه حداً لا يتخيلُه أحدْ والذين يتكاثرون بلَيْلٍ مُدْلَهِمٍ أرْخى سُدولَه الحالِكَة على جنبات الوطن وأرجائه فى هذه الفترة المُظلمة الحزينة من تاريخِه التى يحياها كغنيمةٍ مُسْتباحَة بغير راعى للذئاب والضباع التى تتقاطَر عليه من كلِّ حدْبٍ وصَوْبْ !! .. قد يكونُ الرئيسُ السيسى مُخلصاً فيما يريدُه لهذا الوطن ولكنه لا يمتلك الفكرَ أو الرؤية أو القدرة على تنفيذ ما يريده كما أنَّ ما كشفَ عنه حتى الآن من نصيبه من هذا الفكر وهذه الرؤية وهذه القدرة يقْطَع بعدم صلاحيته للقيام بأى تغيير حقيقى يطمحُ إليه ويحلمُ به كلُ مُحبٍ لهذا الوطن المنكوب وهو يَصْبو إلى اليوم الذى يتعهدُ فيه هذا الوطنَ وهذا الشعبَ مَنْ يتقى اللهَ فيه ويبدأ مع أبنائه الأكْفاء المُخلصين فى إصلاحِه وإعادة بنائه بما يليقُ بقيمَته وبما يستحقه شعبُه بين بقية الشعوب.

الأربعاء ٣ مايو ٢٠١٧

(محمد بن سلمان : تيران وصنافير مسجلتان بإسم السعودية فى مصر)

قد يكون من المُفيد لهذا الشاب الغرير مشاهدة فيلم (العتبة الخضراء) ومعايَشَة أحداثِه .. فسوف يتسلى به كثيراً وقد يستفيدُ منه فى مُقبلْ حياتِه .. وإن كان لن يمكنه إسترجاع أموالِه كما نجحَ فى ذلك بطل الفيلم فى نهايته .. لأن القانون لا يحمى المغفلين.

السبت ٦ مايو ٢٠١٧

(ثلاثة وزراء يبدأون ثورة إصلاح التعليم من معهد التخطيط القومى)

لا يبدو أنَّ ثمة أمل فى أنْ يُدركَ القائمون على أمور هذا الوطن المنكوب أنَّ التعليم بعيداً عن كَوْنِه عِمادَ النهضة الشاملة والتقدم الفعلى لجميع مجالات الحياة فى أى دولة هو المجالُ الوحيدْ الذى لا يصلح لأن يكون مجالاً للتجريب والتنظير وإثبات الذات يقترحه ويقومُ به ويطرأُ على خاطِرِ كلٍّ مَنْ يسوقُه الحظُّ العاثر لهذا الشعب لتولى مسؤولية التخطيط والإشراف على تعليم أبنائِه وهى أمانة جَسيمة لا يعرف قَدْرَها إلا مَنْ يستطيع أن يستحْضِر تبعاتِها التى يتحدد بها مصيرُ الشعب والوطن بأَسْرِه .. ومما يزيدُ الأمْرَ سوءاً غيابُ أىِّ بادرةٍ فى الأفُق القريب أو البعيد تنُمُّ على وجود إرادة حقيقية لإصلاح نظام التعليم المصرى الذى قد يكون النظام التعليمىّ الوحيد فى عالم اليوم الذى يعمل ضد المنطق العقلى والإقتصادى والإجتماعى لفلسفة التعليم حيث تزدادُ سوءاتُه وعيوبُه وكوارثه ونقائصُه المُتمثلة فى المستويات المُزرِيَة المُتدنيَة لنواتجِه فى جميع مراحِلِه التعليمية بما يجعلها غيرُ صالحة لتأدية المهام المُفترض بها تأديتُها بعد سنينَ طوال من الدراسة الظاهرية والتعليم الشكلى بما يجعل من نظام التعليم المصرى منذُ ما يقرب مِنْ أربعة عقود نموذجاً كارثياً لكيفية إهدار أموال الوطن وإساءة إستغلال ثروته البشرية يَحْتَذِى به كلُّ من يريدُ تدميرَ شعبٍ أو تقويضَ دولة .. ويكادُ يكونُ من المُحال أنْ يستطيع أىُّ فردٍ فى هذا الوطن المنكوب أنْ يعرفَ السببَ وراءَ هذا النهْج الفاشل الذى يلتزم به كلُّ مَنْ تعاقبَ على حكم هذا الشعب حتى الآن فيما يختص بمجال التعليم تحديداً والمُتمثل فى إسناد مسؤوليته إلى أىِّ وإلى كلِّ من لا يمُتُّ مجالُ عملِه أو تخصصِه إلى مجال التربية والتعليم بصِلَةْ حيث يتعاقبَ على تولى مسؤولياته الجسيمة أطباء ومهندسون وعلميون وحقوقيون وغيرهم من تخصصاتٍ أخرى ليسوا متخصصين فى مجال التربية والتعليم بينما يتم تجاهُل خبراء التربية والتعليم المتخصصون فيه عَمْداً ومع سبق الإصرار والترصد ولا يُسمَح لهم إلا بالعمل تحت إمْرَة وزراءٍ للتعليم ممن سبق ذكرُهُم جاهلين بوسائل إصلاحِه وتقويمِ عيوبه وتصويبِ مسارِه حتى يحقق أهدافَه ويكون كالمُفتَرَضْ به الإستثمار الأمثل والأفضل والأعظم تأثيراً فى حياة الشعب فى المستقبل القريب والبعيد على حدٍ سواء .. وإن المرءَ ليتعجب من تصدى ثلاثة وزراء أحدُهُم مهندس والثانى طبيب أسنان والثالثة دارسَة لمعارف عامة تحت مسمى السياسة والإقتصاد لمسؤولية إحداث ثورة فى مجال التعليم !!! وهى مهمة حيوية وضرورية وبالغة الخطورة حقاً ولكن تقع مسؤوليتُها فى المقام الأول والأخير على عاتِق خبراء التربية والتعليم المصريين بمقتضى خبراتهم وتخصصاتهم وليسَ على كاهِل الوزراء المَعْنيين بها بحُكْم وظائفِهم .. فالتعليم ليس مسؤولية وظيفية للوزير المسؤول عنه وإنما هو مسارُ حياةٍ للشعب وللوطن يمكن أن يقودَهْ إمَّا صَوْبَ النهضة والتقدم والإزدهار و إمَّا نحْوَ مزيدٍ من التدهْوُر والتدَنى والإنحطاط .. فعَسَى أنْ يحينَ الأوان كَىْ يُدرك ويعْرف ويفهم ويَعِى القائمون على أمور هذا الشعب والمسؤولون عن مستقبل هذا الوطن الأهمية الحيوية للتعليم وضرورة توْسيد أمْرِه للمتخصصين فيه إذا كنا نأمَلْ فى أنْ يكونَ لمصر مكانُ لائق بين دول العالم تستحقُّه ويستحقُّه أبناؤها بدلاً من موقِعِها المُحزن الذى تتشبث به الآن فى ذيل قائمة هذه الدول بعدما كانت منبعاً للعلم والمعرفة منذ نشأت فيها شواهدُ الحضارة الأولى فى العالم منذ آلاف السنين.

الثلاثاء ٩ مايو ٢٠١٧

(شهادات مرعبة من أهالى سيناء عن ممارسات داعش الإجرامية)

إذا كانت الوقائعُ الواردة فى هذا التقرير صحيحةً حقاً وليست جزءاً من الحرب الإعلامية الخبيثة المُسْتعِرة ضد مصر فإنها تدُق جرسَ إنذارٍ أخير يجب أنْ يصُم دَوِيُّهُ أسماعَ المؤسسة العسكرية المصرية المؤتمَنَة على حماية الوطن وحماية الشعب ويُنبهُها إلى أنَّ مجريات الحرب ضد المجرمين والإرهابيين فى سيناء لا تمضى كما يجب أنْ تكون وكما يأمل ويتمنى كلُّ مُحبٍ لهذا الوطن .. وأنها تزدادُ إستفحالاً فى ظل الخِطَطَ التى يتم العملُ بمقتضاها منذ ثلاث سنوات مما يشيرُ إلى وجود ثغراتٍ وأخطاء سواء فى التقييم أو التخطيط أو التنفيذ لا بديلَ عن إكتشافِها وتلافيها وتصحيحِها لتحقيق النصر الحاسم الأخير فى هذه المعركة .. فإذا كانت هذه الوقائع صحيحة ـ وهو ما قد يكونه إلى حدٍ ما الحالُ فعلاً لبالغ الأسف ـ فمِن غيْر المنطقى ومِن غيْر المعقول ومِن غيْر المقبول أنْ يتم إجتثاثُ مجرمى داعش وإستئصالِهِم بنجاحٍ وإن كان بطيئاً فى العراق وسوريا التين تمثلان مواطنَ التجمع الرئيسى لهؤلاء المجرمين بينما يزدادُ إنتشارُهم فى سيناء وفى بقاعٍ أخرى من أرض الوطن .. فقد صار الأمرُ بمثابة حرب إستنزاف فقدنا ونفقد بسببها أرواحَ المئات من شهداء الجيش والشرطة وجهودَ مئاتٍ غيرهم من أبطالهم بسبب ما يلحق بهم من إصابات .. لقد بلغَ السيلُ الزبى وما عادَ فى قَوْس الصَبْر مَنْزَع ولم يَعُد أمامَ الوطن فى هذه المعركة الخبيثة التى تستهدف وحدته وإستقراره بل ووجودِه سوى قيام الجيشُ المصرى بإعلان حالة الحرب ونقلْ جميع سكان وأهالى سيناء الشمالية الذين يحترقون فى أتون هذه الحرب إلى جنوبها الآمِنْ بصفةٍ مؤقتة وتطهير شمالِها بجميع الوسائل العسكرية المعروفة بما فيها سياسات الأرض المحروقة مِنْ كل مَنْ يتواجد بها مَنْ مجرمى وإرهابيى داعش وبقية تنظيماتهم إلى أنْ يتم إستئصالُ شأفتِهم عن بكْرَة أبيهم وهو هدف لا يخامِرْ أىُّ مصرى وطنى الشكُّ فى قدرة الجيش المصرى على تحقيقه متى تم تصويبُ التقييمات والتقديرات وتعديل الخطط والأهداف ووضع مصلحة الوطن والشعب فى المقام الأول دونما إلتفات لأى مواءمات سياسية أو مؤامراتٍ دولية لا تهدف إلا إلى إطالة أَمَدْ حرب الإستنزاف التى يتعرض لها أبطالُ الجيشُ المصرى وأبطالُ الشرطة المصرية بغير توقف والتى تشكل خطراً جسيماً وماحقاً على إستقرار الوطن وسلامة أراضيه وعلى أمن الشعب وسلامَته فى هذا الوطن.

الأربعاء ١٠ مايو ٢٠١٧

(الدكتور سعد الدين الهلالى : مقولة القرآن دستورنا أكذوبة المنابر)

مِنَ الصعْب على أيِّ شخصٍ عاقل مُنصِفْ فهمُ أو حتى معرفة ما دَأبَ الدكتور سعد الدين الهلالى على ترديدِه من هُراءاتٍ وتفاهاتٍ وأكاذيبْ لا تليقَ بمُتخصص فى الفقه المقارن ويعمل لبالغ العجَب فى جامعة الأزهر يُلْبسُها ويُسْبغ عليها ثوبَ الفكر أو التجديد إو الإجتهاد فى مجال الدين الإسلامى كلما أُتيحَتْ له الفرصة بغير كَلَلْ أو مَلَلْ أو إدراكٍ لمعانيها بل وبغيرِ أن يُراجعَ نفسَه أو عقلَه فيما يقول ليتبينَ جوانبَ الباطل التى تطْغَى دائماً دونما إستثناء على جوانب الحق فيها وهو حالٌ غريب لرجلٍ فى مثل علمه وفى مثل عُمْرِه .. فإذا كان قد إرتضَى وهو طائعٌ لِهَوى نفسه منهجَ الذل والخنوع والنفاق والتدليس طريقاً له للتقرُب من بلاط السلطان مثلما يفعلُ ضعافُ النفوس ممن ضل سعيُهُم فى الحياة الدنيا وهم يعرفون حق المعرفة ما يفعلون فالأَوْلَى به بعد كلِّ هذا العمر أن يُراجعَ نفسَه الأمارة بالسوءِ وأنْ يُمَحصَ هواها وأن يؤوبَ إلى جانبَ الحق منها قبلَ أن يُورِدَها مواردَ الخِزْى والهلاك بما ينطقُ ويُهَرف به لسانه .. ولا يعرف المرءُ كيف يُرد على تُرهات الدكتور الهلالى وهو يقول إنَّ مقولةَ القرآن دستورنا مقولة مكذوبة وإنَّ اللهَ وصفَ القرآنَ بأنه هُدى وأنَّ القرآن ليس قانوناً .. الخ الخ .. فإذا صَح وصفُه بالجَهْل لعدَم إدراكِه أنَّ القانون الوَضْعِى العادل أيا ماكان هو نورٌ وهُدى يهتدى بنورِه القاضى إلى الحكم الصحيح فيما يعرِضْ له من قضايا فبماذا يمكن وصفُه وهو يُنكِرْ على القرآن ـ الذى أنزله الله لأسبابٍ عديدة يتصدرُها أن يكون قانوناً إلهياً للحياة يحكم به قضاةُ البشر ويهتدون بنورِه إلى الحكم بالعدل ـ أنْ يكون له قوة القانون الوَضْعِى وسلطتُه وسطوتُه على النفوس ؟! وإذا صَح إنطباقُ وصفْ الخَبَلْ العقلى الذى يُميز المنهجَ الفكرى للمُلحدين والذى يتخذُهُ عُتاةَ المنكرين للدين سلوكاً لهم فى مهاجمة الأديان على منطقِه المِعْوج وهو يقولُ إنَّ الأديانَ السماوية لو كانت قوانين فستصبح صارمة ومُلزمة للجميع ويصبح الإنسان عاجزاً لا يستطيع العيش بدونها !! وأنه فيما يتعلق بالقرآن يجب الأخْذ بما يراهُ الإنسان قانونًا ويترك ما هو غير ذلك !! ثم على دأبه كعادَتِه على الكذب والتدليس عندما ينسُبْ هذه الهُراءات إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فبماذا يمكن تفسيرُ هذا العَمَى العقلى والفكرى عن حقيقة الدين وجَوْهَرِه وتجاهُلْ أنَّ الأديانَ السماوية جميعُها إنما هى فى المقام الأول قوانينَ إلهية صارمة ومُلزِمَة لِمَنْ يؤمنُ بها ولكنها تتفاوت فى إتساعِ ما يُبيحُه اللهُ للبشر فيها من تجاوُزٍ وإرتكابٍ للهِناتِ والذنوب بل وللمعاصى والخطايا جُبِلَتْ عليه النفسُ البشرية وما يُتيحُه لهم فيها أيضاً من قبولٍ للتوبة والمغفرة والرحمة بغير حساب ؟! وبماذا يمكن تفسيرُ قوله إنَّ الشعبَ هو السيد وليس الفقهاء فعَلَى الشعبَ أنْ يختارَ ما هو فى مصلحته دون تقيُد ؟! أهِىَ دعوة إلى تنحية مبادىء وأحكام الدين جانباً وإستبدالِها بما تُمْليهُ أهواءُ البشر عليهم من إختياراتْ ؟! وبذا يصِحُ تنحية مبدأ الشورى فى الحكم جانباً إذا إختارَ الشعبُ أنْ يظل عبداً لرئيسٍ مُستبد لا فِكاكَ منه إلى أنْ يقضىَ اللهُ أمراً كان مفعولاً .. ويصحُ أيضاً تنحية كلِّ ما يأمُرُ به الدين وتفرضهُ مبادىء الشريعة الإلهية وأحكامُها من قوانين تحفظ للناس هويتهم البشرية الكريمة التى يريدُها الله لهم والتى تحميها مقاصدُ الشريعة الأساسية المُتمثلة فى الحفاظ على الدين والنفس والعقل والعرض والنسل والمال ليرتدوا مُلحدينَ هَمَجاً بلا أخلاقْ وبلا ضمير وليظلوا قابعينَ فى أسْفلَ سافلين يحْيُون بغرائزهم وأهوائهم التى ترتقى عنها غرائزُ البهائم وأهواءُ الأنعام .. ويصحُ تنحيةُ كلَّ ما تفيضُ به أوامرُ وأحكامُ الدين الصارمَة من هُدىً ونور يهْتدى بها البشرُ فى معاملاتِهم سَنها لهُم خالقُهُم الأعلمُ بهم ليستبدلوا بها أحكامَ الغابْ وشرائعَ الفوضى والهمجية التى يُروج لها أمثالُ الدكتور سعد الدين الهلالى بدون فهمٍ أو إدراكٍ أو تدبُرْ أو تفكيرْ.

الأربعاء ١٠ مايو ٢٠١٧

(رئيس جامعة القاهرة : منظر المصلين لا يليق بالمنظر العام)

تُمثلُ جامعةُ القاهرة بتاريخِها الذى كانَ قبلَ أنْ تُمْسِى أثراً غابراً يقَفْ أو يرقُدْ وحيداً بين الأطلال وبقيمتها العلمية التى مافَتِأَت ماضيةً فى طريق الإنهيار والإضمحلال على مدار العقود الثلاث الماضية حتى أوْشكَتْ على أنْ تتلاشى وتندثر بغير رجْعَة شاهِداً حياً على نكْبَة شعب ومِحْنَة وطن .. ولرُبما لم يَسْبق أنْ تولى رئاسةَ هذه الجامعة من قبلُ ضالٌ مأْفون يُماثلُ الدكتور جابر نصار رئيسَها الحالى فى عَمَى بصيرَته الذى ما عادَ يرى فى حُلْكَة ضَلالِه سِوَى الإسلام عدواً يشرع له كل ما يستطيعه من أسلحةٍ لمحاربته وكل ما يمتلكه من سلطاتٍ للتضييق عليه .. فهو لا يرى الجَهْلَ المُريعْ الذى يُطبقُ من كل حَدْبٍ وصَوْب على أرجاء الجامعة بظلماتِه حتى صارت خارج تصنيف الجامعات والمعاهد العلمية المُعْترف بها والتى يُوثَقُ فى كفاءَة خريجيها حتى فى الدول العربية والإسلامية التى قد يطرُأُ إلى الخاطر إحتمالُ تساهُلِها فى هذا الشأن إستناداً إلى روابط الدين واللغة التى تجمعُنا سوياً .. ولا يَرى الفجورَ والإنحلال الأخلاقى الذى يَرْعَى فى جنباتِها بل يُباركه ويُيسر له كل ما يستطيعُه من تشجيعٍ على الإفسادِ فى الأرض بحجة محاربة التشددُ والتطرف والإرهاب .. ولرُبما ماعادَ يرَى سوى ما يطمحُ إليه كلُّ مُنافِقٍ مُتزلف وضيعْ مِنْ منصبٍ أو جاهْ يُدرك تمام الإدراكْ أنه ما مِنْ سبيلٍ إليه فى هذا الوطن المنكوب غيرُ ما ينتهجهُ من عِداءٍ للإسلام ولمبادئه ولشواهِدِه وغابَ عن عقله البائِسْ مثلما هو غائب عن عقول أقرانِهِ الذين يفوقونَ عقلَه فى البؤس والضلال الذينَ يسْعَى لنيْلِ رضائهم أنَّ اللهَ غالبٌ على أمْرِه ولكن أكثرَ الناس لا يعلمون ولا يدركون ولا يفهمون.

الخميس ١١ مايو ٢٠١٧

(الدكتور يوسف زيدان : صلاح الدين الأيوبى من أحقر الشخصيات فى التاريخ)

أمَّا وقدْ أضْحَى الأمرُ كما هو عليه الحالُ الآن فلرُبَّما يكونُ من اللازم إجراءُ دراساتٍ وراثية إسْتقصائية لتتبُع أصول ومَدَى إنتشار جينات اليهود الذين كانوا يعيشون فى مصرَ قبلَ هجرتهم منها بين الكثيرين من المصريين الحاليين والسابقين الذين يُظهِرون وَلَعاً وغَراماً بكل ما هو يهودى أو صهيونى والذين لا يتورعون عن الكذب الفاضِح والنفاق الذليل دفاعاً عنهم لأسبابٍ يعرفها مَنْ يؤيدونهُم ولا تخْفَى على مَنْ يتابعونهُم .. ويُمثل الدكتور يوسف زيدان نموذجاً مريضاً لا يستحق غيرَ الإشفاق والتجاهُل لما يقولُه ويصدُر عن عقلِه العليلْ من آراءٍ خاطئة وفاسدة فى كلِّ ما يتصدى له مِنْ قضايا ليست سِوَى ترديدٍ كالببغاوات لأقوالٍ مُغرِضَة وأفكارٍ خبيثة نسَجَها بدهاءِ الشياطين الكثيرونَ من المستشرقين منذُ عشرات السنين ودستْها فى كتبِ العامَة من المؤرخين الغافلين الجهلاء من أمثال الدكتور يوسف زيدان الذين يرددونها بغير تفكيرٍ أو تحليل بعدما صارت أهواءُ نفوسِهم هى آفاتُ عقولِهم .. فمِنْ إنكارٍ لحدوث واقعة الإسراء والمعراج إلى نفْيٍ لوجود أية صلات دينية أو تاريخية بين القدس والمسجد الأقصى والمسلمين وصولاً إلى تشويه ووَصْف صلاح الدين الأيوبى بما فاهَ به عقلُه ولسانُه من قَذَرْ الكلام مُتستراً وراءَ الحجج المتهافتة التى ساقَها دونَ أنْ يجرُؤ على التصريح بالسبب الحقيقى لهذا الهجوم المَخْبول المُتكرر عليه بمناسبة وبغير مناسبة ألا وهو تحريرُه للقدس وللمسجد الأقصى وإعادتِها إلى حِمَى الإسلام كما كانت منذ عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه مدينةَ أمْنٍ وسلامٍ للمسلمين والمسيحيين واليهود على حدٍ سواء .. وهو ما يجعلُ منه ويُبْقى عليه على مدار الزمان مَثَلاً أعلى لكل مسلمٍ ينذرُ نفسه للجهاد ويُضحى بحياته دفاعاً

عن مقدساته الدينية وشاهِداً حياً على تاريخٍ مجيد قابلٍ للتكرار متى صدُقت النيات وتبِعَتْها الأعمال .. وإذا كانَ تكرارُ السَقَطَات العقلية والتُرهات الفكرية للدكتور يوسف زيدان أمراً قابلاً للتفسيرْ فى ضَوْء الإعْتلالْ العقلى الذى يُصاحِبْ خَرَفَ العمر بينَ البشر فإن محاولاتِه الدؤوبة المستمرة لنشرِها بين العوام وتثبيتها فى الأذهان يُلقى ظلالاً كثيفةٍ من الشك حولَ مَراميه الحقيقية التى يبْغى تحقيقَها ولكنْ بغير طائِلٍ وبغير مَرْدودْ سوى التجاهُل لها والإشْفاق عليه وهو مآلُ كلٍ مَنْ يجهَل أو يتجاهَلْ أنَّ آفةَ الرأى الهَوَى والإخْتلاق والكذب ويظلُ يتبَعُ هواه حتى يُصبحَ أمرُهُ فُرُطاً.

الجمعة ١٢ مايو ٢٠١٧

(السفير معصوم مرزوق : فى الإنتخابات القادمة .. ثلاث مواصفات يجب توافرُها فى منافِس السيسى)

حديثُ السيد السفير معصوم مرزوق بشأن إنتخاباتِ الرئاسة القادمة إذا ما تم إجراؤها وليسَ إلغائها أو تأجيلها بإفتِعال أية أحداثٍ سابقةٍ لها تستدْعى إعلانُ الأحكام العُرفية مثلاً وتأجيل أو إلغاءِ هذه الإنتخابات كما يتوقع الكثيرون حديثٌ يمزج بين الواقعية فى توْصيفِه لحال الوطن وعودة نظام ما قبلَ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة إلى حالِهِ بعد نجاحِه فى إجهاض الثورة التى كانت الأمل الوحيد لمصر فى مستقبل واعِدْ ربما حتى نهاية هذا القرن وقدرته على القضاء عليها ليستمر المخططُ الخبيث الرامِى إلى إبقاءِ مصر أسيرةً فى قاعٍ لا قرارَ له من الإنحطاط الأخلاقى والتخلُف العلمى والتحلُل الإجتماعى والفساد المالى والإفساد الإدارى والتخريب البيئى والتدمير المُمَنهَجْ المستمر بلا هوادة لكل نواحى حياة هذا الشعبِ البائس فى هذا الوطن المنكوب وهو المُخطط الذى يمضى بنجاحٍ باهِرْ منذُ صار مشروعاً قائماً قيْدَ التنفيذ منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى يومِنا هذا .. ولكنه يضيفُ إلى هذه الواقعية السياسية فى حديثِه كثيراً مِنْ أحلام الخيال الذى يتجاوز واقعَ الأمور بما ينتظره مِمَنْ قد ينافس الرئيسَ السيسى فى هذه الإنتخابات .. فالرئيس السيسى ليس شخصاً يحكُم مصر يمكن تغييرُه بالإنتخاب إذا قامَ الشعبُ من خلال إنتخابات حُرة حقيقية صحيحة بإنتخاب رئيسٍ آخَر غيرِه كما يحدث فى جميع الدول المتقدمة وكما هو مفروض ولكنه رمزٌ للمؤسسة العسكرية الوطنية المصرية التى تقف وراءَه والذى برُغم فشلِه الذريع فى مواجهة معظم ما يتولاه من شؤونِ الوطن يناصِرُه الكثيرون من أفرادِ الشعب فقط لثقتِهم العمياء ولإيمانهم الذى لا يتزعزع فى الإنتماء الوطنى الراسِخ لهذه المؤسسة الحامِيَة لأمْن الشعب والمؤتمَنة على سلامة الوطن .. وبذا فإن مسؤولية الإصلاح السِلْمى الآمِنْ لأى مجالٍ من مجالات الحياة بالوطن صارت رَهْناً بإدراك هذه المؤسسة الوطنية لواجباتها الحقيقية ومسؤولياتها الفعلية تجاهَ هذا الشعبِ وهذا الوطن وبمراجَعَة إطارات عملها وحدودِه فى ضَوْء هذا الإدراك .. ولربما يكون الوَعْى بضرورة وأهمية وحيوية هذه المراجعَة من قِبَلْ المؤسسة العسكرية الوطنية المصرية ليس فقط بمُقْتَضى الإستجابة لآمال وأحلام الغالبية العظمى من المصريين ولكن أيضاً للبدء بإصلاح ما تم تدميرُه وتخريبُه من مقدرات هذا الشعب وما تم نهبُه من ثرواته وإهْدارُه مِنْ أموالِه وممتلكاته العامة طوال هذه العقود هو الخطوة الأولى نحو هذا الإصلاح الذى مازال يُمثل الأملَ الذى يَخْبو أحياناً حتى ليَكاد يَذْوِى ولكنه لا يموت فى عقول وقلوب المصريين .. إنَّ موافقة المؤسسة العسكرية الوطنية المصرية على إجراء إنتخابات الرئاسة المصرية القادمة فى ٢٠١٨ سوف تكون الفيصَلْ النهائى الوحيد فى هذا الصَدَدْ .. كما أنَّ ضمانَ هذه المؤسسة بصفتها الوطنية لحيدَة ونزاهَة وصِحة هذه الإنتخابات بعيداً عن إعتبارات إنتِماء الرئيس السيسى لها هو ـ وليسَ أىَّ شىءٍ آخر ـ السبيلُ الوحيد لإجراء التغيير السِلْمِى المطلوب الذى يُمثل الأملَ الوحيد والأخير لإجْهاض هذا المُخطط الخبيث وللبدء بإنقاذ مصر مِنْ بين براثنِه ومخالبه وأنيابه التى تُطْبِقْ على مقدراتها وقدراتِها وثرواتِها ولا تترك لها مجالاً للفكاك أو التحرُر أو الخلاص منذُ ذلك الحين .. وعَدا ذلك فسوف تمضى الأمورُ كما هى ماضيةً فى طريقها من ماضٍ سىءٍ إلى حاضرٍ أسوأٍ إلى مستقبل بالغِ السوء حتى يُصبحَ مُجرد التفكير فى البدء بالإصلاح أو الإنقاذ أو حتى التغيير حُلماً من أحلام الخيال سوف يأتى حينٌ من الزمان يترحَمْ عليه ذُرياتُ أحفادِ المصريين بين شواهِد القبور.

الأحد ١٤ مايو ٢٠١٧

(أزمة الرئيس السيسى مع موقف مجلس الدولة من تعديلات قانون السلطة القضائية)

رُغْمَ ما قدْ يشعرُ به الكثيرون ممن يعتَرضون على نهْج الرئيس السيسى فى مواجهة ومعالجة مشاكل الشعب وأزمات الوطن من سعادةٍ أو هى فى حقيقتها شماتةٍ بسبب هذا الموقف المُحْرِج أو هذه الصفعة المُوجعَة التى رد بها مجلسُ الدولة على تدخلُه الأحْمَق الفج فى شؤونٍ داخلية للقضاء لغَرَض فرْض سيطرتِه عليه وليس بغرض إصلاحِهْ فإنَّ ظروفَ مصر الداخلية والخارجية ماعادت تحتَمِلْ تبعات وعواقِب هذا النزَقْ الفكرى الذى يُسيطر على عقله ويُزين له ما يقومُ به من أفعالٍ أو فتنٍ أو مؤامراتْ تصُبُ جميعُها فى غَيْر مصلحة الشعب وغَيْر صالح الوطن .. فقيامُه بتوجيه الأغلبية التى تتبعَهُ فى مجلس النواب لإصدار قانونٍ غير دستورى يجعل له الكلمة الأخيرة فى تعْيين من يشاءُ مِمَنْ يرضَى عنه من القضاة فى رئاسة الهيئات القضائية مُخالِفاً بذلك ما يجرى عليه العُرْف فى هذا الشأن منذ نشأة النظام القضائى المصرى ببداياته الأولى المتمثلة فى إنشاء المحاكم الأهلية فى عام ١٨٨٣ حتى نشأة مجلس الدولة موضع الخلاف الحالى فى عام ١٩٤٦ سلوك لا يتفق مع كَوْن رئيس الدولة حَكَماً بين السلطات وليس خِصْماً لأيها مثلما يُتوقَع منه ومثلما ينصُ على ذلك الدستور .. فَضْلاً عما يترتب عليه من أزماتٍ وطنية خطيرةِ الشأن والمَغْزَى تتمثل فى خَلْق وإفتعال صدامٍ مُحْزِنْ بغير داعى بين سلطة القضاء وسلطة مجلس النواب والتمهيد رُبما لمواقف لاحِقَة مشابهَة لهذه السابقَة الخطيرة التى سَمَحَ بها وسَعَى إليها ونتجَ عنها تعدى مجلس النواب لحدود مسؤولياتِه الدستورية بالتدخُل فى شئون سلطة القضاء التى تختص بها دونَ غيرِها من سلطات الدولة غيرُ مُدْرِكٍ أنَّ مثل هذا التجاوز يخالف ويهْدِم مبدأَ الفصْلِ بين السلطات وهو دُعامة أساسية من دعامات الدستور المصرى ويُمهد لحدوث وتكرار فوْضى دستورية وقانونية وإدارية لا تُؤمَنْ عواقِبُها كُلما أرادَ رئيسُ الدولة تحقيقَ أهدافٍ تُمْليها عليه أهواؤه ولا تتفق مع مبادىء ونصوص الدستور بالتخفَى وراءَ مجلس النواب وإستخدامِه لهذا الغرَضْ .. فعَسَى أنْ يَؤوبَ الرئيسُ السيسى إلى رُشْدِه وأنْ يُعْمِلَ عقلَه ويركز جُهْدَه وأنْ يتفرغَ لواجباتِه ومسؤولياتِه الحقيقية وأنْ يستعينَ بالخبراء الأكفاء الأمَناء من المصريين المُحبين لوطنهم الذين سوفَ يَصْدُقونه القَوْلَ والنصيحة فى كيفية التصدى الحقيقى للأزمات والمشاكل الأمنية والحياتية والإقتصادية والإجتماعية والأخلاقية التى تفيضُ بها جنباتُ الحياة فى مصر بدلاً من خلْق المشاكل والفِتَنْ التى تزيدُ من حِدة هذه الأزمات وتُطيلُ أَمَدَ المعاناة منها وتحمل الشعبَ والوطنَ أعباءاً باهِظَة تتزايد كُلْفتُها وخسائرُها كلما تأخرت جهودُ مواجهتِها والتصدى لها وإصلاحِها.

الأحد ١٤ مايو ٢٠١٧

(إعلان الرئيس السيسى لضرورة إستعادة أراضى الدولة المنهوبة)

أولُ بادِرَة وطنية للرئيس عبدالفتاح السيسى تستحِق التحية والإشادة بها رغم تأخُرها كثيراً تشيرُ كما يأمَلُ كل مُحبٍ لهذا الوطن وكما يتمنى إلى بدْءِ حرب الإصلاح وإقتلاع جذور الفساد وإستعادة أملاك الدولة المنهوبة وإستئْصال لصوص الوطن مِمَنْ إستحلوا مُقدرات الشعب وثرواتِه على مَدار العقود السابقة .. وهى حربٌ وَإِنْ كانت أصعبَ مِراساً من الحرب على الإرهاب إلا أن النصرَ فيها أتٍ لا رَيْبَ فيه لأنها الحربَ التى لن يجدَ الرئيسُ السيسى بين أفراد الشعب المصرى مَنْ يُعارضه فى خَوْضِها أو مَنْ يتردد فى الوقوف بجانبه وتأييدِه بغير تحفُظ فيها وحتى النهاية سِوَى هؤلاء اللصوص الذين لا يستحقون العيْشَ في هذا الوطن أو الإنتِماء إليه .. كما يأمَلُ ويتمنى كلُّ مُحب لهذا الوطن ويتمنى أيضاً أنْ تكونَ هذه المُبادَرَة الأمينة هى طلقة البداية فى هذه الحرب على الفساد مِنْ أجل الإصلاح وأن تكون الخطوة الأولى التى تتبعُها وتلحقُ بها بقيةُ الخطوات اللازمة لإعادة جميع ما تم سرقتُه ونهبُه وتجريفُه وتهريبُه من أملاك وأموال الشعب والوطن والتى يجب علينا أنْ نقطعَها فى رحلة الألفِ ميل صَوْبَ ما نرجوه لهذا الوطن من نهضةٍ وتقدُم وإزدهار.

الأربعاء ١٧ مايو ٢٠١٧

(هل يترك الرئيس عبدالفتاح السيسى السلطة فى ٢٠١٨)

تأملُ الغالبيَة العُظمَى من المصريين المُحبين لوطنِهم بعقولٍ واعِيَة والمُشفقين علي مستقبله مما يُدبره له مِنْ مكائد ومؤامرات المنسوبون له مِنْ أبنائه قبلَ المُتربصين به من أعدائه الغرَباء عنه أنْ تُدركَ المؤسسة العسكرية الوطنية المصرية أنَّ حصيلة ثلاثَ سنواتٍ من حكم الرئيس السيسى لمصر كانت وَبالاً على جميع جوانب الحياة فيها مثلما يتبدى لِعَيْن وعَقْل كلٍّ من يحيا فيها وكلٍّ من يتابعَ شؤونها وأحوالَها .. فرؤيته لكَيْفية إصلاح ما فَسَدَ منها وجهودُه لتنفيذِها لم تأتى بشرْوَى نقيرٍ بل زادت الطينَ بلة .. وأيّاً ما كانتْ أسبابُ هذا التعثُر وهذا الفشل فى مواجهة المِحَنْ والتحديات الحقيقية التى تواجهُها مصر التى يُصِر الرئيسُ السيسى على تجاهُلِها بل والتقليل من شأنِها والإستهانة بها والإتجاه بعنادٍ وإصرارٍ إلى تنفيذ ما يظنُه مشروعاتٍ قومية كُبرى لا تحتل أية أولوية حالية فى قائمة الإصلاحات المطلوبة وتبتلع نفقاتٍ لا حصْرَ لها يتم توفيرُها بالإستدانة من الداخل ومن الخارج وبإستقطاع نفقاتٍ ضرورية لجوانبَ أخرى ذات أولوية حيوية للشعب ولمستقبل الوطن حتى صارَت مصرُ على أعْتاب كارثة مالية ماحِقَة لا يعرف أحدٌ سبيلاً للنجاة منها إذا ـ لا قدر الله ـ تبَدت نذُرُها فى الأفق القريب .. فقد صارَ واجباً على المؤسسة العسكرية الوطنية المصرية أنْ تدْرِكَ أنَّ واجبهَا تجاه الشعب وتجاه الوطن يُحَتم عليها إقناعَ الرئيس السيسى وهى قادرة على ذلك إمَّا غَضْباً أو رِضاءاً بعَدَم الإقدامْ على التفكير فى ترشيحِ نفسِه لفترةٍ رئاسية ثانية فى الإنتخابات المُزْمَع أو المُفترَضْ إجراؤها كما يحلمُ معظمُ المصريين فى عام ٢٠١٨ مِنْ أجْل مصلحة مصر ومِنْ أجْل مصالح شعبها ومن أجْل مستقبلها فى المَدَى القريب وفى المَدَى البعيد على حدٍ سواءْ .. فقد حاولَ الرئيسُ السيسى ما وَسِعَهُ الجهدُ لتنفيذ ما يراه ضرورياً لصالِح الوطن ونجَحَ ولكنْ بمقابلٍ باهِظْ فى تحقيق بعْضِها ولكنه لم يُوَفق فى مَسْعاه لمواجهة ومعالجة مُعْظَمْ مشاكل وأزمات الوطن الحيوية بسبب النقْص المَعيب والقصور الفادِحْ فى رؤيته لكيفية الإصلاح ولإستبداده وإستئثاره بالقرار فى أمورٍ عديدة دونما إلتفاتٍ لآراءِ العلماء والخبراء الأمَناء الأكفاء الأقدَر على معرفة القرار الأصلحَ فيها وهو ما تسبب فى إلحاقِ خسائرَ جسيمة بمعظم جوانب الحياة فى مصر وتكْبيلِها بتبعاتٍ ثقيلة الوَطْأة سيتحمل العبءَ الأكبر فيها لعقودٍ وآجالٍ طويلة مُقبِلَة أجيالٌ قادمة من المصريين ممن لا ذنبَ لهم فيها .. إنَّ داعى الوطنية الحَقة يقْتَضى من الرئيس السيسى الإكتفاءْ بفترة رئاسية واحِدَة وعدم ترشيح نفسه مرةً أخرى كما يُوجِبْ على المؤسسة العسكرية الوطنية المصرية فرْضَ هذا القرار مِنْ أجْل مصلحة الشعب الحامِيَةَ له ومن أجْل مستقبل الوطن المُؤْتمَنَة عليه مثلما كانَ عليه الحال ومثلما هو الآن ومثلما سيظلٌ دائماً.

الأحد ٢١ مايو ٢٠١٧

(السيسى : نواجه محاولات تفكيك مؤسسات الدولة)

يثيرُ حديث الرئيس السيسى عن المحاولات أو المؤامرات التى تهدُف إلى تفكيك مؤسسات الدولة المصرية الكثيرَ من التساؤلات عن مفهوم ومضمون هذا العنوان الضخم لتحذيرٍ أو تهديدٍ أو ترهيبٍ يعكسُ فى حقيقتِه قوْلةَ حقٍ يُرادُ بها باطل ويُمثل ساتراً أصَماً تتخفى وراءه العديدُ من هذه المحاولات وهذه المؤامرات التى تُحاكُ ضد مصر .. ليسَ من قِبَل دولٍ ومؤسساتٍ خارجية كما يُحاول الرئيسُ السيسى الإيحاء بذلك بلْ وللبالغ الحُزْنْ من داخل مؤسسات الدولة المصرية نفسَها .. فعندما يُخطط رئيسُ الدولة ومؤيدوه فى الأجهزة الأمنية منذ البداية للإتيان بمجلسٍ للنواب لا يؤدى دورَه فى الرقابة والتشريع كسلطةٍ مستقلة مثلما ينصُ على ذلك الدستور ويكتفى بأن يكون بوقاً للرئيس وللسلطة التنفيذية وخادماً مُخلِصاً لكلَيْهما لتنفيذ ما يريدون دونما إهتمامٍ بمصالح الشعب ومصالح الوطن فهذه مؤامرة تهدُف إلى تفكيك مفهوم السلطة الرقابية والتشريعية وتشويه صورتها فى عيون المصريين الذين صارت السخرية والإستهزاء بأداء مجلس النواب وبعقول وأفكار النواب قاسِماً مشتركاً بينهم .. وعندما يُخطط رئيسُ الدولة ومستشاروه للحَطْ من هَيبة سلطة القضاء رُغمَ مثالِبها المُخْزيَة بدلاً من إصلاحِها ومحاولة إخضاعِها للسلطة التنفيذية للرئيس وعدم الإعْتداد بأحكام مجلس الدولة وتجاهُلِها وتشجيع الإجْتراء على أحكامِها سواءً من قِبَلِ الاشخاص المدعومين من قبل النظام أو بأحكامٍ صادرة من محاكم غير مختصة تقوم بإلغاء أحكام مجلس الدولة الذى يمثل نهاية المطاف فى الإحتكام إلى القضاء الإدارى بالدولة فهذه مؤامرة تستهدف هيبة القضاء وسطوة القانون قد يُدرك وقد لا يدرك مَنْ يحيكون خيوطها أنها تدُق مسماراً آخرَ فى نعْش القانون الذى يتفككُ بمَوْتِه مفهومُ الدولة وتنهارُ برحيله دعامة لا تقوم لأى وطنٍ بغيرها قائِمة .. وعندما يشاءُ رئيسُ الدولة بغير أىْ سندٌ من العقل أو المنطق أو الدستور التنازل عما لا حق له فى التنازل عنه لأنه لا يملكه فيقرر التنازُل عن حق الشعب فى الحياة بتنازله عن حق مصر فى مياه النيل ويقرر التنازُل عن جزيرتي تيران وصنافير الثابت مصريتهُما منذ نشأة الدولة المصرية منذ آلاف السنين ويقرر التنازُل عن حقوق مصر فى ثرواتٍ بترولية وغازية ومعدنية فى البحر الأبيض المتوسط لدولٍ أخرى معادية وإنتهازية وهى ثروات من حق الشعب المصرى لا يَحق لأى رئيس له التنازل عنها أو التفْريط فيها فهذه مؤامرة يتعذر وصفُها أو توصيفُها فى سياق تعريفات الواجب والمسؤولية الوطنية .. وعندما يُقرر رئيسُ الدولة دونَ أنْ يستشير أياً من الخبراء والعلماء بل وخِلافاً لرأيهم ونصائحهم تجاهُل أولويات وضرورات العلاج والإصْلاح لمشاكل ونكبات وأزمات الوطن والإمْعان فى تنفيذ مشروعاتٍ لا أهمية أو ضرورة أو أولوية لها عادت وما تزال تعودُ بخسائر إقتصادية ضخمة يراها كلُّ مُحب ومُخْلص لهذا الوطن

الجريح عدا الرئيس ومن يؤيدونه من بطانةِ السوء الذين لا يَرون مساوئها وخسائرها ورغم ذلك لا يرتَدِعون عن الإستمرار فى تنفيذها بدلاً من التوقف للمراجعة وإعادة التقييم وتصْويب القرار فهذه مؤامرة أياً ما كانت دوافعُها تستنزف ثرواتِ الوطن وتزيدُ من معاناة الشعب لصالح فئات معدودة آثرَتْ خَنْقَ ضمائرها وإغماضَ عَيْنيْها عن واجباتِها تجاهَ الشعبِ والوطن لقاءَ ما يعودُ عليها من إمتيازاتٍ مِنْ مالٍ حرام مِنْ خسائرَ هذه المشروعات .. وعندما يتجاهلُ رئيسُ الدولة ومؤيدوه حقائقَ ودروسَ التاريخ الأسود للدول الغبية الحَمْقاء التى قررت إعتمادَ سياسة الإقتراض من مؤسسات النقد العالمية لتمويل إحتياجات شعوبها بدلاً من الإعتماد على النفس وإستئْصال جذور الفساد والإستعانة بالخبراء الأمناء الأكفاء لإدارة ثرواتها ومواردها مثلما فعلت الدولُ الأخرى التى حقق رؤساؤها بفهْمِهم لأمانة ومسؤولية واجبهم تجاهَ أوطانهم ما تستحقُه شعوبها من مكانةٍ إنسانية لائقة فهذه مؤامرة أخرى رُبما تفوقُ فى آثارها المدمرة ما عداها من مؤامرات لأنها تفكك مؤسسةَ الشعب نفسَهْ وتصيبه فى مقتل وتجعل منه عالةً على شعوبٍ أخرى يستجدى منها غذاءه وكساءه وما يقيمُ به أَوْدَه ليفقدَ بذلك شعوره بالعزة والكرامة ويتلاشى بداخله مشاعرُ الإنتماء للوطن أو الإهتمام به أو الحرص عليه ليكتب بذلك سطورَ النهاية لهَويته ووجوده ويلْحَق بسابقيه من الشعوب التى يطْويها التاريخ وإنْ ظلت حيةً ولكنْ بغير أملْ أو فائدة أو تأثير.

الأربعاء ٢٤ مايو ٢٠١٧

(الإهانات الموجهة للسعودية والسودان وقطر على صفحات الفيسبوك)

أرجو ألا نشْتط فى الخصومة حالَ حدوثها سواء بين الأشخاص أو بين الدول حتى لا يصدُق علينا صفة من صفات المنافق الذى إذا خاصَمَ فَجَرْ .. فقد صُدِمتُ من معانى ومفردات سيول التعليقات المُهينة والجارحة التى تخطت كلَّ الحدود على عديدٍ من صفحات الفيسبوك المُوجهة للمملكة العربية السعودية وللسودان ولدولة قطر دولاً وشعوباً وأفراداً وهم فى بداية الأمر ونهايته بعيداً عن مستنقعات السياسة أخوة فى الدين وفى اللغة .. وحتى إنْ لم يكونوا كذلك فهُم فى أهْوَنِ الأحوال أخوة فى الإنسانية وهو ما يفرض على كلِّ مَن يحمل إنتقاداً لهم مراعاة الحدود الدنيا فى التعبير عن آرائه ومشاعره تجاههم .. ليس فقط لأن هذا هو ما تفرِضْهُ المروءة وحُسْن الخلق بل وأيضاً وفى أقل الإعتبارات شأناً حفاظاً على مصالح الملايين من المصريين العاملين فى هذه الدول وفى أعظمِها أثراً تلافياً لنيران الكراهية المتبادَلَة التى تؤججُها هذه التعليقات والتى تترسب فى نفوس الشعوب لعقودٍ أو قرون بغير أنْ تتلاشى أو تزول .. ولنتذكر دَوْماً أنَّ معظم النار دائماً ما يكون من مُستصْغَر الشرر.

الإثنين ٢٩ مايو ٢٠١٧

(فهمى هويدى : صفقة القرن تبْرَم بالتقسيط غير المريح)

يستيقظ كاتبُ هذا المقال متأخراً كثيراً عن موعده ويتحدث عن صفقة القرن بعدَ إبرامِها بأربعين عاماً منذُ أَهْدَرَ الرئيس أنور السادات وخانَ تضحياتِ الجيش والشعب والوطن بأسْرِه بعد تفْريطِه فى ثمار نصر أكتوبر ١٩٧٣ وتنازُلِه المُخْزى عنها للولايات المتحدة الأمريكية وللعدو الصهيونى وتوقيعه المُنفَرِدْ على إتفاقية كامب ديفيد التى فرطت فى سيادة مصر على سيناء وسيادتها على إقتصادِها وحُريتها التى صارت منذ ذلك الحين وحتى يومِنا هذا مُرْتهِنةً بما يراه العدو الصهيونى متوافقاً مع مصالحه وما تقرره الولايات المتحدة الأمريكية من خططٍ وسياسات يَحْتذى بها ولا يجْرؤ على مخالفتها أو الخروج عن إطارها كلُّ من تعاقَبَ بعدَ الرئيس أنور السادات على حكم مصر حتى الآن حتى صارت على ما هى عليه من تخلف وإنحطاط وخراب شاهداً حياً على النجاح الباهِرْ لهذه السياسات .. ولا يضيفُ كاتب المقال جديداً عندما يكشف عَمَّا هو معلوم للكافة من أوْجُه التعاون الوثيق بين حكام الدول الخليجية والعربية وبين الولايات المتحدة الأمريكية سواء بطريقٍ مباشر أو من خلال وكيلتها فى المنطقة العربية التى تمثلها إسرائيل أو هى فى حقيقتها الولاية الأمريكية الواحدة والخمسون التى يعرف الجميع أسبابَ إقامتها ودوافعَ الغرب الصليبى لإنشائِها فى قلب الأمة الإسلامية .. وإنْ كان لا يحق له إنتقادُ هذا التعاون الوثيق مع أعداءِ دينهم وأعداءِ وحدتهم وأعداءِ إستقرارهم الذين يجاهرون هم أنفسُهُم بذلك ويكشفون عن خِطَطِهم علانيةً فى هذا الشأن بعد أنْ كانت مصرُ هى السباقة إليهم فى السَيْر على طريق الخِزْى والعار والهوان الذى لحقوا بها على درْبه حتى الآن .. وإذا كانت ظلالُ اليأس والخوف والتشاؤم التى تُغلف كلماتِ ومعانى هذا المقال تعكِس الواقع المُحْزِن والأليم للدول والشعوب الإسلامية التى صارت كغثاء السَيْل بسبب خيانات ملوكها ورؤسائها وتخاذُل وهَوان شأْن شعوبها فإنَّ الأملَ فى صحوةٍ أخيرة قبل الموت تثوبُ فيها هذه الدول إلى صوابِها وتؤوبُ بها إلى رُشْدِها يظل حياً بل ومتوهجاً فى عقول وقلوب كلٍّ من يعرف منابع ومصادر القوة الهائلة التى منحها لهم الله أو إبتلاهم بها إختباراً لهم والتى يستطيعون بالإعتصام بها أنْ يتبوأوا المكانة اللائقة بهم بين دول العالم .. لقد أنعم الله عليهم بالإيمان ولكنهم رَكنوا إلى شياطين الإنس يلتمِسون لديهم الأمن والأمان .. ومنحهم الله ثرواتٍ لا حَصْرَ لها ولكنهم أضاعوا القدْر الأعظمَ منها على كلٍّ ما لا فائدة لهم فيه وبددوه فى كلٍّ ما زينهُ لهم شياطينُ الإنس وشياطين الجان من معاصى ومساوىء ومنحوها لأعدائهم وحرموا منها بقية المسلمين وهم أحوجَ ما يكونوا إلى فُتاتِها الذى هو حقٌ الله لهم فيه قبلَ أن يكونَ منحةً منهم لهم .. وشرفهم الله بعزةِ نفسٍ يفيضُ بها عليهم دينُهم ولكنهم إرتضوا الذل والخِزْىَ والهَوان حتى صاروا رغم ثرائِهم حُثالاتٍ ونفاياتٌ بشرية تعيشُ عالةً على بقية الشعوب ووصماتِ عارٍ فى تاريخ البشرية والإنسانية يتبرأ من الإنتماء إليهم كلُّ مَنْ يراهُم ويعرفُهُم على حقيقتهم .. ولكنَّ الأملَ فى صحوةٍ أخيرة قبلَ التفكُك والضياع والموت لهذه الأمة البائسة يظلُّ دائماً حياً فى العقول والقلوب فلله فى خَلْقِهِ شئون وهو قادرُ على أنْ يُبدلَ من حالٍ إلى حالْ.

الأربعاء ٣١ مايو ٢٠١٧

(الدكتور ياسر الهضيبى : تيران وصنافير .. رؤية قانونية)

هذا الرأىُ الذى يُبديهُ ما يصِفُه كاتبُ المقال بأنه أستاذ القانون الدستورى المرموق رأىُ فاسد ومُغْرِض ومَعيبْ ولا يُعتد به ما كانَ له أنْ يَصْدُرَ عن رجلٍ يدعى إختصاصه بالقانون الدستورى لأنه ليس أميناً فى عَرْض أسانيدِه حيث أغفلَ عامِداً حَجَرَ الزاوية فى الموضوع الذى يتعرض له وهو باقى منطوق ومضمون المادة ١٥١ من الدستور فى فقرتيها الثانية والثالثة اللتين تنُصان على «يجب دعوة الناخبين للإستفتاء على معاهدات الصلح والتحالف وما يتعلق بحقوق السيادة ولا يتم التصديق عليها إلاّ بعد إعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة وفى جميع الأحوال لا يجوز إبرام أية معاهدة تخالِف أحكامَ الدستور أو يترتب عليها التنازل عن أى جزءٍ من إقليم الدولة» أىْ أنَّ مجرد التفكير فى عَقْدِ أية معاهدة يترتب عليها التنازل عن أى جُزءٍ من إقليم الدولة غيرُ جائز إبتداءاً بنص الدستور الذى يحاول أستاذ القانون الدستورى المرموق هذا التلاعُب به والإلتفاف على

نصوصِه الصريحة مثلما هو دَأْبُ كل مُنافِقْ لا يجد متنفساً لمطامعه وأهوائه إلا فى بلاط السلطان آمِلاً فى أنْ ينالَ ما يطمحُ إليه من مالٍ أو جاه دونما إلتفاتٍ إلى ضميرٍ أو إنتماءٍ إلى وطن يئنُ من وطأة ما يُلْحِقْهُ به أمثالُه من معاناةٍ وخرابٍ وتدْميرْ.

الأربعاء ٣١ مايو ٢٠١٧

(رئيس وزراء كندا يطالب البابا بالاعتذار عن الإساءة لطلاب من السكان الأصليين)

يُمثلُ رئيسُ الوزراء الكندي جاستن ترودو نموذجاً راقياً للحكمة وللإنسانية لو إتخذه بقية قادة العالم الأحْمَقْ الذى نحيا فيه قُدوةً لهم لكانت الحياة على أرضِنا هذه أقربَ ما تكون إلى الفردَوْس الأرضى المفقود الذى يحْلمُ به البشر فى صَحْوِهِم ومنامِهم .. فإنَّ جرائمُ التبشير والتنصير القسْرى وإغراءات إعتناق الديانة المسيحية بالإمتيازات المادية والحياتية للمسلمين وغير المسلمين وكذا جرائم الإستعمار والإحتلال بدوافع الطَمَع والجَشَع الشَرِهْ لإستلاب ثرواتِ الدول الإسلامية تشكلُ المنابعَ الرئيسية لجرائم الإرهاب التى يرتكبُها مجرمون منسوبون إلى الإسلام والتى تندَلِع بين الفينةِ والأخرى ضد الدول الغربية المسيحية ـ بل وضد إخوانهم أو مواطنيهم المسيحيين فى الدول الإسلامية ـ كردود أفعال خرجتْ عن إطارِها المشروع المُتمثل فى الجهاد الذى يُبيحُه الشرعُ والعقلُ والمنطق دفاعاً عن الدين والنفس والمال والعرض والعقل والنسْل إلى إطارْ إنتقام إجرامى مُرَوع أعْمَى يطالُ أرواحَ وأجسادَ ضحايا أبرياء لا ناقة لهم ولا جمل فى تحمُلْ تبعات خططٍ وسياسات يضعها مجرمون يتبوؤون مواقع القيادة والمسؤولية فى دول الغرب المسيحى ويقومون بتنفيذها فى الدول الإسلامية .. وإذا كانت دعوة تجديد الخطاب الدينى لا تلقَى أى إهتمامٍ من قِبَل المقصودين بها لأنها دعوة خبيثة مشبوهة تستهدف ضَرْبَ دعائم ثوابت إسلامية لا يستقيمُ إسلامُ المرء بغيرها لأن الخطاب الدينى المُوَجه مِنْ الله فى القرآن الكريم ومِنَ الرسول صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح ثابت لا يتغير ولا يتبدل إلى أنْ يَرِثَ اللهُ الأرضَ وما عليها فقد كانَ الأجْدر إطلاق دعوة لتصحيح تفسيراتٍ بشرية ناقصة وقاصِرَة وخاطئة لا حَصْرَ لها ضلت طريقها عمداً أو غفلةً لفهم المقاصد الحقة لهذا الخطاب .. وفى صَدَدْ مواجهَة هذا المشهد الصادِم المستمر لجرائم التنصير القسْرى والإستعمار الهَمَجى الذى يمارسهُ الغربُ الصليبى ضد الإسلام والمسلمين منذ قرون متخفياً وراءَ رداء المسيحية وردود الأفعال الإنتقامية الإجرامية التى يرُدُّ بها مسلمون أعماهُم الحقد والكراهية والرغبة فى الإنتقام عن رؤية وفهم ضوابط الجهاد المشروع لرد العُدوان وليس الظلم والبَغْى بعدما فاضَ بهم الكيلُ وأعْياهُم ضعفهُم عن المواجهَة لأسبابٍ يطولُ شرحُها وحصرُها فإنَّ محاولاتِ وقفْ هذا المسلسل المُرَوع والبدء فى تأسيس قاعدة مشتركة بين الإسلام والمسيحية وإطارٍ مشترك للعَيْش فى أمنٍ ومحبةٍ وسلام بين المسلمين والمسيحيين فى أىِّ مكانٍ فى العالم تصْبح واجباً وإلتزاماً على العقلاء مِنْ كلا الديانتين ـ وما أقلَّهُم وأندرُهُم الآن ـ ليسَ فقط بحُكم ما تفرضهُ عليهم واجباتُهم تجاهَ عقائدهم بل وبحكم إنتمائهم إلى البشرية والإنسانية التى يتشاركْ جميعُ الأحياء فى ميراثها الذى عَمروا به الأرضَ منذ خلقها الله لهم ولبقية خلقِه جميعاً .. وإذا كانت هناك من بدايةٍ حقيقية تستحق البدءُ والتوجُه بها إلى المسلمين الذين يرتكبون جرائم الإنتقام الأعمى ضد المسيحيين فهى الآية الكريمة التى تنص على أنه (لا تَزِرْ وازرةٌ وِزْرَ أخرى) فهذه الآية تقرر الأمْنَ وتضمن العدلَ لكل المسيحيين الذين يحْيون فى الدول الإسلامية أو فى أوطانهم فى الدول المسيحية أو فى أية دولة أخرى ماداموا مسالمين للمسلمين الذين يحيون معهم وهم المسيحيون الذين يمثلون الغالبية العظمى والساحقة من شعوب الدول المسيحية الذين عرفناهُم وتعاملنا معهم وخبرنا طبائعَهُم الودية والمُحبة للآخرين بل والمُدافِعَة عن المسلمين فى كثيرٍ لا يُحْصَى من الأحيان .. كما أنها تقصُر الإنتقام والجهاد فقط على حروبهم ضد القوات العسكرية غيرِ المسلمة المتواجدة على أراضى الدول الإسلامية أياً ما كانت أسباب أو مبررات أو دوافع هذا التواجُد وهذا الإحتلال .. كما أنه إذا كانت هناك من بدايةٍ تستحق البدءُ والتوجُه بها إلى القلة المُجْرِمَة من قادة ورؤساء دول الغرب المسيحية الذين يَصوغون سياساتِ الهيمنة والسيطرة على الشعوب الإسلامية ونهب ثرواتِها ومقدراتِها فهى تنبيههم إلى ما يعرفونه حق المعرفة ويدركونه تمام الإدراك ويتجاهلونه عَمْداً وهو أنه إذا كانت قوانين الطبيعة المادية تنصُ على أنَّ لكل فعلٍ رد فعل مساوى له فى المقدار ومُعاكِسْ له فى الإتجاه بل وقد لا يحدُث إذا تغيرت الظروف فإنَّ القوانين التى تحكُم سلوكَ وردودَ أفعالِ الطبيعة البشرية بما جُبلَتْ عليه من شرٍ وأذى تختلف كثيراً حيث أنَّ لكل فعلٍ رد فعلٍ سيحدث إنْ آجلاً أو عاجلاً مهما طالَ الزمان ولكنه كثيراً ما لا يكون مساوٍ له فى المقدار بل قد يفوقه هَوْلاً وقدْراً وغالباً ما لا يكون عكسَهُ فى الإتجاه بل ينحرف ويضلُ طريقَهُ ليحْصُدَ ويصيبَ أرواحَ وأجسادَ ضحايا أبرياء لا ذنبَ لهم فيما يلْحَق بهم من أذىً وآلام بسبب ما يقوم رؤساؤهم وقادتهُم بالتخطيط له وإعداده من سياساتٍ شيطانية إجرامية همجية لن تُثْمِرَ سِوى المزيدَ من الآلام والأحزان لكل من يكتوى بنيرانِها من المسلمين والمسيحيين على حدٍ سواء.

الأحد ٤ يونيو ٢٠١٧

(الحكومة تلجأ إلى «الدستورية» لحسم تناقض الأحكام القضائية حول «تيران وصنافير»)

لا أحدَ يستطيعُ التكهُن بما يدورُ فى عقل الرئيس السيسى وهو يتخفى وراءَ ستارٍ لا يُخْفِى شيئاً من دوافعِه أو نواياه المكشوفة لجميع المصريين ممن يؤيدونه أو يعارضونه وهو يدفَع السلطة التنفيذية رُغماً عن أنفِها إلى مواصلة مسلسل العبث والهزل والإهانة والإستهانة بسلطة القضاء غيرُ عابىءٍ بما ترتب ويترتب على هذا المَسْلكْ من تقويضٍ لدعامة العدل التى تتفكك وتتحلل بإنهيارِها مقوماتُ وأركانُ الدولة ويغدو زوالُها أمراً محتوماً وموقوتاً لا مَهْرَبَ منه أو فِكاكْ .. ورُغم المُبررات الواهِيَة التى يستند إليها طلبُ إحالة إتفاقية التنازل عن أو بيع جزيرتى تيران وصنافير إلى المحكمة الدستورية العليا لتحديد الجهة المَنوط بها الحكم الفاصِلْ فى هذا الشأن رغم سَبْق صدور حكمٍ نهائى باتْ من المحكمة الإدارية العليا ببطلان هذه الإتفاقية شكلاً وموضوعاً .. وحتى بإستبعاد قانون المحكمة الدستورية العليا نفسها الذى يقضى فى بعض مواده بعَدَمْ إختصاصِها بالنظر فى منازعات التنفيذ وإعتبار أنَّ حكمَ محكمة الأمور المستعجلة حكم موضوعى وليس حكماً لوقف تنفيذ قرار المحكمة الإدارية العليا .. فإنَّ المحكمة الدستورية العليا غير مُختصة بالنظر فى أية دعاوى تستند إلى مطالباتٍ فَصَلَ الدستور بموادٍ ونصوصٍ قاطعة فى مدى صحتها أو بُطلانها ويتوجب عليها رفضُ الدَعْوى إبتداءاً لعدَم جدية الأسباب .. فالدستور ينص بوضوحٍ تام على عدم جواز إبرام أية إتفاقيات تتضمن التنازل عن أى جزءٍ من أراضى الدولة بأى مبررات ولأى أسباب حتى أنه لا يمنح الشعبُ نفسه هذا الحق لأنَّ أراضى الدولة مملوكة لجميعِ أجيال الشعب وبذا لا يحق لأى جيلٍ حاضر التصرف فيما يمتلكه ملكيةً عامة مع جميع الأجيال المقبلة .. فماذا يمكن للمحكة الدستورية العليا أن تنظره أو تفصل فيه فى هذه الدعوى التى تتناقض مع نصوص الدستور تناقضاً صريحاً واضحاً بغير لبسٍ أو غموض ؟! إنَّ إصرار الرئيس السيسى ومن

يؤيدونه على التنازل عن جزءٍ حيوى من أرض الوطن تمثل ركيزةً مفصلية من ركائز الأمْن القومى ضد أطماع العدو الصهيونى الذى يعرفُ جميعُ المصريون أنه مَنْ ستؤول إليه السيادةُ الحقيقية عليها إذا ما تم تسليمُها إلى الخونة مِنْ حلفائِه الذين يطالبون بها جريمة خيانة عظمى وجريمة دستورية حتى إذا كان المخْرَج القانونى الوحيد الذى قد يطرأ على عقول خونة الوطن ولصوصِه هو تغيير نصوص الدستور ليسمحَ بمثل هذه الجريمة بأية حججٍ أخرى وهو ما لن يسمحُ به المصريون الأمناء على مصالح وطنهم والمُحبون له .. وإنْ كان ثمة فائدة كُبرَى وعُظْمَى قد تمخضت عنها وقائعُ وتوابعُ هذه المحنة الوطنية فهى ما إبتدأهُ وما رسخهُ وما هَوَى به مِعْوَلْ حكمُ القضاء هدماً وتدميراً على مفهوم حقوق وأعمال السيادة التى يمنحُها كلُّ رئيسٍ تعاقبَ على حكم هذا الوطن المنكوب لنفسِه والتى يستبيحُ بها التصرفَ مثلما يشاء ومثلما تُزينهُ لهُ أهواؤه فى ثروات ومقدرات الوطن ومصيرِه .. وهو واجب شرعى ووطنى تحمله على كاهِلِها سلطةُ القضاء يرجو كلُّ مصرى مُحب لهذا الوطن ويتمنى أنْ تستمرَ حتى يصيرَ الحالُ كما يجرى عليه الأمرُ فى الدول المتقدمة التى يحكمُها العدلُ والقانون لأنها تدرك أنهما السبيل الوحيد للتقدم والإستقرار والإزدهار.

الثلاثاء ٦ يونيو ٢٠١٧

(دعوى تطالب الرئيس السيسى بحل البرلمان بسبب قضية تيران وصنافير)

رغمَ أنَّ هذه الدعوى القضائية تعكس رغبةَ الغالبية العُظمى من المصريين فى التخلص من مجلس النواب الحالى .. ليس فقط لإصراره على المُضِى قُدُماً مع سبق الإصرار صَوْبَ إرتكاب جريمة إهدار حكم المحكمة الإدارية العليا وهى المحكمة الأعلى فى مراتب القضاء الإدارى المُختصة بالفصل فى صحة أو خطأ أىِّ قرار إدارى يصدر من أىِّ موظف عام بالدولة سواء أكان موظفاً مؤقتاً كرئيس الدولة أو موظفاً دائماً بها .. وإنما أيضاً لإرتكابه جرائم دستورية أخرى عديدة يتصدرُها تخاذله وتقاعُسه وتجاهله القيام بمهامه وواجباته المنوط بها فى مراقبة أعْمال رئيس الدولة التى لا يحكمها عقل أو منطق أو فكر أو تفسير وأعمال السلطة التنفيذية الماضيةً فى إتخاذ قراراتٍ خاطئة وفاشلة فى جميع ما تتولاه من مسؤوليات مُقابل ما يُغْدَقْ عليه دونَ وجهِ حقٍ من أموالٍ حرام وإمتيازات ليست من حقه ليحصلَ عليها وليست من أموال رئيس الدولة أو السلطة التنفيذية ليُبددوها مثلما يريدون وهم المُؤتمَنون عليها .. رغم كلِّ هذا فإنَّ هذه الدعوى مصيرُها عدَمْ القبول لأن الدستور الفاسد الذى يتحكم فى مَجْرَيات الأمور فى الوطن لا يسمَحْ بنظر أو قبول دعوى كهذه ويُقْصِرْ الحق فى حَل مجلس النواب على رئيس الدولة فقط وفى حالتين محددتين لا ثالث لهما ليسَ من بينهما التدخُل فى أعمال السلطة القضائية أو إهدار حُجية أحكامِها أيا ما كانت درجتها .. وهو الأمر الذى يَسْتحيلُ حدوثه أو تصوُر حدوثه فى الدول التى تعرف قَدْرَ وتحفظ مكانة السلطة القضائية بين دعائم وأركان الدولة حتى فى أشد الظروف وأحْلكها مثلما تعبر عنها وقائع الحدثِ النادر الذى حَدَثَ فى إنجلترا أثناء الحرب العالمية الثانية ـ بغَض النظَرْ عن تاريخِها الأسود البغيض المُثقَلْ بجرائم العُنصرية والهَمَجية والإسْتِعْمار ـ والذى يتلخص فى أنَّ مديرة مدرسة بريطانية أقامَت دعوي أمامَ القضاء البريطاني تطالب بنقل مطار حربي موقعه قريب من المدرسة الي مكان آخر لأنه قد يجعل من المدرسة هدفا مُحتملاً لضربه بالقنابل إذا ما أغارت الطائرات الألمانية عليه مما قد يتسبب فى إلْحاق خسائر بشرية بين طلبة المدرسة وبعدَ أنْ قضَتْ المحكمة البريطانية بنقل المطار الحربي إلي جهةٍ أخري بعيدة ثارت ثائرةُ العسكريين البريطانيين وحاولوا إلغاءَ هذا الحكم بحجة أنه قد يضُر ضَرَراً بالِغاً بالموقف العسكرى للبلاد إبان الحرب ولكنَّ رئيس مجلس الوزراء ونستون تشرشل رفضَ هذا الطلب بمقولةٍ شهيرة وخالدة فى الوقت ذاتِه هى أنه (مِنَ الأفضل لبريطانيا أنْ تخسرَ حرباً عَنْ أنْ توقِفْ تنفيذ حكم قضائى) .. وهى مقولة رجُل دولة يعرف واجباته ويفهم مسؤولياته ويَعى قَدْرَ ومكانة السلطة القضائية وأهميتها القُصْوَى فى الحفاظ على دعائم وأركان الدولة التى يحكمها التى تستطيع أنْ تكْسب حرباً إذا خسرَت واحدة ولكنها لا تستطيع أنْ تحفظ إستقرارَها وإستمرارَها وهيبتَها ومكانتَها إذا أهْدَرَت حُكماً واحداً للقضاءِ فيها .. وهى مقولة واضحة فى معناها وساطِعَة فى مغزاها تقرر أنَّ العدلَ أساسُ المُلْك .. وهى الحِكْمَة التى يعرفُها ويفهَمُها ويُدرك آثرَها كلُّ مَنْ له عقل أو فهْم أو تمْييز .. ورُغْمَ ذلك لم يتعلمُها أحدُُ ممَّنْ إبْتُلِيَ بهِم هذا الشعبُ البائس وهذا الوطنُ المنكوب مِمَّنْ تعاقبوا على حُكم مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى الآن ولم يحاول أحدُُ منهم أنْ يفهمَ من معناها أو أنْ يُدْرِكَ من مَغْزاها أو أنْ يتخيلَ من عواقِبِ آثارِها شيئاً.

الجمعة ٩ يونيو ٢٠١٧

(مصر والسعودية والإمارات والبحرين تنشر قائمة للأفراد وللكيانات الإرهابية فى قطر)

ألا يخْجَل الناشرون لهذه القائمة مِنْ أنفسِهِم وهل يُصدقون أنفسَهم أو يظنون أنَّ أحداً سوف يُصدقهم عندما ينشرون قائمةً للكيانات الإرهابية فى العالم تخلو من أمريكا وإنجلترا وروسيا وإيران وإسرائيل ؟!.

الإثنين ١٢ يونيو ٢٠١٧

(على هامش نكبة جزيرتى تيران وصنافير)

مادامَ المؤمنونَ أخوة .. فهل يوجَدْ أىُّ مانع دينى أو أخلاقى أو سياسى أو إقتصادى أو عسكرى يحولُ دونَ إتفاق مصر والسعودية على إستمرار الوضع الحالى لجزيرتى تيران وصنافير ونبْذ أىَّ خلافات بشأنِها والتفكير فى كيفية التعاون المشترك للإستفادة منهما لوَأْد الفتنة وحفاظاً على علاقات الدين واللغة والقرابة والمحبة بين الشعبين مثلما هو عليه الحال ومثلما كانَ وسيظل على الدوام ؟!.

الأربعاء ١٤ يونيو ٢٠١٧

الفرق بين رجل الدولة ورجل الـ ......

(حوار تخيُلى بإفتراض سلامة النيات فى مشكلة جزيرتى تيران وصنافير)

الملك سلمان : سيادة الرئيس السيسى .. نحن نطالب بما لدينا من وثائق تثبت حقنا بإستعادة جزيرتى تيران وصنافير .. وهذه الوثائق هى : الخ الخ الخ الخ

الرئيس السيسى : جلالة الملك .. نحن أيضا لدينا وثائق تثبت مصرية جزيرتى تيران وصنافير .. وهذه الوثائق هى : الخ الخ الخ الخ

الملك سلمان : إذن كيف نصل إلى حل لهذا الخلاف ياسيادة الرئيس ؟

الرئيس السيسى : ولماذا نجعله خلافاً ؟ ألا يمكن جعله مجالاً للتعاون المشترك بيننا ؟ ثم أريد سؤالكم عما تنوون عمله بإفتراض عودة الجزيرتين إليكم

الملك سلمان : لم نخطط لهذا بعد ولكننا نريد إستعادة الجزر أولاً

الرئيس السيسى : كما تعرفون فإن هذه الجزر أرض مصرية يمتلكها الشعب المصرى بحكم الواقع وبحكم التاريخ المُوغِلْ فى القِدَمْ لا يستطيع أحد مهما كان إتخاذ قرار بالتنازل عنها طبقاً لنصوص الدستور المصرى الذى لا يجرؤ أى مسؤول مصرى على مخالفته

الملك سلمان : إذن مرة ثانية كيف نحل هذا الخلاف بيننا ؟

الرئيس السيسى : جلالة الملك .. أنت تعرف الأهمية الحيوية لهذه الجزر للأمن القومى المصرى وبالتالى الأمن القومى العربى والسعودى على وجه التحديد

الملك سلمان : لم أفهم مقصدك تماماً ياسيادة الرئيس

الرئيس السيسى : لقد إجتمعت بالقادة العسكريين المصريين والخبراء فى مجال الأمن الإقتصادى القومى والإقليمى والدولى وجميعُهُم أجمعوا على الأهمية الإستراتيجية والتكتيكية العُظمى لهذه الجزر بالنسبة لمصر

الملك سلمان : هل تقصد تحكُمكم فى المرور عبرَ مضيق تيران ياسيادة الرئيس ؟

الرئيس السيسى : نعم يا جلالة الملك

الملك سلمان : ولكن هذا الأمر لن يكون له أية أهمية إلا فى حالة قيام حرب بينكم وبين إسرائيل .. فهل هناك أى إحتمال لحدوث هذا الأمر فى المستقبل ؟

الرئيس السيسى : أنت تعلم خِطَط إسرائيل الرامِيَة لشق قناة من البحر الأبيض المتوسط إلى مدينة إيلات تكون بديلاً عن قناة السويس وتعلم أنكم إذا تسلمتم الجزر فسوف يصبح مضيق تيران ممراً دولياً وليس مصريا كما هو عليه الحال الآن وبذا لن يمكننا حتى تحصيل أى إيرادات مالية كرسوم مرور للسفن القادمة من إسرائيل والعابرة له وسوف تكون الخسارة بسبب ذلك إضافة إلى خسائر قناة السويس خسارة مُضاعَفة.

الملك سلمان : لقد سبقَ عرضُ كل هذه المحاذير على خبرائنا الأمنيين والإقتصاديين

الرئيس السيسى : خيراً جلالة الملك .. بماذا أفادك الخبراء الأمنيون والإقتصاديون فى المملكة الشقيقة ؟

الملك سلمان : هم قالوا أولاً أن الرئيس السادات رحمه الله أعلن أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ هى آخر الحروب مع إسرائيل ولذا فالتخوف من تدويل مضيق تيران وفقدان ميزة عسكرية حيوية تتمتع بها مصر على إسرائيل بإمتلاكها وسيطرتها على الجزيرتين غير وارد

الرئيس السيسى : ولكنك تعرف ياجلالة الملك أن السادات فقط هو من أعلن ذلك بينما لم يُعْلِنْ أى رئيس وزراء أو مسؤول أو قائد إسرائيلى حتى الآن أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ هى آخر الحروب مع مصر .. كما أنك قد تعرف أيضاً أن تحقيق حلم وعقيدة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات مرسوم فى خريطة مازالت حتى يومنا هذا مُعلقة فى صدارة قاعة الكنيسيت الإسرائيلى

الملك سلمان : إذن تطلبون تعهداً رسمياً من إسرائيل بإعلان أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ هى آخر حروبهم مع مصر وتعهداً آخر بنزع خريطة أرض إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات من قاعة الكنيسيت وإعلانهم تخليهم عن هذه العقيدة التى يؤمنون بها ويعملون من أجلها بلا كلل أو ملل منذ مئات السنين

الرئيس السيسى : ولكن ماذا عن الخسائر الإقتصادية الفادحة التى ستحيق بمصر إذا شرعت إسرائيل فى مشروع شق قناة من البحر الأبيض إلى مدينة إيلات يسمونها قناة بن جوريون منذ الآن ؟

الملك سلمان : إذن تطلبون من إسرائيل إعادة قرية أم الرشراش المصرية التى يسمونها الآن إيلات والتى إستولوا عليها وقاموا بإحتلالها منذ عام ١٩٤٩ وإذا رفضوا أطلبوا أن يفصِلْ التحكيم الدولى فى هذا الحق وعندما تعود إلى مصر لن يمكن لإسرائيل شق قناة بن جوريون كما يخططون

الرئيس السيسى : ولكنك تعرف ياجلالة الملك أن هذه المطالب غير واقعية فى ظل الظروف المصرية والدولية الحالية

الملك سلمان : أفاد خبراؤنا الإستراتيجيون أن إعادتكم جزيرتى تيران وصنافير إلينا سوف يكون سابقة يمكنكم الضغط بها على إسرائيل لإعادة مدينة إيلات إليكم

الرئيس السيسى : لقد أُسْقِطَ فى يدى ولذا لم يتبق أمامكم سوى طلب التحكيم الدولى ولن نعترض على ذلك .. وإذا حكم بملكيتكم للجزيرتين فسوف تستعيدونها ولن يكون بوسع أى مصرى الإعتراض على ذلك لأننا إستعَدْنا طابا بواسطة التحكيم الدولى وإذا حكم بملكيتنا لهما فلن يكون بوسع أى سعودى أيضاً الإعتراض عليه وسوف ينطوى ملف هذا الخلاف بيننا بغير رجعة.

الأربعاء ١٤ يونيو ٢٠١٧

(رسمياً .. مجلس النواب يوافق على إتفاقية تيران وصنافير)

يومٌ عارٍ حزين فى تاريخ الوطن .. ليسَ بسبب التنازل عن جُزءٍ من أرضِهِ فليس أهْوَن من إسْتعادتِها مرةً أخرى مهما كانت التضحيات .. ولكن لأن مصر حكَمَها فى فترةٍ غبراءَ من الزمن رئيسُ خائنُ فرط فى أرضِها وعرضِها وشرَفها أمامَ أعْيُن كلِّ مَنْ إإتمَنهم الشعبُ على حماية هذه الأرض والحفاظ على هذا العِرْض وصَوْن هذا الشرَف دونَ أنْ يَحْرَكوا ساكِنا.

السبت ١٧ يونيو ٢٠١٧

الفرق بين الدولة و اللادولة

(على هامش نكبة جزيرتى تيران وصنافير)

فلان : الحمد لله والشكر لله .. مجلس النواب وافقَ بالأمس على إتفاقية تيران وصنافير لذا فهذا يومُ فرح وعيد لمصر وللمصريين جميعاً

علان : وماذا سيعودُ عليك من فوائد من جراءِ هذه الموافقة يا فلان ؟

فلان : ماهذا السؤال المُشكِكْ فى النوايا يا علان ؟ هذا موقف أخلاقى فى المقام الأول يثبت للعالم أجمع أنَّ مصر دولة شريفة عفيفة لا تقبل الإستيلاء على أراضى غيرها من الدول وأنها رغم بَسْطِ سيادتها وإدارتها وتحكُمها الكامل والشامل على الجزيرتين منذ نشأتها منذ آلاف السنين لم تتردد لحظة فى إعادتهما عندما طلبت السعودية التنازل عنهما لها

علان : هذا أمر عظيم بلا شك ولكن ألا يزال الكيان الصهيونى الغاصب يحتل مدينة إيلات إلى الآن ؟

فلان : ماذا تقصد يا علان ؟

علان : ألا تعرف أنَّ مدينة إيلات أرض مصرية كانت تسمى قرية أم الرشراش إحتلها الكيان الصهيونى الغاصب منذ عام ١٩٤٩ ؟

فلان : هذه نقرة وتلك نقرة أخرى .. فلا وجهَ للمقارنة بين موقفنا مع السعودية وموقفنا تجاه دولة إسرائيل

علان : كيف ذلك ؟ وما هو الفرق بين الموقفين ؟ ولماذا لا نطلب من الكيان الصهيونى الغاصب إعادتها إلينا مثلما نعيد تيران وصنافير إلى السعودية ؟

فلان : لأن رفع الروح المعنوية للشعب وإحساسه بالموقف الأخلاقى العظيم لبلده لا يُعادله أمر آخر .. يكفى أنَّ الناس فى جميع دول العالم سوف يتحاكون عن هذا الموقف بالإحترام والإجلال المناسب له لقرونٍ قادمة ولربما حتى تقومُ القيامة !!

علان : ولكن ماذا ستكسب مصر من حديث الناس عنها ؟ وماذا ستكسب أنت شخصياً بسبب هذا الإجْلال والإحترام والتقدير ؟

فلان : كم أنت ساذج قصير النظر يا علان !! يكفى أنهم سوف يتوافدون على مصر زرافاتٍ وأفواجا لمعرفة نظام هذا البلد العادل الشاذ فى منهجه وطبيعة هذا الشعب الغريب فى كرَمِه والعظيم فى أريحِيته وفى هذا إنعاش ونهوض بالسياحة ومصدر دخل قومى هائل للبلد سيستفيد منه الجميع وعلينا الإستعداد له من الآن بإستيراد ما يكفى من الموز والفول السودانى إستعداداً لهذه المناسبة القومية العظيمة

علان : وما علاقة الموز والفول السودانى بمناسبةٍ كهذه يا فلان ؟

فلان : مرةً ثانيةً يتبين لى قِصَر نظرك ومحدودية توقعاتك يا علان وإلا فأخبرنى بماذا ستُعبر أفواجُ الزائرين والسائحين القادمين عن إنبهارهم وتقديرهم لوطننا العظيم ولشعبنا العادل هذا سوى بإلقاء الموز إليه ونثر الفول السودانى عليه فى كلِّ بقعةٍ من بقاع بلدنا الشريف العفيف هذا ؟!

علان : ولماذا لا يحْذو الكيان الصهيونى الغاصب حَذْوَ مصر فى هذا الصدد ويعيد أرضنا المحتلة إلينا ويستفيد من إعجاب وتقدير وإحترام الناس له فى أرجاء المعمورة مثلما نتوقع ؟

فلان : كما قلت لك هذه نقرة وتلك نقرة أخرى فإيلات الآن مدينة عسكرية حيوية لها تسيطر دولة إسرائيل وتحمى بها مصالحها فى البحر الأحمر وإفريقيا .. ألا تعرف أنَّ الأسطول الجنوبى لدولة إسرائيل يرابط فى مياهها فى إيلات ؟!

علان : وماذا فى ذلك ؟ وماذا يمنع من مطالبتنا بها حتى لحفظ ماء الوجه والعزة والكرامة أمام أنفسِنا وأمام شعبنا وأمام الأجيال القادمة من ذرياتنا بدلاً من لعناتهم وإحتقارهم لنا على هذا التخاذل فى إسترداد حقوقنا ؟

فلان : أنت مُوقن مِنْ أنَّ إسرائيل لن تقبل بالتحكيم الدولى حول أم الرشراش لأنها مدينة هامة وحيوية لها .. فلماذا تريد إحراجَ الوطن وتعكير صفو سعادته فى هذه اللحظات الأخلاقية الخالدة فى تاريخه بهذا السؤال المليء بالتشكيك والإحراج ؟ وهل معنى أنْ أعطى الآخرين حقوقهم أنْ أطالب أنا أيضاً بحقوقى لدى الآخرين ؟!

علان : ألم ينصحك من نصحك بإعادة الحق لأصحابه أيضاً بضرورة إستعادة حقوقك لدى الآخرين ؟

فلان : أنت تتجاهل عامِداً زهوَ اللحظة ووَهْجِها وهذا هو أهم ما فى الأمر كله .. أليس فى موقفنا هذا نصراً معنوياً هائلاً لا يُعادله أى نصرٍ آخر على دولة إسرائيل عندما ترى أننا دولة عادلة بينما هى دولة مازالت دون ذلك فى العدل والإنصاف ؟! ألا يكفى هذا النصرُ ويُغنى عن محاولة إحراز أى نصر آخر عليها فى هذا المجال أو حتى فى أى مجالٍ آخر ؟

علان : ألا تعرف أنَّ جزيرة تيران هى المتحكمة فى كل ما يقوم به أسطول الكيان الصهيونى الغاصب فى البحر الأحمر ويمكن من خلالها تحييد وإبطال قوته عندما تقوم الحربُ القادمة بيننا وبينه ؟ بلْ وخنق الشريان الثانى الذى يعتمد عليه فى الحياة إقتصادياً ؟

فلان : ما هذا يا علان ؟ هل هذه أفكار إستراتيجية أو سياسية أو وطنية أو عسكرية أو حتى أفكار من أى شيء ؟ هل هناك من يفكر أو يتخيل إمكان قيام حرب أخرى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ؟ ألم يتعهد الرئيس السادات بأنْ تكون تلك الحرب آخر الحروب فى الشرق الأوسط ؟

علان : نعم هو تعهد بذلك ولكنهم لم يفعلوا ذلك حتى الآن ومازالوا يصرون على بَسْط حدود دولتهم لتمتد من نهر النيل إلى نهر الفرات حتى إنْ فنَوْا جميعاً دون تحقيق هدفهم هذا

فلان : هذه أحلام كأحلام العصافير تحلم بها جميع الشعوب ولا تثريب عليها فى ذلك إذا كانت العصافير قادرة على الحلم .. ألا نحلم نحن أيضاً كشعبٍ واحِد بأحلام تفوقُ أحلامَ العصافير فى مستقبل لا يُضاهيه فى الإزدهار مستقبل أى دولةٍ أخرى فى العالم ؟

علان : نعم ولكن ألا تعلم أنَّ الكيان الصهيونى الغاصب ينوى إقامة مشاريع مختلفة تكون بديلاً عن قناة السويس تحقق له دخلاً إقتصادياً هائلاً إضافةً إلى أمرٍ آخر يفوق هذا الهدف فى الأهمية والحيوية

فلان : وما هو هذا الهدف الخافى عن أعين الجميع يا علان ؟

علان : هو ترسيخ أهمية هذا الكيان الصهيونى الغاصب فى الحفاظ على خطوط الملاحة البحرية وبالتالى ضمان حماية جميع دول العالم وتأييدها له وتكاتفها معه ضدنا حال نشوب أى نزاع بيننا وبينه ليس بالحرب فقط بل وحتى إذا طالبنا سلمياً وعلى إستحياء بإسترداد قرية أم الرشراش بعدَ أنْ تصبح محور هذه الخطوط الملاحية الإستراتيجية وهو ما لن تسمح به هذه الدول أو حتى تتعاطف معه مادام يؤثر على مصالحها التجارية والإقتصادية وبهذا فإننا نسلب من أجيالنا القادمة حقها الوطنى ونجردها من قدرتها ونصادر على حقها فى إسترداد أرضها وهو ما سيفعلونه تأكيداً عندما سوف يحكمون أنفسهم بأنفسهم .. أفلا يكفى تفريطنا فى أرضنا لنضيف إليه تضييع حقوقهم بأفعالنا ؟

فلان : تلك خفايا السياسة والإستراتيجية والتخطيط التى ينشغل بها قادة الدول والتى تشغل عقلك وفكرك على الدوام بغير داعى والتى لا علاقةَ لنا بها من قريب أو من بعيد .. ولذا فدعنا نحتفل ونفخر سوياً بموقفنا الأخلاقى العظيم الذى يجعل منا دولة متفردة ومتميزة لا مثيلَ لها بين الدول فيما فعلناه بأرضنا فى قضية تيران وصنافير .. ولنركز جهودنا الوطنية فى مجال السياحة العالمية والشؤون المعنوية .. فالحمد لله والشكر لله.

الأحد ١٨ يونيو ٢٠١٧

الفرق بين السياسة والعناد

(على هامش نكبة جزيرتى تيران وصنافير)

الرئيس السيسى : جلالة الملك سلمان .. لعلك على دراية بالآثار الكارثية التى تسببت فيها الإتفاقية الخاصة بجزيرتى تيران وصنافير ؟!

الملك سلمان : نعم ياسيادة الرئيس ونحن نأسف لأن هذه الإتفاقية أحدثت كلَّ هذه الآثار السلبية بغير قصد أو تدبير

الرئيس السيسى : أنا ايضاً لم أكن أتخيل أنَّ قرارى هذا يمكن أنْ يُسبب كلَّ هذه الأضرار الوطنية ويتسبب فى حدوث مثل هذا الإنقسام وهذه الفرقة بين المصريين !!

الملك سلمان : وماذا يمكننا عمله لإصلاح هذه الآثار السيئة ياسيادة الرئيس ؟

الرئيس السيسى : سوف أعرض على جلالتكم إقتراحات الخبراء الأمنيين والإقتصاديين والإستراتيجيين الذين قمتُ بإستشارتهم وأترك لكم إختيارَ ما تفضلونه منها

الملك سلمان : تفضل ياسيادة الرئيس .. كُلى آذان صاغية وتأكد أننا لا يمكن أنْ نتسبب فى أىِّ ضرر للشقيقة مصر وللشعب المصرى الشقيق

الرئيس السيسى : نحن متأكدون من مشاعركم الطيبة هذه ياجلالة الملك ولذا أعرضُ عليكم هذه الإقتراحات قبل عرضها على الشعب المصرى

الملك سلمان : تفضل ياسيادة الرئيس

الرئيس السيسى : الإقتراح الأول أنْ أعْلِنْ بحكم الدستور إحترامى لحكم القضاء النهائى بمصرية الجزيرتين وأُعلِن إغلاق باب النقاش فى هذا الأمر والإقتراح الثانى أنْ أعلن إتفاقَ مصر والسعودية من منطلق العلاقات الوثيقة بين الشعبين على تأجيل النظر فى هذا الأمر تلافياً لأية آثار ضارة على الأمن القومى المصرى والسعودى والعربى فى هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الأمة العربية قد يتسبب فيها المُضِى فى وَضْع هذه الإتفاقية موضع التنفيذ والإقتراح الثالث أنْ أعلن موافقة مصر على إحالة القضية للتحكيم الدولى إذا رغبت المملكة فى ذلك .. وفى جميعِ الأحوال سوف أعلن ترحيبَ الشعب المصرى بإقامة أية مشاريع مشتركة مع أشقائه السعوديين على الجزيرتين تعود بالنفع على الدولتين

الملك سلمان : ولكن أىَّ الإقتراحات تفضل أنْ نأخذ بها ياسيادة الرئيس ؟

الرئيس السيسى : الخبراء الذين قمت بإستشارتهم يُجْمِعون ويتمنون أنْ توافقَ المملكة الشقيقة على الإقتراح الثانى بتأجيل النظر فى هذه الإتفاقية وبإعلان برنامج للتنمية والتعاون المشترك بين مصر والسعودية على الجزيرتين وعلى غيرها من المناطق فى مصر والتى تتصدر المملكة قائمةَ الدول التى تقوم بالإستثمار والتنمية فيها

الملك سلمان : أنا أيضاً أوافق على هذا السبيل لحل هذه الأزمة الطارئة بين بلدينا لمصلحة مصر والشعب المصرى والسعودى أيضاً

الرئيس السيسى : شكراً ياجلالة الملك على إستجابتكم وعلى مشاعركم الطيبة تجاه مصر وتجاه الشعب المصرى والله الموفق.

الإثنين ١٩ يونيو ٢٠١٧

الفرق بين الشورى والإستبداد

(على هامش نكبة جزيرتى تيران وصنافير)

الرئيس السيسى لأعضاء مجلس الدفاع الوطنى وقادة القوات المسلحة المصرية : تلقيتُ بالأمس رسالة من جلالة الملك سلمان ملك المملكة العربية السعودية يطلب فيها النظر والتقرير فى طلب المملكة بإعلان مصر لتنازلها عن جزيرتى تيران وصنافير وإعادتها إلى المملكة لأنها تعتبرهما حقاً لها ولقد طلبتُ الإجتماعَ بكم اليوم لنقرر ماذا يمكننا أنْ نفعل فى هذا الصدد

عضو من الحاضرين : ولكن لماذا هذا الطلب مِنْ المملكة الآن وفى هذا الوقت تحديداً ؟

الرئيس السيسى : جلالة الملك يقول إنها ضمن خطوات عديدة تقوم بها المملكة منذ فترة طويلة لتعيين حدودِها مع جميع الدول المجاورة لها

عضو من الحاضرين : ولكن ياسيادة الرئيس هاتين الجزيرتين وعلى وجه التأكيد جزيرة تيران مصريتين بحكم الجغرافيا الطبيعية لكونهما أقرب إلى حدود مصر منها إلى المملكة العربية السعودية وبحكم التاريخ حيث أنهما مصريتان منذ تاريخ موغِلْ فى القدَم وبحكم السيادة والسيطرة المصرية عليهما منذ نعومة أظفارنا وأظفار أجداد أجدادنا

عضو آخر من الحاضرين : لم يسمع أحدٌ منا ياسيادة الرئيس بأى إرتباط من أى نوع بين المملكة وبين الجزيرتين من قبلُ

عضو آخر من الحاضرين : كما أن المناهج الدراسية والتعليمية السعودية نفسَها تُقر بمصرية الجزيرتين

الرئيس السيسى : جلالة الملك سلمان أرفق بطلبه قائمةً بمستنداتٍ كثيرة يقول إنها تحوى أدلة ملكية السعودية للجزيرتين

عضو من الحاضرين : ونحن لدينا أيضاً ياسيادة الرئيس فى مصر قائمة أطول بمستندات وأدلة تثبت مصرية الجزيرتين

الرئيس السيسى : أريدُ أن أستمع منكم إلى إقتراحات لحل هذه المشكلة بيننا وبين المملكة الشقيقة لإتخاذ قرار نهائى فيها

عضو من الحاضرين : أقترح ياسيادة الرئيس دعوة خبراء القانون والإقتصاد والسياسة والجغرافيا والإنضمام إلينا فى إجتماع ثانى لنتشاور فى كيفية الوصول إلى أفضل وأصح قرار يمكن إتخاذه فى هذه القضية الحيوية التى تمس نواحى عديدة للوطن وللشعب

الرئيس السيسى : أوافق على هذا الرأى السديد وأريدُ من كلٍّ منكم دراسة جوانب القضية بجميع أبعادها كلٌّ فيما يخصه كما سأطلب من الخبراء الذين سوف يحضرون معنا نفسَ الطلب وسوف نجتمع ثانيةً بعد أسبوعٍ من الآن لإكمال التشاور فى هذا الأمر.

الإجتماع الثانى بعد أسبوع من الإجتماع السابق

الرئيس السيسى : أرحب بالجميع وأرجو أنْ يتفضل كلُّ صاحب إقتراح بعرضه علينا

عضو من خبراء الجغرافيا الطبيعية : سيادة الرئيس .. بالنظر إلى حقائق الجغرافيا الطبيعية للجزيرتين أقترح إعادة جزيرة صنافير إلي المملكة العربية السعودية لأنها أقرب إليها منا وبقاء جزيرة تيران جزءاً من مصر لأنها أقرب إلينا من السعودية

الرئيس السيسى : هذا حل وسط ولكن المملكة قد لا ترضى به

عضو من خبراء الإقتصاد : سيادة الرئيس : أنا لا أوافق على التنازل عن الجزيرتين لأننى أتوقع إلحاق خسائر جسيمة بمصر إذا فعلنا ذلك وأصبح مضيق تيران مضيقاً دوليا لا سيطرة لنا عليه فى ضوء ما يُثار من تخطيط إسرائيل لشق قناة وربما قناتين فى إتجاهين متعاكِسَيْن أو إنشاء خط سكك حديدية بين مدينة إيلات ونقطة مقابلة لها على ساحل البحر الأبيض المتوسط وهو مشروع سيُسبب خسائر مالية ضخمة لنا وقد يجعل من قناة السويس ممراً مائياً ضامِراً من الماضى الغابر فى ضوء ما ستقدمه إسرائيل من إغراءات لترويج قناتها الجديدة وجعلها الممر الأفضل والأسرع والأمثل والأأمَنْ لمرور السفن فيها بدلاً من المرور فى قناة السويس

عضو من مجلس الدفاع الوطنى : هناك أيضاً المخاطر الأمنية التى تعرفها ياسيادة الرئيس إذا تخلينا عن الجُزُر والتى قد تتجاوز جميع التوقعات التى نفكر فيها

الرئيس السيسى : مثل ماذا على سبيل المثال .. لا أريد كلاماً مُرْسلاً بدون أدلة ؟!

عضو مجلس الدفاع الوطنى : مثل إحتمال أنْ تقومَ إسرائيل بإحتلال الجزر عسكرياً بمجرد تسليمهما إلى السعودية .. وهو أمرٌ قائم ومحتمل إنْ لم يكُن مؤكداً فى ضوء ما نعرفه جميعاً وما خبرناهُ معها من غدرٍ وعدم إعتداد بأية مواثيق دولية وعدم إحترام أية إتفاقات ترى أنها تقف أمامَ تحقيق أهدافها

الرئيس السيسى : ولكنها ملتزمة بإتفاقية كامب ديفيد منذ توقيعها عليها منذ عام ١٩٧٩ كما أنها أعادت طابا إلينا إمتثالاً لقرار التحكيم الدولى بيننا بشأنها !!

عضو من الخبراء السياسيين : هذا صحيح ياسيادة الرئيس ولكنها تلتزم بهذه الإتفاقية لأنها تحقق مصلحتها فى ضمان سلام هادىء مع مصر حتى تتفرغ لتحقيق هدفها الأول بضم وإبتلاع كلٍّ ماتستطيع سلْبَه من الأراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية .. وكلنا نعرف حَجْمَ الأراضى التى إستولت عليها منذ توقيع الإتفاقية حتى الآن وهى مُطمئنة إلى عدم إعتراض مصر إلا بالقول والرفض والإستنكار على مسلكها هذا

عضو آخر من مجلس الدفاع الوطنى : تعلم ياسيادة الرئيس الأهمية البالغة للجزر لتحقيق السيطرة المصرية على هذه المنطقة الحيوية ليس فقط لإعتبارات الأمن القومى الإقليمى بل أيضاً وهذا هو الأهم لتأمين الساحل الشرقى لسيناء كلها .. فنحن الآن نفتش جميعَ السفن المارة من مضيق تيران لضمان عدم حملها أية أسلحة أو معدات أو ذخائر يمكنها فى حالة تدويل الممر المرورُ بها وتفريغها وتسليمها للإرهابيين والتنظيمات الإجرامية فى أية نقاط أو أماكن على الساحل الشرقى لسيناء الممتد لمسافة مئات الكيلومترات بدون أن نتعرض لها وهذا يمثل تهديداً بالغ الخطورة لقواتنا فى سيناء التى تخوض معركة الحياة أو الإستشهاد مع هذه التنظيمات الإجرامية التى نوقِنُ جميعاً أنها تتلقى الجزءَ الأكبر من أسلحتها ومعداتها التى تقتل بها قواتنا وأبناءنا من إسرائيل نفسها بعدما أحكمنا سيطرَتنا على طرق تهريبها من ساحل البحر الأبيض ومن ليبيا ومن الأنفاق الممتدة تحت تراب سيناء

عضو من الخبراء القانونيين : سيادة الرئيس .. لا يمكن من الناحية القانونية الموافقة على طلب المملكة لأن الدستور المصرى كما لا يخْفَى على سيادتكم يحظُر إبرام أية إتفاقيات تتضمن التنازل عن أى جزءٍ من أرض الوطن

الرئيس السيسى : ولو إفترضنا نظرياً أنه ثبتَ فعلاً أنَّ جزءاً من أرض مصر تعود ملكيته إلى دولةٍ أخرى مجاورة وطلبت هذه الدولة ما تعتبره حقاً لها فماذا يكون الموقف القانونى لمثل هذا الطلب ؟؟

الخبير القانونى : فى هذه الحالة يجب تعديل الدستور ليسمح بالتنازل عن جزءٍ من أرض الوطن إذا طالبت به دولة مجاورة وأثبتت يقيناً أنه ملك لها وإقتنع بذلك مجلس القضاء ومجلس النواب ومجلس الدفاع الوطنى المصرى وبعد إستفتاء الشعب على هذا التعديل وفى حالة موافقة الشعب يمكن إعادة هذا الجزء إلى الدولة المُطالِبَة به

خبير قانونى آخر : عفواً ياسيادة الرئيس .. فأرض الوطن ملك لجميع أجياله الحاضرة والقادمة ولا يستطيع الشعب الحاضر الآن التنازل عن أى جزءٍ منها

الرئيس السيسى : لا أوافق على رأيك هذا وأطلب من جميع الحاضرين التصويت على هذا الرأى : إذا ثبتَ يقيناً أنَّ جزءاً من أرض مصر ملك لدولة مجاورة فهل نعيدُه لها أم لا ؟

جميع الحاضرين موافقون عدا الخبير القانونى صاحب الرأى المخالف وجميع أعضاء مجلس الدفاع الوطنى.

الرئيس السيسى : أنا أتفهم موقف أعضاء مجلس الدفاع الوطنى بالنظر إلى الأهمية الأمنية والإستراتيجية للجزيرتين وخاصةً فيما يتعلق بدورهما فى حماية قواتنا ودعمها فى حربها وحرب الشعب والوطن ضد التنظيمات الإرهابية فى سيناء .. كما أتفهم مخاوف الخبراء الإقتصاديين من الخسائر التى ستلحق بالإقتصاد المصرى إذا وافقنا على التنازل عن الجزيرتين للمملكة .. وفى ضوء هذه الملاحظات والإقتراحات سوف أستعرض القرارات المتاحة أمامنا لإختيار أحَدِها بطريقة التصويت المباشر عليها وإبلاغه إلى المملكة العربية السعودية .. وهذه القرارات هى : الإقتراح الأول : إبلاغ المملكة برفض طلبها لما يتضمنه من مخاطِر سوف تحيقُ بالأمن القومى العسكرى والإقتصادى لمصر إذا تمت

الإستجابة له والإقتراح الثانى : الطلب من المملكة غض النظر عن هذا الطلب نظراً للموقف العصيب الذى تمر به مصر والمنطقة كلها والذى سوف يضاعف من صعوبته الموافقة على هذا الطلب والإقتراح الأخير : إبلاغ المملكة بموافقتنا حال طلبت الإحتكام إلى التحكيم الدولى على طلبها هذا .. والآن أرجو منكم التصويت على واحدٍ من هذه القرارات لإبلاغه كموقف مصر النهائى من طلبها

نتيجة التصويت بعد عرض الإقتراحات : أكثرية الأصوات : رفض الطلب حفاظاً على الأمن القومى العسكرى والإقتصادى للوطن .. أقلية الأصوات : الموافقة على التحكيم الدولى إذا رغبت السعودية فى ذلك.

الرئيس السيسى : شكراً لكم جميعاً على مساهماتِكم وإقتراحاتِكم وسوف يتم إبلاغ المملكة بهذا القرار النهائى لمصر إنْ شاء الله.

الثلاثاء ٢٠ يونيو ٢٠١٧

هل يُدرك السعوديون ما يُدَبرُ لهم بلَيْل ؟!

(على هامش نكبة جزيرتى تيران وصنافير)

قبول السعودية لقرار التنازل عن جزيرة تيران المصرية إذا أصبح أمراً نهائياً ـ وهو أمرٌ لن يقبل به أحدٌ من المصريين المُحبين لوطنهم والمدافعين عن أرضه والأوفياء لمُقدراته وحقوقِه ـ وممارسة ما سوف تعتبره حقوقها فى التبعات المُترتبة على مثل هذا القرار سوف يكون موقفاً أشد حُمْقاً وغباءاً وسَفَهاً من قرار التنازل نفسه .. فقد تحوزُ السعودية إلى حينٍ من الزمن أرضاً لا تملكها سوف يستعيدُها شرفاءُ من أبناء مصر الأوفياء لها ولأرضها ولشعبها يوماً ما إنْ سِلماً أو حرباً ـ وهو مثلما يبدو أحد أشرُ الأهداف الخبيثة لهذا القرار ـ ولكنها بكل يقين سوف تخسر شعبا بدأت مشاعرُ البُغْضْ والكراهية لكل ما يَمُت إلى السعودية وإلى السعوديين بغير تفرقة تنمو فى عقولِه ونفوس أفرادِه وتنتشر بين جنباته وفى جميع طبقاته دونما إستثناء وهذه هى الطامة الكبرى وآخرة الأثافى التى بدأت تترتب على هذا القرار المشبوهِ المُريب .. ولا أظن يغيبُ عن بصيرة المسؤولين السعوديين أنَّ فرضَ السيادة غَصْبا رُغم الإرادة الشعبية قرارٌ غبى وسفيه يتجاهل كلَّ وقائع التاريخ المماثلة والتى أثبتت أنه بغير الرضاء المُتبادَل لا يمكن أنْ يتحقق الإستقرار أو الأمان أو السلام .. وسوف تكون توابعُ المحافظة على هذه السيادة بالنسبة للسعودية أكثرَ كلفةً وأبهظ ثمناً وأفْدَحَ خسارةً من أية مطامع إقتصادية فيها إذا كان الأمر مُقتصراً فقط على هذه المطامع .. فعسى أنْ يتحلى المسؤولون السعوديون بالحكمة والتعقل وينئوا بعيداً عما يُدبرُ لهم بلَيْلٍ وأن لا يتورطوا ويزجوا بأنفسهم وبشعبهم وببلادهم فى أتون أزمةٍ لا ضرورةَ لها ولا يعرف أحدٌ حتى الآن مراميها الحقيقية إفتعلها قرارٌ غبى أحمق سفيه من عُمْيان البصيرة الذين إبْتُلِيَ بهم هذا الشعب البائس وهذا الوطن المنكوب .. وهذا ما يجب على المسؤولين السعوديين مراعاته وإحترامه والإلتزام به ومنحه الأولوية فى هذا الشأن والإقدام عليه من تلقاء أنفسهم من منطلق الأخوة والحرص على إستمرار مشاعر الود والمحبة التى تكنها الغالبية العظمى من المصريين للسعوديين حتى الآن إستباقاً وتوقِياً خشية أنْ تتبدل وتصبح تاريخاً نفسياً وإرثاً إجتماعياً بغيضا بين الشعبين لا يسهُل التخلص منه مهما طال الزمن وهو ما يسعى إليه غُرْبانُ البَيْن الناعقة بالخراب المنتشرين فى أنحاء هذا الوطن المنكوب بوجودهم فيه وهذه الأمة المُبْتلاة بإنتمائهم إليها.

الخميس ٢٢ يونيو ٢٠١٧

(تعيين محمد إبن سلمان ولياً للعهد فى المملكة العربية السعودية)

قرارُ الملك سلْمان بتغيير القواعد المتوارَثة والمُلتزَم بها منذُ قيام المملكة والتى تُحدد أولوية وأحقية أبناء الملك عبدالعزيز المؤسس للمملكة العربية السعودية فى تولى الحكم وفى ولاية العهد وإقدامِه على تولية إبنه لكى يخلفُه فى الحكم إفتئاتاً على حق ولى العهد الشرعى المعزول فى هذا الأمر يُزيلُ العمودَ الأول من أعمدة الهيكَل الذى تقوم عليه السعودية منذ نشأتها كدولةٍ واحدة ويُمهد لتداعِى بقية هذه الأعمدة وإنهيارِها وبدء تفتيت الدولة السعودية إلى خمْس ـ وربما إلى ثلاث ـ دويلات منفصلة إتساقاً مع ما جاء فى مخطط الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل المنشور والمعروف سَلَفاً لجميع الدول منذ سنوات والذى يتضمن أيضاً تقسيمَ باقى الدول الإسلامية والعربية التى لم تزل مُوحدةً حتى الآن .. وإنَّ المرءَ ليُصيبُه الذهول وهو يرى قادة وحكام هذه الدول وهُم يُشمرون ساعَد الجد ويعملون بغير كلل لتنفيذ هذه المُخططات التى يعرفونها حَق المعرفة والتى يرون آثارَها رأىَ العَيْن حولَهم فى الواقع الذى آلت إليه أطلالُ وخرائبُ العراق وسوريا واليمن وليبيا والذى ينتظر بقية الدول الإسلامية والعربية التى تُقدَم تِباعاً كالذبائح والمُحْرَقات على الهيكل لتكون القرابينَ التى لا مفر مِنْ تقديمها والتضحية بها حتى يُعاد بناءُ الهيكل وتتم النبوءة ويتحقق الوعدُ الإلهى الذى يحْيَوْنَ لتحقيقِه والذى يوحى إليهم بهذا المخطط الشيطانى الذى يجمَعْ بين أمريكا وإسرائيل .. فأىُّ غَضَبٍ من الله إختُصت به شعوبُ هذه الدول الإسلامية والعربية وأىُّ لعنةٍ من لعناتِه حاقت بهم حتى أمْسَى مصيرُهم كمصير قطعان الماشية تقادُ إلى المذبح بغير مقاومةٍ أو إعتراض بعدما ركنوا إلى الذلة والخنوع والسَيْر خلفَ قادتهم وملوكهم وزعمائهم وأمرائهم إلى مصيرِهِم المحتوم ؟!.

الجمعة ٢٣ يونيو ٢٠١٧

(البابا تواضروس : الربيع العربى أكذوبة وجاء بالخراب والدم)

رأىٌ غريبْ وصادِم وشاذ للبابا تاوضروس فى أحداث الربيع العربى التى تشمل فى صدارتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ رغم أنَّ قطاعاً من المصريين يشاركونه فيه .. فالثورة مِنْ أجْل الحرية والعدالة والمساواة بين جميع المصريين دونَ تمييز لم تكُن خريفاً أو خراباً بلْ كانت أحَدَ أعظم أهدافْ وتجليات هذا الربيع الذى يهاجمه البابا تاوضروس بقسوةٍ وضراوَة إنسياقاً وراء تيار الظلم والفساد والإستبداد الذى أعادَ الوطن إلى أسوأ وأبشعَ مما كانت عليه أحوالُه قبل تلك الثورة بعد إجهاضِها ووَأْدِها فى مَهْدِها .. وكان الأحْرَى به أنْ يصْدُقَنا القولَ فى الأسباب التى أدت إلى أنْ تصبح تلك الثورة المجيدة الخالدة فى تاريخ مصر وفى حياة المصريين ـ والتى ستظل كذلك دائماً رغم كلَّ محاولات تشويهها وإزالة كلِّ ما علِقَ من أسباب قيامِها وعظَمَة أحداثها ونُبْلِ دوافعها فى عقول ونفوس المصريين ـ هدفاً لكل فاسدٍ ولكل طاغيةٍ ولكل أعْمَى بصراً وبصيرةً يصوب نحوَه سِهامَ كُرْهِه وغضَبه ويصُبُ عليه جامَ حِقْدِه ومَقْتِه ويُلْحِق بأبطالها وشهدائِها الأبرار كلَّ نقيصةٍ ومذمة بعدما كانت تلك الثورة الخالدة الإختلاجة النابضَة بالأملِ الوحيد لجموع

هذا الشعب البائس فى حياةٍ آدميةٍ لائقة بعدَ عقودٍ من العَيْش أذِلاءَ يتهددُهم الجَزَعْ والرُعْب والخوفُ وعبيداً أسْرَى للظلم والفساد والإستبداد الذى عاد يجثُمُ على صدورِهِم يستأصِلُ منها أية آمالٍ فى الحرية والعدالة والمساواة وعادَ يخنِقُ فى نفوسِهِمْ أية أحلام فى الإصلاح والنهضة والتقدُم لهذا الوطن المنكوب إلى حينٍ ماعادَ يعلم نهايته سِوَى الله.

السبت ٢٤ يونيو ٢٠١٧

(السيسي يصدق على نقل تبعية جزيرتى تيران وصنافير للسعودية)

بهذا القرار المَوْصوم بالخزْى والعار والذُل والهوان الذى صدق عليه الرئيس السيسى صارَ خائناً أوحداً مُتفرداً لا يُضاهيه فى خيانته أو يُماثله فى خِستِهْ أىُ أحدٍ ممن تعاقبوا على حكْم مصر والمصريين طوال تاريخها الممتد عَبْرَ آلاف الأعوام .. وصار السيسى رمزاً وعلماً لكل حاكمٍ خائنٍ لوطنه وعميلاً لأعدائه إلا إذا كان يهودياً مُنافِقاً يُخْفى هَويته ويعمل مِنْ أجْل قومه بنى إسرائيل بكل ما أُوتِىَ مثلهم من خُبْث طبعٍ وسوءِ طوية من أجل تخريب مصر وتدميرها حتى تتحقق نبوءاتُهم وأهدافُهم التى يحيُون منذ طُرِدوا منها على آمال وأوهام حدوثِها .. وأيّاً ماكانتْه الأسباب فقد ألحَقَ هذا الرئيسُ الخائن بجيشِ مصر الخزْىَ والعار والذُل والهوان بعدَ أن كانَ مصدر قوتِها وفخْرِها ورمزاً لعِزتها وشرفِها .. ولكن .. قدر الله وماشاءَ فعلْ والله غالِبْ على أمْرِه ولله فى خلْقِهِ شئون.

الجمعة ٣٠ يونيو ٢٠١٧

(أمَا لِوَهْم وأكذوبة الإصلاح الإقتصادى من نهاية ؟!)

لا يكُف الرئيس عبدالفتاح السيسى عن التشدق والإشارة فى كلِ مناسبة والمَنْ على الشعب بما يعتبره إنجازاً مهولاً لم يجرؤ أىُ رئيس سابق ممن تعاقبوا على حكْم مصر طوال العقود الخمسة الماضية على تحقيقِه أو على الإقتراب مِنْ المنطقة الحرام المحظورة التى تكتنفه وتحيط به أو على أنْ تواتي أىُ منهم جرأة التفكير فى إتخاذ القرارات المصيرية التى أقدَمَ هو عليها وقرر المُضى فيها لتحقيق هذا الإنجاز الذى يراه هو وحدُه وهو الإصلاح الإقتصادى الذى لم يَعُدْ الوطن قادراً على تحمل عواقب التأخير فى البدْءِ به بعد أنْ أمْسَى على شفير الهاوية بسبب تقاعُس الرؤساء السابقين عن تحمل مسؤوليته .. ولا يعرف أحد يقيناً ما إذا كان الرئيس السيسى مدركاً لما يقوله أو يتوهمه فعلاً أو ما إذا كان يتخيل أنَّ قراراتِه فى هذا الصدد قراراتٌ مصيرية تهدف إلى تحقيق هدف الإصلاح الإقتصادى حقاً .. فمؤشرات الإصلاح الإقتصادى فى أية دولة مثل مصر تعانى وتُحْتَضَرْ إقتصادياً ـ ناهيك عن معاناتها فى جميع مناحى الحياة الاساسية فيها ـ هى شواهد لا تخْطئها الأرقام والدلائل يفهمُها ويعرفُها كلُ ذى عقلٍ وفهمٍ وإنْ كانَ محدوداً وتتمثل فى المؤشرات التالية :

١. توقف الإرتفاع أو ثبات أو بدء إنخِفاض معدلات الديون الخارجية للدولة وهى القروض المُمولة من البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى أو البنوك ومؤسسات الإقراض العالمية الأخرى .. الخ.

٢. توقف الإرتفاع أو ثبات أو بدْء إنخفاض معدلات الدين الداخلى للدولة الذى يمثل الفرق أو العجز بين مصروفاتها وإيراداتها والذى يتم إقتراضه داخلياً من البنوك المحلية أو بواسطة أذونات الخزانة .. الخ.

٣. توقف الإرتفاع أو ثبات أو بدْء الإنخفاض فى معدلات البطالة وهو أول المؤشرات الفعلية على بدء التعافى والإصلاح الإقتصادى فعلياً.

٤. إرتفاع الناتج المحلى الإنتاجى ـ وليس الخِدَمى أو الإستهلاكى ـ الذى يعكس زيادة فعلية حقيقية فى ناتج الأنشطة الزراعية والصناعية والتكنولوجية وأنشطة الثروة الحيوانية .. الخ.

٥. توقف الإرتفاع فى عجز الميزان التجارى (الذى يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات للدولة) أو ثباته أو بدء إنخفاضه ليصبح فائضاً تجارياً للدولة فى تعاملاتها مع الدول الأخرى.

٦. توقف الإرتفاع أو ثبات أو بدء الإنخفاض فى معدلات التضخم المختلفة والتى تنعكس فِعلياً فى توقف الإرتفاع أو ثبات أو بدء إنخفاص أسعار السلع الحيوية.

٧. زيادة متوسط الدخول وتحقيقها المعدلات العالمية المُتعارَف عليها التى تضمن حياة آدمية لائقة للفرد وللأسرة تتمثل فى المسكن والطعام والكساء ونفقات المعيشة المختلفة خلاف هذه الإحتياجات الضرورية على الأقل وِفْقاً للمعدلات العالمية المتفق والمتعارَفْ عليها بالنسبة للدول النامية.

فإذا كانت هذه المؤشرات هى أهم المعايير التى تحتل أولويات تقييم جهود الإصلاح الإقتصادى ـ وليس التقدم الإقتصادى ـ لأية دولة .. وإذا كانت جميعُ هذه المؤشرات بغير إستثناء أوهاماً لم يتحقق منها شىءُ بل يتحقق نقيضُها فى كلِ مجالٍ من مجالات الحياة فى مصر .. فهل لأحدٍ مُنْصِف أنْ يدُلنا على نذُرْ أو شواهد وَهْم الإصلاح الإقتصادى الذي يعتبره الرئيس السيسى إنجازَه الهائل مِنْ أجلِ هذا الشعب ومِنْ أجل هذا الوطن ؟! وهل مِنْ أحدٍ مُنْصِف يبين لنا إلى متى سوف تستمر وتمضى مسيرةُ هذا الإصلاح المنشود ؟! وهل لأحدٍ مُنْصِف أن يجيبَنا على التساؤل الذى يؤرق كلَّ مصرى يعيش فى هذا الوطن عن النتائج المُتوقعة لهذا الإصلاح الإقتصادى لدى تحقيقه ـ إذا ما تحقق مثلما يتمنى الجميع ـ بعد ثلاث أو خمس أو عشر سنوات من الآن مثلاً ؟! وهل يستطيعُ أى مُنْصِفْ أنْ يتجاهَل أنَّ مسيرة الإصلاح الإقتصادى الذى صار كقميص عثمان ليست حتى الآن غيرَ وَهْمٍ يمضى وراءَه فقط مَنْ يراهُ بأهوائه ولن يستطيع أنْ يتصدى له ويُحيلُه إلى حقيقةٍ واقِعَة سوى الخبراء الأكفاء الأمناء المتخصصين فى التخطيط والتنمية والإقتصاد الذين لا يسمع أحدٌ لهم ولا يسمَحْ لهم أحدْ حتى الآن أنْ يتولوا أمانة ومسؤولية واجباتهم تجاهَ هذا الشعب ونحوَ هذا الوطن بعدما صار تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة ركيزةً أساسية من ركائز سياسة الحُكْم فى مصر منذ قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن وهو ما أوْدَى بهذا الوطن إلى حالِ الإحْتضار التى يحيا فيها منذ خمسينَ عاماً وماعاد أحدٌ يعرف متى أو كيفَ سيكون مآلُها وعواقبُها سوى الله.

السبت ١ يوليو ٢٠١٧

ربما يكونُ أكثر ما يؤلِمْ فى الموت أنه يجعَلُ المُمْكِن ـ وإلى الأبد ـ مُستحيلاً.

الأحد ٢ يوليو ٢٠١٧

حتى متى سوف نظلُّ بغير كَلَلْ أو مَلَلْ وبغير عَقلٍ أو بَصَرْ نبذر ونزرَع ونحصُد فى البحر ولا نجد فى أَيْدينا فى نهاية الأمر سِوَى قَبْض الريح وقطراتِ المياه ؟!.

الإثنين ٣ يوليو ٢٠١٧

(قرارات مقاطعة دولة قطر بين حماقات الأغبياء ومهالِك الشاطين)

هلْ كانَ إحتمال إلتجاء دولة قطر إلى إيران طلباً للحماية والإستقواء بها بعد قرارات مقاطعتِها من قِبَل الدول التى إتخذت هذه القرارات غائباً عَمن خططوا وفكروا فى إتخاذ هذه القرارات مِنْ حكام ورؤساء ومسؤولى هذه الدول ؟! وهل فكروا أو قدروا أو توقعوا أو تخيلوا قبلَ أنْ يتخذوا هذه القرارات إذا ما كان هذا الإحتمال وارداً فى خِطَطْ الولايات المتحدة الأمريكية أو هدفاً اساسياً فى سياق هذه الخطط لكَىْ تسمح لإيران بموطِىء قدَم لن يتزحزح قريباً فى عقر دار وخاصرة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ومملكة البحرين ليكون سيفاً مُسلطاً على رقبة هذه الدول لا يجعل أمامَهُم خياراً غير الإستمرار فى الإنبطاح والخضوع للمزيد من الإبتزاز مقابل حمايتهِم من الخطر الإيرانى الذى جاءت به إليهم وفرضته عليهم أمريكا عامِدةً وإبتلوا هم به أنفسَهُمْ وهم غافلينَ عن إحتمال حدوثِه ؟! وهل قرأ أحدٌ ممن إتخذوا هذه القرارات أو عرف أو إطلعَ على التاريخ السرى غير المُعْلَنْ والمُمتدْ منذ عشرات السنين للعلاقات الوثيقة التى لم ولا ولن تنفصِمْ عُراها بين أمريكا وإيران وإسرائيل أيَّاً ما كانت عليه ظواهرُ الخلاف والعداء والتهديد والمقاطعة .. الخ الخ بين أمريكا وإسرائيل من ناحية وإيران من ناحيةٍ أخرى ؟! وأنَا يعرف أو يُدْرك أصحابُ الأمرْ فى دول الخليج التى إنصاعَتْ بغفلةٍ وحماقةٍ وغباء للخِطَط والقرارات الشيطانية والمشيئة الأمريكية الخبيثة وإتخذت هذه القرارات التى أجْبَرَتْ دولة قطر على اللجوء إلى إيران أنَّ التحالف الوثيق بين رؤوس الشياطين الثلاثة هذه سياسة ثابتة ودائمة لا تتغير ولن تتغير لأنها ترتكز على المصالح المتبادلة والمرتبطة لهذه الدول الثلاث .. فهى تحقق لأمريكا أهدافَها فى إبتزاز دول الخليج وإستنزاف ثرواتِها .. وتسمح لإيران بتحقيق أهدافَها العقائدية بالتمدد والتوسع والإنتشار فى دول العالم الإسلامى لمحاولة إحتوائها والسيطرة عليها ونشر عقيدة الشيعة بدلاً من الإسلام بين شعوبها وهو ما يكْفى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والغرب مؤونةَ التصدى بأنفسِهِم أو بأموالهم أو بقواتهم لتحقيق هذا الهدف الأسمَى المُتمثل فى إحتواء العالم الإسلامى وإضعافه وتفتيته توَقياً لإنتشار الإسلام الذى يعُدونه الخطرَ الأكبر على حضارتهم وحياتِهم وقيَمِهم وهو ما تقومُ به إيران مِنْ أجْلِهِم خيْرَ قيام .. ورُغْم أنَّ العديدَ من الوسائل السياسية وغيرها كانَ مُتاحاً أمامَ الدول المعنية لإسْتئصال رؤوس الفتنة من حكام ومسؤولى دولة قطر ووَأد شرورِ المؤامرات القطرية التى طالت الكثيرَ من الدول العربية فى مَهْدِها منذ زمان بعيد إلا أنَّ اللجوءَ إلي هذه الوسائل كان ومازال وسوف يظل خِياراً محظوراً على هذه الدول إلى أنْ تستفيقَ من غفْلتِها وتُدْرك مكامِنَ قوتِها وتنفُض عن كاهِلِها سَرابيلَ الجُبْن والخنوع والذُل والهوان وتستعيدُ هويتها التى طمَستها شعوبُها بأيديها بعدَ أنْ تخلوا عن دينِهِم وباعوه ليسَ فقط بدُنياهُم بل بدُنيا غيرِهِم من أعدائهم .. ولله فى خلْقِه شؤون.

الثلاثاء ٤ يوليو ٢٠١٧

(نبوءات خراب مصر فى العهد القديم)

هذه النبوءات عقائد دينية يؤمن بها اليهود وينتظرون حدوثها وتعمل إسرائيل مِنْ أجل تحقيقها حتى يتحقق الوعدُ الإلهى الذى يؤمنون به بأنْ تكونَ الأرضُ من النيل إلى الفرات مِلْكاً لهم وهو ما يَحيُون ويخططون ويتآمرون مِنْ أجله وسوف يظلون كذلك حتى نهاية وجودِهِم .. فهل يعرفُها أولُو الأمر فى مصر ؟! وهل يعرفها مَنْ يساعِدونهم من المصريين لتحقيقِها وهم غافِلون عن مرامِيها وأهدافِها ؟! وهل يعرفُها أىُّ ممن ينادون بضرورة العيش فى أمنٍ وسلام وتعاون مع إسرائيل الذين يُشْبهون الحِمْلانَ الوديعة التى تنشُدُ العَيشَ فى أمنٍ وسلام فى أوكارِ الذئاب ووِجارُ الضباع وأحْوازِ بناتِ آوَى ؟! وهل لا يعرفُها من يُوطِدون عُرَى التعاون الوثيق والسلام الدافىء مع إسرائيل فتكونُ المصيبة أمْ أنهم يعرفونها فتكونُ المصيبةُ أعْظمُ ؟!.

سفر حزقيال ٢٩ «لِذلِكَ هكَذَا قَالَ السَّيِّدُ الرَّبُّ : هأَنَذَا أَجْلِبُ عَلَيْكَ سَيْفًا وَأَسْتَأْصِلُ مِنْكَ الإِنْسَانَ وَالْحَيَوَانَ وَتَكُونُ أَرْضُ مِصْرَ مُقْفِرَةً وَخَرِبَةً فَيَعْلَمُونَ أَنِّي أَنَا الرَّبُّ لأَنَّهُ قَالَ : النَّهْرُ لِي وَأَنَا عَمِلْتُه لِذلِكَ هأَنَذَا عَلَيْكَ وَعَلَى أَنْهَارِكَ وَأَجْعَلُ أَرْضَ مِصْرَ خِرَبًا خَرِبَةً مُقْفِرَةً مِنْ مَجْدَلَ إِلَى أَسْوَانَ إِلَى تُخْمِ كُوشَ لاَ تَمُرُّ فِيهَا رِجْلُ إِنْسَانٍ وَلاَ تَمُرُّ فِيهَا رِجْلُ بَهِيمَةٍ وَلاَ تُسْكَنُ أَرْبَعِينَ سَنَةً. وَأَجْعَلُ أَرْضَ مِصْرَ مُقْفِرَةً فِي وَسْطِ الأَرَاضِي الْمُقْفِرَةِ وَمُدُنَهَا فِي وَسْطِ الْمُدُنِ الْخَرِبَةِ تَكُونُ مُقْفِرَةً أَرْبَعِينَ سَنَةً. وَأُشَتِّتُ الْمِصْرِيِّينَ بَيْنَ الأُمَمِ وَأُبَدِّدُهُمْ فِي الأَرَاضِي. لأَنَّهُ هكَذَا قَالَ السَّيِّدُ الرَّبُّ : عِنْدَ نَهَايَةِ أَرْبَعِينَ سَنَةً أَجْمَعُ الْمِصْرِيِّينَ مِنَ الشُّعُوبِ الَّذِينَ تَشَتَّتُوا بَيْنَهُمْ وَأَرُدُّ سَبْيَ مِصْرَ وَأُرْجِعُهُمْ إِلَى أَرْضِ فَتْرُوسَ إِلَى أَرْضِ مِيلاَدِهِمْ وَيَكُونُونَ هُنَاكَ مَمْلَكَةً حَقِيرَةً. تَكُونُ أَحْقَرَ الْمَمَالِكِ فَلاَ تَرْتَفِعُ بَعْدُ عَلَى الأُمَمِ وَأُقَلِّلُهُمْ لِكَيْلاَ يَتَسَلَّطُوا عَلَى الأُمَمِ»

سفر حزقيال ٣٠ : ٤ ـ ١٢ & ٣٠ : ٢٦ «و يأتي سيفٌ على مِصْرَ و يكون في كُوش خوف شديد عند سقوط القتلى في مِصْرَ و ياخذون ثروتها و تُهْدَم أسُسُها. يسقُط معهُم بالسَّيف كوش و فوط و لود و كل اللفيف و كوب و بنو أرض العهد. هكذا قالَ الرَّبُّ و يَسْقُط عاضِدو مِصْرَ و تنحطُ كبرياءُ عزتها من مَجْدل إلى أسوان يَسْقطون فيها بالسيف يقولُ السَّيِّدُ الرَّبُّ. فتقفر في وَسَط الأراضي المُقْفِرَة و تكون مدُنها في وسط المدن الخَرِبَة. فيعلمون أني أنا الرَّبُّ عندَ إضْرامي ناراً في مِصْرَ و يكسر جميعَ أعوانِها. في ذلكَ اليوم يخْرُجُ من قبلي رُسُلٌ في سفن لتخويف كوش المطمئنة فيأتي عليهم خوفٌ عظيم كما في يوم مصر لأنه هوذا يأتي. هكذا قال السَّيِّدُ الرَّبُّ إني أُبيدُ ثروةَ مِصْرَ بيد نبوخذراصر ملك بابل. هو و شعبُه معه عتاة الأمم يؤتى بهم لخرابِ الأرض فيُجردون سيوفَهُم على مِصْرَ و يملأونَ الأرضَ مِنَ القتلى. و أجعلُ الأنهار يابسةً و أبيعُ الأرضَ لِيَدِ الأشْرار و أُخرب الأرضَ و ملاها بيدِ الغُرَباء أنا الرَّبُّ تكلمْتُ. و أُشَتَّتُ الْمِصْرِيِّينَ بينَ الأمم و أذريهم في الأراضي فَيَعْلَمُونَ أني أنا الرَّبُّ»

سفر حزقيال ٣٢ : ١١ ـ ١٥ «لأَنَّهُ هكَذَا قَالَ السَّيِّدُ الرَّبُّ : سَيْفُ مَلِكِ بَابِلَ يَأْتِي عَلَيْكَ. بِسُيُوفِ الْجَبَابِرَةِ أُسْقِطُ جُمْهُورَكَ. كُلُّهُمْ عُتَاةُ الأُمَمِ فَيَسْلُبُونَ كِبْرِيَاءَ مِصْرَ وَيَهْلِكُ كُلُّ جُمْهُورِهَا. وَأُبِيدُ جَمِيعَ بَهَائِمِهَا عَنِ الْمِيَاهِ الْكَثِيرَةِ فَلاَ تُكَدِّرُهَا مِنْ بَعْدُ رِجْلُ إِنْسَانٍ وَلاَ تُعَكِّرُهَا أَظْلاَفُ بَهِيمَةٍ. حِينَئِذٍ أُنْضِبُ مِيَاهَهُمْ وَأُجْرِي أَنْهَارَهُمْ كَالزَّيْتِ. يَقُولُ السَّيِّدُ الرَّبُّ :

حِينَ أَجْعَلُ أَرْضَ مِصْرَ خَرَابًا وَتَخْلُو الأَرْضُ مِنْ مِلْئِهَا. عِنْدَ ضَرْبِي جَمِيعَ سُكَّانِهَا يَعْلَمُونَ أَنِّي أَنَا الرَّبُّ. هذه مِرثاة يرْثونَ بها بناتِ الأَمَمْ ترثو بها على مِصْرَ و على كُلِّ جمهورها ترثو بها يقول السَّيِّدُ الرَّبُّ. و كانَ في السنة الثانيةَ عشرة في الخامِسْ عَشَر مِنَ الشهر أنَّ كلامَ الرَّبُّ كان إلي قائلا : يا إبن ادم وَلْوِلْ على جمهور مِصْرَ و إحدره هو و بناتِ الأمم العظيمة إلى الأرض السفلى مع الهابطين في الجب»

سفر أشعياء ١١«و يُبيدُ الرَّبُّ لسانَ بحرَ مِصْرَ ويهز يده على النهر بقوة ريحِه و يضربه إلى سَبْع سواق و يُجيز فيها بالاحذية»

سفر يوئيل ٣ : ١٩ « مِصْرُ تصير خراباً وأدوم تصيرُ قفْراً خرَباً من أجْل ظُلْمِهم لبني يهوذا الذين سَفَكوا دما بريئاً في أرضِهِم».

الأربعاء ٥ يوليو ٢٠١٧

(مُسَلْسَل إستشهاد أبطال الجيش والشرطة .. أمَا لهُ من نهاية ؟!)

نزيفُ دماء شهداء الجيش والشرطة الذى لمْ ولا يتوقف منذُ سنواتٍ وحتى الآن باتَ منذُ فترةٍ طويلة يُنْبِىء عن تحول خطير فى نمَط الجرائم الإرهابية التى يتم إرتكابُها والتى صارت أقربَ ما تكون إلى حروب العصابات التى تتميز بالغدر والخديعة والتى تمثل أصعبَ أنواع المواجهات الحربية مع مُرتكبيها لأسبابٍ كثيرة وهو ما يَسْتَدْعِى وقفةً جادة ومراجعة حقيقية لأسباب الإخْفاق فى التصدى لها يُنادى ويطالب بها الكثيرون عقبَ كل جريمةٍ بأصواتٍ هادِرَة سرعان ما تذروها رياحُ النسيان أو تطويها أتربة الإهمال أو اللامبالاة .. فمن غَيْرِ المعقول أو المقبول أنْ يستمر مُسَلْسَل إسْتشهاد أبطالُ الجيش والشرطة بنفس الأسلوب وبنفس الأسباب لعشرات المرات رغْمَ توافر وسائل عديدة لا حَصْرَ لها لتوفير الوقاية والحماية والأمن والنجاة لهم .. وتكرار جرائم تفجير المدرعات أو السيارات بعبواتٍ ناسِفَة مزروعة فى طُرُق سَيْرِها لا يعكِس غيرَ إهمالٍ جسيم يصل إلى حد الجريمة مع توافُر معدات الكشْف عن المُتفجرات المَوْقوتة وغيرِ الموقوتة بل وتفجيرها عن بُعْد بما يضمن سلامة ونجاة المقصودين بها .. كما أنَّ أساليب المراقبة والتسجيل والإبلاغ عن كُلِّ ما يحدث على الأرض سواء بالطائرات بغير طيار أو بالمناطيد .. الخ .. باتتْ أساليب وقائية فعالة وضرورية فى مجابهة مثل هذه الجرائم ولإجْهاضِها فى مَهْدِها وهى متاحَة فى كُلِّ دول العالم التى تواجه مثلَ هذه الأخطار ومنذ سنواتٍ طويلة .. إنَّ العمَلْ على توفير معدات وأجهزة ووسائل الوقاية والحماية والأمن لقوات الجيش والشرطة يجب أنْ تحتل الأولويةَ الأولى القُصْوَى فى معركة إستئصال الإرهاب التى يخوضُها الوطن وهى مَطالب نادى بها الكثيرون من الخبراء فى هذا المجال منذ فترةٍ طويلة ولكن دونَ جَدْوَى .!!!. كما أنها لا تستلزم إختراعاً للمُتاح منها من جديد .. فهذه الوسائل المُشارُ إليها يستخدمها على سبيل المثال جيشُ الكيان الصهيونى منذ سنواتٍ لا حصْرَ لها وأثبتت فعالية ملحوظة فى إجهاض معظم العمليات الجهادية الفلسطينية ضد جيش الإحتلال الإسرائيلى .. وصار واجباً على كُلِّ من بيَدِه الأمر إتخاذ وإتاحة هذه الوسائل وغيرها من الكثير المُتاح الذى يُشابهُها فى إستخداماتها لحماية أرواح أبطالِ الجيش والشرطة الذين لا يترددون فى التضحية بأرواحِهِم فداءاً لهذا الوطن .. وهو أقل ما يجب على كُلِّ مُحبٍ لهذا الوطن القيام به وإلا كُنا شركاءَ آثِمينْ لهؤلاء المجرمين فى ما يفعلون ومُشاركين صامِتينَ لهم فى سَفْكِ دماء هؤلاء الأبطال .. ورَحِمَ الله شهداءنا الأبرار.

الجمعة ٧ يوليو ٢٠١٧

(إعتقال الطلبة الإيجوريين الموفدين للدراسة بالأزهر تمهيداً لترحيلهم إلى الصين)

شَرُّ الخلْق مَنْ باعَ دينَهُ بدُنياه .. وأشرُّهُمْ مَنْ باعَ دينَه بدُنيا غَيْرِه.

السبت ٨ يوليو ٢٠١٧

جناتُ الفِرْدَوْس ونعيمُ الرضاء لشهداءِ الوطن الأبطال الضحايا الأبْرياء.

السبت ٨ يوليو ٢٠١٧

(الثأر للشهداء .. القوات الجوية تلاحق المتورطين في هجوم رفح)

هَلْ مَقولة إنَّ الهجوم خير وسيلة للدفاع التى تُعْتَبَر من المبادىء البديهية والأساسية فى الحروب والتى تسببَ تجاهُلِنا لها فى حدوث نكسة وهزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ القاصِمَة التى لا نزال نعانى من وطأة عواقبها وتبعاتِها حتى الآن مقولة مجهولة أو غير صحيحة بالنسبة لمن يخططون ويديرون حرب الوطن ضد الإرهاب فى سيناء ؟! وهلْ حقيقة أنَّ المُبادَأة بالفعل دائماً ما تكون ـ إلا فى حالاتٍ نادرة ـ أفضل وأأْمَن مِنْ الإنتظار ثم رد الفعل بعدَ حدوثِه لا تسْتدعى أنْ يكونَ البدءُ بالفعل ضد خطط وتحركات المجرمين فى سيناء هو الأسلوب الذى لا يجب أنْ يحيدَ عنهُ المسؤولون عن رصْد ومتابعة وإجهاض هذه الخِطَط والتحركات قبلَ وليسَ بعدَ حدوثِها ؟! أوَلَيْسَت حقيقة أنَّ الوقاية خير من العلاج التى لا يُمارِى فى صحتها أو فائدتها أحَدْ جديرةً بأن تكون دائماً نصْبَ أعْيُنِنا فى كُلِّ ما نفكر فيه ونخطط له ونقوم بفعله تجاهَ أحداث هذهِ الحرب الضَروسْ التى نخوضُها فى سيناء ؟! فإذا كان الأمرُ كذلك فمابالُنا نتجاهل الحقائق والبديهيات المنطقية التى ذُقنا ولم نزل مرارة عواقِبْ تجاهُلِها والإستهانة بها والتى تكلفنا أرواحَ شهداء نذروا حياتَهم مِنْ أجلنا .. ومابالُنا نسْتَمْرِىء هذه اللامبالاة وهذا التبلُد وهذا التكرارْ المقيتْ الذى لا تتغير وتيرتُه والذى يجعلُنا جميعُنا مقصرون فى حقهم علينا ويجعلُ دماءَهم ذنوباً فى رقابنا .. أَفَلَمْ يحِن الوقتُ بعدَ كُلِّ هذه التضحيات لأن نتيحَ لأبطال الجيش والشرطة جميعَ ما يلزمُهُم لحماية أنفسِهِم قبلَ حمايتِنا فى حربهم دفاعاً عن هذا الوطن قبل أى إحتياجاتٍ أخرى نحتاجُها أو نبدد أموالَنا فيها .. وهو أقل ما يُمكننا عمله تجاهَ تضحياتهم من أجل هذا الوطن ومن أجلنا.

الجمعة ١٤ يوليو ٢٠١٧

هلْ مِنْ أملٍ فى حاضرْ أو مستقبلْ لدولةٍ لا يؤْتَمَنْ عليها ولا يتولى مواقعَ المسؤولية فيها غيرُ خائِنْ أو لِصْ أو سَفيه ؟!.

الإثنين ١٧ يوليو ٢٠١٧

هلْ مِنْ أمَلْ فى مستقبلٍ لشعْبٍ صارت أغلبيتُه العُظْمَى غُثاءَ سَيْلٍ تحيا كالسائِمَة لا تَعِى مِنْ أمْرِها شيئاً ولا تعرف ولا تريد أنْ تعرف عَنْ العلم والعمل والإيمان والضمير إلا ما تراهُ فى حياة غيرِها من الشعوب ؟!.

الثلاثاء ١٨ يوليو ٢٠١٧

فيما يختص بمشكلة جزيرة الوراق .. هل يوجد ما يَحول دونَ نقْل جميع سكانِها أولاً إلى مساكن تمتلكُها الدولة ثم إنشاء شركة مُساهِمَة على كامِلْ أرض الجزيرة يكون محورُ نشاطِها الإنتاج الزراعى والحيوانى والسَمَكى يمتلكُها أهلُ الجزيرة وسكانها الحاليون بواقع سهمٍ واحد من أسهم الشركة لكل أسرةٍ منهم .. يعْمَلون بها ويرْبَحون منها ويدْفعون حقوقَ الدولة عليهم من نِتاج عملِهِم فيها ؟!.

السبت ٢٢ يوليو ٢٠١٧

مَنْ تُراهُ المَلومُ فى حالٍ كهذا .. الجرْذان التى تحكُم الغابة ؟ أمْ الأسود التى تبسُط حمايَتَها على الجرذان ؟ أمْ بقية حيوانات الغابة ؟.

الإثنين ٢٤ يوليو ٢٠١٧

(تظلُم المستشار يحيى الدكروري للرئيس السيسى ضد إستبعاده من رئاسة مجلس الدولة)

ليْتَ المستشار الجليل يحيى الدكرورى لم يفعَلْها ليحفظَ للقضاءِ هيبَتَه .. وليته إكتفى بسلوك الطريق القانونى للحصول على ما يوقِن أنه حقٌ له .. فالشكوى لغير الله ولغير كريمٍ ذى مروءةٍ مذلة.

السبت ٢٩ يوليو ٢٠١٧

غَياهِبُ المصير .. هلْ لها مِنْ سببٍ أو كشفٍ أو تفسيرْ.

تشرق الشمسُ ثم تغرُبْ .. ويبزغ القمر ثم يأفل .. ويأتى البشر ثم يرْحَلون .. ولكن إلى أنْ تحينَ النهاية يبقى البحرُ وكذلِكَ النجوم .. فهَلْ لذلك من سببٍ أو تفسير ؟! فيَوْما ما .. رُبَّما بَعْدَ عشراتِ السنين .. عندما يكُفُّ النهرُ عن التدَفُّق ويَجفُ ماءُ الغدير .. عندما تكفُّ الشمسُ عن الشروق ويَذوى بريقُ النجوم .. عندما يذهب أدراجَ الرياح عبيرُ الزهور وتتلاشى أصداءُ الموسيقى فى غياهِب العَدَم ولا يَترَدَّد فى الأجواء تغريدُ الطيور .. عندما لا يصير هناك ليلُ أو نهار بَعْدَ أن يموتَ القمر ويتوقَّف عن البزوغ ويُقْفِرَ الكَونُ وتُظلِمَ الأنحاءُ وتبتلع كلَّ شيءٍ أعماقُ البحور .. عندما يَنشرُ الموتُ أجْناحَهُ على كلِّ ما فى الوجود مُعْلِناً نهاية الحياة وبداية العُمر الجديد .. عندما لن يكونَ باقياً مِمَّا مَضى سوى قليل يَشِى بما كانَ وربما أيضا يُشيرُ إلى ما سوف يكون .. حينذاكَ وأيًّا ما كانَ المصير سَوْفَ يظَّلُ طيفُ الذكرى الخالدة دَوْماً نابضاً بالحياة وسطَ شواهِد الموت وبينَ أطلال العدَم ينتظر عَوْدةً ثانية مرةً أخرى وأخيرة لا فراقَ بَعْدَها مهما مَضَى بجانبه أزمانُ من السنين أو تعاقبت عليه أحقابُ من الدهور .. فهلْ لمصيرٍ كهذا من كَشْفٍ أو سَبَبٍ أو تفسير ؟!.

الأحد ٣٠ يوليو ٢٠١٧

العقوبات المفروضة من السعودية والإمارات والبحرين ومصر على دولة قطر

أما آنَ لهذه التمثيلية المَقيتة والمَمْجوجَة والهابطة أن تتوقف ؟! وأما آنَ لهذه العنترية الزائفة التى يَمْتشِق لها هؤلاء الدونكيشوتيون سيوفاً ورقية من الكلام وهُمْ يَمْتطون صهواتِ أحصنتَهم الخشبية الكسيحة أنْ تنتهى ؟! فهل لدولة قطر ولجماعة الإخوان المسلمين مصلحة مُباشِرَة أو غير مُباشِرَة فى إسْقاط مصر أو السعودية أو الإمارات وفى دَعْم الإرهاب أمْ أنهما يُطيعان ويمتثلان وينفذان ما يُمليه عليهما المخططون لذلك فى أمريكا وإسرائيل وإيران وإنجلترا وربما فى دولٍ أخرى غيرها ؟! فلماذا إذن التظاهُر الكاذب بالشجاعة والإتفاق السفيه على تشديد الخناق على ذيْل الحية الرقْطاء وهم لا يجرؤون على مواجهة رؤوسِها التى تنفثُ سمومَها فى أجسادِهِم وتَبُثُ الفزعَ فى نفوسِهِم وتتلاعَبْ بعقولهم ـ إنْ كانَ لهم عقول ـ كيفما تشاء ؟!.

الأحد ٣٠ يوليو ٢٠١٧

(مواقف ووقائع طريفة أثناء فترة الدراسة الجامعية)

تلبية لطلب الزميلة العزيزة مُهْرَة هاهى بعض الوقائع الطريفة التى حدثت أثناء فترة الدراسة بالكلية وفى أولى ايام العمل بسنة الإمتياز والتى شارك فى بعضها الزملاء الأعزاء هشام المصيلحى ومحمود حسنين وآخرين أرجو أن يكونوا جميعاً بخير حال.

الواقعة الأولى حدثت فى صباح يوم الثلاثاء ٢ نوفمبر ١٩٧١ فى اليوم التالى لحادثة عقر كلبٍ ضال لأخ أصغر لى كان يبلغ من العمر ست سنوات ونصف فى ذلك الحين وتصادفَ أنْ جاءَ ذِكرُها أثناء ذهابى إلى الكلية بقصر العينى مع بعض الزملاء ومنهم الزميل العزيز محمود حسنين غريب (الشيخ محمود حالياً) وسألنى عما ننوى فعله فأجبتُه بأنه سيبدأ فى الذهاب اليوم إلى مستشفى الكلب بفم الخليج لأخذ الـ ٢١ حقنة المقررة كعلاج فى ذلك الحين فعقب محمود قائلاً : (أنا قصدى حتعملوا إيه فى الكلب فهو الذى يجب أن يتم تطعيمه بهذه الحقن).

الواقعة الثانية حدثت فى ظهيرة يوم السبت ٤ مايو ١٩٧٤ فى مدرج الجمعية الإكلينيكية حيث كان المرحوم الدكتور أحمد شفيق يتهيأ لإلقاء محاضرة نظرية فى مادة الجراحة عن الـ TB رغم أننا كنا فى السنة الثالثة بالكلية .. وقررت أن أحضر المحاضرة لأعرف سبب الإزدحام غير الطبيعى من الطلبة وتكالبهم على حضور هذه المحاضرات ومعرفة الـ Golden Rules التى كان رحمه الله مُغرماً بتلقينها للطلبة الحاضرين .. وبسبب الإزدحام وشغل جميع مقاعد المدرج إضطررت للوقوف مع كثيرين من الزملاء على منصة المدرج الخشبية التى كان د. أحمد شفيق يذرعُها رائحاً غادياً وهو يشرح موضوع المحاضرة .. وكانت لدى عادة لا إرادية متمثلة فى شبك وتحريك إصبعى الإبهام فى كلتا اليدين فى حركةٍ دائرية أثناء وقوفى لفترة طويلة وهو ما حدث فى تلك المحاضرة .. وفوجئتُ بعد قليل بأن د. أحمد شفيق قد إقترب منى جداً ثم هَمَسَ بصوتٍ خافت وهو يخفى فمه بمنديلٍ أبيض ممسك به (بطل اللى بتعمله ده) ولم أملك إلا ىأن أتمتم وقد تجمد الدم فى عروقى قائلاً (حاضر) .. وبعد قليل عادت حركة الأصابع اللا إرادية مرة أخرى إلى يدى بغير قصد ومرة ثانية إقترب د. أحمد شفيق منى وهو ينظر لى نظرة غاضبة وحانقة وقد إحمرت الـ Telangiectasia الموجودة على أنفه وزاد إحتقانُها وقال لى بغضبٍ شديد (مش قلت لك تبطل ؟) ولم أملك حينذاك وقد جف حلقى من الخوف غير أن أجيبُه قائلاً إنها حركة عصبية لا إرادية غير مقصودة .. وفوجئت

فى تلك اللحظة بتبدل نظراته ولهجته فى الحديث ونظر إلىَّ فى ودٍ ظاهر وقال (آه متأسف) ثم إبتعد وهو يكمل المحاضرة التى كانت المحاضرة الأولى والأخيرة التى أحضرها له طوال فترة دراستنا بالكلية.

الواقعة الثالثة حدثت فى صباح يوم الإثنين ٥ يناير ١٩٧٦ أثناء حضورى درس الجراحة للمرحوم الدكتور عبدالعظيم رفعت الذى كنت أتابع محاضراته بإنتظام وكان الدرس على حالة مريض مصاب بإنسداد معوى وطلب الدكتور عبدالعظيم رفعت من أحد زملائنا الحاضرين (محمد .....) أن يستمع بالسماعة إلى أصوات بطن المريض وعبثاً حاول زميلُنا أن يستمع لأى شيء حتى قال الدكتور عبدالعظيم رفعت بلهجته القاسية المعروفة موجها حديثه لزميلنا : (يعنى وِدانك طول ودان الحمار ومش سامع حاجة) ثم أردفَ قائلاً : (لازم تكون ودانك موسيقية عشان تعرف تسمع كويس صوت الـ borborygmi) ولا أعرف ما الذى دفعنى فى تلك اللحظة بالتعليق قائلاً : (هو أصله مناخيرُه هى اللى موسيقية) .. ففوجئت بنظرةٍ قاسية وغاضبة من الدكتور عبدالعظيم رفعت ثم قال لى (بتستظرف يا فندى .. إمشى إطلع بره) .. وكان موقفاً فى غاية الإهانة والإحراج بالنسبة لى ولكنه لم يقلل أبداً من حبى وتقديرى وإحترامى له .. حيث إنتظرتُ خارج القاعة بعد الدرس وتقدمت بالإعتذار له وتقبله ضاحكاً عكس ما كنتُ أتوقع وهو يقول : (بقى مناخيرُه موسيقية !!) .. وتشاء الظروف أن ألتقى بالمرحوم الدكتور عبدالعظيم رفعت بعد ذلك بأكثر من خمسةٍ وعشرين عاماً بالمصادفة فى نقابة الأطباء بمحض الصدفة حيث فوجئتُ به جالساً فى أحد الأركان بغير أن يهتم لأمره أحد وقد بُترت قدمُه اليُسرى بسبب مرض السكر كما أخبرنى بعدما حكيتُ له واقعة (المناخير الموسيقية) وقمتُ بإتمام التوقيعات التى كان يريدها على الأوراق الخاصة به من مشروع العلاج والإشتراكات .. الخ .. وأخجلنى أشد الخجل وهو يعبر لى عن شكره وإمتنانه لما قمتُ به لخدمته وهو واجب على سعدتُ أيما سعادة بالقيام به نحوه .. رحمه الله وغفر له وأحسنَ إليه وعفا عنه.

الواقعة الرابعة حدثت فى ظهيرة يوم الخميس ٢٢ يوليو ١٩٧٦ فى قاعة الدرس بقسم الأمراض المتوطنة أثناء حضور دورة الأسبوعين فى الباطنة الخاصة فى تلك الفترة وكان من ضمن الزملاء الحاضرين زميل لنا يُدْعَى (... جُمْعَة ....) حيث وجدته يقول لى : ليت الأستاذ الذى سيلقى الدرس اليوم (وكان المرحوم الأستاذ الدكتور أبو شادى الروبى) ينتهى منه سريعاً .. فسألته لماذا ياجمعة ؟ فأجاب : علشان ألحق أسافر البلد وأعمل الـ (لوبيكتومى) .. فخطر إلى ذهنى أنه ربما يعمل فى مطعم بالبلدة أثناء سفره المنتظم لها خلال يومى الخميس والجمعة من كل أسبوع وأن الـ (لوبيكتومى) هذا قد يكون طريقة جديدة لطبخ اللوبيا فسألته عنها قائلاً : (دى أكلة جديدة يا جمعة ؟) فأجاب مستنكراً : (لا يا عم دى علشان العيانين) فتساءلتُ مرة أخرى : (يعنى مضاد حيوى مثلاً) فأجابنى متأففا : (يا أخى لأ .. أنا بعمل عملية اللوبيكتومى للعيانين اللى عندهم مشكلة فى الرئة !!!) وكانت صدمة لا سبيل إلى إستيعابها .. أن يقوم وهو لما يزل طالبا بإجراء عمليات Lobectomy وفى عيادته بالقرية .. ولم نملك أنا وبقية الزملاء الحاضرين ومنهم الزميلة العزيزة (هدى مصطفى) سوى الإنفجار فى الضحك بسبب هذا الموقف الذى لا أستطيع إستيعابه حتى الآن رغم مرور كل هذه السنين.

الواقعة الخامسة حدثت فى عصر يوم الخميس ١٤ أكتوبر ١٩٧٦ فى مدرج المحاضرات بمناسبة إلقاء الاستاذ الدكتور فاروق قورة ثانى وآخر محاضرتى المراجعة لمادة الـ Neurology بعد إنتهاء السنة الدراسية رسميا فى يوم الخميس ٣٠ سبتمبر ١٩٧٦ وإستعداداً لإمتحان البكالوريوس النهائى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٦ .. وتصادف جلوسى أنا والزميل هشام المصيلحى والزميل محمد مرسى خير السيد فى أحد صفوف المدرج السابق مباشرة لصفٍ خلفنا كانت تجلس فيه الزميلات العزيزات هدى رشيد وماجدة عساف وسمية سمور ولميس رجب وزينب حامد .. وفوجئنا بالزميلة العزيزة هدى تتقدم منا فى أدبٍ جم قائلةً إنهم بصدد جمع مبلغٍ من المال من الزملاء الحاضرين لشراء باقةٍ من الزهور وتقديمها للدكتور فاروق قورة تعبيراً عن الشكر والعرفان لتطوعه بإلقاء هاتين المحاضرتين .. ونظراً لطبيعتنا حيث أن كلاً من هشام المصيلحى ومحمد مرسى خير وكذا محمود حسنين من الأصدقاء الظرفاء الذين نادراً ما يجود بمثلهم الدهر فقد وجدنا أنها فرصة للتفكُه بسبب هذه النية الراقية الرقيقة فقال مرسى : (هو إحنا لاقيين ناكل لما نجيب ورد) وإقترحتُ أنا أن نشترى شيكولاتة بدلاً من الورد وأكملَ هشام بثالثة الأثافى وهو يقول : (وناكُلها إحنا) .. وإنفجر ثلاثتنا فى الضحك وسط نظرات وهمهمات التأفف والإستنكار من زميلاتنا العزيزات الجالسات خلفنا والتى لم يخفف من وقعها عرضنا لمبلغ (شلن) أو خمسة قروش من كل منا مثلما هو مقرر على الزميلة هدى رشيد التى أعرضت عنا وهى تقول : (لأ خليهم لكم أحسن).

الواقعة السادسة حدثت فى مساء يوم الثلاثاء ١ مارس ١٩٧٧ وهو أول أيام العمل كطبيب إمتياز بعيادة طوارىء الباطنة بالقصر العينى حيث كنا نتزامل أنا والزملاء الأعزاء نادر أحمد مراد وهانى عبدالرازق ومحمد الجندى ورشاد بشارة فى العمل فى تلك الأيام العشرة وبينما كنا جالسين فى إنتظار المرضى فوجئنا بصراخٍ هستيرى وجلبةٍ وضوضاء عالية أعقبها حضور فتاة فى العشرينات من عمرها مستلقيةً على تروللى وهى تعانى من حالة شلل مفاجىء بالقدمين وتشنجات بالأطراف والوجه وحولها العديد من أقاربها وهم فى حالة فزع وخوف شديدين وكان النائب فى تلك الفترة هو الدكتور محمد سالم زوج زميلتنا العزيزة ليلى رمضان الذى قام بفحصها ثم أخبرنا أنها حالة هستيرية وأن علاجها قاسى قليلاً ولكنه فعال إلى أقصى الحدود وهو نقطة واحدة من محلول جلوكونات الكالسيوم يتم حقنه تحت الجلد وهو ما حدث فعلاً إذ بمجرد أن قامت ممرضة الطوارىء بغرز إبرة الحقن فى فخذ المريضة التى كان زميلنا هانى عبدالرازق يمسك بها بشدة حتى أطلقت الفتاة المشلولة صرخةً رهيبة مدوية تتفجر بالألم وفوجئنا بها تنتصب واقفة على الترولى وتقفز من عليه وهى تهرول إلى خارج الغرفة وسيلٌ لا ينقطع من السباب المُقذِع والشتائم البذيئة يتدفق بغير إنقطاع من فمها وسط دهشتنا ثم ضحكنا جميعاً لهذا الموقف الكوميدى الغريب.

الواقعة السابعة حدثت فى يوم الخميس ١٠ مارس ١٩٧٧ وهو آخر أيام فترة العمل بطوارىء الباطنة حيث تلقينا بلاغاً من مشرفة منزل الحكيمات بمرض إحداهن بآلام شديدة فى البطن وبحاجتها إلى طبيب لفحصها وعلاجها فطلب النائب منى ومن زميلى العزيز نادر أحمد مراد الذهاب إلى سكن الحكيمات ـ وهو عمارة تقع مقابل مبنى كلية الصيدلة بشارع قصر العينى ـ للقيام باللازم .. فذهبنا سوياً ونحن نرتدى البالطو الأبيض ومعنا لوازم الكشف والفحص وإستقبلتنا مشرفة السكن وإصطحبتنا إلى غرفة الطالبة المريضة وبعد قيامنا بفحصها بالدقة الواجبة ـ أو تظاهُرنا بذلك ـ بدأت مرحلة الفتاوى على غير علم بينى وبين نادر فتارة يقول إنه يعتقد أنها حالة إصابة بالتيفويد وأرد عليه قائلاً أظن أنها فى الأغلب حالة زائدة دودية ملتهبة ثم نعيدُ الكرة مرةً أخرى فيقترح نادر أنها ربما تكون حالة إلتهاب حاد فى المعدة وأقترح أنا إحتمال أن تكون إلتهابا

فى البنكرياس وهكذا .. وبعد مداولات عديدة إقترحنا أن تتناول المريضة أقراص (بلاسيد) وحقن (أومنامايسين) وأن تبلغنا فى اليوم التالى بتطورات الحالة وهو ما لم يحدث بالطبع حيث أخبرنا النائب أن المشرفة إتصلت به وطلبت حضوره وكان تشخيص الحالة (مغص كلوى) تم علاجه بحقن (خلالجين) دونما حاجةٍ إلى ما وصفناه لها من أدوية.

الإثنين ٣١ يوليو ٢٠١٧

مفهوم الإدارة والتطوير الإدارى فى مصر

١. كانت هناك مجموعة مجتهدة من النمل تتجه صباح كل يوم إلى عملها بالمصلحة المعينة بها بنشاط وهمة وسعادة فتنتج وتنجز الكثير.

٢. ولما رأى الأسد رئيس المصلحة مجموعات النمل وهى تعمل بكفاءة متناهية دون إشراف قال لنفسه : إذا كان النمل يعمل بكل هذا النشاط دون أن يشرف عليه أحد فكيف سيكون إنتاجهم لو عينت عليهم مشرفاً ؟.

٣. وهكذا قام بتوظيف الصرصار مشرفاً عاماً على أداء النمل فكانت أول قرارات للصرصار هى :

أ. وضع نظام للحضور والانصراف

ب. إنشاء سكرتارية لكتابة التقارير

ت. إنشاء إدارة للأرشيف وتعيين العنكبوت رئيساً لها

ث. إنشاء إدارة خاصة لمراقبة المكالمات التليفونية

ج. تكليف كل نملة بكتابة وتقديم تقريرين يومين أحدهما قبل بدء العمل والآخر بعد إنتهاء ساعات العمل الرسمية

ح. تعيين خمسة من شباب الصراصير الذين يمُتون بصلة قرابة له كمُشرفى إنتاج.

٤. إبتهج الأسد بجهود الصرصار وطلب منه تطوير هذه التقارير بإدراج :

أ. رسوم بيانية لعمل الارشيف وأعداد التقارير المقدمة من مشرفى الإنتاج عن سير العمل

ب. تحليل المعطيات المستخلصة من المكالمات التليفونية المُراقبَة لجميع العاملين من النمل

ت. تقارير تقييم الأداء اليومى والأسبوعى والشهرى والسنوى لعمل كل نملة.

٥. إتخذ الصرصار بعد تشجيع الأسد له قراراتٍ جديدة هى :

أ. إنشاء قسم لنظم المعلومات

ب. شراء جهاز كمبيوتر

ت. شراء طابعة ليزر

ث. إنشاء إدارة للنقل بالمصلحة لإحضار المشتروات اللازمة للعمل وتعيين السلحفاة رئيساً لها

ث. تعيين الذبابة مسؤولة عن قسم نظم المعلومات

ج. إنشاء قسم للموارد البشرية العاملة بالمصلحة وهى النملة والصرصار والذبابة والسلحفاة وتعيين البغل رئيساً له

٦. كرهت مجموعات النمل المجتهدة كثرة الجوانب الإدارية في النظام الجديد والاجتماعات التي كانت تضيع الوقت والمجهود وتتسبب فى إنخفاض إنتاجها الفعلى فى العمل

٧. عندما شعر الأسد بوجود مشكلة في الأداء الوظيفى للنمل ولاحظ إنخفاض الناتج الكُلى للمصلحة قرر :

أ. تغيير آلية العمل في القسم وإعادة الهيكلة الوظيفية للعاملين به

ب. إنشاء إدارة للتحديث الإدارى وتطوير الأداء وتعيين القرد لسابق خبرته في هذا المجال رئيساً لها

ت . إنشاء صندوق خاص للعاملين بالمصلحة وتعيين الجرادة أمينا عاماً له

ث. ضم القرد والجرادة إلى كشوف العاملين بقسم الموارد البشرية بالمصلحة

ج. إقتراض مبلغ ضخم من بنك الإقراض الوطنى لإنشاء مبنى جديد وحديث للمصلحة تتوافر به أحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة وملحق به حديقة غناء ومدينة ملاهى لرفع مستوى الروح المعنوية للموظفين بالمصلحة

ح. تخصيص حوافز ومكافآت إنتاج مُجزية لكبار موظفى المصلحة لتشجيعهم على تحسين أدائهم فى مراقبة وضبط عمل النمل بالمصلحة.

٨. كانت أول قرارات القرد فى مجال التحديث الإدارى وتطوير الأداء هى :

أ. شراء أثاثات جديدة وسجاد وتكييفات لجميع غرف الموظفين بالمصلحة

ب. تعيين ثلاثة من شباب النسانيس الصاعد الطموح وهم أبناء جيرانه بالسكن كمستشارين شخصيين لمساعدته في وضع الإستراتيجيات التطويرية للعمل

ت. تحفيز أداء النمل بالإذاعة المتواصلة يوميا بعنابر الإنتاج للأغانى الوطنية المحفزة على زيادة الإنتاج مثل : اللى اللى يا ميمون وغيرها من القصائد الوطنية العصماء

ث. العرض اليومى بعنابر الإنتاج لمشاهد متنوعة من الأفلام التسجيلية لسيرة حياة القرود تشمل عروضاً فنية لأنشطة القرود الثقافية كعجين الفلاحة ونوم العازب وسلام سيدك لتحفيز أداء النمل وزيادة إنتاجها.

ج. وضع برنامج تطويرى ثورى يشمل قيام جميع الموظفين بالمصلحة بزيارات دورية على مدار العام إلى الشركات والمصانع بالدول الأجنبية المتخصصة فى نفس المجال للتعرُف على نظرائهم بها ومخاطبة الجرادة لتدبير نفقات وبدلات ومكافآت هذه الزيارات من ميزانية المصلحة.

ح. إستثناء النمل العامل بالمصلحة من إدراجهم ببرنامج الزيارات التدريبية الخارجية لعدم تعطيل العمل أو التأثير على معدلات الإنتاج.

خ. الأخذ بنصيحة البغل المشرف على قسم الموارد البشرية بتأجيل إستبدال آلات وماكينات الإنتاج بعنابر المصلحة لحين تعطلها وهلاكها وتكهينها وبيعها لعدم إهدار موارد المصلحة وذلك قبل إتخاذ قرارات شراء وتحديث وسائل الإنتاج بها.

٩. إتخذت الجرادة بدورها عدة قرارات لتنمية موارد الصندوق الخاص بالمصلحة وهى :

أ. تشكيل لجنة برئاستها تجتمع يوميا لمعرفة حسابات الوارد والمنصرف بالصندوق وتسجيلها فى الدفتر المخصص لذلك.

ب. تعيين أربعة من أقاربها كمستشارين ومساعدين ونواب لها.

ت. صرف بدل حضور لجنة متابعة تدفقات الصندوق بصفة يومية لها ولأقاربها.

ث. صرف بدل وجبة غذائية لجميع الموظفين بالمصلحة عدا النمل حيث أنه لا يحتاج إلى الغذاء لإنهماكه فى العمل.

ج. صرف بدل إنتقالات لجميع الموظفين بالمصلحة وإستصدار فتوى قانونية بعدم أحقية العاملين من النمل لهذا البدل.

ح. الموافقة على طلب القرد بصرف بدل تمثيل شهرى له لحاجته إلى إرتداء صديرى مُلون وكرافتة وصندل بلاستونيل أثناء حضوره وعودته من العمل حفاظاً على كرامة الوظيفة وهيبة المصلحة.

١٠. أصيبَ الاسد بخيبة أمل شديدة عندما عرض عليه رؤساء الإدارات بالمصلحة بيانات تكلفة التشغيل والإنتاج المتحقق منذ قراراته بتعيين مشرفين على عمل النملة وبعد مراجعة الموقف مع الصرصار والعنكبوت والقرد والذبابة والبغل والسلحفاة والجرادة الحاضرين كأعضاء مجلس إدارة المصلحة وأيضا مع مَنْ تم تعيينهم من أقاربهم كمستشارين ومساعدين كمراقبين بمجلس الإدارة وذلك فى غياب أى ممثلين عن النمل توصلوا إلى أن كلفة التشغيل عالية جدا وتفوق الحدية الإقتصادية وأنه من الضروري الإستعانة بمشورة بيت خبرة عالمى لتقليص نفقات ومصروفات المصلحة.

١١. تحقيقاً لهذا الهدف قرر الأسد تعيين البومة التى تعمل رئيساً لمركز عالمى وهمى للإستشارات الدولية وعضواً فى صندوق النقد الدولى وباحثاً رئيسياً فى البنك الدولى مستشاراً مالياً للمصلحة وكلفها بتقديم تقرير عن رأيها فى كيفية الإصلاح المالى للمصلحة التى قاربت أوضاعها على الإنهيار بسبب نقص الإنتاج.

١٢. بعد أن درست البومة الوضع لمدة ثلاثة شهور رفعت تقريرها إلى الأسد وتوصلت فيه إلى أن المصلحة تعانى من شبح الإفلاس بسبب تكدس العمالة الزائدة من النمل بها إضافةً إلى أجورهم التى يعملون بها والتى تشكل ما لا يقل عن عشرة فى المائة من ميزانية المصلحة وكذلك الخسائر المرحلة منذ قراراته الأخيرة والتى فاقت الأصول المالية والعقارية والإئتمانية للمصلحة.

١٣. بعد الإطلاع على تقرير البومة وإقتراحاتها لحل مشاكل المصلحة قرر الأسد فصل النمل الموجود بالعمل وإحالته إلى المعاش المبكر.

الأربعاء ٢ أغسطس ٢٠١٧

بمناسبة التغييرات المتلاحقة فى نظام التربية والتعليم

الزملاء الأعزاء والزميلات العزيزات .. هذا مقال مختصر تم نشره من قبلُ عن نظام أحسبه افضل من كل المتاح والجارى التمهيد له فى محنة وكارثة وأزمة التربية والتعليم فى مصر تمت صياغة تفاصيله الدقيقة والشاملة لجميع جوانبه النهائية فى نوفمبر ١٩٨٣ وتم تقديمه من قبل لرئاسة الدولة فى عهد الرئيس حسنى مبارك وتم إرساله لرئاسة الدولة فى عهد الرئيس عبدالفتاح السيسى وتم نشره سبع مرات منذ عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠١٣ أعرضه هنا للمرة الأخيرة متبوعاً بالنظام المقترح كاملاً إبراءاً للذمة تجاه هذا الوطن المنكوب .. وأرحب بآرائكم وإقتراحاتكم بشأنه.

مشاكل النظام التعليمى فى مصر

الدكتور / محمد سعد زغلول سالم

مدرس الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس

الإثنين ٧ سبتمبر ١٩٩٢

نظام الدولة

الدكتور / محمد سعد زغلول سالم

الباب التاسع عشر ـ نظام التربية والتعليم

٢٠ نوفمبر ١٩٨٣

الخميس ٣ أغسطس ٢٠١٧

(هَلْ مِنْ مُتفائلٍ أعْمَى يرى بَصيصاً من النور فى نهاية النفق ؟!).

. الأكْثرُ مدعاةً للخوف والقلق فى حالِنا هذا هو إصرارُ كَثرةٍ لا يُستانُ بها على أنَّ الظلمة ليست سوى ضياء وأنَّ العتمة ليست غيرَ نور وأنَّ حلكة الليل البهيم إنْ هى إلا مشارق للنور والضياء .. وتغافُلِها عن أنَّ السير بغير تعقُل وبغير تخطيط وبغير رَوِية فى طريقٍ تكتنِفُه المخاطر ومحفوف بالمُهْلِكات إنما هو أيسرُ السُبُلْ وأقصرُها للخراب والهلاك ..

وتجاهُلِها أنَّ الدول لا تنهض أو تتقدم أو تزدهِر بقوة جيوشها فقط وإنما بعقول أبنائها وحُبهِم لها وإيمانِهم بها .. وصار المرءُ لا يعرف هل ستدركُ الثيرانُ الحائرَة مصيرَها بعدَ أنْ رأت أولَها وقد باتَ وليمةً للضِباع أمْ أنه لا سبيلَ أمامها لذلك إلاَّ بعد أنْ يفوتَ الأوان ؟!.

. جميعُنا نحلمُ بربيع مصرى يتشارك جميعُ المصريون المُحبون لوطنهم فى صُنعِه والعَيْش فى ظلالِه .. يستظلون فيه بحكمٍ أساسُه شورَى بلا إستبداد .. ويتمتعون فيه بحريةٍ بغير تجاوُزْ .. ويحيون فى أمنٍ وسلام بغير خوفٍ أو تهديد .. وتتوزع خيراتُه كلُها بينهم جميعاً بغير ظلمٍ أو إسْتئثار أو تمييز .. ويبذلون ما وَسِعَهُم الجهد للنهوض به بالعدل والعلم والأخلاق والعمل والنظام والصدق والنظافة وكل مايُماثِل هذه البديهيات البسيطة الواضحة التى نعرفُها كلنا كما تعرفها المجتمعات والشعوب التى تقدمت ونهضت وإزدهرت بها ولكنها لم تثْمِرْ نفْعاً فى وطننا حتى الآن .. وتظل المعْضِلة التى تواجه وطننا كما هى رغم مرور كُلِّ هذه العقود : كيفَ نبدأ ؟ ومِنْ أينَ نبدأ ؟ وكَيْفَ السبيل إلى التغيير ؟.

. الثورة هى أعْنفُ الطُرُق وأسْوأ الوسائل وأشدُ السُبُلْ خطورَةً على أىِّ وطن للتغيير ..ولكنها فى غَيْبَة العدل والحُرية والشورَى وهى الدعائمُ الأساسية التى تقوم عليها وتستقرُ بها وتمْضى عَلَى نهْجِها الأوطان تصْبح أمْراً حَتْمياً قدْ يتأخر حدوثُه ولكنه لا بُد آتٍ حامِلاً مَعَهْ فى غالِبِ الأحيان الخيرَ والخرابَ معاً .. وهو ما يَجبْ على كُلِّ مسؤولٍ فى أية دولة معرِفَتَه والتيقُن منه وتجنيبُ شعبه ووطنِه عواقبه ومغَباتِه قبلَ أنْ يفوتَ الأوان .. وهو أيضاً ما يرجوه كُلُّ مُحب لوطنه وكُلُّ ما يتمناه له من أمْنٍ وخيرٍ وإزدهار.

الخميس ٣ أغسطس ٢٠١٧

(التواجُد التركى فى قطر والإحتلال العثمانى للدوحة)

أما دارُ بخُلد أحدٍ من الأغبياء والحَمْقى الذين إجتمعوا وقرروا مقاطعة قطر أنَّ خيار الرفض والتحدى من جانبها خيارٌ وارِد ضمن ردود الأفعال المُحْتَمَلَة ؟! وأنَّ لجوئها إلى تركيا طلباً للحماية وإستعانتها بإيران للغرض نفسه تطوراتُ جائزة رداً على هذه المقاطَعَة ؟! وألَم يستحضر أىُّ منهم التاريخَ القريب والبعيد ويفكر أو حتى يراوِدْهُ الشك فى أنَّ إنقيادَهُم وإنصياعَهُم لما تنصحهم به أمريكا وتدفعهم لعمله فى أىِّ شأن من شؤون حياتِهِم أو سياساتهم لن يعود عليهم مثلما هو الحال عليه منذ سبعين عاماً إلا بالخسارة والخراب اللذان تتكسب أمريكا من ورائهما أموالاً لا حَصْرَ لها تستفيدُ هى منها بغير عائدٍ عليهم أو نفعٍ لهم ؟! وها هو التخطيط الأمريكى الشيطانى قد جاءَ بإيران إلى خاصِرَة السعودية وإلى عقر دارِهِم ليظل وجودُها فى قطر إلى أمدٍ لا يعلمهُ سوى الله كابوساً يُطبق على أنفاسِهم فى صَحْوِهِم وفى منامِهِم سيظلوا يدفعون لأمريكا طالما ظل كذلك الجزء الأكبر من ثرواتهم ومقدراتهم كى لا يُصبح واقعاً وأمراً مفعولا ؟! وهاهو ذلك التخطيط الشيطانى قد أكملَ حلقة الحصار الصهيونى الصليبى الشيعى على مَهْد الإسلام مثلما هو واضح لكل ذى عقلٍ وعينين منذ عشرات السنين بغير أن يُلقى إليه أمثال هؤلاء الحَمْقَى الأغبياء بالاً أو إهتماماً والذين لا يعرف أحدُ إلى متى سوف يظلون هكذا أغبياءَ فاقدين للعقل وعُمياناً بلا بصيرة إذا أحسنا الظن بهم ولم نحسبُهُم خونةً لدينهم ولأوطانِهِم ولشعوبِهِم ؟!.

الخميس ٣ أغسطس ٢٠١٧

(سلوك رجال إنقاذ سكان المنازل المنهارة والدُبة التى قتلت صاحبها بحُسن نية)

. هَلْ من تفسير لإصْرار رجال الإنقاذ ـ رغم حُسْنِ نيتهم ومروءتِهم وشجاعتهِم وإقدامِهِم ـ على هذا السلوك الخاطىء والقاتل الظاهِرْ فى هذه الصورة أثناء محاولات إنقاذ سكان عقار إنهار بمدينة المنصورة منذ بضع ساعات غيرَ تشبيهِه بالمثل الدارج عَنْ قصة الدبة التى قتلت صاحبَها ؟! فجميع المتخصصين يعرفون أنه مِنَ المحظور تماماً الصعود أو الوقوف على أكْوام الأنقاض المنهارَة أثناء محاولات الإنقاذ التى يجب أنْ تبدأ دائماً بإزالة الأنقاض من الأطراف أو برَفْع الكتل الضخمة من الوسط بالمُعدات المتواجدة أيضاً على أطراف الأنقاض وذلك حِفاظاً على أرْواح الموجودين تحتَ الأنقاض .. وقد تكررت هذه التحذيراتُ مراتٍ عديدة فى عشراتٍ من المواقف السابقة المُشابهة ورُغْمَ ذلك يتكرر الخطأ القاتل والسلوك الخاطىء بحذافيره فى كُلِّ مرة بغير تغيير .. فأين يكمُنُ الخطأ هنا ؟ فى جهل المسؤولين عن عمليات الإنقاذ أم فى لا مبالاتهم وتجاهلهم لإتباع الوسائل المفروضة فى هذه المواقف أمْ فى عدم عقابهم على هذا السلوك الخاطىء من قبلُ أم فى نَمَطٍ من السلوك الغريب والشاذ وغير السوي يجمع بين الجهل والغباء والإستهتار والحماقة واللامبالاة تشربت به الشخصية المصرية وذابَ فى وشائجها وتسرب إلى وَعْيها فارضاً أفعاله عليها وأضحى تخلُصِها منه أمراً لا سبيلَ إليه ؟!.

. وهذه هى الكارثة الوجودية بدون أى بلاغةٍ فى الوصف وبغير أدنى مبالغة فى التعبير التى يعانى منها القطاعُ الأكبر من المصريين التى تتحدى أى آمالٍ لهم فى الإصلاح وتُجْهِض أى محاولاتٍ لهم للتغيير .. وبالغ الأسف فإن جميع محاولات المتخصصين فى علم النفس وفى علوم الإجتماع والسلوك والأخلاق لم تتعدى جهودهم لمواجهة هذه الكارثة حتى الآن سوى الوصف والتشخيص .. وحتى ما ينصحُ به الكثيرون منهم لمواجهة هذه الكارثة الإجتماعية التى تهدد وجود مصر كدولة وكمجتمع فى المستقبل القريب لا يستمع إليه أحد ولا يتنبه إلى أهميته القُصْوَى أحد .. وما عادَ المرءُ يعرف كيف سيكون حالُ مصر والمصريين إذا ظل بهم الحال كما هو عليه الآن بعد بضع سنين ؟!.

الجمعة ٤ أغسطس ٢٠١٧

بعيداً عَنْ أوْهامِ التقمُص والتناسُخ والخلود .. وتغافُلاً عن كآبة الواقِع وهروباً إلى دروبِ الخيال .. لو أنَّ الله قد جعلَ الموتَ حالاً مؤقتاً ومُتكرراً فى الحياة يعودُ المرءُ منه بعدَ بضْع سنوات ليستكملَ حياتَه ثم يموتُ مرةً أخرى ويعود ثانيةً إلى الحياة بعدَ بضعِ سنواتٍ أخرى قبلَ أن يموتَ ثانيةً وهكذا دواليك .. أكانت الحياة حينذاك تكونُ أكثرَ سعادة وأماناً وجمالاً مما هى عليه بحالِها الآن ؟!.

السبت ٥ أغسطس ٢٠١٧

(الجهل أم المنطق أم الهوَى)

عندما يرَى البعضُ الإنسانَ مَلاكاً ويراهُ البعض الآخر شيطاناً .. وعندما يرَى البعضُ النورَ ظلاماً ويراهُ البعضُ الآخر ضياءاً .. وعندما يرى البعضُ السقوطَ صعوداً ويراهُ البعضُ الآخر إنحداراً .. عندما تختلف الآراءُ حول نفسِ الأمر وتكون على طَرَفَىْ نقيض بينهما ما بين المشرق والمغرب من بُعْدٍ وإفتراق .. فمَا هو السبب ؟! وأين يكْمُنُ الخطأ ؟! فى الجَهْل بالحقيقة ؟! أم فى المنطِقْ المَعيبْ ؟! أم فى الحُكْم بالهوَى ؟!.

الإثنين ٧ أغسطس ٢٠١٧

(الجرذان والأسود وحيوانات الغابة)

مرةً أخرى .. عندما تَدْلَهِمُّ الخُطوب وتُظْلِمُ الأنحاء ولا يَتبدى بالأُفُق بصيصُ أملٍ أو رجاءْ .. فمن تُراهُ الملوم فى حالٍ كهذا .. الجرْذان التى تحكُم الغابة ؟! أم الأسود التى تبسُط حمايَتَها على الجرْذان ؟! أم بقية حيوانات الغابة ؟!.

الثلاثاء ١٥ أغسطس ٢٠١٧

(دعوة رئيس تونس لمساواة المرأة بالرجل فى الإرث وبزواج المسلمة من غير المسلم)

ما يُنادى به الرئيسُ التونسى لتطْبيقه فيما يخُصُّ أحكامَ الوصية وأحكام الزواج فى الإسلام ليْسَ غيرَ هَذَيان عجوزٍ مُخرف جاهل بأحكام دينه إنْ كانَ مُسلماً ولا يَسْتأهِل إهتماماً .. والأمرُ واضح لا لَبْسَ فيه .. فالمُسلمة التى تتزوج من غيرِ المسلم وهى تعرف حُرْمَة هذا العمل حُرة فى الإقْدام على ما تريد ولكنْ يجب أنْ تعرف أنها بهذا قد تركت الإسلام وصارت مُرتدة عنه .. وكُلُّ من يعْصى اللهَ فيما أمرَ به فى أحكام الفرائض والمواريث وهو عارفٌ لها يستطيعُ فعلَ ذلك ولكنه يجب أنْ يعرف أنه بهذا الفعل قد ترَكَ الإسلامَ وصار مُرتداً عنه .. واللهُ نفسه لا يُجْبر أحداً على الإسلام أو الإيمان أو الإلتزام فمن شاءَ فلْيؤمن ومن شاءَ فليكْفر وكُلُّ نفسٍ بما كَسَبَتْ رهينَة.

الأربعاء ١٦ أغسطس ٢٠١٧

(الدعوات لتعديل الدستور ومد فترة الرئاسة للرئيس عبدالفتاح السيسى)

الدعوات المُنظمَة لتعْديل مواد الدستور لتسْمَح بتأبيد البقاء فى الحكم لرئيس الدولة إلى أنْ يقضىَ الله أمراً كان مفعولاً منذ عهد الرئيس جمال عبدالناصر حتى عهد الرئيس السيسى دليلٌ لا يقبل الشك فى أنَّ القابلية للإسْتِعْباد التى إبتُلِىَ بها المصريون منذ عهود الفراعنة قد صارت إسْتِعْذاباً للإستعباد منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى يومِنا هذا .. وهى نذيرٌ بالضياع الأخير لمصر لأن العبيدَ لا يُقيمونَ أوطاناً ولا يصنعونَ حضارة ولا مكانَ لبُلدانِهِم المُبْتلاة بوجودهم فيها إلاَّ على هامش الحياة التى تحيا فيها وتسْتمْتع بها بقية شعوب العالم.

الأربعاء ١٦ أغسطس ٢٠١٧

(الدعوات لتعديل الدستور ومد فترة الرئاسة للرئيس عبدالفتاح السيسى)

حماقة وغباء الدببة التى تقتل أصحابَها تعدت حدودَها المعقولة لدى الكثير من المصريين الذين يتميزون بها وصارت حماقةً إجرامية تتسبب فى قتل مشاعر الوطنية والإنتماء لدَى غالبية المصريين .. فماعادَ أحدٌ يأبَه لأنْ يتم تعديل الدستور لزيادة مدة الفترة الرئاسية أو لزيادة أعدادِها أو حتى للسماح بأن يظل رئيسُ الدولة ـ سواءَ أكانَ الرئيس السيسى أو أى رئيسٍ آخرْ غيرَه ـ رئيساً لها حتى يتوفاهُ الأجَلْ أو إلى أنْ يقضى الله أمراً كانَ مفعولاً .. وماعادَ أحدٌ يهتم لدعوات العبيد والمنافقين فى هذا الصَدَدْ بعدما فقدَت الغالبية العُظْمَى من المصريين خلال عقودٍ قليلة ليست سِوَى بُرهةٍ خاطفة من الزمن مشاعرَ الوطنية والحُب والإنتِماء إلى وطنهِم التى ماتت فى أعماقِهِم بعدَ أنْ كانت هذه المشاعِرْ متجذرةً فى نفوسِهِم وعقولهِم وأرواحِهِم وتسْرى مَسْرَى الدم فى أجسادِهِم منذ نشَأت مصرُ منذ آلاف السنين .. وبعدما صارَ الرحيلُ عن الوطن هو الأمل الأسْمَى لهم حتى وإن كانت العاقبة العَيْش لاجئين أو مهاجرين أو هاربين فى أوطانٍ أخرى لا يعرفونها ولا ينتمون إليها .. وماعادت مَقولَة (بلادي وإنْ جارت عليَّ عزيزة وأهلي وإنْ ضنُّوا عليَّ كرام) غيرَ بلاغةٍ جوْفاء لا تثيرُ فى نفوسِهِم إلا مشاعرَ الحُزن والمرارَة والندم على ما آلَ إليها حالُ بلادِهِم والذى لا يملكون إزاءَه سِوَى أنْ يحتسبوا الله فى كُلِّ خائنٍ وفاسدٍ ولصٍ وسفيه خططَ وشاركَ وتسببَ فى إنحطاطِها وضياعِها ووصولِها إلى هذا الحال.

الأربعاء ١٦ أغسطس ٢٠١٧

(الرقابة الإدارية تلقى القبض على رئيس محكمة أثناء تلقيه رشوة للتلاعُب فى الأحكام)

بالرُغم مِنْ أنَّ ما تقومُ به هيئةُ الرقابة الإدارية وهيئة النيابة الإدارية ومباحثُ الأموال العامة ومباحثُ التموين فى تعقُّب الفاسدين وفى إسْتِئصال الفساد المُسْتَشْرى فى جميع نواحى الحياة فى الوطن هى أعمال مِنْ صَميم واجباتهم الوظيفية التى إئْتُمِنوا عليها لحماية مقدرات الشعب ولحماية ثروات الوطن إلا أنها أعمالٌ تستحق عظيمَ الإحترام والإشادة والتقدير وتمثل نقاطاً مُضيئة ناصعة البياض فى ثوبٍ متهالِك وحالِكِ السواد .. ولَيْتَ مجهودات هذه الجهات الأربع تحديداً تكونُ قدوةً تقتديها بقية هيئات ومؤسسات الدولة فى أدائها لعمِلها وفى قيامِها بواجباتِها .. فلو حدثَ هذا ـ وهو ما يأمَلُ فيه ويرجوه كُلُّ مُحبٍ لهذا الوطن ـ فقد يتجدد الأمل مرةً أخرى فى إمكانية الإصلاح وفى النهوض بهذا الوطن المنكوب الذى نخرَ سوسُ الفساد فى مفاصِلِه وفى عظامِهِ حتى أصابَ النخاع ولم يبْقَ مِنْ سبيلٍ أمامَه للنجاة سوى إقتداء مؤسساتِه بهذه الهيئات الأربع فى أدائها لعملها وفى إلتزامها بواجباتِها نحو هذا الشعب وتجاهَ هذا الوطن.

الخميس ١٧ أغسطس ٢٠١٧

(عبدالناصر سلامة : سيادة الرئيس هذه شكواى .. لواءات الجيش فى وزارة النقل)

ما يُوردُه كاتبُ هذا المقال فى شكْواه هذه يعكِسْ مبدأ وسياسة وجريمة إسْناد الأمر فى أىِّ شأنٍ وفى كُلِّ شأنٍ من شؤون الحياة فى مصر إلى أهْل الثقَة وليسَ إلى أهْل الخبرة ويُوَضِح مَكْمَن النكبة التى حاقَتْ بمصر منذ قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى يومِنا هذا .. وإذا كانَ لهذا المبدأ مِنْ منطق وسَبَبْ ومُبرر معقول يمكن قبولُه فى السنوات الأولى بعْدَ قيام الثورة لتأمينِها وحمايتِها حتى تسْتقر الأمور وتتثبت دعائمُ الإستقرار فى الدولة فإنَّ إستمرارَ العمل والإلتزام به وتطبيقه بعد مرور خمسةٍ وستين عاماً على إقرارِه وبعدَ كُلِّ ما تسبب فيه من كوارث وهزائم ومآسى ونكبات أوْدَت بمصرَ إلى الهُوة السَحيقة التى ترقُد فيها منذ ما يقرُب من خمسين عاماً كمريضٍ يُحْتضَرْ عاجزٍ عن النهوض ولا أمَلَ له فى الشفاء ولا يُبارِحُ مكانَه الذى صارَ خراباً بلقعاً وقِفاراً خالياً لا تشاركه فيه أىُّ دولةٍ أخرى من دول العالم يكْشفُ الغطاءُ عن سياسَة النظام الحاكِم أيّاً ما كانهُ هذا النظام بالوَعْد بإسْتمرار إمتيازات المال الحرام وشراء ضمائر أهل الثقة لضمان ولائِهم وتأييدهم لبقاء وإستمرار رئيس الدولة أيّاً ما كانهُ هذا الرئيس .. وهى سياسة شائِنَة كانت

شائعةً فى كثيرٍ من الدول المتخلفة حتى تفردَت مصرُ بها وبإستمرارِها وصارت خيانةً غريزية للوطن لا يعرفُ المرءُ مثيلاً لها فى تاريخ الدول والشعوب على مدار الأزمان الحديثة .. إنَّ الإصرارَ على التمسك بسياسة إسْناد أمور ومسؤوليات الوطن إلى أهل الثقة وليس إلى أهل الخبرة لا توصيفَ له فى سِياق الوطنية والإنتماء غيرَ أنه جريمة نهْبْ وسرقة وإفساد وتخريب وتدمير وَطَنْ عَمْداً مع عقد العزم والنية على المُضى فى تنفيذِها حتى النهاية إلى أنْ يلفظَ الوطن أنفاسَه الأخيرة ويمضى غيرَ مأسوفٍ عليه مِنْ أحد وغير مأسوفٍ على ساكِنيه الذين تركوه يواجه مصيرَه وحدَه أمامَ جَحافِلِ الذئاب والضباع وآكلات الجيَف وبناتِ آوَى من بَنى جلْدَتِهِم فحق عليهم ما يحْيون فيه من بؤسٍ وعَناءٍ وشقاء لا أملَ لهم فى الخلاص منه إلاَّ أو إلى أنْ يقضىَ اللهُ أمراً كانَ فيهِم مفعولاً.

الجمعة ١٨ أغسطس ٢٠١٧

(مفتى الجمهورية : لا يمكن تكفير داعش طالما يقولون الشهادتين)

هذا رأىٌ صادِم وخاطىء يؤسَفُ لصدورِه من رجُل يُفتَرَض أنْ يكون عالِماً بدينه متفقها له يتحمل مسؤولية الإفتاء فيه وهى أمانة لو يعلمُها عظيمة الأثر وثقيلة الوطأة رفضَتها الأرضُ والجبالُ قبْلاً وتصدى لحَمْلها الإنسان لأنه كان ومازال ظلوماً جَهولاً كما يتبدى جلياً فى هذا الرأى المنسوب لمفتى مصر فى زمانِنا الأغبَرْ هذا .. فبدايةً منَ الممكن عقلياً ومنطقياً وواقعياً أنْ ينطقَ بالشهادتين كُلُّ منافق يريدُ التظاهر بالإسلام للكَيْد له مثلما حدثَ مِنْ عبد الله إبن سبأ الذى تسبب نفاقُه وتظاهُره بالإسلام فى نشأة ضلالات وكُفريات وشِرْكيات الشيعة التى يعانى منها المسلمون وتتأذى منها صورة الإسلام الحقيقية حتى يومِنا هذا .. وعقيدياً فإنَّ دوائرَ الدين الثلاث هى الإسلام الذى يتحقق ظاهِراً عندما ينطقُ المرءُ بالشهادتين ثم التصديق والإيمان الذى يستشعرهُ قلبُه وتخشعُ له نفسُه وهو يتمعن ما فى منطوق الشهادتين من معانى ثم الطاعة والإلتزام بأحكام وواجبات إسلامِه وإيمانِه وهو ما يحدث فقط عندما يخنعُ عقلُه ويُجْبِرُ حواسَه على العمل بكل ما يوجبهُ عليها هذا الإلتزام .. والقولُ بتحقُّق إسلام المرء بمجرد النطقِ بالشهادتين هراءٌ أحْمَق لا يصدُر إلا عن جاهل ضيق الأفُقْ لا يُعْمِل عقلَه فيما يتصدى له من آراء لأن النطق بالشهادتين يُوجبُ الإيمانَ بمضمونها ويوجبُ الإلتزام بالعمل بمقتضاها وإلا كانت الشهادتان لغواً لا فائدة منه ولا أثرَ له فى حياة المُسْلم .. و لرُبَّما كان اللغوُ السَفْسَطائى الناشِبُ منذ قرون والمستمر حتى يومِنا هذا حولَ الحُكم الشرعى فى مَنْ ينطقُ بالشهادتين ولا يعمل بأىٍّ من أحكام ومبادىء الإسلام ولا يؤدى أيَّاً من العبادات والطاعات المفروضة على المُسلم ولا يلتزم بأحكام المعاملات التى أمَرَهُ بها الله والرسول صلى الله عليه وسلم أىْ الذى أسْلمَ ولم يؤمن ولم يلتزم أوْ الحكم الشرعى فى الذى أسلمَ وآمَنَ ولم يلتزم أو فى الحكم الشرعى فى مَنْ أسلمَ وإلتزمَ ولكن لم يكتمل إيمانُه .. لرُبَّما كانَ هذا اللغوُ هو الحائل الذى يستند إليه هذا الرأىُ لمفتى الجمهورية في منعْ تكفير الدواعِش .. ولوْ أنه أعْمَلَ عقلَه قليلاً لأفتى أولاً بإحتمالية أنْ يكونَ الدواعشُ من المنافقين الذين يتظاهرون بالإسلام قولاً للكَيْد له وهو الإحتمال الأغلب والأرجَحْ إذا إستعْرضَ وإسترجَعَ حقائق الوقائع والأحداث التى تكشفُ عن أنَّ المسلمين هم أول ضحايا وحْشيتهم وهَمَجيتهِم التى لم تمَسْ أو تتعرض لأحدٍ من أعداء المسلمين من الشيعة أو الصهاينة أو الصليبيين الذى يَعيثون فساداً وإجراماً فى بلاد المسلمين .. ولوْ أنه إستفتى عقلَه قبلَ أنْ يقولَ رأيَه هذا لأدركَ أنَّ الدواعِشَ حتى إذا كانوا ممن نطقَ بالشهادتين فإنهم لم يخرجوا من دائرَة الإسلام الظاهرى التى لا تغْنى شيئاً إلى دائرَتَىْ التصديق والإيمان والطاعة والإلتزام اللتين يتحقق بهما صدقُ النطق وتقْوَى القلب وطاعة الجوارِح التى يحاسبُ اللهُ المسلم بمقتضاهِما وليس بمقتضى ما ينطق به لسانُه وهو لا يؤمن أو يلتزم به .. ولو تمعَنَ مفتى الجمهورية حتى بفِطْرَته فى الإرْث الوحشى المتراكم عبر سنواتٍ لا تتعدى الثلاث من جرائم الدواعِش التى لا يُقْدِم عليها البشرُ الأسوياء لأدركَ خطأً عقلِه وفكْرِه وعِلمِه ولتحَرَجَ كثيراً قبلَ أنْ يُفتى بعدم إمكانية تكفيرهم .. فهلْ منَ الإسلام حرقُ البشر ـ ناهيك عن حرقِ المسلمين ـ أحياء ؟! وهلْ من الإسلام ذبحُ البشر ـ ناهيك عن ذبْح المسلمين ـ بأسلوبٍ مَنْهىٍ عنه حتى فى ذبْح الأنعام ؟! وهلْ منَ الإسلام البَغْى والظلم والعدوان والإفساد فى الأرض والإتيان بكل جريمةٍ مُنكَرَة وبكل إثمٍ فاحِشْ تقشعرُ له العقول وترْتعِدْ لهَوْله النفوس ؟! وإذا كانَ الله قد توعد من يأتى بجرائم أخف وطأةً وأقل وحشيةً لا سبيلَ إلى أى مقارَنة بينها وبين ما إرتكبه ويفعله الدواعِشُ بالناس بعذاب الجحيم كالمرأة التى مصيرُها إلى النار فقط لأنها تسببت فى موت هرةٍ صغيرة فهلْ فى قوْل مفتى الجمهورية بإصْراره على إعتبار أنَّ الدواعشَ مسلمون أثرٍ من علم أو أثارَةٍ من فقه أو مسحةٍ من منطق أو حتى بقية من فطرةٍ إنسانية سليمة لم يُفْسِدُها الجهلُ أو الحُمْق أو الهَوَى ؟!.

الأحد ٢٠ أغسطس ٢٠١٧

لا يمْلِكُ المرءُ أمامَ طوفان التقْوى والوَرَع والزُهد والإيمان والصَبْر والطاعة والرِضاء والحَمْد والشكر والتسْليم الذى يَتدَفق دُونَما إنقطاع مِنْ أفواهِ المصريين وتنْضَحُ به كتاباتُهُم حتى ليَكادُ يُغْرِق أرجاءَ مِصْرَ كلها إلاَّ أنْ يتساءَل : فَمَنْ إذن الذى يَسْرِقْ صُندوقَ النُذورْ ؟!.

الأحد ٢٠ أغسطس ٢٠١٧

ولا يَسَعْ المرءُ أمامَ طوفان التقْوى والوَرَع والزُهد والإيمان والصَبْر والطاعة والرِضاء والحَمْد والشكر والتسْليم الذى يَتدَفق دُونَما إنقطاع مِنْ أفواهِ المصريين وتنْضَحُ به كتاباتُهُم حتى ليَكادُ يُغْرِق أرجاءَ مِصْرَ كلها إلاَّ أنْ يتساءَل أيضاً : فما سَبَبُ ما يحيقُ بنا مِنْ ضيقٍ وكَرْبٍ وهُموم ؟ أهو حبٌّ مِن اللهِ وإبتلاء ؟ أمْ هو مَقْتٌ وغضبٌ وبَلاءْ ؟!.

الأحد ٢٠ أغسطس ٢٠١٧

هلْ يستطيع أىُّ عاقل أنْ يعرف سبباً واحداً لأى جريمةٍ من سلسلة الجرائم الوحشية المُروِعَة سواءً بالدهس بالسيارات أو بالطعن بالسكين أو بأى وسيلةْ أخرى التى إستهدفت ولاتزال تستهدف أُناساً أبرياء فى عديدٍ من الدول الأوروبية وغير الإسلامية ؟! وهل يستطيع أىُّ عاقل أنْ يجد مَنطقاً فى ما يُقْدِمْ عليه مَن يقوم بإرتكاب هذه الجرائم وفى ما قد يُوجِدْهُ لنفسِه من مُبررات للقيام بها ؟! إنَّ النتيجة المباشرة التى تترتب على أىٍّ من هذه الجرائم هى الإساءة إلى الإسلام وتشويهِهْ وتهيئة المجتمعات التى تقع فيها هذه الجرائم بلْ والمجتمعات الأخرى فى بقية دول العالم نفسياً وعقلياً وشعورياً لكراهية الإسلام والمسلمين .. فهل هذا هو ما يسْعَى إليه مَنْ يرتكبون هذه الجرائم إذا كانوا مسلمين ؟! بالطبع لا وإلا كانوا فاقدين للعقل والوَعىْ والإدراك فما مِن عاقِل يقوم بالإساءة إلى دينه عَمْداً وبمَحْض إرادتِه .. إذن هل يعتقد مَنْ يرتكبون هذه الجرائم أنهم ينفذون بذلك أوامرَ يحْسَبونها مُوحاة من الله إليهم ؟! قد يكون الأمرُ كذلك لدى البعض منهم ولكنهم فى حالٍ كهذا يكونون مَرْضَى نفسيين أو عقليين تسيطِرُ عليهم هواجسُ وأوهام لا أساسَ لها تتناقض وتتعارض مع كُلِّ ما جاء بالقرآن الكريم والحديث الصحيح من مبادىء تحكُم تعامُل المسلم معَ غير المسلمين ـ الذين خلقهم الله أيضاً ـ وجعلَ

السلامَ وحُسن الجوار بل والإحْسان إليهم والبر بهم إطاراً يحيا فيه جميع من خلقهم من أحياءْ .. إذن فهل يعتقد مَنْ يُقدِم على إرتكاب هذه الجرائم أنهم ينتقمون بذلك لعشراتِ الألوف من ضحايا المسلمين الأبرياء الذين إستهدفتهم ولاتزالُ تستهدفهُم جيوشُ هذه الدول وأنَّ ما يفعلونه ليسَ سوى قصاصٍ عادل لإخوتهم .. رُبَّما يكون هذا هو منطق بعضُ مَنْ يرتكب هذه الأفعال ولكنها تظلُّ من الوجهة الشرعية جرائمَ بَغْيٍ وظلمٍ وإفسادٍ فى الأرض وعُدوان وترويعٍ للآمنين تمثل معصيةً تتناقض مع المبدأ القرآنى الخالد بأنه لا تزر وازرةٌ وِزْرَ أخرى فلا ذنبَ للأبرياء المُستَهْدَفين فى هذه الجرائم ولا علاقةَ لهم بما تخطط له عصاباتُ المُجرمين من أولياء الشيطان الذين يحكمُونهم وبما ترتكبه جيوشُهُم الباغية فى بلاد المسلمين من جرائم تهونُ بجانبها جرائمهم هذه فى حق المسلمين رجالاً ونساءاً وشيوخاً وأطفالاً بغير رحْمةٍ أو شفقةٍ أو تمييز .. وإذا كان منطقُ الجهاد قصاصاً للضحايا الأبرياء من المسلمين شريعةً دينية لا يجرؤ أحدُ على معارَضتها فإن القصاصَ العادل المطلوب إنما يكون بإستهداف كلِّ عسكرى غير مُسلم يتواجد بالبغى والظلم على أى أرضٍ فى بلاد المسلمين فى فلسطين المحتلة أو العراق أو سوريا أو اليمن أو غيرها من البلاد أما القَصاصُ العشوائى من الضحايا الأبرياء فى هذه البلاد غير الإسلامية المُسْتَهْدَفَة فهو جريمة شنعاء يضاعِف من وطأتِها وإثمِها ما نراهُ من تأييدٍ لحقوق المسلمين ومن معارضة للحروب ضدهم فى الكثير من هذه البلاد التى يقوم هؤلاء المجرمين بترْويع أهلِها الآمنين بهذه الأفعال الوحشية النكْراء .. فإذا كانَ كُلُّ ما يمكن الركونُ إليه كأسبابٍ ومبرراتٍ ودوافع لما يتم إرتكابُه من جرائم فى هذا الصَدَدْ يتعارض ويتناقض عقلاً وشرعاً ومنطقاً مع مبادىء وأحكام الإسلام فهل يكون مَن يقوم بها مسلماً واعِياً بما يُقرره أو مؤمناً مُدركاً لما يفعله ؟! أمْ يكون مُساقاً إليها بغير رغبةٍ أو وَعْيٍ أو إختيار بعدَ أن تعرض لإعادة هَيكَلَته العقلية والنفسية والجسدية ليكون مُسْلماً لا يرتكب إلاَّ الجرائمَ التى تُسيءُ إلى الإسلام وتشوه حقيقَته أمام مَنْ يجهلُها ولا يعرف شيئاً عنها والتى لا تجلب غيرَ المزيد من الضرر والخسائر والأذى للمسلمين ؟!.

الإثنين ٢١ أغسطس ٢٠١٧

إذا كانَ إجتماعُ وحوش الغابة الضاريَة وإتفاقِها وتضافُرِها على الفتْك ببقية حيواناتها الضعيفة والوديعة والإسْتِحْواذ على الغنائم كلِها سِوَى الفُتات الذى يتبقى منهم والذى يُلْقونَه إليها أمراً مُتوقعاً ومَفْهوماً فى مجتمع الحيوانات بحكم طبيعتِها وبحكم غريزتِها التى لا تسْتَطيع تغييرَها .. فما الذى يَدْفعُ البشرَ إلى مثل هذا السلوك ؟! أهُوَ الجَشَع والطمَع والأنانية ؟! أم الجَهْل والظلم والطُغيان ؟! أم معْصيَة الله فيما أمر به من حقٍ معلوم فى أموالِهم للآخرين ؟! أمْ هو خُنوع الباقين وجُبْنِهِم وتخاذُلِهِم عن نَيْل حُقوقِهم بأيْديهِم ؟! وهَلْ من تفْسير لإغْراق بعض البشر إلى حد السَفَه والفُجور فى الإسْتمتاع بكل ما يستطيعون الحصولَ عليه من مَتاعٍ زائل لتحْقيق فوزٍ زائف ونصرٍ ساذج وهم يَرَوْنَ بقية مَن يَحْيَون معهم يُعانون من شَظَف العَيْش والجوع والفَقْر والحاجَة ؟!.

الأربعاء ٢٣ أغسطس ٢٠١٧

(دعوات مساواة المرأة بالرجل فى الإرث وبزواج المسلمة من غير المسلم)

لَيْتَ الذين يَتَحرجون من المجاهَرَة بعدم إيمانهِم ببعْض أحكام القرآن الكريم الثابتة والواضحة التى لا لَبْسَ فى منطوقِها أو مقصودِها والتى فرضَها اللهُ على المؤمنين بالإسلام يسْتَحْضِرونَ معنى (مَنْ شَاءَ فلْيؤمِنْ ومَنْ شَاءَ فلْيكفُر) التى تعْكِس ذُرْوَةَ الحرية العقلية والنفسية للإعتِقاد التى يُتيحُها الله لكل خلْقِه بغيْر تفرقة أو تمييز .. ولَيْتَهُم يُجاهِرون بآرائهم الحقيقية دونَ خوفٍ أو حَرَج بدلاً من اللجوء إلى التبْريرات التى تَكْشِفُ عن جَهْلِهِم الشديد بمقاصِد الشريعة وضلالِهِم عن معانيها الحقيقية إنسياقاً وراء هَذَيان عجوزٍ مُخرف لا يقل عنهم جَهْلاً فى فَهْم هذه المقاصِد وتدبُر هذه المعَانى ومَن على شاكِلَتِه من الآخَرين الذين لا يقلون عَنْهُ جهلاً وضلالاً ويُشاركونه ما يعْتقِدْه وما يؤمِنْ بِهِ .. فمَنْ شاءَ الإسلامَ والإيمانَ والإلتزام مثلما يشاءَهُ له الله فلْيَفعَل .. ومن شاءَ الإرتدادَ عَنِ الإسْلام والتخلى عن ثوابتِ الإيمان والعصْيان لكل ما أَمَرَ به الله فلْيفعَلْ .. فحُرية الإعتقاد والإيمان وإنْ كانت كُفراً أو شِرْكاً أو إلحاداً يكفُلُها اللهُ للإنسان قبلَ أنْ تكفلَها لهُم الأعرافُ الإجتماعية والقوانينُ الوضعية التى تهْوِى بحياة البَشَر وتمضى بهم صَوْبَ مصيرٍ مُظْلمٍ حالِكْ من الإنحِلال الأخْلاقى والإنحِطاطْ السُلوكى والتفسُخ النفْسى وهو أسْفَلُ سافِلين يحيُون فيه ويتمسكون بالبَقاء فيه ويرْفضون العَوْدَة إلى أحْسَن تقْويم خلقهم الله فيه ولكنهم أبَوْا العَيْشَ فيه وآثروا التردى والسقوطَ إلى مُسْتَنْقَعٍ عَفِنْ راكِدْ تعافُ الأنعامُ والبهائم التى لا عَقْلَ لها أو تفكير أنْ تقتَربْ منهُ أو أنْ تحْيا فيه .. ولله فى خَلْقِه شُئون.

السبت ٢٦ أغسطس ٢٠١٧

(حال مصر الآن)

ماعادَ أحدٌ يأبَه أو يهْتَم أو يلْتَفِتْ لمحاولات تعْديل الدستور لتأبيدْ البقاء فى الحُكم لرئيس الدولة أيا ما كان .. فمصرُ ماتَت فى نفوس الغالبية العُظمَى من سكانها شباباً وشيوخاً وماعادوا يرَوْنَها الوطن الذى يأمَلونَ أنْ يحيَوْا فيه وأنْ يحققوا فيه أحلامَهُم وأن يُدْفَنوا فيه والذى يسْتحقُ التضحية من أجْلِهْ بكل غالى ونفيسْ وإنْ كانت دماؤهم وأرواحُهم بعدما صارَت وَطَناً للخونة والفاسدين والضالين ومرتعاً للظلم والفساد والمجون يحلمُ كل إنسانْ يتطلع إلى العَيْشِ فى ظِلال العَدْل والأمْن والحُرية والمساواة باللحظة التى يهجُرها ويهربُ منها إلى أى وطنٍ آخر يَجد فيه ما يُريدْ.

الثلاثاء ٢٩ أغسطس ٢٠١٧

خيانة الوطن .. غريزة مصرية.

الثلاثاء ٢٩ أغسطس ٢٠١٧

(القرارات السيادية وولاية القضاء)

إذا لم يكُن للقضاء الدستورى أو القضاء الإدارى ولايَة على القرارات السيادية التى يصْدرها رئيسُ الدولة .. فما هى الجهة التى تستطيع أو التى يجب أنْ تملكَ الحق فى الفَصْل فى صِحة أو خَطأ هذه القرارات ؟!.

الأربعاء ٦ سبتمبر ٢٠١٧

(مذابح المسلمين الروهينجا فى بورما)

ردود أفعال المسلمين على ما يحدث لأخوتهم فى بورما وفلسطين وغيرها من البلاد التى يستوطنها هَمَجٌ يفوقون الوحوش فى ضراوتِها وقسوتِها لا تترك مجالاً للشك فى أنَّ المسلمين وليس غيْرَهم هم المقصودون بكَوْنِهِم المغضوب عليهم والضالين بعدما صار بينهم وبين الصراط المستقيم ما بين المشرق والمغرب من بُعْدٍ ونأيٍ وإفتراق.

السبت ٩ سبتمبر ٢٠١٧

(مذابح المسلمين فى بورما)

بعدَ شهورٍ طويلة من الصمت والتغافُل الإسلامى والعربى والدولى عن مذابح المسلمين فى بورما وبعدَ أن تلقى الأزهر إشارة السماح له بالحديث عنها تبعاً لمقتضيات سياسة الدولة التى لم تجرؤ ايضاً ـ مثلها فى ذلك كبقية الدول العربية والإسلامية ـ على الحديث عنها حتى بالشَجْب أو الإسْتنكار إلاَّ بعد أنْ صار السكوتُ مُحالاً إزاءَ ما قام به أصحابُ الضمائر الحية من غير المسلمين فى العديد من الدول من كَشْفٍ لحقيقة هذه المذابح وهجومِهِم على السياسات الوحشية والهمجية لشعب وحكومة وجيش بورما ضد المسلمين فيها .. إمْتَشَقَ شيخُ الأزهر حُسامَه وأعْلَنَ عن موقفه تجاهَها فى حدود ما هو مَسْموح له به وإبراءاً لذمتِه وذمة الأزهر نحوَها .. ويبقى الدورُ المفروض أنْ يقومَ به رؤساء وملوك وأمراء أشباه الدول وأشباه الممالك وأشباه الإمارات العربية والإسلامية لحماية مسلمى بورما واجباً مُعلقاً فى رقابهم وإن كانَ لا أحد يتوقع منهم أى جهدٍ ذى شأنٍ فى هذا الصدَدْ بعد كُلِّ هذه الشهور .. فلو أنَّ الدول الخليجية التى تأوِى عشراتِ الألوف من مواطنى بورما العاملين فيها أعلنت منذ البداية عَزْمَها على ترحيلهم وإعادتهم إلى بلدهم ما لم تتوقف سياساتُ دولتهم الوحشية تجاهَ المسلمين فيها لما جرؤت حكومة بلادهم على الإقدام على ما فعلته بالمسلمين فيها .. ولو قامت هذه الدول وبقية الدول الإسلامية والعربية بقطْع أو تجْميد العلاقات الدبلوماسية والإقتصادية مع دولة بورما أو حتى التهديد بذلك فى بداية مِحْنَة المسلمين فيها لتغير سيرُ الأحداث ولربما ما تعرض المسلمون لواحدة مِنْ أبشع المذابح البوذية الإجرامية فى التاريخ الحديث والتى لا تفترقْ فى همجيتها ووحشيتها غير المَسْبوقَة عن مذابحِهم على أَيْدِى الصرب فى البوسنة والهرسك وكوسوفا وعلى أَيْدِى الصهاينة فى فلسطين وسيناء ولبنان وعلى أَيْدِى الفرنسيين فى الجزائر والصومال وعلى أَيْدِى الإيطاليين فى الصومال وليبيا وعلى أَيْدِى الهولنديين فى إندونيسيا وعلى أَيْدِى الوثنيين فى ليبيريا وعلى أَيْدِى الصليبيين فى فلسطين والحبشة والفيليبين وأفغانستان والعراق وعلى أَيْدِى الشيعة فى العراق وإيران وسوريا وعلى أَيْدِى الشيوعيين الروس فى داغستان والقرم والشيشان وسوريا وعلى أَيْدِى الشيوعيين الصينيين فى الصين وكاشْغر وتركستان الشرقية وعلى أَيْدِى الهندوس فى الهند وكشمير وسريلانكا وبنجلاديش وعلى أَيْدِى الإنجليز أولياء الشيطان فى كُلِّ دولةٍ إسلامية تواجدوا فيها .. وأنَّ المرءَ ليعْجَبْ من الكثرة الغالبة للمذابح والمجازر التى تعرض ومازالَ يتعرض لها المسلمون على مدى تاريخِهِم مُقارنةً بما قد يكونوا قد إرتكَبوه من مذابح مماثلة ضد آخرين مِنْ غير المسلمين بغير أنْ يجدَ سبباً واضحاً لهذا الإستهداف المَقيتْ لهم .. فإستهدافُهُم بسبب دينهِم حقيقة واقعة فى معظم هذه الجرائم ضدهم لا يستطيع أحد إنكارَها ولكنها ليست السبب الوحيد عندما يَسْرِدُ التاريخ المذابحَ والجرائم التى تقشعر لهَوْلِها الأبدان التى قامت بين أبناء الدين الواحد مثلما كانَ يحدُث فى العصور المظلمة فى أوروبا بين المسيحيين وبعضهم البعض وإنتهاءاً بالمذبحة الكبرى فى التاريخ الحديث التى إستمرت طوال سنوات الحرب العالمية الثانية السِتْ والتى تسبب جنون أدولف هتلر المسيحى فى إشعالها وترتب عليها مقتل ما يقرُب من عشرين مليون شخصٍ غالبيتهم العظمى من المسيحيين فيها .. وإستهْدافُ غير المسلمين بواسطة غير مسلمين أيضاً حقائق تاريخية تشهد عليها جريمة إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية القنابل الذرية على اليابان ومذابح ومجازر المسيحيين الأسبان ضد يهود الأندلس بعد سقوط الدولة الإسلامية بها وضد اليهود بصفةٍ عامة فى ألمانيا وأوروبا قبل أن يتم التخطيط لجريمة إحتلال فلسطين بواسطة اليهود للأسباب العديدة المعروفة فى هذا الشأن .. وإذا كان إستهدافُ البشر لأسبابٍ دينية أو عِرْقية سلوكاً إجرامياً وهمجياً طالما إتصف به البشر على مدَى تاريخِهِم فإنَّ الإستهداف الممنهَجْ والمنتظم والمُستمر للمسلمين بصفةٍ خاصة وتزايُدُه فى الوقت الحاضر الذى يشهد صحوةً ـ وإن كانت صحوةً حمقاء وزائفة وإنتقائية ـ فى مجالات الحفاظ على حقوق الإنسان وحمايتها وبغض النظر عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراءَه يَسْتدْعى عَمَلَ الكثير لحماية المسلمين فى أنحاء العالم مما يتعرضون له مِنْ غير المسلمين .. كما يستدعى أيضاً عَمَلَ الكثير لحماية غير المسلمين مما يتعرضون له أحياناً من جرائم يقومُ بها مسلمون مدْفوعون بالرغبة العَمْياء فى الإنتقام وهو الدافع الأول لهم فيما يُقدمون عليه بغير أنْ يلتفتوا لحُرمة هذا الجُرْم الذى يرتكبونه ضد الأبرياء من غير المسلمين ممن لم يعتدوا عليهم أو يبادروهم بالعدوان .. ويظل الأمرُ فى النهاية مشروطاً بالإلتزام بما أوضحه الله من الأمر بالإعتصام بحبله وعدم التفرُق .. فلو أنهم إلتزموا بذلك لما آلَ إليه حالُهُم الذى حذرنا منه الرسول صلى الله عليه وسلم والذى صِرْنا إليه مثلما قالَ فى الحديث الصحيح «يُوشِكُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيكُمْ الأُمَمُ كَمَا تَدَاعَى الأَكَلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا. فقال قائل : أمِنْ قلَّةٍ نحن يومئذٍ يارسول الله ؟! قال : بَلْ أَنتُمْ يَومَئِذٍ كَثِيرٌ وَلَكِنَّكُمْ تكونون غُثَاءً كَغُثَاءِ السَّيْلِ وَلَيَنْزِعَنَّ اللهُ مِنْ صُدُورِ عَدُوِّكُمْ المَهَابَةَ مِنكُمْ وَلَيَقذِفَنَّ اللهُ فِي قُلُوبِكُمُ الوَهَنَ. فقال قائل : يا رسول الله وما الوَهَن ؟! قال : حُبُّ الدُّنيَا وَكَرَاهِيَةُ المَوتِ» .. ولله الأمرُ من قبلُ ومن بعد.

السبت ٩ سبتمبر ٢٠١٧

(أستاذ فقه بالأزهر : يجوز تصوير العلاقة الحميمة بين الزوجين بشروط)

أمثالُ هذا الرأى الشاذ المُنكَر المنسوب إلى أستاذ فقهٍ مُقارَن بجامعة الأزهر يكشف عن محنة هذه الجامعة العريقة التى كانت يوماً ما منارةً للتعليم الدينى الصحيح والقويم ثم أمْسَتْ ساردةً وتائهةً فى ظُلماتٍ من الجَهْل والغَفْلَة وضيق الأفق والغباء متراكمة بلا نهاية فوق الحماقة التى تُعْيِى مَن يُداويها .. ويعجَزُ المرءُ الذى يقرأ مثلَ هذا الرأىِ الغريب وما لا يُعدُّ أو يُحْصَى من الآراء الأخرى المُماثلة له فى شذوذه وفى شتى مجالات الحياة التى تصدُر عن أزهريين متخصصين فى الفقه والشريعة يعملُ أكثريتهم رجالاً ونساءاً كأساتذة مسؤولين عن التعليم والتدريس لطلبة ومُرْتادى هذه الجامعة عن معرفة أسباب هذا الإنحطاط الفكرى وهذا المنطق المغلوط وهذا الفهم الغريب لأحكام الإسلام لدى هؤلاء المتخصصين المسؤولين عن إفتاء العباد فى شئون دينهِم ودُنياهم .. ألأن نظام التعليم الأزهرى ماعاد مثلما كان فى سابق الزمن عندما كان حفظ القرآن الكريم وإتقان قواعد اللغة العربية شرطاً مُسبقاً للإلتحاق به حتى لا يُقبل عليه غيرُ الراغبين فيه والقادرين على التعلُّم والفهم والفقه والتفسير وليس الأغبياء الفاشلين الذين لا يستطيعون بحكم قدراتهم العقلية غيرَ الإلتحاق به بعد عجزهِم عن الإلتحاق بنظام التعليم العام أو الفنى أو التجارى .. الخ .. مثلما هو الحال منذ بدأ التخطيط لهَدْم الأزهر

وتجريده شيئاً فشيئاً من عوامل قوته وسَطْوَتِه على عقول ونفوس المسلمين عندما كان مصدراً ومنبعاً للتعليم الدينى الصحيح والقويم ؟! أم لأن نظام التعليم الأزهرى قد أصابَهُ ما أصابَ نظامَ التعليم المصرى فى جميع مجالاتِه الأخرى من تدميرٍ وتخريبْ حتى لا تقوم لهذا الوطن قائمة أو تعتَريهُ صحوةٌ وحتى لا يعرف إلى الإصلاح أو النهضة أو التقدم مِنْ سبيلْ ؟! أم لأن هذا هو ما آلَ إليه حالُ المصريين بعدما أخفق وطنُهُم المنكوب فى الإفلات من براثن الفقر والجَهْل والجوع والمرض التى أحكَمَتْ خِناقَها حولَ أعناقهم منذ عقود بغير أملٍ لهم فى خَلاصٍ أو تحرير ؟! وأيا ما كانت الأسباب لهذا التخلف المؤلم فى مسيرة الأزهر عن اللحاق بل وعن العودة إلى تاريخِه المجيد فإن التصدى لأمثال هؤلاء المحسوبين فقهاءَ للإسلام والمسلمين والذين يسيئون أكثر من عامة الناس إلى الإسلام والمسلمين يظل أمراً واجباً ويظل تنقية الأزهر من أمثالِهِم وتقويم مناهِجِه وإصلاح مسيرته بعدما حادَ رغماً عنه عن طريقِ الصواب أمراً أكثر وجوباً ليعودَ مثلما كان منارةً للإسلام الصحيح يهتدى بنورِها فى بقاع الأرض كلها جميعُ المسلمين ويلوذون بها فى مواجَهَة حَرْبٍ شرسة غادرة تستهدف دينهُم وإيمانهُم بل ووجودَهُم ذاته لا يتوقف ولن يتوقف عن خَوْضِ غمارِها ضدهم شرارُ الخلْق حتى يومنا هذا منذ مئاتٍ من السنين .. والله غالِب على أمْرِه مهما أفسَدَ المفسِدون.

الثلاثاء ١٢ سبتمبر ٢٠١٧

(وذكر فإن الذكرى تنفعُ المؤمنين)

(وذكر فإن الذكرى تنفعُ المؤمنين) .. وقد تنفع أيضاً الغافلين والمهملين والأغبياء والمستهترين واللامُبالين.

للمرة الرابعة خلال ثلاث سنوات وبعد تكرار نفس الكارثة بنفس المقدمات ونفس التفاصيل .. هل توجد أىُّ موانع قانونية أو حقوقية أو إجتماعية أو أمنية لإصدار قرارٍ كالتالى ونشره بصفة مستمرة فى وسائل الإعلام حفاظاً على أرواح الشهداء :

١. يُحْظَرْ تأجيرُ أىِّ عَيْنٍ أيّاً ما كانت طبيعتها (عقار سكنى ـ أرض فضاء ـ مُنشآت لأغراضٍ خاصة صناعية أو سياحية أو تجارية ـ أرض زراعية ـ أرض صحراوية) ولأية أغراض أيّاً ما كانت طبيعتها (سكنية ـ تجارية ـ صناعية ـ ترفيهية ـ زراعية) من المالك أو الملاك فى حال تعدُدْهم إلى المستأجر أو المستأجرين فى حال تعددهم إلاَّ بعَقْد إيجار رسمى بينهم يتم التوقيع عليه فى قسم الشرطة التابع لها العين المؤجرة بمقتضى مستندات الملكية المقدمة من المالك أو الملاك وبطاقات رقمه أو أرقامهم القومية وبطاقات الرقم القومى الخاصة بالمستأجر أو المستأجرين جميعاً. ويتم التوقيع على عَقْدِ الإيجار من السيد رئيس مباحث القسم والسيد مأمور القسم ويتم ختمه بخاتم القِسْم الرسمى.

٢. يقومُ السيد رئيس مباحث القسم فَوْرَ توقيعِ العقد بإتخاذ اللازم للتحقُق من السجل الجنائى لجميع الأطراف ذاتِ الشَأْن بعقد الإيجار وإتخاذ ما يلزم قانوناً حالَ وجود أىِّ سجلات جنائية لأىٍّ من أطْراف التعاقُد.

٣. يتم مُصادَرَة العَيْن موضوع التعاقد فى حال مخالفة المالك لها أو ملاكها لشرط توثيق عقد الإيجار الخاص بها فى قسم الشرطة المختص بذلك ويتم بيعُها لصالح هيئة الإيرادات العامة للدولة. وفى حال ثبوت وجود سِجل جنائى أو إرْهابى لمستأجر أو مستاجرى العَيْن موضوع التعاقد يتم إتخاذ اللازم قانوناً تجاه جميع أطْرافِ التعاقُد.

الثلاثاء ١٢ سبتمبر ٢٠١٧

التداعيات الدينية لإقامة دولة كردية فى شمال العراق

الحَدَثُ الجَلَلْ الذى يُشيرُ إليه كاتبُ هذا المقال وهو إحْتمال موافقة الأكراد على إقامة دولة مُستقلة لهم فى المحافظات الثلاث التى يتركزون فيها فى شمالِ العراق لا ولن تقتصِرْ عواقبُه وتداعياتُه على تقسيم العراق إلى دولتين عراقية وكردية فهو مقدمة لتقسيم الباقى منه إلى دولتين أخريين إحداهُما دولة إسلامية فى وسط وغرب العراق والأخرى دولة شيعية فى شرق وجنوب العراق ستكون إمتداداً فعلياً لإيران .. وهذه النتائج المنتظرة معروفة بل ومتوقعة وتم نشرُ تفاصيلها منذ سنواتٍ طويلة فى إطار الخطط الرامية لتفتيت الدول الإسلامية إلى دويلات متناحرة لا حول لها ولا قوة فى مواجهة قوى الحِلْف الصليبى الصهيونى الشيعى الذى جعلَ من إحتواء الإسلام والقضاء عليه وعلى أية إحتمالات لقيام أي وحدة بين دوله وشعوبه هدفاً أساسياً له .. وهى نتائج تندرج تحت ما يسمى بالنتائج السياسية أو الجيوسياسية لهذا المخطط لن يترتب عليها تغيير جوهرى فى أحوال الدول الإسلامية العربية فى وضعها الراهن الذى بلغ الغاية من الضعف والهوان وهو ما يثير التساؤل عن الأهداف الخفية لهذا المخطط ويستدعى أيضاً العديد من الإحتمالات الأخرى التى قد تفسر وقائع الأحداث منذ بدأ التخطيط الفعلى لها بغزو العراق فى عام ٢٠٠٣ وحتى البدء فى تقسيمه مثلما يحدث الآن .. فإقامة دولة كردية خالصة فى شمال العراق كانَ ومازالَ هدفاً قومياً يسعى إليه الأكراد منذ عقودٍ طويلة وكانت ولم تزَلْ إسرائيل هى القوة المحركة لهذا الهدف بالمال والسلاح منذ البداية تحقيقاً لأهدافٍ كثيرة يتصدرُها إيجاد مَوْضِع قدمٍ لها بالقرب من نهر الفرات عندما تقوم دولة كردستان كخطوةٍ كُبرَى وعُظمى صَوْبَ تحقيق هدفِها النهائى بإقامة دولة إسرائيل الكبرى أو مملكة داوود أو مملكة يهوذا الموعودة الممتدة من النيل إلى الفرات .. وتكْمُنُ الخطورة الداهِمَة للنتائج المتوقعة حالَ تحقيق هذا الهدف اليهودى فى مغزاه ومقصده الحقيقى فهو ليس هدفاً سياسياً أو إقتصادياً تحركه المطامع المعهودة من الدول الأجنبية فى ثروات العالم الإسلامى العربى المريض بَلْ هو هدف عقائدى دينى ينطلِق من عقيدة توراتية راسِخَة فى عقول ونفوس اليهود حيثُ يؤمنون أنَّ الله قد منح لهم هذه الأرضَ المُمْتدة من نهر النيل حتى نهر الفرات .. وإذا ما تحقق هذا الهدفُ الدينى اليهودى فى العراق فسوف تكون الخُطوة التالية التى تسْعَى إسرائيل منذ نشأتها إلى تحقيقِها هو إيجاد مَوْضِعْ لقدمها الأخرى على ضفاف النيل فى مصر ليكتمل بذلك الوعدُ الإلهى لهم بإمتلاك هذه الأرض والسيطرة عليها كما يؤمنون وكما يعتقدون وكما لا يُخْفونَ ذلك حيثُ تتصدر قاعةَ الكنيسيت لوحةُ الأرض الموعودة من النيل إلى الفرات إستناداً إلى ما يزعُمُون أنه قد وَرَدَ فى الآية الثامنة عشرة من الإصحاح الخامس عشر من سفر التكوين فى التوراة التى يَحوزونها والتى تقول (في ذلك اليوم قطَعَ الربُّ مع أبرام ميثاقا قائلاً لنسْلِك أعطي هذه الأرضَ من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات) .. فالتداعيات الدينية لإنشاء دولة كردية فى العراق تفوقُ فى خطورتها التداعيات السياسية أو الإجتماعية أو الإقتصادية أو المستقبلية وتحمل فى طياتها أخطاراً داهمة وتهديدات حقيقية لإستقرار وإستمرار بل ولوجود الرابطَة الدينية التى تشكل الرباطَ الوحيد والأخير الذى مازالَ يجْمَع حتى الآن شعوبَ العالم الإسلامى العربى بعدما ذهبت رابطةُ العروبة وبقية الروابط الأخرى بينهم أدْراجَ الرياح ولم يعُد لها من وجود .. وحتى إذا ما إستمرت سياسة غَض الطرف والتقوقُعْ على الذات والتغافُل عن الأخطار المُتربصة بنا فى الحاضر والمستقبل وتجاهُل التهديدات والأخطار الدينية التى

يمثلها قيام دولة كردية فى العراق على المدى البعيد .. فماذا نحنُ فاعِلون إزاءَ ما تمثله هذه الأخطار من تهديداتٍ حقيقية لإستقرار وإسْتمرار ووجود مصر مثلما كانت ومثلما هى عليه منذ آلاف السنين وحتى الآن ؟!.

الثلاثاء ١٢ سبتمبر ٢٠١٧

(الدعوة إلى إلغاء البسملة من كتب المناهج الدراسية)

يُشيرُ الفيضُ الدافِقُ من التصريحات الرسمية التى بدأَها الرئيس عبدالفتاح السيسى بالدعوة إلى تجْديد الخطاب الدينى (الإسلامى فقط دون إشارةٍ إلى ضرورة تجديد الخطاب الدينى المسيحى واليهودى بالتزامُنْ معه) والتى ثناها الرئيسُ التونسى بالدعوة إلى السماح بزواجِ المسلمة من غيرِ المسلم وبالمساواة بين الرجل والمرأة فى حق الإرث ثم تبعها تصريحُ وزيرة التعليم الجزائرية بإقتراح حَذْفِ البسملة من كتُب المناهج الدراسية وما ترافقَ مع هذه التصريحات الضالة والهَوْجاء والحمقاء من فيضٍ آخَر من الآراء والمقترحات التى تتفق معها فى مضمونِها وفى مقاصدِها التى لا تخْفَى على عاقِلْ والتى باتت تنتشرُ إنتشارَ الطاعون عندما يبلوا اللهُ به القُرَى الظالِمُ أهْلِها مثلما يتبدى فى كتابات العَديد مِنَ المُسلمين المنافقين الكارِهين للإسلام فى الصحف القومية المصرية التى باتت ـ مثلما هو عليه حالُها منذ عشرات السنين ـ منابرَ للتزييف والتضليل والتزوير وتغْييب الوَعْى والتى يدْفعُ الشعبُ للذين يبغون إفسادَه وتضليلَه وقطعَ جذورِه الدينية ما يتعيشُون به فى حياتهم كما يدفعُ الخسائرَ المالية الفادحة التى يتسبب فيها المنتفعون من هذه الأوكار الإعلامية.. ومثلما تنضحُ به فى مُناظرات وسائِل الإعلام والقنوات الفضائية المصرية الرسمية وغير الرسمية التى جعَلَتْ من الهجوم على الإسلام والإنتقاص من مبادئه وشرائعِه والربط الخبيث بينه وبين الإرهاب أسلوباً تنتهجُه بحجة تجديد أو إصلاح أو تقويم الخطاب الدينى حتى صارت كقَيْح وصَديد الجروح الذى لا يتوقف عن السَيَلان من أفواهِ من يقودُونها مثلما يسيلُ من جراحِ المَرْضَى الميؤوسِ من شفائهم .. يشيرُ هذا الفيضُ المَقيتْ من التصريحات التى تستهدفُ تقويضَ دعائم الإسلام وأركانِه فى نفوس المسلمين إلى بدء حملةٍ صليبية تاسعة أو عاشرة أو حادية عشرة ولكن يشنُّها منافقون مسلمون على دينهِم بألسنتهم وبأيديهم وبأموالهم بالوكالة عن أعدائهم بعدما عَمَت بصائرُهُم عما ينتظرُهُم .. ليس فى آخرتِهم فهذا أمرُ موكول إلى الله ولكن فى دُنياهُم بعدَ أنْ ينفثوا سمومَهُم فى عقول ونفوس العامة والبسطاء من المسلمين الجاهلين بأحكام وشرائع الإسلام .. فهم ضالون مُضلون من شِرارِ الخَلْق باعوا دينهُم بدُنيا غيرهِم وصاروا يَسْعَوْنَ فى الأرض فَساداً وتدليساً غافلين عن عاقبَة من يفعلُ ذلك وغافلين عَنْ أنهم فى مسعاهم هذا لا يختلفون عن مثالِ الحمار الذى يحْمِل أسفاراً لا يعرف ما فيها ولا يعرف كيفَ يتخلص منها ولا يُدركون أن ما يفعلونه من تضليلٍ وإضلال لعقائد المسلمين ليسَ غيرَ لُهاثٍ كلُهاثِ الكلب المَسْعور الذى يسمعُ الناس عواءَه ولكنهم يتجنبونه حتى تحينَ الفرصة الملائمة للقضاء عليه تخلُصاً من شرورِه .. والله غالب على أمره مهما كَرِهَ المنافقون.

الأربعاء ١٣ سبتمبر ٢٠١٧

(رئيس جامعة سوهاج يكشف سبب تعيين أستاذ زراعة عميدا لكلية الحقوق)

هذا الخبر يكشف عن جانب واحد من جوانب لا حَصْرَ لها من الوقائع المُبكيات والمُضحكات معاً فى أحوال الجامعات المصرية وأحوال التعليم المصرى بصفةٍ عامة .. فأولاً : هل هناك أى داعى للتسرُع فى إنشاء جامعات وَهْمِية كجامعة سوهاج وجامعة جنوب الوادى وجامعة أسوان وجامعة البحيرة وجامعة كفر الشيخ .. الخ .. يقوم بالتعليم والتدريب فيها أعضاءُ هيئات تدريس غير مؤهلين ولا يرقى مستواهم العلمى لأن يؤهلهم ليقدموا لطلابهم سوى تعليمٍ وَهمي يجعل منهم خريجى جامعات وَهْميين أيضاً عَديمى النفع فى مجالات تخصصهم قبل أنْ يتم تكوين الهيكل الوظيفى والتعليمى لأعضاء هيئات تدريس مؤهلين وأكُفاء بها ؟! ناهيكَ عن عدم إستكمال وإفتقار معظم هذه الجامعات لبنيتها الإنشائية التى تحتاجها لتأدية مهامها الوظيفية ؟! وثانياً : هل هناك مِنْ مُبرر لإنشاء المزيد من الكليات التى تضخ فى سوق البطالة المُتْخَم بالعاطلين المزيدَ من الخريجين فى مجالات لا تتحملها ولا يحتاجها سوق العمل مثل كليات الحقوق والتجارة والطب والإعلام ورياض الأطفال والتربية النوعية والتربية الرياضية خلاف العشرات بل والمئات من المعاهد التعليمية والأكاديميات الشكلية التى صارت مدخلاً للربح والتجارة فى عصب النهضة والتقدم لأى دولة حتى صار أمراً طبيعياً أن تقوم مؤسسات صحفية أو رجال أعمال أو أى شخصٍ لديه المال بإنشاء جامعات ومعاهد علمية لا يعرف أحد الحكمة من إنشائها أو الأسباب الكامنة وراءها ولكن يعرفها العالمون ببواطن دولة الفساد السرطانى فى مصر ؟! وثالثاً : هل هناك من مبرر للإهمال المُتعمد للكليات التى تمثل قاطِرات التعليم الحقيقى والضرورى والتى يُفترض أن يتولى خريجوها بعد ذلك مهام البحث العلمى والتنمية الحقيقية لمجالات الحياة المختلفة مثل كليات الحاسبات والعلوم والزراعة والهندسة والتكنولوجيا والطب البيطرى والصيدلة وهى الكليات المنوط بها تقديم التعليم الذى يؤهل خريجيها لتحقيق النهضة الحقيقية فى البلاد ؟! ورابعاً وهذا ما يمكن إعتبارُه أخطر جوانب وأسباب التدَهْور والفشل فى منظومة التعليم المصرى بأكملِها : هل هناك من تفسير للتخريب والتدمير والتجاهُل المقصود لكليات المُعلمين التى تمثل جذرَ الشجرة التى ينمو ساقُها وتطرح ثمارَها على جميع مراحل ومجالات التعليم الأخرى حَسْبَما تلْقَى من رعايةٍ وعنايةٍ وإهتمام فيكون حصادُها إما ثماراً يانعة تعود بالنفع على الشعب وعلى الوطن وإما ثماراً فجة جافة لا نفعَ منها مثلما هو حال الغالبية العُظمى من خريجى الجامعات المصرية الذين صاروا مثالاً حيا على كيفية الإصرار دون كَلَلْ أو مَلَلْ على إهدار الموارد البشرية والمالية للوطن فيما لا يُرْتَجَى منه نفع أو فائدة ؟! وأخيراً وليس آخراً : فهل هناك أى مبرر مقبول أو مقنع أو مقبول للإصرار على الإبقاء على الهيكل الشكلى الحالى للتعليم الجامعى بإستمرار الجامعات بوضعياتها الراهِنَة التى صارت ومنذ أمدٍ بعيد كياناتٍ تعليمية عاجزة عن تقديم المطلوب منها فى مجالاتها ؟! فهل هناك على سبيل المثال سبب يدعو إلى تجميع كلياتٍ عديدة لا يجمع بينها أى رابط تعليمى أو وحدة فى الهدف ككليات الطب والعلوم والهندسة والزراعة مثلاً مع كلياتٍ أخرى كالآداب والآثار والحقوق والإعلام .. الخ .. فى كيان تعليمى ووظيفى يتسبب فى إهدار أموالٍ طائلة بغير مُقتَضَى .. أوَلَنْ يكونَ من الأفضل إلغاء نظام الجامعة بتكوينها العقيم الحالى والإستعاضة عن ذلك بتجميع الكليات المتناظرة والمتشابهة فى النظام التعليمى والأهداف العلمية فى مجالس دراسية متخصصة بإنشاء مجلس للدراسات الطبية المتخصصة على سبيل المثال يضم جميع كليات الطب والتمريض والهندسة الطبية ومجلس للدراسات الهندسية المتخصصة يضم جميع كليات الهندسة والصناعة والتكنولوجيا والحاسبات ومجلس للدراسات الزراعية المتخصصة يضم جميع كليات الزراعة وإستصلاح الأراضى ومجلس للدراسات البيطرية المتخصصة يضم جميع كليات الطب البيطرى والثروة الحيوانية .. بحيث يختص كل

مجلس بتحديد وتوحيد المناهج ونظم التعليم وأساليب التدريس وأهدافه الدراسية فى نطاق التخصصات التابعة له ؟! إن إعادة النظر فى النظام الجامعى الحالى بعد فشلِه الذريع فى الوفاء بمتطلبات التعليم والبحث العلمى وفقدان أى أمل فى إصلاحِه أو تقويمِه يستدعى التدخل الفورى والعاجل ـ مثلما يتردد منذ عشرات السنين !! ـ لإصلاحِهْ إذا كُنا جادين حقاً فى الإيمان والتصديق بما نردده دَوْماً من أن التعليم هو قاطرة التنمية التى لا قيام لنهضةٍ بغيرها لأى شعب ولا تقدم بدونها لأى وطن.

الخميس ١٤ سبتمبر ٢٠١٧

(وزارة التربية والتعليم : تقليص المناهج الدراسية لتوفير تكاليف الطباعة)

بدونْ تعليقْ !!! فشرُّ البلية ما يُضحِك ويُبْكى فى آنٍ واحدْ .. ولكن إذا كانَ رئيسُ الدولة يَرَى أنَّ وضعَ عشرة بلايين جنيهاً فى البنك للحصول على بليونين من الجنيهات كفائدة سنوية لها أفضلُ من تخصيصِها لإصْلاح منظومة إشارات ومزلقانات السكك الحديدية المُتهالِكَة والتى تتسبب فى مَوْتِ المئات من المواطنين سنوياً .. فلنْ يكونَ أمراً غريباً أنْ يرَى وزيرُ التربية والتعليم بدَوْره أنَّ تقليصَ المناهج الدراسية لخَفْض تكاليف طباعة الكتب المدرسية هو أفضل ما يمكن عملُه لتوفير ستمائة مليوناً من الجنيهات تضيع سنوياً بغير داعى فى نظامٍ مُتداعِى للتربية المفقودة والتعليم الفاشل بسبب مثل هذه الأفكار الغريبة التى لا تتفتق إلاَّ فى أذهان الفاشلين والأغبياء ممن يتولون مسؤوليَته .. وإذا كانَ تصريحُ رئيس الدولة تمهيداً مبدئياً للتخلُص من هيئة السكك الحديدية بخَصْخَصَتها أو التخلُص من المواطنين أنفسهم بالإبقاء عليها على حالِها فهلْ يكون قرارُ وزير التربية والتعليم تمهيداً لقرارِه بإلغاء الكُتب الدراسية الورقية والإستعانة عنها بالمناهِجْ التعليمية الإلكترونية ؟! وهل فكر الوزير أولاً فى أنَّ قرارَه الأخير هذا يستلزم أولاً إتاحَة ملايين من أجهزة الكمبيوتر اللوحية أو النمطية لكل طالِبْ فى مراحل التعليم المختلفة وقبل ذلك إتاحَة شبكة الإنترنت لجميع هؤلاء الطلاب أىْ إتاحتها لجميع المواطنين المصريين تقريباً فى منازلهم ؟! وهل يستقيمُ بعدَ تاريخ مصر المجيد والمضيء فى هذا المجال منذ بدأَهُ محمد على باشا وحتى جاءت إشارة البدء لتخْريبه وتدْميرِه على أيدى المصريين أنفسهم فى السنوات الأخيرة من حكْم الرئيس السادات وهو مازال جارياً بهمةٍ ونشاط حتى يومِنا هذا مثلما يتضح مِنْ هذا القرار الذى لا تفسيرَ له أن يعقُمَ فكرُ خبراء التربية والتعليم فى مصر عن التفكير فى حلولٍ منطقية وعملية لمشاكل التعليم التى واجهتها وتغلبت عليها جميع الدول الأخرى بالإستعانة بالخبراء فى مجال التربية والتعليم بدلاً من جعله مجالاً للتجريب يُدْلى فيه كل وزيرٍ ـ سواء أكان محامياً أو مهندساً أو طبيباً أو متخصصاً فى الإقتصاد ـ بما يتراءَى لعقْلِه وفكْرِه من آراءٍ وأفكار متعارضة ومتناقضة فضلاً عن غبائها وعدم منطقيتها ؟! أوَلَمْ يحن الوقت بعدُ ليتقى المسؤولون عن هذا الوطن المنكوب اللهَ فى الأمانة التى يتولونها ويُدركوا حقاً وفعلاً أنَّ مستقبلَ الوطن وإستقرارَه وإستمرارَه فى الوجود مرهونٌ حقاً وفعلاً بالتعليم وبالتربية قبل التعليم وبتَوْسيد الأمر إلى أهلِه من الخبراء الأمناء الأكْفاء قبل هذا وذاك وإلاَّ فإن مسيرة الإنقراض والإنحطاط الحضارى والإنسانى التى يمضى إليها الوطن والتى تتسارَع وتيرتُها بأكثرَ مما يتحمل وأقسَى مما يستطيع سوف تسْتكْمِل طريقَها بدون توقف بفَضْل نتاج نظام التربية والتعليم الفاشل الذى يُفرِخْ أجيالاً مُتتالية من ملايين المصريين المُفتقِدين للأخلاق القويمة والمفتقرين للعلم والكفاءة والفاشلين فى تأدية أعمالَهُم وواجباتِهم ومسؤولياتِهِم تجاهَ وطنهم بغير ذنبٍ جَنَوْه سِوى كَوْنِهِم ضحايا لنظامٍ فاشل عقيم لا يستطيع أنْ يقدم تربيةً أو تعليماً أو تأهيلاً يُصِرُ القائمون عليه والمسؤولون عنه على بقائِه على حالِه وتخريبِ وتدمير ما بَقِىَ منه حتى لا يتبقى لمصرَ بَصيصُ أملْ فى نهضةٍ أو إصلاح أو تقدُم.

الخميس ١٤ سبتمبر ٢٠١٧

(السماح للتونسيات رسمياً بالزواج من غير المسلمين)

أمَّا وقد تحولت النية المُبيتة فى إفسادُ عقائِد الإسلام وزَعْزَعَة ثوابت القرآن بُغية إسْتئصالِها من نفوس المسلمين ومَحْوِها من مَنهَجْ حياتهم مِنَ القَوْل إلى الفعل وصارت قوانينَ يَسْعى أولياءُ الشيطان من المُنافِقين أو الجاهِلين أو الكارهين لحكْم الله لفَرْضِها عليهم فقد صارَ واجباً شرعياً على جميع الجهات الدينية التى تحمل لواءَ الدعوة وتتحمل مسؤوليةَ الإفتاء والتى يتصدرُها الأزهر وغيرُه من الهيئات الدينية الإسلامية أن تتقى الله وألاَّ تتخاذلَ مثلما دأبَ عليه مَسْلَكُها فى أمور المسلمين وأنْ تجهَرَ بالحكْم الشرعى فى مِثل هذِه الأفعال ليكونَ كُلُّ مسلمٍ ومسلمةٍ على بينةٍ من أمرِه ولا يجد عُذراً لما يفعله من جَهْلٍ أو تدْليسٍ أو خداعٍ أو تضليل تتحمل هذه الهيئات آثامَها وذنوبَها إذا ما نكثت عَنْ القيام بواجبها فى هذا الشأن الخطير .. فللمُسلِمَة التى تريدُ الزواجَ من غير المسلم أن تفعلَ ما تشاء ولكنها يجب أنْ تعلم قبلَ ذلك أنها ترْتدُّ بفِعْلِها هذا عن دينِها وتنزَعْ رِبْقَةَ الإسلام من عُنُقِها وسوف تَظلُّ كذلك إلى أنْ تتوبَ أو إلى أنْ تلْقَى ربَها ليحاسِبَها على ما فعلته وهذا حِسابُ آخرتها .. كما أنها لا تعودُ مسلمةً لها ما للمُسْلِمات أو عليها ما عليهن مِنْ حقوقٍ وواجبات وهكذا سيكونُ حالُها فى الدُنيا .. وهو ما يَسْرى وينطبق أيضاً على كُلِّ مَن يُطيعُ ويتبع أولياءَ الشيطان ممن يَسْعَوْنَ فى الأرض بالفِسْق والفساد والمَعْصِيَة والفجور والظُلْم والبَغْى بين المسلمين ويَعْصِى أحكامَ القرآن ويَحيدُ عن الصراط المستقيم الذى بينه له الله وهداهُ إليه فيُصبحُ أَمْرُهُ فُرُطاً لا يدْرى منه شيئاً حينَ يحينَ حسابُه ولا يُغنى عنهُ مَنْ إتبَعَهُ شيئاً مِصْداقاً لقَوْلِهِ تعالى {(وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ (١٦٥) إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ (١٦٦) وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ (١٦٧)} .. واللهُ غالِبُ على أمرِه وهو بخَلْقِهِ العليم الخبير.

الأحد ١٧ سبتمبر ٢٠١٧

تعليق على خبر : (جامعة الأزهر تحيل صاحب فتوى معاشرة الزوج لزوجته الميتة للتحقيق)

الفتاوَى الغريبة والشاذة والخاطئة التى تكْشِف خفةً ونزقاً وإستهتاراً وهزلاً فى مواضع الجد والتى صارَ الإجتراءُ على الأحكام الشرعية بالإقدام عليها دَيْدَناً للفقهاء الجُهلاء والعوام الأكثرَ جهلاً على حَدٍ سواء تستدعى إتخاذ إجراءاتٍ أشد حزماً ورَدْعاً لوَقفِها ليسَ فقط لكل مَنْ يُقدِم على إصدارِها بل وأيضاً لكل مَنْ يقوم بنشْرِها بأى وسيلةٍ من الوسائل وعَبْرَ أى طريق يحقق لها الذيوع والإنتشار. ولا يحتاجُ الأمرُ إلى جَدَلٍ كثير أو تفكيرٍ عميق لتحقيق هذه الإجراءات .. فيكفى على سَبيلِ المثال صدورُ قرارٍ على غِرار القرار التالى لتنظيم هذا الأمر الذى صار منبعاً لنشر الضلالات والبلبلة بين عوام المسلمين والإساءة إلى الإسلام بأشد مما يرْجوه أعداؤه :

١. يُحْظَرْ على غَيْرِ أعْضاء هيئة الإفتاء المصرية المتخصصين فى الفقه الإسلامى والمَسْموح لهم بالإفتاء طبقاً لنظام الهيئة الإفتاءُ فى أىِّ أمرٍ يخْتص بعقائد أو عبادات أو معاملات الدين الإسلامى أو أىِّ شأنٍ آخَرَ من شؤونه. ويُعاقَب مَنْ يخالِف هذا القرار بالسجن لمدة سنة ميلادية كاملة وفى حالة العودة إلى تكْرار نفس الفعل يتم معاقبتُه بالسجن لمدة خمس سنوات ميلادية كاملة وفى حالة العَوْدَة إلى تكرار نفس الفعل مرة ثالثة يعاقب بالسجن لمدة عشر سنوات ميلادية كاملة وتكرر هذه العقوبة الأخيرة بتكرار عَوْدته لنفس الفعل وإصْراره عليه.

٢. يُحْظَر على أىِّ وسيلةٍ إعلامية مَقْروءَة (الصحف اليومية الورقية أو الإلكترونية والكتب الورقية أو الإلكترونية والصفحات الموجودة على شبكة الإنترنت وما يماثلها) أو مرئية أو مسموعة والتى تشمل القنوات التليفزيونية والقنوات الإذاعية وما يماثلها السماحُ بنشر أىِّ فتوى دينية لغير أعضاء هيئة الإفتاء المصرية أو إستضافة أىٍ من غير أعضائها للإفتاء فى أىِّ أمرٍ دينى. ويُعاقب مالك أو ناشر أو مؤلف أو من يتولى إعداد وتقديم البرامج بأىٍّ من هذه الوسائل بالسجن لمدة عامٍ ميلادى كامل. وفى حالة تكرار نفس المخالفة تزيدُ العقوبة إلى خمس سنوات ميلادية كاملة مع غلق الوسيلة الإعلامية أياً ما كانت طبيعتها لمدة عام ميلادى كامل أو مصادرة الكتب الورقية محل المخالفة مع سَجْن مؤلفها لمدة عامٍ ميلادى كامل. وتتضاعف العقوبة فى حالِ تكرار نفس المخالفة.

الأحد ١٧ سبتمبر ٢٠١٧

تعليق على خبر : (الدكتور على جمعة : الإسلام يستوعب كل الأديان والرسل .. لكن لا نعترف بالبهائيين)

لكُلِّ إنسان الحق فى أنْ يعتقد ما يشاء ويؤمن بما يشاء .. وهذا الحق أعطاهُ اللهُ وكفَلَه لكُلِّ إنسان وليس لأحدٍ أو لجهةٍ أنْ يُقَيداه أو يمْنَعاه أو يَتحكما فيه .. ورُغم أنَّ البهائية فى ضَوْء الإسلام عقيدة بشرية وَضْعية إلاَّ أنَّ مَنْ يعتنقها يظل مواطناً بالدولة وله الحق فى نسْبَته إليها وفى تسْجيل هذا الإنتساب لها .. وبيانُ عقيدة المواطن البهائى أو غيرِه من مُعْتَنقى الديانات البشرية الوَضْعية بَلْ ومِنْ مُعْتَنقى الديانات السماوية الأرْبَعْ التى يعترف بها الإسلام فى مُسْتندات الهوية الشخصية الخاصة بكُلٍّ منهم أمرُُ ضرورى وحيوى وذو أهميةٍ بالغة نظراً لِما يترتب عليه من أحكامٍ خاصة تتعلق بالحلال والحرام مِنَ النواحى الشرعية والإجتماعية وغيرَها من نواحى الحياة يتَرتب على مُخالفتِها آثامُُ دينية ينبغى الإحتراز منها مثلما هو الحال فى نواحى الزوَاج والطلاق والنسَبْ والميراث وغيرَها.

وقد يُفيدُ فى هذا الصَدَدْ الإقتراحاتُ التاليَة الخاصة بالنظام الدينى للدولة المصرية التى يَعُود تاريخُها إلى ما يقْرُبْ من أربعة عقود ماضية والتى أحسبُ أنها تشكل أساساً عادلاً يضمن حرية العقيدة وحرية العبادة لكُلِّ مواطن مصرى دونما إلتفات إلى ديانتِه السماوية أو عقيدتِه الوضعية.

٣. حرية الإيمان وحرية الإعتقاد وحرية العبادة حقوق فطرية أصيلة لجميع المصريين تقررها الشريعة الإسلامية ويضمنها الدستور ويحميها القانون دونما تفرقة بينهم بسبب الديانة أو العقيدة أو الجنس أو الأَصْل أو العِرْق أو اللَوْن أو اللُغة أو المَرْتَبَة التعليمية أو المَكانة الإجتماعية أو المَقْدِرَة المالية. ولا يجوز التعرُّض لها أو الإنتقاص منها أو منعها بأى وسيلة من الوسائل ما دامت محكومة بالإشتراطات الشرعية المُقيدة لها. وتعامل المخالفات فى هذا الشأن معاملة الجنايات ويطبق على مرتكبيها عقوبات الإفساد فى الأرض طبقا للقانون.

٤. لا تُطبق أحكام الأحوال الشخصية للشريعة الإسلامية على المصريين غير المسلمين إلا إذا إرتضوا ذلك بصفة شخصية وفردية أو بصفة جماعية فى حالات التنازع بين إثنين أو أكثر من غير المسلمين. ويجب أن يكون هذا الرضاء بموجب موافقة مكتوبة وموثقة من جميع الأطراف قبل البدء فى الإحتكام إلى الجهة القضائية المختصة بالفصل فى النزاع فى مثل هذه الأحوال وهى مجلس القضاء الشرعى. ولا يجوز تطبيق أحكام الأحوال الشخصية للشريعة الإسلامية فى حالة رفض أحد الأطراف من أطراف النزاع غير المسلمين الإحتكام إليها.

٥. تشمل الأديان السماوية الكتابية المعترف بها فى مصر طبقا للشريعة الإسلامية على سبيل الحصر : الإسلام والمسيحية ودين الصابئة واليهودية. وتشمل العقائد الدينية المعترف بها فى مصر أى عقيدة تقوم على الإيمان بوجود الله مثل : الشيعية والصوفية والإباضية والبهائية والقاديانية. ويجب أن تشتمل بطاقة الهوية الشخصية أو العائلية لكل مصرى على خانتين إحداهما للديانة والأخرى للعقيدة ويوضح بأيهما ديانة أو عقيدة المصرى الحامل لها. وفى حالة تغيير الديانة أو العقيدة يجب أن يوضح ذلك قرين الخانة المَعْنِيَّة بهذا التغيير صَوْناً للحرمات الشرعية وإقرارا للحق فى المعرفة الواجب مراعاته فى جوانب العبادات المختلفة.

٦. تختصُّ كل طائفة دينية مصرية غير مسلمة (المسيحيون . الصابئة . اليهود) وكذا كل طائفة عقائدية مصرية غير مسلمة بتطبيق أحكامها الدينية العقائدية والتعبدية على أتباعها فيما يختص بالجوانب الشرعية منها (الزواج . الطلاق . المواريث . النسب . وغيرها).

٧. تُطَبَّق الأحكامُ الشرعية الخاصة بالشريعة الإسلامية فى حالات الزواج والطلاق والنسب والحضانة والميراث بين المصرى المسلم والزوجة غير المسلمة الكتابية التى يحِّلُ الزواج بها (مسيحية . صابئة . يهودية). وتُطبَّق الأحكام الشرعية الخاصة بكل طرف فى حالات الزواج والطلاق والتوريث بين غير المسلمين عند إختلاف الديانة أو العقيدة بين الزوجين. وفى حالة الزواج بين المصريين غير المسلمين يحق لأى من الزوجين وجوباً وبمحض إرادته الإفتراق عن الطرف الآخر إذا إعتنق ديانة أو عقيدة أخرى مخالفة لدينه أو عقيدته دون تحميله بأى إشتراطات مالية حتى لو كانت مقررة سلفا فى عقد الزواج ما لم يُنص صراحةً على سريانها فى حالة تغيير الدين أو العقيدة.

٨. يقتصر إنشاء أماكن العبادة الدينية على المصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين من أصحاب الكتاب (المسيحيين والصابئة واليهود) فقط دون غيرهم من المصريين من أصحاب العقائد الأخرى. ويتم بناء المساجد والكنائس والمعابد بحيث تتناسب مساحاتها مع أعداد السكان بحيث يتساوى جميع المصريون المسلمين والمصريون غير المسلمين من أصحاب الكتاب فى المساحة المخصصة للعبادة لكل فردٍ منهم بعد أن يبلُغَ من العمر خمسة عشر عاماً وهى متر مربع واحد طبقاً لتعدادهم السكانى فى مكان سكنهم إستناداً إلى بطاقاتهم الشخصية أو العائلية. ويُحْظَرْ إنشاء أية مبانى مُلْحَقَة بالمساجد أو الكنائس أو المعابد لأية أغراض خدَمية أخرى (إجتماعية أو صحية أو تعليمية أو سكنية). ويجب أن يُراعَى ذلك فى تصميمها وبنائها وإشتراطات الترخيص لها.

٩. حرية الإعتقاد وحرية العبادة مكفولتان لجميع المصريين غير المسلمين من غير أهل الكتاب ممن يعتنقون العقائد المُعتَرَف بها فى الدولة المصرية والقائمة على الإيمان بوجود الله والتى تشمل بصورة حصرية الشيعية والصوفية والإباضية والبهائية والقاديانية ولجميع المصريين غير المسلمين من غير أهل الكتاب مِمن يعتنقون العقائد غَيْرَ المُعتَرَف بها فى الدولة المصرية والتى تشمل أية عقيدة خلاف ما سبق. ويُحْظَرْ على أصحاب هذه العقائد إنشاء أية أماكن عبادة دينية خاصة بهم أو ممارسة وتأدية أية طقوسٍ من طقوسهم الإعتقادية أو التعبُّدية بصورةٍ علنية فى أية أمكنة عامة حيث تقتصر حقوقُهم فى هذا الشأن على حريتهم الكاملة فى تأديتها وممارستها داخل أماكن سكنهم الخاصة فقط إلتزاماً بقواعد النظام العام للدولة المصرية.

وهذه بعضُ الروابط لمقالات تُوضح جوانب ودَواعِى هذه المُقترَحات.

http://www.masress.com/elakhbar/69087
http://www.masress.com/elakhbar/69204
http://www.masress.com/elakhbar/70035
http://www.masress.com/elakhbar/70214

الإثنين ١٨ سبتمبر ٢٠١٧

تعليق على خبر : (سيد عبد الغنى رئيس الحزب الناصرى : عمرو موسى غاب وعيه حين وصف «عبد الناصر» بالديكتاتور)

تُرَى بماذا يُمكن تفْسير أو تعْليل أو تبْرير أسباب إقتناع صاحِب هذا الرأىِ بما يقول إذا كان مُقتنعاً بهِ حقاً ؟ هلْ هو نتاج التعليم الفاشِل الذى لا يَغْرس مبادىءَ التفكيرِ المنطقى السَليم فى العَقْل كَىْ يُهيئُه للفهْم الصحيح والإدْراكِ الحقيقى لأسْباب ومعانى ما يَراه وتحليل مَغْزَى ما يشْهَدُه من وقائع وأحْداث وإسْتنتاج الحقائق الكامِنة فيها ونبْذ ما قدْ يُوحِى به ظاهِرُها من زَيْفٍ وبُطْلان ؟ أمْ هوَ نتاج غلْبَة الأهواء النابعَة من العاطِفَة بغير تفْكير على حَق العقل فى الإسْتِئْثار بالقرارِ الأخير فى كُلِّ ما لا يَجبْ أن يكون للعاطفة أو الشعور فيه رأىٌ أو تقريرْ ؟ أم هو قولٌ يكشف ظاهراً لا يُنبىءْ عن باطِنِه الذى قد يكونُ نقيضاً لهُ مثلما هو حالُ جميعِ عَديمى النفْع والفائدة الذين يَمْتَهنون حِرْفَة السِياسَة لأنهم لا يَصْلُحون لأداء أىِّ عملٍ مُنتِجْ مُفيدْ ؟ أمْ هوَ فى نهايَة المطاف نتاج الغباء العَقْلى والقصور الفِكرى الذى صارَ وباءاً وطاعوناً يَتفشى وينْتَشِرْ ويتزايَد دونَ توقف بَيْنَ ضحاياه الذين باتوا يُشكلون الغالبيةَ العُظْمَى من المصريين بعدَ كُلِّ ما تَعَرضوا له وفُرِضَ عليهم مِنْ جَهْلٍ وفَقْرٍ ومَرَضْ طوالَ العقود الماضية مِنْ تاريخِهِم المُؤلِم الحَزينْ وحتى الآنْ ؟.

الثلاثاء ١٩ سبتمبر ٢٠١٧

لو أدْرَكَ شِرارُ الخلق الذين يَسْتغلون الأغبياءَ والحَمْقى ويُزينونَ لهم ما يدْفَعونهم إليه جاهِدين لفَصْلِ الدين عن الدُنيا وتغْييبهْ فى أعْماقِ نفوسِهم ما سَوْفَ يَحيقُ بالبشر وبهِمِ هُمْ أنفُسُهُم مِن أضْرارٍ وأذَىً وأهْوالٍ لا قِبَلَ لهُم بها عندما ينْسَى البشَرْ خالِقَهُم وتصيرُ الحياة غابةً يتسَيَدُها الضَوارِى والجوارِح وتترصَدُها الذئابُ وبناتُ آوى ولا يتبَقى بجنباتِها مِن مَعانى العَدْل والرَحْمَةِ ومكارِم الأخلاقِ شيئٌ .. ولوْ أدركَ أولَئِكَ الأغبياءُ والحَمْقَى المَصيرَ المُظلِم الذى يُقادون إليه بغَيْر إرادةٍ أو تفكيرْ أو أملٍ فى الخلاص من عَواقِبِه الوَخيمَة ورأوْا الهاوِيةَ السَحيقَة التى يُدْفَعونَ صَوْبَها والتى لا مَنْجاةَ لهم منها ما ظلُّوا أنعاماً لا عَقْلَ لها أو تمييزْ .. لوْ أدْرَكَ هؤلاء وأولئك مَغَبةَ ما يفعَلون مِنْ إفسادٍ فى الأرض وفى نفُوسِ الخَلْق فلرُبما إرعَوَوْا عن غَيِهم وضلالِهِم وثابوا إلى رُشْدِهِم وأبْصَروا ما يُعْميهُم الشيطانُ عن رؤيته وما يَحولُ بهِ بيْنهُم وبينَ الإهتداءِ إليه ولكنْ هكذا شاءَت إرادةُ الله للإنسان .. أنْ يُخْلَقْ بالعَدْل والرَحْمة فى أحْسَنِ تقْويم وأنْ يَرْتد بالظُلْمِ والجَهْل وإتباعِ الشيطان إلى أسْفلِ سافِلين .. فكُل نفْسٍ بما كَسَبَتْ رَهينة ولله فى خَلْقِهِ شؤون.

الثلاثاء ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧

تُرَى ماذا يُمْكِنْهُ أنْ يكونَ مستقبلُ شعبٍ أسْلمَ زمامَ أمْرِه لطُغْمَةٍ من الخَوَنة واللصوص والسُفهاء والأغبياء والفاشلين وصار فاقداً للحياءْ وفاقداً للرُشْد وفاقداً للإرادة وفاقداً لأى حقٍ فى الحياة بعدما باتَ وجودُه وصمةَ عارٍ فى جبين الإنسانية التى يحيا عالَةً على بقية شعوبها التى تتفضل عليه بما يفيضُ عن حاجَتِها يُقيمُ بها أوْدَه حتى لاَ يَلْقَى حَتفَهْ غيرَ مأسوفٍ عليه فى غياهِبْ النِسْيان وهو أفضل ما قد يحيقُ بِهِ وبتاريخِه وبوجودِه مِنْ مصيرْ ؟!.

الثلاثاء ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧

أيضاً .. تُرَى ماذا يُمْكِنْهُ أنْ يكونَ مستقبلُ أمةٍ دينُها عظيم ولكنها تحيا حياة وثنية جاهلية بعد أن أسْلمَتْ زمامَ قِيادِها لطُغْمَةٍ من الخَوَنة واللصوص والسُفَهاء والأغبياء والفاشلين وصارت فاقدةً للحياءْ وفاقدةً للرُشْد وفاقدةً للإرادة يتحكم فى حياتِها وفى معاشِها وفى حاضِرِها وفى مُقْبِلْ أيامِها ما يُمْليهُ عليها أعداؤها وبعدَ أنْ باتَ وجودُها وصمةَ عارٍ فى جبين الإنسانية التى تنتفض لِما يلْقاه بعضُ ابنائها من تعذيبٍ وتشريد وتتفضل عليهم بما يفيضُ عَنْ حاجَتِها ليقيموا به أوْدَهُم بينما إخوتُهم لاهينَ عنهم فى فجورِهم وضلالِهِم وغفْلَتِهِم وسيظلوا كذلك حتى يَلْقَوا حَتفَهُمْ غيرَ مأسوفٍ عليهم فى غياهِبْ النِسْيان وهو أفضل ما قد يحيقُ بهم وبتاريخِهم وبوجودِهم مِنْ مصيرْ أو حتى يُحْدثُ اللهُ فيهم إذا شاءَ أمراً.

الأربعاء ٤ أكتوبر ٢٠١٧

(تعليق على خبر : تعديل مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس في الطب والجراحة)

تعديلُ مدة الدراسة بكلية الطب لتصيرَ خمسُ سنوات تعديلٌ سليم أما إشتراط قضاء سنتين كفترة تدريب إكلينيكى (سنة الإمتياز سابقاً) للحصول على رخصة المُمارسَة المهنية فهو تعديل لا داعى له ولا فائدة تُرْتَجَى منه بلْ هو إضاعة للوقت والجهد والمال بغير ضرورة .. وربما يكون الأفضل إلتِحاق الخريج بعد إنتهاء فترة الدراسة ونجاحِه وحصوله على درجة البكالوريوس فى الطب والجراحة بالقسم الذى يرغب فى التخصُص فى مجالِه مباشرةً وقضاء فترة خمس سنوات أخرى يتدرج فيها من مرتبة نائب خامس إلى مرتبة نائب أول وتنتهى بحصوله على درجة الدكتوراه فى التخصص .. ويمكن النص على السماح للنائب بتغيير مجال تخصصه بعد أول سنةٍ فقط يقضيها فى عمله

إذا رغبَ فى ذلك .. فبهذا التعديل يمكِنْ تجنُّب قضاء عامين كاملين فى التدريب الإكلينيكى لكل مَنْ يرغب أو سوف يتخصص فى فروع الطب الأخرى التى لا تستلزم تدريباً إكلينيكياً مُسبقاً ـ كجميع التخصصات المعملية والأكاديمية وأخرى غيرها على سبيل المثال ـ كما أنه سوف يؤدى إلى قضاء فترةٍ كافية للدراسة وللتدريب وللإجادة وإكتساب المهارات اللازمة له فى التخصُص الذى يختاره بدون إضاعة عامَيْن كاملَيْن فى تدريب شكْلى وصورى يمكنه إكتسابُه خلال الأسابيع القليلة الأولى فى مجال تخصُصِه وبدون تحميله بأعباء تحضير رسالة دكتوراه عديمة الفائدة تحت مسمى البحث العلمى وما يتبعه من أوهامٍ فى هذا الصدَدْ لا وجودَ لها إلا فى نظام التعليم المصرى الجامعى .. كما يستدعى هذا التعديل إلغاء درجة الماجستير وقَصْر مُمارسة الطب والجراحة على الأطباء الحاصلين على درجة الدكتوراه فقط بعد قضاءخمس سنوات كاملة فى التخصُص .. وقد يكون هذا التعديل ضرورة مُلحة فى ضوء التدنى والإنحدار الملحوظ فى مستوى الأغلبية العُظْمَى من الأطباء المصريين بصفةٍ عامة والذى ينعكس بالسلب بل وبالأذى والضرَرْ فى أحيانٍ أكثرَ من أن تُعد أو تُحْصَى على من يسوقُه حظُه العاثِرْ من المرضى إليهم .. كما أنه يبدو لازماً فى ضوء ما آلَ إليه حال التعليم الطبى من تدهور وإنحدار لا يُعانى مغبة عواقبه الكارثية التى نطالعها بصورة شبه يومية سوى المرضى الأبرياء .. وفى ضوء العَتَه العقلى المتْمثل فى الإصرار على إعداد الطالب لرسالة ماجستير أو دكتوراه بحجة الوفاء بمتطلبات القدرة على البحث العلمى وهى حزمة أوراق عديمة النفع لا يستفيد منها سوى أصحاب المكاتب المتخصصة فى كتابتها وطباعتها وتصويرها وغيرُ أعضاء هيئة التدريس المُشرفين عليها الذين يقبَلونَ الترقى بها بنقود وجُهْد الطالب الذى يقوم بإعدادِها وهى مَسبة أخلاقية فى جبين كل من يقبلُ ذلك حتى وإنْ تحجج بأن القانون هو من يفرضُها .. ناهيكَ عن إضاعة الجزء الأكبر من وقت وجهد الطالب فى إعداد رسالة عديمة النفع بدلاً من تفرغه الفعلى للدراسة والتدريب فى مجال تخصصه .. ولو تخيلنا أن الطبيب يقضى بعد تخرُجه خمس سنوات كاملة فى الدراسة الفعلية والتدريب الحقيقى على واجباته المنوط بها لكانت النتيجة إعداد طبيب متخصص حقاً وفعلاً فى مجاله وقادر على علاج وإنقاذ المرضى بدلاً من أن يكون سبباً فى الإضرار بهم وإلحاق العاهات بأجسامهم وربما تسهيل مهمة ومسؤولية إنتقالهم إلى العالم الآخر وإراحتهم من شرور الدنيا وأذاها .. فإصلاح أحوال التعليم والتدريب والتخصص والممارسة المهنية فى مجال الطب تحديداً ضرورة مُلحة لصلته الوثيقة بالصحة وهى أثمن ما يجب أن يحافظ عليه الإنسان إذا أراد أن يظل مُحتفِظاً بالقدرة على الحياة .. وهى ضرورة لا تحتمل تركَها لبعض الأفراد فى القطاع الطبى بالمجلس الأعلى للجامعات ممن يستمرؤون إتباعَ ثقافة القرود فى تقليد كل أمرٍ يحدث فى أية دولةٍ أخرى ويَسْعون لفرْضِه فى مصر بحجة الإنصياع لمتطلبات الجودة ـ وبعض الأمور الأخرى التى لا أذكرها ـ فى الدول الأخرى وكأننا نقوم بتخريج أطباء مِنْ أجلِ هذه الدول وليس مِنْ أجْل مصر أولاً .. وإضافة عامين من التدريب الإكلينيكى ـ أراهُما إضاعة للوقت والجهد والمال بلا طائل أو فائدة ـ يُقال إنه تعديل يواكب سياساتِ التعليم الطبى فى الدول المتقدمة ولا أعرف إذا ما كان هذا الزعْمُ صحيحاً أم لا ولكن نظرةً متفحصة فى أحْوال الدول الأخرى تشيرُ إلى نتائج مُناقِضَة لكل ما يزعُمون .. ولكنها ثقافة القرود التى إبْتُلىَ بها جميعُ المسؤولين عن جميع أمور هذا الوطن المنكوب عسى الله أن يخلصهم منها أو أن يخلصنا منهم حتى تنصلح الأحوال وتستقيمُ الأمور.

الأربعاء ٤ أكتوبر ٢٠١٧

تُرَى .. أيُها أشدُ وطأةً وأشرُ عاقبةً وأسْوأُ مآلاً .. عَمَى العقلْ ؟! أم عَمَى القلب ؟! أم كفُ البَصَرْ ؟!.

الأربعاء ٤ أكتوبر ٢٠١٧

(حالُ مصر وأحوال المصريين)

المُتأمل فى أحْوالِ مصر وفى سلوك الغالبية العُظمى من المصريين لا يملك إلا أنْ يتساءلَ فى غرابةٍ وإندِهاش ـ وفى حَسْرةٍ وحُزنٍ وألم إذا كان مصرياً ـ عما إذا كانَ المصريون حقاً لهم عقول فى الرؤوس إذا كان هذا هو مآلُهُم بعد بضعة آلاف من السنين .. فهل مِن المُمكن أو المقبول أو المعقول لشعبٍ له باعٌ ضاربٌ فى القِدَمْ يكادُ لا ينافِسُه فى تاريخه الحضارى شعبٌ آخر أنْ يكونَ من أكثر شعوب العالم بجاحةً ووقاحَةً وفوضويةً وهمجيةً ؟! وأن يقبلَ أن يحيا فى بيئةٍ يأنفُ من العيشَ فيها بسبب قذارتها وتلوُثها ـ اللذان يتسبب فيهما بسبب سلوكِه وعاداته المرذولة ـ الأسوياءُ من البشر ولربما البهائم أيضاً ؟! وأنْ يظل مُتغافِلاً عن الهوة السَحيقة التى تفصلُ بين واقِعِه الذى يحياه والمفروض الذى يجب أنْ يسْعَى إليه والتى تزدادُ إتساعاً مع مرور الزمن حتى أمْسَى الإنقراض الحضارى للمصريين أمراً يكادُ يكون مصيراً محتوماً لا فكاكَ لهم منه ؟! فتفسيرُ الإنحطاط والتدهور الحضارى لمصر والمصريين أمرٌ عسير لا سبيلَ إلى الإقتناع بأسبابه أو مُبرراتِه فى ضوء أحوال وتاريخ دولٍ أخرى عديدة كانت تحيا ظروفاً مُشابهة بل وأكثرَ سُوءاً ثم صارت دولاً متقدمة تنعمُ شعوبها بإزدهارٍ صنعوه لأنفسهم بعقولهم وجهودِهِم .. فحتى إذا ما غضَضْنا الطرف عن إيمانِ المصريين ظاهراً وشكلياً بدينٍ يجعل من النظافة والحَياءْ والنظام حتى فى كيفية تناول الطعام بعضاً من أركانِه ويجعل من مجرد التبسُم أو قول كلمة طيبة للغير من الناس صدقةً يُثابُ المرءُ عليها ناهيكَ عما للعِلْم وإتقان العَمَل والصِدْق فى القول والأمانة فى المُعامَلة من مكانةٍ سامِقَة بين ركائزه .. حتى إذا ما غَضَضنا البصرَ عن المرجعية الدينية الإسلامية لهذه الركائز الضرورية للحياة فإنها تظل بديهيات عقلية منطقية أخَذت بها الدول التى لأبنائها عقول فى الرؤوس ولا يجد المرءُ من مبرر لأن تظل بديهيات خافية عن أبصار المصريين وعن عقولهم .. وإذا كانت الأسبابُ الحقيقية لهذا الإنحطاط الحضارى لمصر وهذا التدنى السلوكى للمصريين ظاهرةً على مَرْأى من العِيان لكل من يفهَمُها أو يُدركها أو يَعيها فسوف يظل سبب قبول المصريين وخضوعِهِم وخنوعِهِم لها حتى الآن تساؤلاً مؤلماً حزيناً قائماً بغير إجابة أو تفسير.

حقاً أنَّ الفقرَ والجهلَ والمرضْ مازالت بعد مرور هذه العشرات المُمْتدة من القرون قيوداً تكبل إرادة وعزيمة المصريين وتجعلهم أسْرَى لحياتهِم البائسة التى يحيَوْنها وهم مكبلين بها وهو أمرٌ شاذ يبعث على التساؤل عن سبب قبول المصريين بعد كل هذا التاريخ أن يحيَوْا فى قبضة هذه القيود الثلاثة وهم قادرون على تحْطيمها والإفْلات من إسارِها وبناء حياة آدمية لائقَة بهم كما ينبغى وكما يستحقون ؟! ويُثيرُ أيضاً تساؤلاً آخرَ أدْهَى وأمرُ منه : لماذا يُقيد المصريين بهذه القيود ويقمعُ بها حقوقَهم الفطرية المشروعة ويمنعها عنهم مصريون آخرون أيضاً من بَنى جلْدَتِهِم يحيون معهم فى نفس الوطن ولكنهم لا يتورعون عن الإستئثار بخيراته وثرواته ومقدراته لأنفسهم غير عابئين بمعاناة الآخرين ؟! أيكون السبب هو الجشع والطمع والأنانية ؟! أم ضعف وخنوع الآخرين وتخاذلهم عن نيل حقوقهم وإنتزاعِها منهم ؟! أم مشاعر الفَخْر والكِبْر والغرور التى تسيطر على أصحاب هذه النفوس الصغيرة والعقول الضئيلة وتبرر لهم شعورهم بالأفضلية وسلوكهم المرذول بتعاليهم على الآخرين ؟!.

كما يمثل إفتقادُ الأخلاق بمعناها الشامل لكل سلوكٍ وفعلٍ وشعور يتميز بهم الإنسان والتناقض الحاد بين التديُن الظاهرى للمصريين وسوءِ أخلاقِهم التى يحيون بها والمفروض أن تكون إنعكاساً لهذا التديُن ظواهرَ شاذة تثيرُ الحيرة والتعجُبَ والإستغراب .. وقد يكون هذا التناقض إنعكاساً لا شعورياً يُمثل ردودَ إفعالِ المصريين الإنتقامية أو الغاضبة أو الرافضة لما يعانونه بسبب هذه القيود .. فمعضلة إيمان المصريين شكلاً وظاهراً بالدين مع عدم إلتزامهم به تبدو مستعصية على التبرير أو التفسير فى ضوء ما يرونه وما يجرى حولهم فى الدول الأخرى التى تجعل من ركائز الأخلاق بمعناها الشامل والتى يأمُر بها الدينُ أيضاً طريقهم إلى التقدم والنهضة والإزدهار.

الخميس ٥ أكتوبر ٢٠١٧

(تعليق على خبر : الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر : لا يوجَد نص يُبيح أو يَمْنع زواجَ القاصرات فى الإسلام)

إذا كانت موافقة الفتاة أو المرأة على زواجها من شخصٍ بعَيْنِه أمراً لازماً وشرطاً ضروريا للزواج .. وإذا كانت الفتاة القاصِرْ بمقتضى تعريفها بحُكْمِ عُمرها لا رأىَ لها يؤخذُ بهِ فى أمورٍ أقل شأناً وأهونَ عاقبةً من الزواج وهو ميثاق غليظ جعله الله أساساً راسِخاً وإطاراً وحيداً مقبولاً للحياة الإجتماعية بين البَشَر .. فكيف يتأتى لشيخ الأزهر أنْ يُدْلِى بمثل هذا الرأى الذى قد يُؤخَذ به كَفَتْوَى دينية دونَ الرجوعِ إلى مبادىء الفقه والقياس والإسْتِنباط والإستِحْسان ؟! حتى وإنْ إستتبَعَه بالقوْل بأن الظروف الحالية تقتضى منعُه أو عدم الأخذ بإباحَتِه ؟! وما هىَ الحِكْمة فى حَماقة إصْرار الكثيرين ممن ينْسِبون ما يقولون إلى الدين والشريعة منهم بَراء على القوْل بجواز بل وإسْتِحْسان زواج القاصِرِ مُتجاهِلين أنَّ قصورَها لا ينحصر فقط فى عُمْرِها الزمنى بل يتجاوزه إلى عُمرِها الفكرى والنفسى والإجتماعى بل والجَسَدى أيضاً فى غالبِ الأحيان وهو الأمر الأكثر أهميةً فى شأنٍ بالغ الأهمية فى حياتِها ـ وربما أيضاً بعدَ مماتِها ـ كالزواج ؟!.

فالإجتراء على الإفتاء وإبداء الرأى بغير دراسة أو تمحيص وبغير إعمالٍ للعقل والمنطق الصحيح صارَ آفةً تنخر حتى فى عقول الكثيرين من المتخصصين فى الفقه والشريعة وهذه طامةٌ لا يعرف المرءُ كيف يمكن تفاديها وتجنب آثارها على العامة الذين يبحثون عن الطريق المفترض أن يُرشِدُهم إليه هؤلاء المُفْتِيين المتخصصين أشبه ما يكون حالُها بحال الطبيب الذى يصف لمرضاه ما يظنه دواء وهو لا يعرف آثارعاقبتَه الوخيمة عليهم .. فإذا كان شيخ الأزهر يتناول أمراً بالغَ الأهمية بمثل هذه المُداهَنة أو الإستخفاف وربما بسبب عدم الدراية الكاملة بها وهو حاصل على درجة الدكتوراه فى العقيدة الإسلامية من جامعة الأزهر ودكتوراه فى نفس المجال من جامعة السوربون فى فرنسا .. فمابال الحال بأنصاف أو أثمان المتخصصين فى هذا المجال ممن يتولون مسؤولية تعليمه للأجيال الجديدة التى سوف تتولى مهام الإفتاء والتعليم بهذه الجامعة التى قطَعَتْ فيما يبدو مِن آراء وفتاوى العاملين بها جميعَ صلاتِها بالمنطق إعتماداً على النقل وليس العقل بينما كان المنطق والعقل هما عماد إجتهاد فقهاء الإسلام القدماء الذين وفقهم الله ـ ولله الحمد على ذلك ـ إلى فهم وتفسير ما يريد للبشر إتباعَه وما يأمرهم بإجتنابَه وهو ما يتبعه فى نهجِهم جموعُ المسلمين الأسوياء المفطورين على الفطرة السليمة حتى الآن دونَ أن يُعيروا فقهاءَ هذا الزمن الأغبَرْ التعيس إلتفاتاً أو إهتماماً.

الجمعة ٦ أكتوبر ٢٠١٧

الحرب البيولوجية ضد المصريين .. حقيقة أم خيال ؟!

رغم الصعوبات البالِغة التى تستلزِمُها محاولة التحقُق من صحة أو خطأ إفتراضٍ كهذا الإفتراض الذى يقرُب إلى أنْ يكون خيالاً علمياً مَحْضاً عن أن يكون واقعاً فعلياً مُحتملاً فإنَّ بعضَ الظواهر وربما أيضاً بعضَ القرائن التى تميلُ إلى تأييد صِحة هذا الإفْتراض قد صارت منتشرةً فى رُبوع المجتمع المصرى على إختلاف أحوالِها دونما تفرقةٍ بين ريفٍ وحَضَرْ أو بين جاهلٍ ومتعلم أو بين فقيرٍ وغنى مثلما تصدِمُنا وتُروعنا يومياً نوعياتُ الحوادث التى تحدُث بين المصريين والتى لولا حدوثِها لما كان لعاقلٍ أن يصدقها ولما كانَ لخيالٍ أنْ يتوقع حدوثها .. فإذا كانت حوادثُ القتل لأسباب إجرامية أو إنتقامية أو عَرَضية لجنونٍ طارىء يعْتَرى مرتكبَها أمراً مشاعاً بين جميع المجتمعات البشرية .. فإنَّ حوادثَ قتل الآباء للأبناء وقتل الأبناء للآباء وقتل الأمهات لأبنائهن وبناتهن مِنْ أجلِ الحفاظ على أو إخفاء علاقاتٍ مُحرمة بينهن وبين آخرين وقتلَ الأخوة لبعضهم البعض من أجل سَرِقتهم والإنحِطاط الأخلاقى الموغِل فى الفُحْش والفسوق المُتمثل فى الإنتشار الواسِع لظاهرة الزوج الديوث وظاهرة الزوجة الداعِرَة وزنا المحارم وغيرها من جرائم السلوك الأخلاقى المُنحَرِف والتى شاعَت إلى درجةٍ غير معقولة عَصِيةً على التفسير أو التبرير وما إلى ذلك أيضاً من جرائم مُروعَة أخرى يصعُب حَصْرُها وغير معهودة بين البشر الأسْوياء وغريبةٍ كُلِّ الغرابَة لظهورها وإنتشارها كإنتشارِ النارِ فى الهشيم فى مجتمع كالمجتمع المصرى فى فترةٍ قصيرة لا تتَعَدى بضعةَ عقود .. ظاهرةٌ مخيفة يجب أن يحتل الإهتمام بها أولويةً قُصْوَى قبلَ أى نكبةٍ أخرى فى مصر حتى وإن كانت نكبة الصحة أو نكبة التعليم على ما لهما من ضرورةٍ بالغة فى أية جهود للإصلاح أو النهضة أو التقدم .. ورُبَّما يكونُ الشيوعُ غير الطبيعى والصادِم هذه النوعيات المخيفة والمُروعة من الجرائم التى صارت مقصورةً بصفةٍ أساسية على المصريين والتى نادراً ما تحدث فى المجتمعات الأخرى ـ بإستثناء نوعياتٍ محدودة من الجرائم الأشدُ هَولاً التى تحدُث فى مجتمعاتٍ بشرية بدائية ولكنها لا تثيرَ مثل هذا الفزع لأنها تمثل طقوساً دينية شاذة أو تراثاً إجتماعيا خاصاً بهذه المجتمعات المنغلقة ـ هو ما أدى إلى التفكير فى إفْتراض أنَّ تغييراً جَسيماً فى التركيب العقلى والنفسى لغالبيةٍ عُظْمَى من الشعب المصرى ربما يكون قد بدأ وحَدَثَ فى العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة وأدى إلى هذا الظهور المُروع وهذا الإنتشار المُريعْ لهذه النوعيات من الجرائم والأخلاقيات المُنحَرِفَة الشاذة بين غالبيةٍ من المصريين .. وإذا كانَ الإنتشارُ الكبير دونما تمييز بين أطيافٍ متباينة من المصريين يُشيرُ إلى إحتمال تعرضهم لعواملٍ كيميائية أو بيولوجية تتسبب فى حُدوثِ هذا التغيُر الغريب المَلْحوظ فى التركيب العقلى والنفسى والسُلوكى لهم فسوف يتبادر إلى الذِهْن إحتمال إنتشار هذه العوامل فى الماء أو الغذاء أو كِلَيْهِما معاً والذى يشتركون جميعاً فى تناوله وإستهلاكه .. كما يُثيرُ أيضاً فرضية ونظرية المؤامرة على الشعب المصرى بتدميره عقلياً ونفسياً وأخلاقياً فى حَرْبٍ خفية صامِتَة لا تنطلق فيها رصاصةٌ واحدة ولكن يكفى للفوز فيها تلويثُ الماء والغذاء الذى يتناوله وهو غافلٍ عما يحويه ماؤه وغذاؤه من سمومٍ ناقعة تصيبُه بالداء الذى لا دواءَ له عندما تصيبُ عقلَه ونفسَه وأخلاقَه فى مَقْتَلٍ لا شِفاءَ منه. ورغم ردودُ الفِعْل التى تراوَحَت جميعُها بين الإسْتِغراب وعَدَم التصديق من قِبَلْ العديد من أشهر وأبرز العلماء المصريين المتخصصين فى معظم جوانب هذا الإفتراض عندما طُرِحَ علي مسامِعِهم منذ ما يقرُب من عشرين عاماً وبضعة شهور فى نِطاق نقاش عِلْمى حول جرائِم تلويث وتخريب وتدمير منظومة الزراعة والثروة الحيوانية المصرية التى بدأت مع تولى الدكتور يوسف والى مهامه فى هذا الشأن لتحقيق هذه الأهداف والإضْطِلاع بها فى أوائل تسعينات القرْن المُنصَرِمْ إلا أننى مازلتُ

مُقتنعاً به وأظنُ أنَّ الحاجة مُلحة إلى ضرورة التحقُّق منه سواء بالتأييد أو بالتفْنيد ـ خاصةً بعد مُعايَشَتى شخصياً لأمرٍ مُماثل معَ بعضِ المرضى الذين كادوا أن يكونوا ضحيةً لإجرامٍ طبى تحت مُسَمى البحث العلمى من قِبَلْ جهةٍ علمية لا يُشقُ لها غبار فى هذا المجال فى دولةٍ عُظمى تترأسُ قائمة الدول المُتميزة فى البحوث الطبية فى ثمانينات القرن الماضى ـ حتى يمكننا العَمَلْ على تجنب وتفادى آثارِه المُدمرة والمُستمرة والمُتزايدة على المصريين والتى تقف حَجَرْ عَثْرَةٍ فى وَجْه أىِّ محاولاتٍ للإصلاح فى أىِّ مجالٍ آخَرْ حيثُ أنَّ شعباً من فاقِدى العَقل والرُشْد والأخلاق لنْ يُفيدُه إصلاحُ للتعليم أو للخدمات الصحية أو أىِّ جهودٍ للإصلاحِ فى أى مجالٍ آخر مالم يكُن مُدركاً لما يجب عليه أن يفعله أو أن يُدْركَه أو أن يَعيهْ.

الإثْنين ١٦ أكتوبر ٢٠١٧

الخيطُ الأول مِنْ خيوط الجريمة الذى يتتبعُهُ المحققون فيها لمعْرِفة الجانى هو البدْء بتحديد صاحِب المصْلَحَة فى إرتكابها والذى يَسْتفيدُ من عَواقِبها ؟؟ فمَنْ ياتُرى يكون صاحب المصلحة والمستفيد من إسْتمرار العمليات الإجرامية التى تحدُث وتتكرر على نفس المِنْوال فى سيناء دونَ توقُف مُنذ أربع سنوات ؟!.

الثلاثاء ١٧ أكتوبر ٢٠١٧

إذا كانَ العقل والمنطق والعديد من شواهد الأحداث تشيرُ إلى أنَّ الكيان الصهيونى المحتل لأرض فلسطين هو صاحِب المصلحة الوحيد والمستفيد الأول من تمْويل ودَعْم وإسْتمرار العمليات الإجرامية لإنهاك وإضْعاف وإسْتئصال أبطال قوات الجيش المصرى والشرطة المصرية فى سيناء .. فكيف يمكن بالعقل والمنطق تفسير السَعْى الدؤوب الحَثيث للرئيس السيسى وحِرْصِه الشديد على توثيق أواصِر التعاون والصداقة والتنسيق مع قادة ومؤسسات هذا الكيان الإجرامى العتيدْ ؟!.

الأربعاء ١٧ أكتوبر ٢٠١٧

تُرَى حتى مَتَى سَتبقى هذه العهودْ من الظلام الحالِكْ التى تلُفُ أرجاءَ الوطن وتحْجُبُ عنها ضَوْءَ الأمل منذُ عقود ؟! وهل مِن بارقَة أملْ فى أنْ تنقَشِعْ عَنْ سَمائِه وأنْ نشهَدَ هذه المُعْجزَة فى حياتنا الدُنيا قبلَ أنْ يوافينا الأجَلْ المحتوم ؟! إنْ لم يكُنْ من أجْلِنا فمن أجْلِ أبنائنا وأحفادنا الذين لم يُخَيروا فى إختيار هذا المصير ولن يسامِحونا علي ما يلْقونه من جراءِ الحياة فيه .. وإذا كانَ المؤمن لا يُلدَغ من جُحرٍ مرتين والعاقل لا ينخَدِع بنفس الفِكر مرتين .. فما بالُ هذا الشعب البائس قد إسْتمرأَ أن يُلدَغ مِنْ نفْسِ الجُحْر مراتٍ ومراتْ وأنْ ينقادْ بغير عقلٍ أو إرادة وراءَ نفس الفِكر مراتٍ ومراتْ وأن يُسْلِم قيادَه كالسائمَة لنفْس الشخص وإنْ تغيرَ إسْمُهُ أيضاً مراتٍ ومراتْ .. يسوقُه إلى خَرابٍ بلقَعٍ يراهُ رأْىَ العين مثلما رآه مِنْ قبلُ أيضاً مراتٍ ومراتْ .. أهىَ القابلية للإستعبادْ ؟! أم هو الإسْتعْذاب للذُل والهَوان ؟! أم هو الخُنوع والخُضوع خَشيَة ما قد يحلُ به من نوائب الزمان ؟! أم هو التسليمُ بإرادة الأقدار إنتظاراً لما يُساوِرُه من أوهامٍ وأحلام لا يستحقها فى ما قد تكافِئْه به فى حَياتِه الأخرى بعد يأْسِه التام من هذه الحياة التى يموتُ فيها فى هذا الوطن المنكوب ؟!.

الخميس ١٩ أكتوبر ٢٠١٧

(بين شجاعة الرجال و هوان أشباه الرجال)

الموقف غير المَسْبوق فى شجاعَتِه وجُرأتِه لرئيس مجلس الأمة الكويتى مرزوق الغانم عندما قامَ بطَرْد وفد الكيان الصهيونى المحتل من إجتماع الإتحاد البرلمانى الدولى فى روسيا على مَرْأًى ومَسْمَع من العالم بعدما أعلنها صريحةً ومدويةً على أسْماع الحاضرين جميعاً بأنَّ الوفد الذى يمثل دولةَ الإحْتلال الغاصِب لدولة فلسطين ودولة قتل الأطفال لا يُرحب بوجوده أحدُ من الحضور فى مثل هذا الجَمْع وأنه يجب على وفد هؤلاء القتلة أنْ ينسحبَ من الإجتماع إذا كان لديه ذرة من الكرامة أو الإحساس .. هذا الموقف الذى شكل صَدْمةً صاعِقة لكل ساسة الدول التى رتبت أمورها منذ زمنٍ بعيد على تأييد إسرائيل بغير تحفُظ أو حدود وعلى تهيئة أمور الدول المُحيطة بها ليتولى قيادتها الخونة الخانِعون حتى تموت قضية فلسطين وتصير صفحةً من التاريخ .. شكل أيضاً صدمةً قاسية وصَفعةً لأشباه الرجال من الرؤساء والملوك والأمراء مِمن إبتُلِيَت بحكمِهم شعوب هذه الأمة العربية الإسلامية وكشفَتْ لهم عن عُمْق مَشاعِر الكراهية والإحتقار والإزدراء التى تكِنُها هذه الشعوب للكيان الصهيونى المحتل رغم كل محاولاتهم المُخزية والمُزرِيَة التى يريقون فيها ماءَ وجوههم الخالية من الرجولة أو الحَياء لكَسْب صداقة وتأييد هذا الكيان الإجرامى الشيطانى رغم المحاذير الدينية التى تكشف شرورَه وأذاه والمحاذير الأخلاقية التى تُبين وضاعَته وخِسَته والمحاذير الإنسانية التى تفضَح جرائمه التى لم يسْلَم منها شعبُ من شعوب العالم حتى المسلمين الذين حَموهُم من الإبادَة بأيدى الصليبيين فى الأندلس وإصْطَحَبوهم معهم إلى بلادهم بعد خروجهم من هناك ليعيشوا بين ظهرانيهم فى سلامٍ وأمان وهم يُبيتون لهم كعادتِهم طِعانَ الغدر التى غرسوها فى صدور مُنقذيهِم وأنشبوها فى قلب فلسطين بمساعدة وتخطيط وتأييد مجرمو وساسة الغرب الذين تنبهوا إلى ما يمكن أنْ يقدمه شذاذُ الآفاق من هؤلاء المجرمين لتحقيق ما يخططون له ويهدفون إليه منذ مئات السنين لتفتيت وحدة الأمة الإسلامية والقضاء على الإسلام وعلى المسلمين أيضاً إذا ما تيسر لهم ذلك .. إنَّ هذا الموقف غير المسبوق فى شجاعته وجُرْأتِه يُشكل وسوف يظل يشكل دَوْماً لحظةً فارقة مُفعَمَة بالرَجاء ومتوهجِةً بالأمل فى ظلمات ضمير هذه الأمة الغافلة عما ينتظرها من سوءِ العاقبة ونُكْر المصير إذا مابقيَتْ مُستكينة لما هى عليه من الخنوع والخضوع وإسلام قيادِها لغير الله والذى يتمنى الجميع أنْ يكونَ القطرة الأولى من غَيْثٍ مُنهَمِلٍ يكون إيذاناً من الله برفع غَضَبه ومَقْتِه عنها وبشيراً بإستجابته لدعاء بقيةٍ منَ الصالحين فيها ألا يؤاخذهم على ضعفهم وجُبنهم وتخاذلهم أمامَ الرويبضات الذين تولوا أمورَهم بغير حق وفرطوا فى ثرواتِهم بغير مُسوغ وحرموهُم من حقوقِهم بغياً وظلماً وأشاعوا فيها ما وَسِعَهُم الجَهْد من الإفساد والإضلال والتدمير والتخريب .. {وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ}.

السبت ٢٨ أكتوبر ٢٠١٧

على هامش الحياة فى مصر !

(يا للعَجَب .. إنَّ مِصْرَ تأكُل بنيها بلا رحمة .. مع هذا يُقال عنا إننا شعبُ راض .. هذا لِعمْرى مُنتهى البؤس .. أجَلْ .. غاية البؤس أنْ تكون بائساً وراضياً .. هو الموت نفسه .. لولا الفقرَ لواصلتُ تعليمى .. هل فى ذلك مِنْ شكْ ؟ .. الجاه والحظ والمهن المحترمة فى بلدنا هذا وراثية .. لستُ حاقِداً ولكنى حزين .. حزين على نفسى وعلى الملايين .. لَسْت فرداً ولكننى أمة مظلومة).

هذه زفراتُ يائِسة حزينة سَطَرَها نجيب محفوظ ـ رحمه الله ـ فى رواية (بداية ونهاية) التى يعود زمن كتابتها إلى عام ١٩٤٩ يصف فيها ما كان يدور بخلد الإبن الأوسَطْ (حسين) وهو يرحل من بؤسٍ وفاقَةٍ فى القاهرة صَوْبَ فقرٍ وحرمان ينتظِراه فى (طنطا) .. ولا يَسَعْ المرءُ مصرياً كان أو غير ذلك حين يقرأها بعد ثمانيةٍ وستين عاماً ويُقارن بينها وبين ما هو عليه الحال بعدَ كُلِّ هذه العُقود المنصَرِمَة إلا أنْ يتساءَل فى دهشةٍ وحُزنٍ وحَسْرةٍ وإستغراب : كيفَ لوطنٍ حتى وإنْ كانَ يحيا على هامش الحياة أو يتظاهر بذلك أنْ يمْضى القهْقرَى كلما تتابعَت عليه الأزمان ؟! وكيفَ لشعبٍ أنْ يخرقَ المألوف من سُنن الوجود وأنْ يظل قعيداً مُكبلاً بالفقر والجهل والخَوْف والمرض لا يبرَحَ مكانه فى قاع هوةٍ لا قرارَ لها لا يستطيع أنْ يغادِرَها رغم مرور كُلِّ هذه السنين ؟!.

الجمعة ٣ نوفمبر ٢٠١٧

(تعليق على خبر : جامعة الأزهر : ندرس إنشاء كلية للتربية الموسيقية بالجامعة)

حقاً فإنَّ شر البلية ما يُضحِك ويُبكى فى آنٍ واحِد .. وهو خبَر شبيه فى فكاهَتِه وفى بَلائِه بخبر أنَّ البحثَ العلمى فى الجامعات المصرية يُضاهِى مثيلَه فى أرْقى جامعات العالم رُبَّما لظن مَنْ أطلقَه أنَّ البحثَ العلمى إنما هو البحث الإجتماعى الذى يستهدف أعمالَ الخيرِ والبر والتكافل .. ويااليتَ جامعة الأزهر تُفلِح أولاً فى إنشاء كلية للتربية العقلية والفكرية لخريجيها تؤهلهم لفهْمِ ما يدرسُونه فهماً صحيحاً بدلاً من أنصاف الجهلاء الذين نراهم مِنهُم وممن يقومون بتعليمهم من أساتذتهم وهم طُلَقاء فى وسائل الإعلام يضللون الناسَ بَآرائهم وفتاويهم التى إنْ دلت على شىءٍ فإنها تشيرُ إلى المَدَى المؤلم فى التأخُر والتخلُف الذى وصلت إليه هذه الجامعة العريقة التى كانت يوماً ما منارةً مضيئة لعلومِ الإسلام واللغة العربية خَبا ضياؤها وإنطفأ نورُها بعدما إرتضَى علماؤها أنْ يكونوا مُطيةً لِركاب السلطان ينتظرون ذهبَ المُعز ويخافون سَيْفَه أكثر مما يخافون مَآلَ كُلِّ مَْن كانَ على شاكِلَتِهم على مدار العصور.

السبت ٤ نوفمبر ٢٠١٧

(تعليق على خبر : رئيس الشركة المصرية لمشروعات السكك الحديدية والنقل : منح حق الامتياز الإعلانى لمحطات السكة الحديد مقابل ١.٣ مليار جنيه لـ١٠ سنوات)

مازالَ مسلسل الفساد ونهْب المال العام مُستمراً على حالِه بنجاحٍ منقطع النظير يَندُر أنْ يوجَد له مثيل فى هذا الوطن المنكوب دون أنْ يأبَه أحدُ ممن إئتمنوا عليه بالتصدى له ومواجَهَته .. فمَنْ الذى أعطى الحق لهذا المسؤول فى إسْناد هذا العمل إلى شركة معينة بهذا المقابل الهَزيل دون إجْراء مزايدة علنية بين جميع الشركات التى ترغَبْ فى المشاركة فيه ؟! وكيف يُسْمَح لفردٍ واحد أو حتى للجنة من بضعة أشخاص بإتخاذ قرار ينتهِك حُرْمَة المال العام بهذا الأسلوب الفاجر دون عَرْض الأمر على مجلس النواب ؟! وهل تم إستشارة الهيئات الوطنية التى لمْ تزل تؤدى واجباتها ومسؤولياتها فى المحافظة على المال العام كهيئة الرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة قبلَ إتخاذ هذا القرار المَشبوه ؟! وهل تم عرضُ الأمر على خبراء الإعلان المتخصصين لمعرفة مدى ملاءَمة هذا المقابل الهزيل لمثل هذا المشروعِ الضخم الذى يشمل الإستئثار الحَصْرى لشركة واحدة ببضعة آلاف من المحطات والمواقع التابعة لهيئة السكك الحديدية فى الإعلان ؟! إنَّ إستمرار هذا المسلسل الفاجر الذى يشاركْ فيه كُلُّ مَنْ يتولى مسؤولية تُمكِنه من التصرُف بأى قدرٍ فى المال العام لهذا الشعب البائس فى هذا الوطن المنكوب بإعتباره حقاً له مقابل تحمُل هذه المسؤولية ـ مثلما هو منطق ومنهج لصوص المال العام الذين يتخذون مِنْ قانون عمولات السلاح الصادر فى منتصف سبعينات القرن الماضى دستوراً لهم فى نهْبهم للمال العام الذى لم يتوقف منذ ذاك الحين وحتى يومِنا هذا ـ يقضى على أىِّ أملٍ فى أىِّ إصلاحٍ لأىِّ مجالٍ من مجالات الحياة فى مصر ولا يترك لهذا الشعب البائس من خيارٍ سوى العَيْش فى هوة الفقر والبؤس والجهل والمرض عندما تستبيحُ الضمائرُ الميتة للصوص المال العام ما يجب أن يُخَصص لإنتشال الشعب من هذه الهوة السحيقة .. ولا يَجْعل لهذا الوطن المنكوب مِنْ سبيلٍ أمامَه غيرَ البقاء على حالِه من التخلُف والإنحِطاط وهو يشهد تقدُم وإزدهار بقية الشعوب والدول التى يحيا غريبا بينها لكأنما قُدِرَ عليه هذا المصيرُ المحتوم الذى يستحقه طالما بقِىَ خانِعاً وقانِعاً بما يلقيه إليه لصوصُ ثرواته ومُقدراته مِنْ فُتات يُقيمُ بالكادِ أَوْدَه بغير أن يَسْمَح له بالقيام أو النهوض.

السبت ٤ نوفمبر ٢٠١٧

تفسدُ السمكة من رأسِها ويفسدُ المرءُ من ضَميرِه ويفسدُ الوطن من قائدِه .. وبغير تقوَى الله أو الوطنية الحَقة أو مِقصَلَة القانون العادل فلا أملَ لأىِّ وطن فى أىِّ إصلاح أو نهضةٍ أو تقدُم.

الأحد ٥ نوفمبر ٢٠١٧

لا يستطيعُ مَنْ يتأملُ حالَ الدول العربية الإسلامية إلا أنْ يتساءَل : تُرَى كَم (إيلى كوهين) موجود فى سُدّة الحكم فى هذهِ البُلدان الآن ؟!.

الأحد ٥ نوفمبر ٢٠١٧

تعدُد المذاهب الفقهية الإسْلامية .. هل آنَ له أنْ يكونَ تراثاً مِنْ الماضى

لا يكاد أحدُ من المسلمين فى مصر الآن يعرف أو يأبَه لمعرفة أىْ مذهب فقهى يتبعُه أو يقتَفى خُطاه فى أمور حياتِه اليومية .. أهو المذهب الحنفى نسبة إلى الإمام أبو حنيفة النعمان ؟ أمْ المذهب المالكى نسبة إلى الإمام مالك إبن أنس ؟ أمْ هو المذهب الشافعى نسبة إلى الإمام محمد إبن إدريس الشافعى ؟ أمْ المذهب الحنبلى نسبة إلى الإمام أحمد إبن حنبل ؟ .. وفى واقع الأمر فلا أحدَ يهتم بدراسة أو معرفة الفروق بين هذه المذاهب الأربعة سوى طلبة الفقه والشريعة لأنَّ أحكامَ الشرائع التى فصلَتْها هذه المذاهبُ أيَّاً ما كانت مُسمياتها أو مقاصِدِها قد صارت معلومةً لجميع المسلمين بالتواتُر بل وإختلطت ببعضِها البعض وصار الأخذُ بأيْسَرِها وأقلها مشقةً مادامَ حلالاً مُباحاً لا

يخالطه شكٌ أو ريبَة هو نهْجُ الغالبية العظمى من المسلمين إتباعاً لرحمة الله بخلْقِه المُتمثلة فى قوله (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) إستجابةً لدعوة عبادِه المؤمنين (رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ) وإتباعاً لسنة الرسول صلى الله عليه وسلم الذى كان يختارُ أيسرَ السبُل وأقلها مشقةً فى العبادات وكذلك فى المعاملات ولا يكُف عن تبيين يُسْر الشريعة وعن دعوة المسلمين إلى تجنُب المشقة بغير داعٍ وإلى الأخذ بالرُخَص التى أباحَها الله لهم فى المواضِع الأحوال التى تقتَضيها والتى بلغَت مُنتهاها فى مضمون الآية الكريمة (فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) والتى صاغَتْها القاعدة الفقهية التى إتفق عليها فقهاء المذاهِب جميعُهُم والتى تقرر أنَّ (الضرورات تبيحُ المحظورات) مادامَ هناك ما يستدعى ذلك. وحيثُ أنَّ الأمرَ هكذا فياليتَ يجتمع علماءُ وفقهاء المسلمين المعروف عن سيرَتهم الصلاحُ والإلتزام والبُعدُ عن التعسير والغُلو والتشدُد والشذوذ فى الإجتهاد أو التأويل أو التفسير وينتَقوا من هذه المذاهب الأربعة أيسرَ ما يُبيحُه أىُّ منها فى كُلِّ أمرٍ يقومون بتأصيله وتقْريره والإجْماع والإتفاق عليه فى مجال العبادات والمعاملات ويقوموا فى نهاية عملِهِم هذا بإصْدار مذهبٍ فقهيٍ واحد يكون مِنهاجاً شرعياً لجميع المسلمين يعملون بِهِ فى أمور حياتهم ومعاشِهم ويتجنبون بالإتفاق على إتباعه الكثيرَ من الخلافات التى لا مُبررَ لها ولا طائلَ من ورائِها سوى زيادة حدة الخلاف والشِقاق بينهم والتى تنشأ من إتباعهم للمذاهب المختلفة أو مِنْ عدم إتباعهِم لأى منها والإجتهاد بغير علمٍ أو فقهٍ فى مجال الإفتاء مثلما نشهدُ فى فوْضى الفتاوى الدينية التى يجترىء عليها الكثيرون وتضلل الكثيرين من عوام المسلمين.

الإثنين ٦ نوفمبر ٢٠١٧

تحقيق قيَمْ الأمن والعَدْل والحرية والمساواة والخيْر والتكافُل بين البشر جميعاً مَرْهون بنجاح الإنسان فى تغيير مصيرِه الذى قدرَهُ له الله ليصلَ إلى مَصيرِه الذى قدرَهُ لهُ الله أيضاً .. فقد خلَقَه فى أحْسَن تقويم ثم ردَّه إلى أسفل سافلين وجعلَ النجاح فى هذه الحياة الدنيا مَرْهوناً بالقدرة والعزم على الإرتقاء من هوة أسْفَل سافلين إلى ذرْوَة أحْسَن تقويم وبعثَ له الرُسلَ والأنبياء ورسالاتِ السماء ليهْتدى بها فى رحلته هذه والتى حوَت شرائعُ الإسلام كُلَّ ما يحتاجُه المرءُ من زادٍ وعتاد لبلوغ غايتِه مِنْ هذه الرحلة من الحياة الدنيا إلى الحياة الآخرة .. والله بكل شىءٍ عليم.

الأحد ١٢ نوفمبر ٢٠١٧

أما عادَ فى القَوْمِ رجلٌ رشيدْ ؟! وأما بَقِىَ فى الأنحاءِ عاقلٌ بصيرْ ؟! وأما آنَ لِهَوَسْ المكارثية الذى يَجْتاحُ أرجاءَ الوطن أنْ يتوقف قبلَ أنْ يُصبحَ جنوناً مُطْبقاً لنْ يستطيعَ أحدُ ُ أن يتحكمْ فى عواقِبِه التى تُدَمر كُلِّ دعائم الحياة وتمْحو أىَّ آمالٍ فى الأمنْ أو الإستقرار أو النهْضَة أو الإصلاح وتأتى على ما بَقِىَ من أخضرٍ ضئيلْ ويابسٍ قليلْ فى وطنٍ تتهَدده نيرانُ الكراهية وفِتَنُ الإنقِسام ومخاطرُ الزوال من خارِطَة الوجود ؟!.

الإثنين ٢٠ نوفمبر ٢٠١٧

الرئيس عبدالفتاح السيسى لا يَمْتلك القدراتِ الإبْداعية والفكرية والتنظيمية والإدارية التى يجب أنْ تتوافَر فى مَنْ يتحمل مسؤولية حكم مصر وهو قد أدى ما عليه فى حدود إمكانياتِه وما كانَ يعتقده صواباً ولكنه لم ينجَحْ فى إصلاح أيٍ من دعائِم الدولة المُتهالِكَة والمتداعيَة منذ عقود ويجب عليه أنْ يدرك هذا وألاَّ يفكر فى ترشيح نفسِه لفترةٍ أخرى حتى لا يزيدَ الطينَ بلة ويتسبب فى مَزيدٍ من مُعاناة ومقاساة هذا الشعب البائس ويتسبب فى إطالَة أمدَ الإصلاح لهذا الوطَنْ المنكوب.

الثلاثاء ٢١ نوفمبر ٢٠١٧

الإسْتبداد هو أقصرُ الطرق وأضمنُها لتدْمير الشعوب وخراب الأوطان .. وهو أصلُ كُلِّ الشرور ومَوْرِد الهلاك لكُلِّ من أَصَمَّ أذنيْه عن سماع الحق وأغمضَ عينيْه عن سبيل الصواب ورضخَ لأهْواء نفسِه الأمارة بالسوء وتبعَها مُنقاداً لأهوائها بغير تعقُل أو تفكير .. بدءاً بإبليس الرجيم الذى تاهَ برأيه أنه أفضلُ مِنْ آدم الذى خُلِقَ من طين وهو مخلوقُ ُ من نار فباءَ بالخلود فى قاعِ الجحيم وحتى كُلِّ تابعٍ من أوليائه من شياطين الإنس الظالمينَ لأنفسِهِم ممن عَميَتْ بصائرُهُم عن رؤية ما يَحيقُ بهم من ضلال وما ينتظرُهُم فى نهاية الأمْر من خُسرانٍ مُبين.

الخميس ٢٣ نوفمبر ٢٠١٧

(تعليق على خبر : رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة : مصر تعمل على إنشاء أكبر محطات لتحلية مياه البحر فى العالم)

تصريحُ رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بشروع مصر فى إنشاء أكبر محطات تحلية مياه فى العالم لمواجهة مشكلة نقص المياه المُتوقعة فى مصر بعد إنشاء سد النهضة الأثيوبى تصريحُ ُ أهْوَجْ فى غير وقته فضْلاً عما يتضمنه من مُبالغة تثيرُ التعجب والإستغراب وتكشف عن عَدَمْ إدراك قائلِه لأبعاد المشكلة الحقيقية التى يمثل نقصُ مياه الشرب أقل جوانبها حِدةً وأهمية حتى الآن ؟! فمثلُ هذا التصريح وما يماثله من تصريحاتٍ حَمْقاءٍ أخرى تصُب فى نفس الإتجاه تضرُ ضرراً بالغاً بموقف مصر فى هذه المشكلة وتعطى لأثيوبيا الفرصة لإستغلالِها للتدليل على قدرة مصر على تجاوُز أزمة سد النهضة وأنها ليست مسألة حياة أو مَوْت كما يتردد فى التصريحات الرسمية وغير الرسمية التى لا تزيد عن كَوْنها جَعْجَعَةٍ بغير طحنٍ وأنَّ مصرَ قادرة على تجاوزها بتحلية مياه البحرين التى تطلُ عليهما مثلما يتوهم أو يتخيل مَنْ يقوم بإطلاق هذه التصريحات الخرقاء .. كما أنَّ هذه التصريحات تكشفُ عن جَهْل أو تجاهُل قائلِها لأبعاد المشكلة فهو يتحدث عن إقامة خمس محطات تحلية للمياه تبلغ طاقاتها الإنتاجية اليومية ما يقارب الـ ٧٦٢ ألف متراً من المياه وفى تصريحٍ آخر ما يقارب المليون متراً مكعباً من المياه المحلاة أى ما يَصلُ بطاقاتِها الإنتاجية القُصْوَى دونَ إعتبار لفترات التوقف عن الإنتاج بسبب الصيانة أو الإصلاح .. الخ الخ إلى ما يقارب الـ ٣٦٦ مليون متراً مكعباً من المياه سنوياً وهو ما يعادل نسبة ٦ من ألفٍ من حجم نصيب مصر من مياه النيل حالياً الذى يبلغ ٥٥ بليون متراً مكعباً من المياه سنوياً .. فهل تمثل هذه النسبة حلاً بأى مقياسٍ من المقاييس لهذه المشكلة ؟؟ فضلاً عن تجاهُلِه للتكلفة الباهِظة التى تتطلبها إقامة وتشغيل وصيانة وتجديد هذه المحطات والتى تنعكِسْ على تكلفة إنتاجها الذى لا يمكن تحمله إلاَّ فى الدول البالِغَة الثراء. إنَّ مشكلة سد النهضة لا تكْمُن فى مدى تأثيره على حياة المصريين ولن يتسبب فى عَطَشِهم ومَوْتهم من الجفاف كما يتردد فى بعض التعليقات الهزلية فإسْتهلاك مياه الشرب للمصريين يقارب حالياً الـ ١٢ بليون متراً مكعباً من المياه سنوياً وهذا أمرٌ لن يتأثر بنقص المياه المتوقع ولكنَّ تتمثل الأبعاد الكارثية المتوقعة لسد النهضة فى نقصِ المياه اللازمة لزراعة ما يكْفى إحتياجاتِ الشعب المصرى من الغذاء

ومع عجز الدولة عَنْ توفيرها بالإستيراد من الخارج سيمثل نقصُ الغذاء والجوع الجانبَ المُظلم فى هذه الأزمة والذى لَنْ يتحمل وطأَته الجياعُ والمحرومين والذى يمكن توقُع توابعُه التى سوف تترتب عليه دونَ حاجةٍ إلى كثيرٍ من التفكير أو التحليل .. إنَّ إقامة سد النهضة كانَ ومازال حتى الآن مُشكلة يتجاهلُ المسؤولون عن هذا الوطن وهذا الشعب مواجَهَتها ويتقاعَسون فى لامُبالاةٍ غريبةٍ ومُريبة عن التصدى لها وهو الأمر الذى يتسبب فى تحويلِها مع مرور الوقت إلى أزمةٍ سيواجهُها الوطن بغير أنْ يملك شيئاً حِيالَها سوى القبول بآثارها المزْعِزعَة لإستقرارِه والهادِمَة لمستقبله .. كما يمكن أنْ يتسبب فى نهاية المَطاف فى ضوء التصْميم الهندسى للسد ووجود بحيرة التخزين الجانبية له فى أنْ يحجُبَ عَنْ مصرَ حتى كميات المياه الضرورية اللازمة للشُرب والإستهلاك اليومى ويؤدى حرفياً إلى عَطَشْ الشعب المصرى حتى وإنْ بدا مثلُ هذا الأمرِ خارجاً عَنْ نطاق الإحْتمال أو التصديق حتى الآن .. إنَّ مواجهة مشكلة سد النهضة تتطلب فى المقام الأول إخْلاصاً وطنياً مِمَن يتحَمل مسؤولية هذا الوطن لتأدية تبعات هذه المسؤولية وتتطلب ثانياً حَزْماً مؤثراً على مسار هذه المشكلة بالتصدى لها ومواجهتها بما نمتلكه من أدواتِ ضغطٍ قبلَ أنْ تستفحِل وتصير أزمةً قد تكلف الوطنَ الكثيرَ مما لا يمكن تحمُله لمواجهتها والتصدى لها وتتطلب ثالثاً التحرُك الفورى لمواجهتها إنْ سِلماً أَوْ حرباً قبلَ أنْ تصبحَ الحربُ هى الوسيلة الوحيدة والمخرج الأخير لنا لتلافِى آثارها المدمرة على مستقبل هذا الوطن وعلى حياة هذا الشعب.

الجمعة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٧

(على هامش مشكلة سد النهضة الإثيوبي)

ما قاله الرئيس عبدالفتاح السيسى مؤخراً بأن رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة يجب أن يقوما بدورهما فى تحمل مسؤولية الحفاظ على نهر النيل يمكن ويجب ـ رغم كل شيءٍ وطياً لصفحاتٍ من اللوم والإنتقاد والحساب لن تفيد شيئاً فى حل المشكلة ـ إعتبارُه موافقة ضمنية منه ليقوم مجلس النواب ثم مجلس الوزراء برفض الإتفاقية التى وقعها مع رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس السودان عام ٢٠١٥ لتصبح لاغيةً وهو أمر لازم لكى تبدأ مصر فى إتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة آثار هذه المشكلة وهى إجراءات كثيرة جداً يمكن لها أن تؤثر تأثيراً فعالاً على مسارها بدءاً بالشكوى أولاً إلى الإتحاد الإفريقى ثم مجلس الأمن والتهديد بإلغاء إتفاقية التنازل عن الأرض المقام عليها السد فى إثيوبيا التى تم توقيعها عام ١٩٠٢ وعدم الإعتراف بها إتباعاً لنفس منطق إثيوبيا فى إلغاء إتفاقية تقسيم مياه النيل الموقعة عام ١٩٥٩ وعدم إعترافها بها وإعلان حق مصر فى إتخاذ جميع الوسائل الضرورية بما فيها الوسائل الحربية للحفاظ على حقها فى مياه نهر النيل حال إصرار إثيوبيا على الإستمرار فى خطتها الرامية إلى التحكم فى هذا الحق .. ولا يجب الإلتفات إلى منطق المتخاذلين والجبناء الذين يروجون لمقولة عجز مصر عن اللجوء إلى الحلول العسكرية ـ الظاهرة أو المخفية ـ فى هذا الموقف أو أنَّ إطلاق رصاصة واحدة على إثيوبيا تعنى إطلاق النار على إفريقيا كلها وما إلى ذلك من غثاء القول وتُرهاته .. فهل أبدت إفريقيا إعتراضاً على إنشاء السد بسبب أضرارِه على مصر لكى نقيمَ لها وزناً أو إعتباراً للحفاظ على الحق وتأمين المصير للشعب والوطن ؟! بل إنَّ مجرد التهديد بإتخاذ كل ما يلزم عسكرياً لمنع أضرار السد على مصر كان كافياً منذ البداية لثنى إثيوبيا عن المُضى فى تنفيذه ولمنع الدول المساهمة فيه من ذلك حفاظاً على أموالها .. ولكن !!! وعلى أية حال فالوقت لم يَفُتْ بعدُ على إتخاذ الخطوات الفعالة إنْ سلماً أولاً أو حرباً أخيراً لمواجهة آثار هذه المشكلة على الشعب وعلى الوطن.

الجمعة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٧

(على هامش مشكلة سد النهضة الإثيوبي)

يتمثل الجانبُ الأكثر إظلاماً فى مشكلة سد النهضة ما لم يتم حلُها وتدارُكها فى أنَّ بلوغها لِذروتها إذا تركَتْ كما هى عليه الآن سوف يترتب عليه تخصيصُ كل الناتج القومى للوطن ـ بفرض كفايته لهذا الغرض ـ لشراء الغذاء اللازم لإحتياجات الشعب وربما أيضاً شِراء المياه الضرورية لإستمراره فى الحياة .. أىْ أنه لن تتوافرَ حينذاك أىُ مقدرات مالية للإنفاق على أىٍ من جوانب الحياة الأخرى .. وللمرء أنْ يتخيل كيف سيُصبح عليه حالُ الشعب حينذاك فى مجالات التعليم أو العلاج أو الإسكان أو المرافق الحيوية .. الخ الخ .. مقارنةً بما هو عليه الحال الآن ليعرفَ ويدركَ أبعادَ الكارثة الحقيقية التى ستحيقُ بالوطَن وأبعادَ وأهدافَ المؤامرة الفعلية على هذا الشعب إذا ظلت الأمور مثلما هى عليه منذ ست سنواتٍ وحتى الآن والتى تشكل الخطر الحقيقى على إستقرار بل وإستمرار مصر كدولةٍ ذات سيادةٍ أو كيان أو مصير.

الأحد ٢٦ نوفمبر ٢٠١٧

الخُطوة الأولى للنجاح فى مواجهة أىِّ مشكلة تَغْدو مُستعصِية على الحل هى الإعترافُ بالفشل .. والخطوة الثانية هى تحْديدُ أسباب هذا الفشل .. والخطوة الثالثة هى إزالة هذه الأسباب وتلافِي تكرارِها للوصول إلى الهدف المطلوب .. وقبلَ كُلٍّ هذا وبعدَه توافُر النية الحقيقية لحل المشكلة .. فكم خُطوةٍ من هذه الخطوات خَطَوْناها لتحْقيق النصر والقضاء على جرائم الإرهاب التى تعْصِف طوال أربع سنوات بأَمْنِ الشعب وإستقرار الوطن ؟!.

الإثنين ٢٧ نوفمبر ٢٠١٧

هل يَضَع المسؤولون عن أمْنِ هذا الوطن والمُؤتمَنون على سِيادَتِه وسلامة أراضيه فى إعتبارهِم عند تحليل وقائع الأحداث التى تجْرى منذ سنوات أنَّ ما يحدث قد يكون تمهيداً لتصيرَ سيناء فلسطين المُحتلة الثانية فى مِصْر ؟!.

الثلاثاء ٢٨ نوفمبر ٢٠١٧

(تعليق على خبر : البنك المركزي يقرر إلغاء الحدود القصوى للإيداع والسحب النقدي للأشخاص الاعتباريين العاملين في مجال استيراد السلع غير الأساسية)

لا يستطيع إنسان أُوتِىَ من العقل والفهْم ما يكاد يُدرك به أبسطَ بديهيات المنطق أنْ يعرف سبباً واحداً معقولاً يبرر صدورَ هذا القرار أو فائدةً إقتصادية واحدة تعودُ بالنفع على إقتصاد الوطن من جراءِ تطبيقِه .. فما هى الحكمة فى إتاحة رصيد الإحتياطى النقدى الأجنبى للإستنزاف بإستيراد السلع غير الاساسية ؟! وهل هذا مِمَّا يتفِق مع حالِ الإقتصاد المصرى المُتَردى من جراء عوامل متشابكَة عديدة يمثل إستيراد السلع غير الأساسية واحداً من أهمِها وأكثرها تأثيراً وهى سلعٌ يمكن الإستغناء عنها بل ولا حاجةَ لها إبتداءاً بل ويَحْرُم حتى إستيرادُها فى وطنٍ تُعانى كثرةٌ غالبَة من شعْبه مِنْ نقص إحتياجاتها الأساسية اللازمة لإقامَة أَوْدِها وتوفير حاجاتها الضرورية للحياة الآدمية اللائقة

بالبشر ؟! وإذا كان الجزءُ الأكبر من رصيد الإحتياطى النقدى الأجنبى المتوافر الآن قروضاً تمت إستدانتُها من الخارج يجب سدادُها مع فوائدِها فى مواعيدها المُحددة سَلَفاً فهل يُؤْثِر الإقتصاديون الذين نكِبَ بهم هذا الوطن والذين يتخذون مثلَ هذه القرارات المَشبوهة والمُريبة والغريبة أنْ يحصلوا على فوائد وأرباح هذه القروض فى أقصر وقتٍ مِنْ مُستَوردى السلع غير الأساسية وهُمْ على إختلاف مشاربهِم وأصنافِهم تجار لا ضميرَ لهم يفتقرون إلى الإحساس بالوطنية التى يُفتَرَضْ أنْ تفرض عليهم ـ أسوةً بما حدث فى دولٍ أخرى كثيرة ـ سلوكاً مُغايراً يُراعون فيه حالَ وطنِهم ومواطنيهم ويتحرون مصالحَه الحقيقية بَدَلاً من إستيراد سلع لا حاجةَ لها أو ضرورة تنافس وتُدمر فُرَصْ نمُو الصناعات المحلية المُنتجة لمثيل هذه السلع المستوردة غير الأساسية والتى تكْمِل دورة رأس المال المُخصص لها فى وقتٍ أقصر كثيراً بسبب المنافسة غير العادلة مع الصناعات الوطنية ؟! وهل يُفضل هؤلاءُ الإقتصاديون تخصيصَ الإحتياطى النقدى لمِثل هؤلاء التجار ـ لأسبابٍ لا يعلمها سوى الله لأنها لا تمُتْ إلى التخطيط الإقتصادى السليم بصِلَة ـ بدلاً مِنْ تخصيصِه لإستيراد السلع الصناعية والزراعية الوسيطة الضرورية لإعادة تشغيل ما يقرب من أربعة آلاف وخمسمائة مصنع متوقفة كُليةً عن العمل وعن الإنتاج منذ سنوات لأسبابٍ كثيرة يمثل نقصُ مستلزماتِها الوسيطة أحد أهم هذه الأسباب ويترتب على توقفها آثارٌ أكثرَ تدميراً لإقتصاد الوطن وأشد تخريباً لنسيجه الإجتماعى ؟! وإذا كان الإستيرادُ التَرَفى والإستهلاكى السَفيه للسِلَع غير الأساسية ـ منذ بدأ فى عام ١٩٧٤ وحتى شهورٍ قليلةٍ مضَتْ ـ واحداً من أسباب إستنزاف الإحتياطى النقدى الأجنبى لطالما حذرَ من آثاره المُدمِرة على الإقتصاد الوطنى العلماءُ والخبراء الإقتصاديون الأمَناء المُحبون لهذا الوطن .. كما كان منعُ وتقليلُ وطأة هذا الإستيراد السفيه أحد دوافِع قرار تعويم قيمة الجنيه المصرى منذ عامٍ وبضعة أيام .. فما هىَ أسبابُ العدول عن هذا القرار ؟! وحتى مَتى سيظل الجهلاء والأغبياء يتولون مسؤولية إدارة إقتصاديات هذا الوطن بأسوأ ما يمكن لطُغْمَةٍ من الهُواة أنْ تفعَله عندما تُترَك بغير حسابٍ أو رقيب لتقودَ إقتصادَ وطنٍ مُتَرَنِحْ إلى مجاهلَ لا يبينَ فى ظلماتها بصيصُ من نور وصَوْبَ هُوةٍ سَحيقَة لا يعلم قرارَها غيرُ الله ؟!.

هذا القرار بالسماح بإتاحة الإحتياطى النقدى الأجنبى لإستيراد السلع غير الأساسية قرارٌ خاطىء بالنظر إلى معاناة الكثرة الغالبة من الشعب من نقص وغلاء السلع الأساسية .. وإذا كان هذا القرارُ دلالة على بدْء حدوث إستقرار إقتصادى للوطن فالمنطق والظروف تقتضى توفير كُلِّ المتاح من إحتياطى النقد الأجنبى لإسْتيراد السلع الأساسية والوسيطة اللازمة للإنتاج لتقليل الإسْتيراد وللتصْدير ولجَلْبِ المزيد من العملات الأجنبية لتدْعيم هذا الإسْتقرار .. كما أنَّ هذا القرار وإنْ أدى إلى جَلْبِ مزيدٍ من الإستثمارات الأجنبية فسوف يكونُ قراراً أكثر تدميراً لإقتصاد الوطن لأننا لَسْنا بحاجةٍ إلى الإستثمارات التجارية التى تعْمَل فى مجال إسْتيراد السلع غيرِ الاساسية لأنها خُسارة إقتصادية مُحَققة بالنسبة للإنتاج المحلى ولكننا فى أمَس الحاجة إلى الإستثمارات الإنتاجية فى مجالات الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية والتكنولوجيا .. الخ الخ .. لتقليل عجز الميزان التجارى ولزيادة تصْدير منتجات هذه الإستثمارات التى أرَى أنها يجب أنْ تكونَ الإستثمارات الوحيدة المَسْموح بها حالياً حتى يكْتَمِل تعَافِى الإقتصاد وينتَقِل حال الشعب إلى أحوالْ مجتمعات الوَفْرَة والرَفاهية التى تحْتَمِل إستيرادُ السلع غير الأساسية التى لا حاجَةَ لمعظم الشعب إليها الآن.

ِالخميس ٣٠ نوفمبر ٢٠١٧

(تعليق على خبر : مسودة إتفاق بين روسيا ومصر يسمح للطائرات العسكرية للدولتين بتبادل استخدام المجال الجوي والقواعد الجوية)

إذا كانت الرغبة المَحْمومَة لإيجادُ المزيد من مواقِع الأقْدام لأحْلام وأوهام التمددُ العسكرى الإستعمارى الروسي فى الشرق الأوسط تكون لصيقةً بليبيا وقريبةً من الخليج العربى ـ ولرُبَّما فى أفريقيا بعدَ ذلك ـ تُبَرر جريمة الإستعمار الروسى لأجزاءٍ من سوريا وكذلك سَعْيه الحثيث منذ عقود لإيجاد موضِعْ قدمٍ له فى مصر تحقيقاً لأحلام الهَيمَنة التى تراوِد روسيا منذ كانت إمبراطورية للإستيلاء على جزءٍ من ثروات العرب والمسلمين التى طالما إسْتأثرَت بها أمريكا وأوروبا وما تزال كذلك حتى الآن .. فهلْ توجَدْ أىُّ مصالح أو أطْماع أو أهْداف مَرْحَلية أو تكتيكية أو إستراتيجية مصرية واقعية تستدْعى أو تتطلب أو تحتاج إلى إستخدام المجال الجوى الروسي أو القواعد الجوية الروسية لتحقيقِها ؟! وهل توجَدْ إمكانية للسَماح لمِصْر بإستخدام القواعد الجوية الروسية القريبَة من إثيوبيا ـ إذا كانت مثلُ هذه القواعد موجودة حقاً ـ إذا كانَ العمل العسكرى ضد إثيوبيا هو الوسيلة الوحيدة والأخيرة لمَنع أضرار سَد النهضة على مصر ؟! وإذا كانت الإجابة بالنفْى .. فهل يُقصَدْ بهذا الخبر إستخدامُه ـ كما يُقال ـ كورقة ضغط لتحقيقُ أىٍّ مصالح متعسرة أو مُتجَمدة مع الولايات المتحدة الأمريكية ؟! إنَّ إتخاذ قرارٍ مصيريٍ بالغ الخطورة كهذا القرار الذى يسمَح بعودة الإستعمار لأى وطنٍ متخفياً بمثل هذه العَباءات الجديدة لا يَعكِس سِوَى سذاجَةٍ ورعونةٍ وإستهتارٍ بسِيادَة وإستِقْلال وأمن الوطن ولا يجب السماح لأى فردٍ أو لمجموعةٍ من الأفراد أيّاً ما كانت مسؤولياتهم الوظيفية بإتخاذِه أو تقريره .. وإنما يتوجب عليهم قبلَ كُلِّ شىء قراءة التاريخ ومعرفة أحداثِه وفهم دوافِعِها ليُدْركوا أنَّ مصر كانت على إمتداد تاريخِها ولمَّا تزل حتى وقتِنا الحاضر غنيمةً ومَطْمَعاً يطْمَحُ إليه ويتلمَظُ عليه ويتحين الفُرْصة تِلْوَ الأخرى للفوز بها أولاً وللإجهاز عليها آخِراً لأسْبابٍ دينية فى المقام الأول ولأسبابٍ سياسية وإقتصادية تالِيَة شِرارُ الدول والشعوب على إختلاف مشارِبها بدءاً بالهكسوس والفُرس والبطالمة والرومان والشيعة والعثمانيون والفرنسيون والإنجليز والصهاينة والروس .. أفلا يكْفى هذا الأمَدُ الطويل من الإستعمار والإحتلال لنتوقف عن المُخاطَرَة والمقامَرَة من جديد بإستقلال الوطن وسيادتِه وسلامَة أراضيه ؟!.

الأحد ٣ ديسمبر ٢٠١٧

ما يحدُث فى مصر الآن يثبت أنَّ كيْدَ الرجال أشد وضاعةً وخُبثاً وشراً من كيْدِ النساء بكثير وإنْ كانَ الكَيْدُ مما لا يتفق مع مروءَة الرجال أو شرَف النساء أو كرامة الإنسان.

الأحد ٣ ديسمبر ٢٠١٧

رغمَ أنَّ الإعترافَ بالخطأ مِنْ أعْظم الفضائل التى يُمكن للإنسان أنْ يتَحلى بها .. فلماذا تظلُ خطيئةً يخْجَلُ منها معظمُ المصريين ؟!.

الأحد ٣ ديسمبر ٢٠١٧

الأموات لا يعودون إلى الحياة .. والرئيس حسنى مبارك ـ مثله فى ذلك مثل مَنْ سبقه ومَنْ أعقبَه مِنْ رؤساء حتى الآن ـ صفحة سوداء حزينة ومؤلمة من تاريخ هذا الوطن إنطوت وإنقضت إلى غير رجعة .. فخيانة الوطن لا تقتصر فقط على التنازل عن أرضه للغير والتفريط فى ثرواته للآخرين والتخلى عن مقدراته بغير سبب أو تبرير بل تشمل أيضاً التنازل عنها لطغمةٍ من اللصوص ممن ينتمون لهذا الوطن ولغيرهم من شذاذ الآفاق من أنحاء العالم مثلما حدث إبان حكمه وتجلى فى جرائم خصخصة الممتلكات العامة

للشعب وتخصيص بضعة ملايين من الأفدنة من أراضيه لأفرادٍ قلائل إستحلوا سرقتها ونهبها فى خضم الفساد الذى أطبق ومازال على كل ركنٍ فى هذا الوطن المنكوب .. لقد دمر الرئيس حسنى مبارك جميع الدعائم التى لا يقوم بغيرها وطن أو يحيا بدونها شعب عندما سمح ـ على سبيل المثال لا الحَصْر ـ لأمريكا بالهَيْمَنة على مجال التعليم وسمح لإسرائيل بالهيمنة على مجال الزراعة وسمح لأبنائه بالإستيلاء على ما يحلو لهم من الأملاك العامة للشعب المصرى البائس وبتقنين سرطان الفساد الذى إنتشر وتوغل حتى النخاع ومازال فى جسد هذا الوطن المُتداعِى إلى أن يلقى حَتفَه دون أن يهتم له أحد من أبنائه أو ياسَف عليه أحدٌ من الآخرين .. فمَنْ يتخلى عن أرض الوطن أو ثرواته خائن .. ومن يسمح لأعداء الوطن بالتغلغل فى أرجائه خائن .. ومَنْ يهمل دعائمَ النهضة والتقدم لشعبه خائن .. ومَنْ يتجاهَلْ حقوق الشعب فى التعليم والسكن الآدمى والعلاج والمرافق الحيوية خائن .. ومَنْ يستبد بالشعب ويحرمه من حقوقه الفطرية فى العدل والحرية والأمن والمساواة خائن .. فكل من يضيع الأمانة التى يستئمنها عليها الشعبُ خائن .. ويكفى هذا ففى الفم ماءٌ كثير وإنْ كان العزاء الوحيد أنَّ خيانة الوطن غريزة مصرية.

الأربعاء ٦ ديسمبر ٢٠١٧

القدس كانت وستظل دَوْماً عاصمة فلسطين

لا يستطيعُ المَرْءُ أنْ يفهَم أو يتفهم أسبابَ الضجة الفارغة والجعجعة بغير طحْنٍ والضوضاء التى لا تُفيد المُثارَة حول إعتزام الرئيس الأمريكى ترمب الإعتراف بمدينة القدس كعاصمةٍ للكيان الصهيونى والمخا الأمريكية وف من إعلان يهودية الدولة الإسرائيلية وعواقب مثل هذا القرار على عرب فلسطين أولاً وعلى مصر والأردن ثانيةً إذا كان ما يُقال عن (صفقة القرن) حقائق فعلية بإعتبارها مشروعاً تمت صياغتُه وتم الإتفاقُ عليه ولم يبقْ سِوَى تحديد موعد تنفيذِه على أرض الواقع فى فلسطين المُحْتلة وربما فى أجزاءٍ من سيناء والأردن أيضاً فلا أحد يعرف عنها شيئاً سِوَى من دبروها بلَيْلٍ بغير أنْ تعرفها الشعوب .. فهل هناك أى أمرٍ خافى أو غير مُعْلَن أو غير معروفٍ منذُ سنين بالنسبة للجميع حكاماً وشعوباً عرباً ومسلمين من هذه القرارات ؟! الجميع يعرفونها ويتوقعونها بل ويقْبلونها كدعامةٍ ثابتة من دعامات التوجُه الصَليبى للسياسات الأمريكية العدائية الغاشِمَة تجاه الدول والشعوب الإسلامية منذ أعلنت أمريكاً ضِمْناً وتصريحاً منذ ما يزيد على خمسين عاماً أنها تعتبر إسرائيل الولاية الحادية والخمسين من الولايات المتحدة الأمريكية وإن كان يفصلها عنها آلافُ الكيلومترات وهى تتعامل معها ومع العرب والمسلمين ومع دول العالم كلها إنطلاقاً من هذه السياسة التى يلتزم بها جميعُ رؤسائها طوال هذه السنين .. ولا يستطيعُ المرء أيضاً أنْ يفهمَ أو يعرفَ أسبابَ الخُضوع والخُنوع المُزْرِى والمُذل لرؤساء وملوك وأمراء وزعماء الدول العربية الإسلامية أمامَ رؤساء أمريكا المتعاقبين وصَمْتهم المُخْزِى الجَبان أمامَ سياسات أمريكا التى تجعل من بقاء دول العالم العربى الإسلامى دولاً ضعيفة فقيرة متصارِعَة متخلفة عن مسار النهضة والتقدم هدفاً رئيسياً لا تحيدُ عنه .. ولا يستطيعُ المرءُ أيضاً أنْ يفهمَ أو يعرفَ أسبابَ تدعيم رؤساء وملوك وزعماء هذه الدول لإقتصاد أمريكا وتسابقهم لإكْتِساب صداقتها ووُدها والتحالُف معها ضد بعضِهم البعض رغم معرفتهم لسياسات أمريكا ضد دولهم وشعوبهم بل وضدهم أنفسِهم بعدَ أنْ يؤدوا الأدوار المحددة لهم سَلَفاً على مسرح الأحداث والنظرة الدونية المُحقِرَة والمُحْتَقِرَة لهم مِن قِبَلْ زعمائها ومخططى سياساتِها فى ظاهِرةٍ نادِرَة المثال ليسَ لها مثيل فى تاريخ العلاقات بين الدول والشعوب .. إنَّ طبيعة وسِياق العلاقات بينَ الدول والشعوب العربية الإسلامية ـ ولا أقول قادة وزعماء هذه الدول لأنهم أفراد يأتونَ مِنْ شعوبها أيضاً ـ والولايات المتحدة الأمريكية تشكل لُغْزاً مُحيراً يقف أىُّ عاقل حتى مِنْ غير العرب المسلمين مندهِشاً ومذهولاً أمامَ مُعْطَياتِه المُنافِيَة للمنطق بل ولطبيعة الفِطْرَة السَوية التى يَدِينُ بها المسلمون التى تمنع وتُحَرم الخضوعَ والخنوعَ والطاعةَ والإستسلام لغير الله تعالى .. وإذا كانت معصيةُ الله هى أولُ الأسباب الواضحة والمنطقية لتفسير ضَعْفْ وهَوان وضآلة شأنِ الأمة الإسلامية بين غيرِها مِنَ الدول والشعوب فكيف يُمكن تفْسير هذه الظاهرة الشاذة التى تُسَوغ سلوكَ الذل والعُبودية الذى يستشعرهُ بعضُ البشر تجاهَ بعضهِم الآخر رغمَ معرِفتهم بعواقبها بل ويقينهِمْ من مآلاتِها التى يشهدونها ويحيَوْنَ فيها فى حياتِهم الدنيا والتى تنتظرهُم فى حياتِهم الأخرى أيضاً ؟!.

الخميس ٧ ديسمبر ٢٠١٧

الجذور الدينية للسياسات الأمريكية تجاه المسلمين وتجاه اليهود فى فلسطين

١. قرار الرئيس الأمريكى دونالد ترمب بإعتبار مدينة القدس الإسلامية المسيحية اليهودية عاصمةً خالصةً لإسرائيل ليس قراراً سياسياً أحمقاً أو قراراً عنصرياً أهْوجاً وإنما هو تعبير صادق عن عقيدةٍ دينية راسخة يؤمن بها ـ وربما لا يؤمن بها ولكنه يستخدمها لتحقيق مصالحِه الشخصية ـ وتتجذر فى نفوس ملايين من الأمريكيين الذين يعتقدون بعقائد ومبادىء وأفكار ما يمكن تسميته المسيحية الصهيونية التى تعود بدايات نشأتها إلى القرن الخامس عشر الميلادى فى عام ١٥١٠م عندما هالَ مارتن لوثر وهو أحد علماء اللاهوت الكاثوليكيين مدى الفساد المنتشر فى الكنيسة الكاثوليكية آنذاك والمتمثل بصورةٍ صارخة فيما كانت تقوم به الكنيسة من بَيْع ما يُسمى بصكوك غفران الذنوب وصكوك التوبة لتحقيق الخلاص ودخول الجنة. وتجلى رفض مارتن لوثر لهذه الممارسات فى كتاباته التى هاجم فيها الكنيسة الكاثوليكية وطالب من خلالها بإلغاء النظام البابوى وضمنها العشرات من الإقتراحات التى كان يراها إصلاحاتٍ لازمة لتعود الكنيسة إلى مسارها الروحى. وإزاء هذا الموقف قامت الكنيسة بطرده من رعيتها وإعتباره مهرطقاً مما إضطره إلى اللجوء إلى طائفة اليهود النافذين فى المجتمع ومؤازرتهم فى مواجهة الكراهية التقليدية للكنيسة تجاه اليهود ـ وربما أيضاً أملاً منه فى تنصيرهم لإيمانه بضرورة وجود الشعب اليهودى فى إنتظار العودة الثانية للمسيح ـ وأصدر فى عام ١٥٢٣م كتاباً أسماه (عيسى ولد مسيحياً) أظهر فيه تفضيلاً للكثير من المفاهيم اليهودية على مفاهيم الكنيسة الكاثوليكية. وتشكل هذه الواقعة ظروف النشأة الأولى لبدء تغلغل هذه المفاهيم فى عقول ونفوس طائفة من المسيحيين وتهيؤهم لقبول إعتبار أن اليهودية هى منبع الناموس الذى صرح المسيح بأنه إنما جاء للحفاظ عليه وليس لتغييره أو هدمه خاصة فى ظل الإعتقاد الراسخ بأن نبوءة أشعيا فى العهد القديم هى نبوءة عن الميلاد الثانى أو الميلاد الناسوتى للمسيح وليس كما يعتقد اليهود أنها نبوءة خاصة بطفل ستلدُه عذراء شابة سيكون زمن مولده معاصرا لزمن أحد الملوك فى ذلك الزمن القديم يدعى الملك آحاز.

٢. تسببت الحركة الإعتراضية أو الإصلاحية كما تسمى أحياناً لمارتن لوثر تجاه الكنيسة الكاثوليكية فى بدء حركةٍ أكثر أهميةً وأشد خطورةً تمثلت فى إيمان الكثير من رجال الدين المسيحيين بما كان مارتن لوثر يدعو إليه وهى أفكار تتضمن تهويداً للعقائد المسيحية مثل دعوته إلى إعتماد أسفار التوراة العبرية بديلاً دينياً عن أناجيل العهد الجديد

وتُمثل جهودُ وأفكار القس الإنجليزى البروتستانتى (جون نلسون داربى) الذى يُعتَبَر بمثابة الأب الروحى لعقيدة المسيحية الصهيونية فى هذا الإتجاه ـ الداعى إلى ضرورة منح اليهود مكانة متميزة فى التراث الفكرى والروحى المسيحى لما يعتقده من أهمية دورهم فى العودة الثانية للمسيح ـ الموجة الثانية فى تدعيم ونشر مفاهيم ومبادىء هذه العقيدة الجديدة والدخيلة التى أدت إلى حدوث إنشقاقات عقيدية كبيرة داخل الكنيسة البروتستانتية تمخض جانب هام ومؤثر منها عن ظهور تيار دينى مسيحى لاهوتى مؤيد لها يتزعمه القس نلسون داربي وآخر يدعى (وليم باكستون) نشر كتاباً عنوانه (المسيح آت) عام ١٨٨٧م أعلن فيه قبل صدور وعد (بلفور) بثلاثين عاماً عن إيمانه وإيمان أتباع هذه العقيدة الجديدة عن حق اليهود فى العودة إلى فلسطين وبدأ حملة سياسية لمناصرة هذا الرأى تجلت فى قيامه مع مئاتٍ آخرين من الشخصيات اليهودية والبروتستانتية بتسليم طلب إلى الرئيس الأمريكى فى ذلك الحين (بنيامين هاريسون) للمساعدة فى عودة وتوطين وتمكين اليهود من فلسطين كضرورة عقائدية تسبق العودة الناسوتية الثانية للمسيح ليس لخلاص الإنسان بل للدينونة والحساب والعقاب.

٣. قام أحد القسس البروتستانت ويدعى (سايروس سكوفيلد) فى عام ١٩٠٩م بنشر كتاب أسماه (إنجيل سكوفيلد) أو (إنجيل سكوفيلد المرجعى) ضمنه عقائد ومفاهيم وأسباب ومنابع عقيدة المسيحية الصهيونية أو المسيحية الأصولية المعاصرة وهو الكتاب الذى يُعد حتى الآن بمثابة المرجع الفكرى والعقائدى الدينى الأساسى لهذه العقيدة ولمتبعيها فى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الأخرى التى يتواجدون فيها.

السبت ٩ ديسمبر ٢٠١٧

المظاهرات التى قامَتْ فى بعض الدول الإسلامية إحتجاجاً على القرار الأمريكى بإعتبار مدينة القدس عاصمةً لإسرائيل وإنْ كانت بلا نفْعٍ أو تأثير إلا أنها ظاهرة مُطَمْئِنة تدُل على إستمرار وَعْى الأمة بما يتهدَدُها من أخطارٍ ومؤامرات يُدبرها بعضُ من المنافقين والخونة الذين ينتمون إليها مع أعدائها وتؤكد رفضَ الأمرِ الواقع إلى أنْ يتغير ويتبدل وتعود فلسطين عربيةً كما كانت وكما ستظل دائماً إنْ شاء الله .. وما كانَ على الفلسطينيين تحديداً التعرُض لهمَجية جيش الإحتلال الصهيونى أو بَذل مزيدٍ من دماء شهدائِهم من أجل قرارٍ عديم القيمة والتأثير لا ولن يغير شيئاً من واقع الأمور أو مُستجداتها التى يحلمُ بها ويتوهَمونها مَنْ أصْدَروه ومن شايَعَهم على ذلك مِنْ الخوَنَة والمنافقين من حُكامِ المسلمين .. وكان الأجْدَى بالأحْرَى طبعُ بضع ألوفٍ من هذا القرار ثم إلقائها فى بضْع ألوفٍ أخرى من سِلالِ القمامة فى توقيتٍ واحد فى إحتفالية إعلامية يشهدُها العالم يعرفُ منها حقائقَ الحاضر ويَرَى فيها مَنْ أصدروه من الأعداء والخونة والمنافقين على حَدٍ سواء بشائرَ المستقبل لهذه الأمَة وإنْ طالَت حُلْكة لِيْلها الجاثم على أرجائِها منذ عقود.

الخميس ١٤ ديسمبر ٢٠١٧

بعدَ أنْ فشلَ البشر بعدَ عشراتِ القرون من الحياةِ على الأرض فى العَيْش معاً فى أمانٍ وسلام .. هل يكون التقسيمُ الدينى للعالم هو الملاذُ الأخير والحل الأوْحَدْ ليتجَنبْ البشَرْ شرورَ عقولِهم ومساوىء نفوسِهم ويكُفوا عن التسبُبْ فى الأذى والضرَرْ والشقاء والهلاك لغيرهِم من البشر رغم أنهم يشتركون معهم فى الإنتساب إلى نفس الأب ونفس الأم منذ بدء الوجود ؟!.

الوطنُ السَليب

الأربعاء ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧

ما عادَ وَطَنى مَوْطِنى بلْ مَوْئلاً للفاسِدينَ والأغبياءِ والظالمينْ
كَهْفاً حَصيناً يَحْثوه اللصوص مِمَّا جَنَوْهْ بمَناهِب الكَنْزِ الدَفيـنْ
يَسْكُنُهُ أشْرارُ البَرِيَّة ينازِعونَ العَيْشَ فيه أهْلاً كانوا طيبيـــنْ
سَكَنَت قلُوبَ الجَمْعِ منهُم أوْزارُ خَوْفٍ مِنْ فِعالِ المجرميـنْ
فتنزلَتْ عليهم اللعناتُ والنكباتْ وباؤوا بمَقْتِ رَّحْمَانٍ رحيـمْ
فمَا عَساهُ يكونُ كِتابُهُم وجوابُهُم وجزاؤهُمْ أمامَ ربِ العالمينْ

الخميس ٢١ ديسمبر ٢٠١٧

تعليق على خبر (١١ ضربة موجعة توجهها الرقابة الإدارية لمافيا الفساد فى مصر)

الجُهودُ الوطنية المُخلِصَة التى تَضْطَلِع بها هيئة الرقابة الإدارية لإستئصال بؤَرْ وأوْكار الفساد المُتفَشى فى جميع أرجاء مصر ـ إضافةً إلى الجهود المَثِيلَة التى تقوم بها مباحثُ الأموال العامة ومباحثُ التموين صَوْبَ تحقيق نفْس هذهِ الأهداف ـ تمثل نِقاطَ ضوءٍ باهرة فى ثوْبِ الفَساد الأسْوَد الذى يلُفُ جَسَدَ الوطن المنكوب بخياناتِ أبنائِه قبلَ مؤامراتِ أعدائِه .. وتمنح كُلَّ المُحبين لهذا الوطن بَصيصاً من الأمل فى غَدٍ أفضل مادامَ هناكَ رجالُ شرفاء مخلصون يؤدون واجباتِهم التى إؤْتُمِنوا عليها تجاهَ وطنِهم وشعْبهم كرجالِ هذه الهيئات الوطنية الثلاث الذين يمثلون قُدْوةً عَظيمة القَدْر لو إحْتذَى بها العامِلون فى بقية هيئات ومؤسسَات الوطن لصارَ لمِصرَ شأناً آخَرَ عظيماً يَليقُ بها وتستحِقُه بينَ الدوَل.

الجمعة ٢٩ ديسمبر ٢٠١٧

(تعليق على خبر : الرقابة الإدارية تطلق مشروعاً قومياً لإكتشاف ورعاية الموهوبين رياضياً وإعداد بطل أوليمبى)

هذا خبرٌ ـ إنْ صَح حقاً ـ سَيُمثل ضربةَ يأسٍ مُوجعَة لكل مصرى لا يزالُ لديه بصيصٌ من الأمل فى إستمرار جهود مواجهة وإستئصال الفساد المتفشى فى كُلِّ ركنٍ من أركان الوطن التى تقومُ بها هيئات وطنية مُخلصة عديدة تتصدرُها هيئة الرقابة الإدارية .. وهو توجُهْ لا يُخالِج أحدُ الشكَ فى أنه مفروض على الرقابة الإدارية التى باتت بؤرةً للوطنية والإخلاص فى العَمَل فى ضَوْءِ جهودها الحَثيثة لمحاربة الفساد والتى أدت إلى إستعادة عشرات البلايين من الجنيهات ـ وربما المئات منها ـ من مُقدرات الشعب ومن

ثروات الوطن من براثن اللصوص والفاسدين الذين أدْمَنوا إسْتحْلالِها ونهْبها مُحْتَمين بقوانين فاجرَة تقنن السرقة والنهب بلْ وتشجع عليه بل وتحْظُر على أىِّ مواطن التصدى له أو حتى مواجهته بالقضاء والقانون .. إنَّ تكليفاً كهذا الأمر لهيئة الرقابة الإدارية بتحْميلها مسؤوليةٍ تافهة لا نفْعَ منها أو فائدة لأىِّ مَجالٍ مِنْ مجالات العمل الوطنى كالألعاب الرياضية ولا علاقةَ للهيئةِ بها من قريبٍ أو بعيدْ إلاَّ فى سياق كَشْف الإنحرافات الإدارية والمالية فيها لا يُمكن لعاقل أو وطنى مُخلِص مُحب لوطنه أنْ يتخيل صدورَه إلاَّ مِنْ لصٍ فاسد يريدُ تشتيتَ جهود إستئصال الفساد المنتشر كالورم الخبيث فى أرجاء مصر أو مِنْ سَفيهٍ أخرَقْ لا يدرى شيئاً عَنْ أولَويات العمل الوطنى الذى يحتاجُه الشعبُ والوطن .. وكَمْ أتمنى أنْ تواصِل هيئةُ الرقابة الإدارية جُهودَها الوطنية المُخْلِصَة للحفاظ على مقدرات الشعب وثرواتِ الوطن وأنْ تتصدى بضراوةٍ لكل مَنْ يحاول إيقاف أو عَرْقَلَة أو تشْتيت هذه الجهود من الخونة واللصوص والأغبياء والفاسدين الذين باتوا يمْلِكون ناصِيَةَ الأمور وأعِنتِها فى هذا الوطن المنكوب بهم والذى صار تخريبُ وتدمير دعائم ومقومات وجودِه وإستمرارِه هدفاً أسْمَى لهم لا يَأْلونَ جهْداً لتحقيقِه مهما كانت العواقب ولا يتَورعونَ عَنْ خَنْق ومحاربَة أىِّ جهدٍ وطنى مُخلِصْ يتصَدى لهم مثلما يتجَلى فى هذا الخبر الذى يحْمِلْ نذيرَ سوءٍ ببدْء إستهداف هيئة الرقابة الإدارية كخطوةٍ لازمَة لتحقيق أهدافِهِم الخبيثة وهو أمْرٌ مثيلٌ لما حَدثَ مِنْ قبْلُ قبلَ واحدٍ وأربعين عاماً وكان إيذاناً بإسْتِحْلال كُلِّ ما يُمْكن للصٍ أو فاسِد الحصول عليه من مقدرات الشعب وإشارةً لبدء مرحلة النهْب والسَرِقة والتجْريف لثروات الوطن بمباركَة رئيس الدولة آنَذاك والتى لا يزالُ يُعانى من وَيْلاتِها وتَبِعاتِها هذا الشعبُ البائِسْ حتى الآن.